



جامعة الجزائر 03



كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

علاقة التبعية الغذائية بالأمن الإجمالي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن

إشراف الأستاذ:

أ.د. مراد فول

إعداد الطالب:

بولودان عبد الرزاق

المشرف المساعد:

د. عصام بن نكاع

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	مزاني راضية ياسمينه	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيساً
02	فول مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مشرفاً ومقرراً
03	دريسي حنان	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضواً
04	عصام بن نكاع	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر 03	عضواً
05	خديم الله حسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	عضواً
06	شوقي عرجون	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضواً
07	عدنان زروقي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضواً

السنة الجامعية: 2025/2026



أهديه ثمرة هذا العمل لأعبد الناس لقلبي "والداي
العزيزين" أسأل الله أن يطيّل في أعمارهما، كما أهديه
لأسرتي الكبيرة إخواني وأخواتي كل باسمه وعائلتي أولادي
أحبائي وزوجتي الكريمة سائلًا المولى لهم التوفيق ولنا فيهم
البركة.

شكرًا لكم

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم بجزيل الشكر لكل من أعانني في هذا العمل الضئيل بدءاً بالأستاذ الدكتور " فوله مراد " الذي قبله الإشراف علي في هذا العمل البحثي ومعه الأستاذ المشرف المساعد الدكتور عصام بنوع موهين لي ومصححين لأخطائي فأقول لهما شكر جزيل.

أتوجه بالشكر الجزيل للجنة المناقشة كل باسمه الكريم تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث رغم الوقت الضيق والأشغال العديدة شكراً جزيلاً لكم جميعاً.

إمتناناً لكل من استرشدته فأرشدي واستعنته بعد الله فأعانني ولوالطمة الحسنة.

شكراً لكم

ملخص:

ركزت هذه الدراسة على علاقة التبعية الغذائية بالأمن الاجتماعي في الدول المغاربية مع التركيز على حالة الجزائر، وتكاملت باستخدام مجموعة من المناهج لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث استُخدم المنهج الوصفي لوصف ظاهرة التبعية الغذائية وتحديد متغيراتها وفهم العلاقة السببية بينها وبين السياسات التنموية والاستقرار الاجتماعي، إلى جانب تتبع تطور العلاقة بين الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي عبر قراءة الوثائق والقوانين والرجوع إلى الأزمات الغذائية الكبرى (كأزمة نهاية الثمانينات وأزمة الزيت والسكر سنة 2011). كما وُظف المنهج الإحصائي لتحليل الأرقام المتعلقة بالفجوة الغذائية والتأكد من صحة الفرضيات كمياً، فضلاً عن منهج دراسة الحالة الذي اختير من خلاله نموذج الجزائر كحالة تمثيلية لدول المغرب العربي، بهدف الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على مستوى المنطقة.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يتسم بضعف بنيوي وقابلية كبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية، نتيجة ضيق قاعدته الإنتاجية وارتباط أكثر من 70% من تجارته الخارجية بالمواد، ما يجعل تمويل استيراد الغذاء رهيناً لتقلبات أسعار النفط العالمية، كما تأكدت صحة الفرضية القائلة بأن إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر والدول المغاربية لم تُحل بعد لغياب مؤسسات إنتاج حقيقية تحقق الاكتفاء الذاتي، في حين ثبت أن الاعتماد على المقدرات الذاتية الوطنية يبقى الخيار الأنسب لترسيخ الأمن الغذائي. كما أظهرت النتائج أن السياسات الحكومية المتعاقبة لم تُفضِ إلى أمن غذائي حقيقي رغم الميزانيات المخصصة، وأن الأمن المائي يشكل ركيزة أساسية مهددة بالمناخ الجاف وشح الموارد، وأن مسار التكامل الغذائي المغربي ظل رهين التقلبات السياسية وغياب رؤية استراتيجية موحدة بين دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التبعية الغذائية، الأمن الاجتماعي، الأمن الغذائي، الجزائر، المغرب العربي.

Abstract:

This study focused on the relationship between food dependency and social stability in the Maghreb countries, with particular emphasis on the case of Algeria. It combined a range of methods to address the research problem: the descriptive method was used to describe the phenomenon of food dependency, identify its variables, and understand the causal relationship between it and developmental policies and social stability, along with tracing the evolution of the relationship between food security and social stability through a review of documents and legislation and by examining major food crises (such as the crisis of the late 1980s and the oil and sugar crisis of 2011). The statistical method was also employed to analyze the figures relating to the food gap and to verify the hypotheses quantitatively, in addition to the case study method, through which the Algerian model was chosen as a representative case for the Maghreb countries, with the aim of arriving at findings that could be generalized across the region.

The study found that the Algerian economy is characterized by structural weakness and a high susceptibility to external shocks, owing to its narrow production base and the fact that more than 70% of its foreign trade is tied to hydrocarbons, which makes the financing of food imports hostage to fluctuations in global oil prices. It also confirmed the hypothesis that the problem of food dependency in Algeria and the Maghreb countries has yet to be resolved, owing to the absence of genuine production institutions capable of achieving self-sufficiency, while establishing that reliance on domestic national capacities remains the most suitable option for consolidating food security. The findings further showed that successive government policies have not led to genuine food security despite the funds allocated to them, that water security constitutes a fundamental pillar under threat from the arid climate and scarcity of resources, and that the path toward Maghreb food integration has remained hostage to political fluctuations and the absence of a unified strategic vision among the countries of the region.

Keywords: food dependency, social stability, food security, Algeria, the Maghreb.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

عنوان الدراسة: علاقة التبعية الغذائية بالأمن الاجتماعي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر

ملخص

مقدمة

الفصل الأول : الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والتبعية: إطار نظري

المبحث الأول: الأمن الغذائي نظريا ومفاهيميا

المطلب الأول: الأمن والأمن الإنسانيين تطور مفاهيمي نظري

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي.

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني : التبعية الغذائية مدخل مفاهيمي ونظري

المطلب الأول: مفهوم التبعية والمفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني: التفسيرات النظرية للتبعية والتبعية الغذائية.

المطلب الثالث: الآثار السلبية للتبعية الغذائية

المبحث الثالث: التنمية والأمن الاجتماعي مدخل نظري ومفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم الأمن والصراع الاجتماعيين

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

المطلب الثالث : علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية نظريا

الفصل الثاني : التبعية الغذائية مغاربيا دراسة في الأسباب

المبحث الأول: الأمن الغذائي المغاربي والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عالميا ومحليا:

المطلب الأول: الوضع الغذائي العالمي

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد العالمي- الطبيعة المعقدة والأزمية وتأثيرها على الغذاء العالمي:

المطلب الثالث: صفة التركيز والإحتكار في السلع الزراعية عاميا وتأثيرها على الأمن الغذائي المغاربي.

المبحث الثاني: المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي والمغاربي

المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج الغذائي العربي والمغاربي

المطلب الثاني: مؤشر الفجوة الغذائية العربية والمغاربية:

المبحث الثالث: القيود المحلية والخارجية على الأمن الغذائي المغاربي وخطر ذلك على السلم الاجتماعي.

المطلب الأول: القيود المحلية في وجه الأمن الغذائي المغاربي.

المطلب الثاني: القيود الخارجية أمام توطين الغذاء مغاربيا.

المطلب الثالث: حلول مقترحة لتجاوز مشكلة التبعية والأمن الاجتماعي المغاربي:

الفصل الثالث : التبعية الغذائية والأمن الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة

المبحث الأول: معطيات الإنتاج والحاجات الغذائية في الجزائر بين لإنتاج والإستيراد

المطلب الأول: معطيات الإنتاج التغذوي الطبيعية والفنية

المطلب الثاني: الأمن المائي الجزائري وعلاقته بالفجوة الغذائية

المطلب الثالث : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الثاني: برامج وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول : برامج وسياسات الدعم الغذائي في الجزائر

المطلب الثاني :السياسات الداخلية،القوانين والعقار الفلاحي.

المطلب الثالث: أثر تشابكات الجزائر العالمية على الوضع التغذوي

المبحث الثالث: خطر تبعية الغذاء للمحروقات على السلم والأمن الإجتماعي

المطلب الأول: طبيعة وتقلبات أسعار المحروقات العالمية

المطلب الثاني: الفجوة والحاجات الغذائية في الجزائر بين الإنتاج والإستيراد وارتباطها بالريع النفطي

المطلب الثالث : الأسعار الدولية وسياسات دعم التغذية وأثرها في ترسيخ ظاهرة التبعية

الفصل الرابع: مستقبل العلاقة بين الأمنين الغذائي والإجتماعي الجزائري

المبحث الأول: سيناريو استمرار العجز والفجوة الغذائيين في الجزائر المطلب الأول: التسلسل والتشابه المزمّن

للواردات والتبعية الغذائية في الجزائر

المطلب الثاني: معوقات الأمن الغذائي الجزائري

المطلب الثالث: خطر تراجع عائدات المحروقات نتيجة زيادة إستهلاكها داخليا

المبحث الثاني : سيناريو بناء أمن غذائي والتحرر من التبعية الغذائية في الجزائر

المطلب الأول: التخطيط الإستراتيجي بمقاربات تنموية للحالة الجزائرية

المطلب الثاني: إقتصاد المعرفة الغذائي مدخل للوقاية من الأزمات الغذائية

المبحث الثالث: حتمية التكامل الغذائي المغربي والإقليمي ضد التبعية

المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي والغذائي

المطلب الثاني: واقع التكامل الغذائي المغربي

المطلب الثالث :عائد التكامل الغذائي مغاربيا وافريقيا

الخاتمة:

قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

يكتسي الأمن الغذائي، بوصفه أحد أهم أنواع الأمن وأكثرها التصاقًا بحياة الإنسان، أهميةً بالغة نظرًا لعلاقته المباشرة بالوجود الإنساني ذاته، فهو وإن كان يُصاغ في أدبيات الاقتصاد بلغة الأرقام والمؤشرات والسلع، يبقى في جوهره معطى إنسانيًا وجوديًا يمس صميم كرامة الفرد وبقائه. ومن هذا المنطلق، فإن أي اختلال يصيب الأمن الغذائي لدولة ما، أو أي تطور إيجابي تشهده، لا يقتصر أثره على البعد الاقتصادي الصرف، بل يمتد ليطل البنية السوسيوسياسية للدولة برمّتها، فيؤثر في استقرارها الداخلي، وفي علاقة مواطنيها بمؤسساتها، وفي مدى شرعية الأنظمة الحاكمة أمام شعوبها.

وترداد راهنية هذا الموضوع حين يتعلق الأمر بمنطقة المغرب العربي، التي تمثل الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي، ونقطة التقاء استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا، إذ تكتسب هذه المنطقة موقعًا بالغ الأهمية ضمن الأجندة العالمية، ليس فقط بحكم موقعها الجيوستراتيجي، بل أيضًا نظرًا لخطورة أي تراجع محتمل في الأمن الغذائي لدولها، سواء تعلق الأمر بمنظومتها مجتمعة أم بدولة واحدة من دولها، لما قد يترتب عن ذلك من تداعيات أمنية واجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية لتطل استتقرار المنطقة بأكملها. وعليه، فإن رهان تحقيق الأمن الغذائي المغربي لم يعد مجرد هدف اقتصادي تنموي فحسب، بل غدا يحتل حيزًا محوريًا ومتقدمًا في تفكير الشعوب المغربية من جهة، وفي أجنادات الأنظمة الحاكمة وحساباتها الاستراتيجية من جهة أخرى، بما يعكس تحوّل هذا الملف إلى قضية أمن قومي بامتياز.

1. أهمية الدراسة:

دراسة التبعية الغذائية للدول المغربية، تكمن أهميتها في أن التبعية تمس أحد أهم أبعاد الأمن الاقتصادي وهو الأمن الغذائي الذي لديه أولوية لإعتبار أن أمن الدولة وإستمرار حياة الفرد، مرتبط بإشباع الحاجات الغذائية الضرورية، مما يجعله رهان الفرد ورهان الدولة في نفس الوقت ويتجه إلى الإقليم أوالجهة ككل لإتصاف العلاقات الإقتصادية اليوم بسرعة إنتقال الصدمات بشكل سريع بين الدول داخل الأقاليم وتأثيرها المباشر على الدول المجاورة. نتيجة لذلك، أصبحت الدول تسعى بشكل متزايد لمعالجة قضايا وأزمات مثل الأمن الغذائي ضمن إطار التعاون الإقليمي الذي يأخذ شكل كتل موحدة.

2. أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية تتمثل في رغبة الباحث إكمال النقص على مستوى الاهتمام بهذا الموضوع، أوبالأحرى التغاضي من طرف الكثير من الباحثين عن تناوله لصالح قضايا تعتبر حسبهم حاسمة أكثر،

وهي النزاعات المسلحة والتهديدات العسكرية، فأردنا أن نتناول الموضوع بمنحه الأولوية في النقاش، فما يعرف الآن يطرح مفهوم الربيع العربي صحفياً بوصفه حراكاً نابعا من التوق للحريات ورفض الكبت السياسي، إلا أن التحليل المعمق يشير إلى أن الجوهر يكمن في تسييس الأزمات المرتبطة بالأمن الاقتصادي، والناجمة بدورها عن التبعية الاقتصادية والغذائية ذات الأثر السياسي المباشر.

وما يؤكد هذا الطرح هو أن التنازلات السياسية التي قدمتها الأنظمة في مجال الحريات لم تفلح في احتواء الإحتقان الشعبي المتزايد، مما يدل على أن جذور المشكلة تتجاوز المطلب السياسي الصرف لتصل إلى التأثير بالأزمات الاقتصادية العالمية، وهوما يتضح جلياً في حالة الدول المغربية التابعة غذائياً بنسبة كبيرة، فتوضيح هذا الموضوع والتفريق بين المسببات الاقتصادية للتوترات السوسيوسياسية المغربية كان رغبة ذاتية ملحة للتنوير والمساهمة في النقاش هذا، والحيلولة دون وقوع اضطرابات سوسيوسياسية في المنطقة بإمكانها أن تؤثر على السيادة ككل.

بالنسبة للأسباب الموضوعية فظاهرة التبعية الغذائية تكشف عن رهانات سوسولوجية وسياسية في الدول المغربية متعددة ومتشعبة، يجمعها عنصر عام هو غياب الأمن الغذائي الناتج نفسه عن التبعية التي رهنت مستقبل الأجيال المغربية، وخلقت ترابطات سياسية وإجتماعية يصعب حلها في ظل غياب ونقص الوعي الوطني والثقافة والفكر الإقتصادي لدى الهيئات القائمة على الغذاء والمواطنين على حد سواء، فوجب المساهمة بمثل هذه البحوث ولو بقسط يسير ومتواضع. أما في الإطار الرسمي فمثل هذه البحوث قد تكون توجيهات عملية لصناع السياسات الاقتصادية لتغليب المصلحة المصلحة الوطنية والإقليمية المغربية، لأن المنطقة توحيدها ترابطات وتجعل منها مصيراً واحداً، مما أوجب التوحد لحل ظاهرة اللأمن الغذائي القطري والمغاربي الناتج عن التبعية الغذائية.

4. أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى تبيان وتحديد أداء سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول المغربية في فترات سابقة، وتحليل تطورها عبر السنوات وخاصة معرفة ما مدى راهنية تحقيق الأمن في المجال الغذائي في ظل طموحات التكامل المغربي والمشاريع المشتركة، وتحديد إمكانية ومستقبل الأمن الغذائي المغربي في ظل الوضعية الإنكشافية الحالية، وخطر ذلك على الإستقرار الاجتماعي، وتحليل ظواهر مثل الهجرة الداخلية بحثاً عن ظروف عيش أفضل، والهجرة الخارجية من الدول المغربية إلى دول المركز الرأسمالي المهيمنة على المؤسسات الاقتصادية العالمية، وإزدياد التهديدات اللاتناظرية كالتهريب وتجارة الممنوعات،

فهي من قبيل إنعكاس لظاهرة التبعية الغذائية التي كرسّت توسع الفجوة الغذائية وإرتدادا طبيعيا لها فوجب تعريضها وكسر الطرح الذي يتناول اللاإستقرار الإجتماعي بمحاولة تسييسه.

5. حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود الموضوعية، يشكل جنوب المتوسط الغربي منطقة ذات أهمية إقتصادية إستراتيجية، فالدراسة هذه تشمل الدول المغاربية في ضفة جنوب المتوسط، والتي إنخرطت في مسار تكاملي متعثر هو ما يعرف بالإتحاد المغاربي، فالجبهة المغاربية هذه تواجه دولها تحديا مباشرا في إزدياد التوترات الإجتماعية السياسية نتيجة إختلال مصادر الغذاء لدى الشعوب المغاربية.

أما في الحالة الجزائرية ما رسخ من حدة هذه المشكلة هو اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة لمد حاجياتها الغذائية على الإستيراد الخارجي بإستيراد المواد الغذائية الأساسية، زد إلى ذلك الإرتفاع الملاحظ في عدد السكان الذين يعانون نقص الغذاء وسوء التغذية أو صعوبة الوصول إلى الغذاء.

وينحصر الإطار الزمني لهذه الدراسة من بداية بؤادر الأزمة الإقتصادية التي ضربت المنطقة ومنها الدول المغاربية، وأفرزت توترات إجتماعية كالتى وقعت في الجزائر سنة 1988، والتي يحاول الكثيرون إعتبارها أزمة سياسية لكنها من قبيل أزمة في الأمن الغذائي، نتيجة انهيار أسعار المحروقات عالميا والتي تمول عملية استيراد الغذاء، ما خلق تغيرا خطيرا على الأمن الإجتماعي يفسر الأثر الكبير لأزمة التبعية الغذائية في الدول المغاربية، فتأثر الأسواق العالمية أصبح يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإجتماعي في الدول المغاربية.

6. الإطار النظري:

تتناول العديد من الدراسات والمقاربات النظرية قضية الأمن الغذائي وعلاقته بالإستقرار والأمن الإجتماعيين نلخص أهمها:

سنقوم في دراستنا بمعالجة الموضوع من إطار نظري وفكري يتمثل في:

1.6 نظرية الندرة لروبرت مالتوس:

ترتبط بمفهوم الندرة والحرمان بسبب زيادة عدد السكان في الدولة دون حساب أو توقع آثار ذلك، ويقوم الطرح النظري لمالتوس حيث اهتم بالإقتصاد وبالسكان، فكان أول من نظر بشكل فعلي وممنهج

في الديموغرافيا بتجسيد نظرية متكاملة البناء تخص السكان وفق أسس عملية، وكان ذلك بنشره نظريته سنة 1798، حمل هذا المنشور عنوان "مقال عن مبدأ السكان وأثره على تقدم المجتمع. وبالفعل حدث ما كان متوقعا إذ لاقت نظريته وأفكاره معارضة شديدة، وبالأخص من طرف رجال الدين، حيث أعاد نشر مقاله بعد مرور خمس بعد عملية تدقيق ومراجعة تجسدت في زيارته لعدد كبير من دول أوروبا ومدنها المتميزة بالكثافة السكانية، لجمع المادة العلمية اللازمة.

تتمخص نظريته عموما في النقاط التالية :

- الطعام أو الغذاء شرط أساسي لبقاء الإنسان واستمراره. يجبر الدافع الجوهري للإنجاب الكائنات الحية على إدامة وزيادة أعدادها، وفقاً لمبادئ القانون الطبيعي، التي تعد الإنسانية جزءاً لا يتجزأ منها، وتميل بطبيعتها إلى التكاثر.

- هناك علاقة مباشرة بين التوسع السكاني وزيادة الموارد الغذائية. ومع ذلك، فإن سرعة الزيادة الديمغرافية تفوق سرعة تنمية الموارد الغذائية، مما يستلزم تنفيذ القيود لتحقيق التوازن بين الاثنين.

- تتجاوز القدرة الإنجابية للسكان البشريين إمكانات الأرض لإنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى نمو ديموغرافي يحدث بنسبة هندسية تبلغ (1.2.4.8.16.32)، بينما يلتزم تصاعد الإمدادات الغذائية بتردد حسابي يمثلته (1.2.3.4.5).

2.6 النظريات الموسعة للأمن:

وتشمل نظريات ومقاربات الأمن التقليدي وانحصاره في الأمن بالمفهوم العسكري، وتطوره إلى أمن جديدة وأنساق جديدة للأمن لدى النظريات النقدية والبنائية، ومع توسع الدراسات الأمنية والتي تعنى بالأمن الاقتصادي حيث قام باري بوزان بتطوير مجال الدراسات الأمنية الذي يركز على الأمن الاقتصادي في عمله الأساسي الشعوب والدول والخوف.

ويفترض أنه يجب على الدول إعطاء الأولوية للأبعاد الناشئة للأمن، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد الترابط العميق بين مختلف أشكال السلامة. وتتعرض سلامة أحد أشكال الأمن للخطر في غياب شكل آخر، فعلى سبيل المثال، هناك ارتباط كبير بين انعدام الأمن الغذائي والتداعيات الاجتماعية المترتبة عليه، والتي تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعيين بالأساس.

أ نظرية التبعية :

وتبدأ مع بداية تطور طرق الإنتاج ونشوء المجتمعات الإنتاجية الغربية والشركات متعددة الجنسيات وصولاً إلى "مأسسة العولمة الاقتصادية"، ونشوء التكتلات الرأسمالية الكبرى مثل الإتحاد الأوروبي وما تلعبه من دور في الإقتصاد السياسي العالمي، وسياساتها تجاه دول المنطقة المغربية، مكرسة بذلك ما يعرف بمركز ومحيط العالم الرأسمالي، وما يربط بذلك من علاقات تبعية إقتصادية ومنه غذائية وهذه نظرة الكثير من المفكرين على رأسهم المصري سمير أمين.

ب المدخل الجيوبوليتيكي:

يتضمن هذا الإطار النظري رؤى العلماء مثل راتزيل وهوفمان وغيرهم ممن أقاموا علاقة بين قوة الدولة وموقعها الجغرافي والموارد المتاحة. يشكل هذا المنظور التحليلي أساساً حاسماً لفهم خصائص دول المغرب العربي، التي تعاني في الغالب من ظروف مناخية مضطربة وتواجه تحديات في تنفيذ الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي.

منذ أواخر القرن التاسع عشر، صاغت العديد من المدارس الفكرية الجيوسياسية سيناريو معاصراً للقرن الحادي والعشرين، حيث يتم تحديد القوى العالمية من خلال العوامل الديموغرافية والتحالفات الاقتصادية. تم إثبات هذا التصور من قبل السيد أوتوماول، وهو شخصية بارزة من مدرسة ميونيخ الاستراتيجية في عام 1920، الذي أوضح أن الاختراق الاقتصادي الكامل له نفس آثار الاحتلال العسكري تماماً، فعلاقة التبعية الغذائية هذه سترهن مصير الأمن الاجتماعي في الدول المغربية القادمة، ويؤزم الحالة الاجتماعية التي تعيشها هذه الدول أكثر، فيكون عبئاً على صناع القرار والسياسيين، إتخاذ التدابير الناجعة لنقص الموارد المنهوبة عن طريق إتفاقيات تبدو في مضمونها ذات علاقة إيجابية لكلا الطرفين، إلا أن تحليلها يثبت العكس مثل إتفاقيات الشراكة ومسار برشلونة مع الإتحاد الأوروبي، والتي تخسر فيها الدول المغربية ومنها الجزائر ما يمكنها أن توجهه لبناء منظومة أمن غذائي قوية.

ج نظريات التجارة الخارجية:

والتي تشرح العلاقة بين كل من درجة الإنفتاح الجهوي في المجال التجاري أو التوجه العولمي، مثلما نشهد ذلك في الكثير من الدول بسبب الإتفاقيات التجارية، فنظريات التجارة الخارجية تؤكد على الإرتباط وتزايد معدل النمو الإقتصادي بتزايد معدل الإنفتاح التجاري لأي دولة ما، وسنحاول تطبيق هذه

المنطلقات مع توجيه الحالة التي تطبع العلاقات الإقتصادية المغربية، بالدول التي تصدر لها الغذاء وترجيحها في حالة الإستسلام الكلي لفروض وشروط المؤسسات والشركات الغذائية العالمية.

7. الإطار المنهجي:

من أجل الإحاطة العلمية بموضوع الدراسة، كان لزاما على الباحث وضع الخطى المنهجية الضرورية لفحص موضوع الدراسة. وفي إطار التكامل المنهجي فقد استخدم الباحث مجموعة من المناهج العلمية تمثلت في:

1.7 المنهج الوصفي التحليلي:

حيث لا يمكن دراسة الظاهرة الاجتماعية والسياسية بدون منهج وصفي تحليلي استخدمه الباحث في وصف ظاهرة التبعية لتحديد متغيراتها وعناصرها، وهذا من أجل فهم العلاقات وتحليل الاسباب والنتائج وفهم ديناميكية العلاقات السببية بين التبعية الغذائية والسياسات التنموية والاستقرار الاجتماعي.

2.7 المنهج التاريخي:

ونستعمل هذا المنهج لتتبع علاقة التبعية الغذائية بالأمن الاجتماعي، وتبلور سياسات تحقيق أمن غذائي، والظروف التي أعطت لنا هذه العلاقة الاقتصادية، وذلك بقراءة الوثائق والقوانين والمشاريع التغذوية العالمية، ومسح وتحليل الحقائق التي تساعد على البحث والوسائل والمعرفة المتراكمة التي تساعد على فهم الموضوع والسعي إلى تحليلها، فتاريخية العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن والإستقرار الاجتماعي في دراستنا، تقودنا إلى التعرّيج على أهم الأزمات الغذائية مثل الأزمة التي حدثت نهاية الثمانينات والتعريج على أحداث 2011 المسماة بأزمة الزيت والسكر، فتاريخ هذه الأزمات يفرز لنا عدة إرتباطات بين الأزمة ومسبباتها العالمية من تضارب سعر النفط في تلك التواريخ.

3.7 المنهج الإحصائي:

ونقوم فيه بإستخدام الأساليب الرياضية الكمية في بحثنا، الذي يتطلب هذا النوع من المناهج، لأن العلاقات والسياسات الإقتصادية تقوم على الأرقام كمسألة الفجوة الغذائية هنا، والتي وجب التدقيق وجرد كل الأرقام المتعلقة بها، حتى تأخذ لدى صناع القرار طابع الأمانة لحيويتها وقدرتها على التأثير في الإستقرار الاجتماعي، فإستخدام الأرقام والجداول وتحليلها يساهم بشكل كبير في تحقيق الدقة في التحليل، مما يضمن اختبار صحة الفرضيات بشكل جيد.

4.7 منهج دراسة الحالة:

تم استخدامه لإجراء دراسة تفصيلية واختبار متغيرات البحث من خلال اختيار عينة بحثية، تمثلت في حالة الجزائر كجزء من دول المغرب العربي. يهدف هذا المنهج إلى دراسة الحالة بتعمق والخروج بنتائج يمكن تعميمها على مجتمع البحث، فالدول المغاربية تمت الإشارة إليها من طرف الكثير من الباحثين على أنها ذلك النموذج القابل للنجاح الذي يمتلك كل مقومات الاندماج وشروط تحقيق الأمن الغذائي، فندرس أثر التبعية الغذائية في تهديد السلم الاجتماعي إذا ما تم تسييس المطالب الحيوية هذه من طرف أقطاب سياسية غير وطنية.

8. مفاهيم الدراسة:

1.8 الأمن الغذائي:

معنى أمن الغذاء على المستويات الفردية، الأسرية، الوطنية، الإقليمية، والعالمية، عندما يتوفر الغذاء لجميع الأفراد في كل الأوقات، مع ضمان إمكانية الوصول الأمن والمستدام له من الناحية المادية والاقتصادية، وبما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية والتفضيلات الشخصية لنمط حياة نشط وصحي.

الأمن الاجتماعي يمثل حالة من الإستقرار التي ينبغي أن تتوفر داخل المجتمع، حيث تساهم في ضمان الأداء الفعال للأفراد والمؤسسات الاجتماعية. هذا الاستقرار يعزز الجبهة الاجتماعية ويبرز مدى قدرتها على خدمة القضايا الوطنية وتحقيق الرفاه العام.

2.8 التسييس:

يشير إلى إدخال الطابع السياسي في قضايا بطبيعتها غير سياسية، مثل القضايا الاجتماعية والإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك، قيام قوى سياسية غير وطنية بتسييس قضايا الأمن الغذائي بهدف الوصول إلى السلطة، وتحقيق مكاسب من خلال تعبئة الجماهير إنطلاقاً من وجود مشكلة غذائية.

3.8 الأمننة:

تعني تحويل قضية أو موقف لا يحمل بالضرورة طابعاً أمنياً إلى مسألة تُعالج وتدار من منظور أمني. هذا المفهوم يتضمن رفع القضية من نطاق السياسة العادية إلى إطار سياسة الطوارئ لمعالجتها بشكل استثنائي.

4.8 التبعية الغذائية:

هي اعتماد بلد ما بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجاته. هذا الاعتماد يمكن أن يعزز المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية، كما يجعل هذه الاحتياجات معرضة للتسييس والتأثير بالاستراتيجيات السياسية الخارجية.

9. أدبيات الدراسة:

قامت الدراسة على مجموعة من الأدبيات العلمية منها:

الدراسة الأولى:

بعنوان **Food Security and Sociopolitical Stability** "لكريستوفر باريت من جامعة
اوكتفورد" **September 2013.، Christopher B. Barrett**

وقد أثار فيه باريت نقاشا دقيقا حول كيفية إستكشاف العلاقة بين قضيتين عالميتين حاسمتين ومعاصرتين، الأمن الغذائي والإستقرار الإجتماعي والسياسي. قام بتحرير الكتاب البروفيسور كريستوفر باريت الخبير الإقتصادي البارز في جامعة كورنيل والمفكر الرائد في مجال التنمية الزراعية، ويجمع ثمانية عشر بحث موثوق حول مواضيع تتراوح بين توقعات تغير المناخ وتداعياته على الأمن الغذائي، وقد كان هذا في الفصل الثالث من الكتاب والاتجاهات المستقبلية في تربية الماشية وما يعنيه ذلك على الأمن البيئي والصحي والغذائي. أما الفصول من 12 إلى 18، فهي أوراق بحثية متخصصة، تتضمن حالات من الروابط بين الأمن الغذائي والصراع خلال الربيع العربي كحدث حاسم مقدمين الكثير من النتائج الموجهة لصانعي السياسات والمحللين، تضع نتائجهم في سياق الأحداث العالمية الأخيرة، وتقدم توقعات قصيرة الأجل حتى عام 2025

الدراسة الثانية:

والتي أعدها كل من الأستاذين الخزرجي تامر كامل محمد، والمشهداني ياسر علي ابراهيم، حول العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، الصادرة عن دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، حيث يتناول فيها الباحثان دور زيادة الترابط الإقتصادي العربي ومنه المغاربي بالإقتصاديات العالمية، وتأثير ذلك على الأمن الغذائي في الدول المغاربية، مما خلق مشكل ديمومة الفجوة الغذائية التي تشكل تهديدا للأمن الإجتماعي.

الدراسة الثالثة:

وهي دراسة باللغة الفرنسية لـ :

Jean-François dagusan. Le monde arabe dans la crise. Revue machrek Maghreb.

الصادرة سنة 2010 عن مجلة مشرق مغرب ركز فيها على إمكانية تأثير الأزمات الاقتصادية على الأمن العام ومنه الأمن الغذائي في منطقة المغرب العربي، ويوضح الكاتب فيها العلاقة بين الخلل في الإقتصاد الكلي واضطراب الأمن الغذائي في الدولة مع تقديم الحلول والإقتراحات.

الدراسة الرابعة:

la grande zone arabe de libre échange ، Mohiédine hadhri: وهي دراسة لـ et les perspectives d'intégration sud-sud en méditerranée.cetima-tunisie.2001. ونجده يركز على ما مدي إستفادة الدول المغاربية والعربية من التجارب البينية وهل يمكن أن تكون سدا في مواجهة أزمة التبعية الإقتصادية ومنه المغاربية.

الدراسة الخامسة:

دراسة **لعلي محمد علي** بعنوان: اتجاهات العلاقة بين الإستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، الصادرة عن سلسلة مجلة أوراق التابعة لمكتبة الإسكندرية سنة 2016 وتتناول الدراسة تتمثل إشكالية الدراسة في استكشاف وتحليل اتجاه العلاقة التي تربط ما بين الاستقرار السياسي من جانب، والأمن الغذائي في المجتمعات العربية من جانبٍ آخر.

وبشكلٍ أكثر وضوحًا، إلى أي مدى أدت الاضطرابات السياسية في المجتمعات العربية إلى انعدام الأمن الغذائي لدى مواطنيها؟ وإلى أي مدى قد تؤثر تلك الاضطرابات في انعدام الأمن الغذائي مستقبلا ؟ وذلك دون إغفال استكشاف طبيعة العلاقة التبادلية فيما بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي، بمعنى أي المتغيرين هو الذي يؤثر في نظيره في المجتمعات العربية؟ وأي المتغيرين هو المتغير المستقل؟ وأيها هو المتغير التابع؟

الدراسة السادسة :

للدكتور احمد فراس العوران في كتابه إقتصاد الأمن الإجتماعي، التحدي والإستجابة، الصادرة في طبعتها الأولى سنة 2014 عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بهرندن بفيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتناول الدراسة بشكل دقيق مسألة الندرة التي تؤدي إلى التبعية، وتتناول تضارب المدرسة الرأسمالية والمدارس الغربية مقدما نظرة خاصة هي نظرية المصلحة العامة الاجتماعية، والاقتصادية في تنظيم السوق بشكله العالمي والمحلي.

ومن أجل تحقيق الهدف الاجتماعي الاقتصادي المشار إليه كما ورد تعريفه، على اقتصاد الأمن الاجتماعي أن يهتم بكلّ من الندرة المطلقة، بمعنى أن يُعنى بالمؤسسات الإنتاجية، لإنتاج الكميات الكافية من السلع والخدمات، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية بشكل كامل، أخذا بعين الاعتبار الأولويات الاجتماعية، كي يكون الاقتصاد قادراً على الإجابة عن :ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ومتى ننتج؟ وبالندرة النسبية، كما تم تعريفها، بمعنى أن يُعنى بالمؤسسات التوزيعية لتوزيع الكميات المنتجة من تلك السلع والخدمات، كي يكون الاقتصاد قادراً أيضاً على الإجابة عن :لمن ننتج؟

10. إشكالية الدراسة:

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة تفاعلات إقتصادية وأمنية إنخرطت في رهانات متعددة تنموية وأمنية بهذا الأساس مع إنفرادها بميزة سلبية هي التبعية الغذائية للأسواق العالمية وهشاشة البناء الاجتماعي فهذه العلاقة التبعية تعود بذلك لصالح أطراف وقوى غير مغربية بإمكانها إستعمال ورقة الغذاء لصالح قضاياها السياسية والإقتصادية وبذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى تؤثر التبعية الغذائية في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة المغربية؟

وتتدرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية هي:

- أ لماذا نشهد عدم إستقرار إجتماعي في الجزائر كلما يحدث إضطراب في الأسواق العالمية للغذاء؟.
- ب لماذا تراجع معدل الأمن الاجتماعي في الدول المغربية رغم إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي المتوفرة؟.
- ج هل يشكل الإعتماد في تمويل واردات الغذاء عن طريق عائدات النفط والغاز خطرا على السلم الاجتماعي في الجزائر؟.
- د ما هو حجم ورهانية تحقيق أمن غذائي في الدول المغربية؟.

11. فرضية الدراسة:

تعتبر ظاهرة التبعية المغاربية والجزائرية في المجال الغذائي خاصة في السلع الإستراتيجية مشكلة مزمنة بإعتبار السلع محور التغذية والصناعات الغذائية، فإذا أخذنا معطيات زيادة عدد السكان ومعطيات قلة اليد العاملة الفلاحية ونقص الإنتاج الفلاحي، مع تراجع العائدات المالية التي تمول عملية الإستيراد لهذه السلع الغذائية، فإننا أمام معضلة إستمرار التبعية وتوسعها ومنه نفترض أنه:

كلما توسعت التبعية الغذائية في الدول المغاربية واستمرت كنا أمام جبهة إجتماعية غير مستقرة.

وقد أتبعنا هذه الفرضية بفرضيات فرعية:

- أ تسيس المطالب التي هي من قبيل الأمن الغذائي في الجزائر كفيل بإضعاف الجبهة الإجتماعية وإبعادها عن دورها في دعم السيادة الخارجية.
- ب حساب معدل الفجوة الغذائية المغاربية كفيل بتوضيح درجة التبعية الغذائية.
- ج كلما إعتمدت الدول المغاربية على المقدرات الذاتية والجهوية في بناء أمنها الغذائي كلما حصنت جبهتها الإجتماعية.
- د عدم الرضى الإجتماعي على سياسات تحقيق الإكتفاء الغذائي في الدول محل الدراسة كرس أزمة الأمن الإجتماعي.

12. تقسيم الدراسة:

وقد قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول تتخللها مباحث وثلاثة مطالب لكل مبحث، فبعد المقدمة المنهجية وضعنا الفصل الأول بعنوان الأمن الغذائي والأمن الإجتماعي والتبعية إطار نظري. ركزنا فيه على الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة بتناول كل المفاهيم وتفكيكها وربط العلاقة بينها مع التوجيه إلى طرق قياسها ونسبها. ففي المبحث الأول قمنا بتفكيك مفهوم الأمن الغذائي وكل مايتعلق بالمفهوم وتفسيراته النظرية وبدايات ظهور هذا المفهوم في الأطر الرسمية والأكاديمية، مع التعرّيج على كل ما يتعلق به من مؤشرات قياس هذا الأمن الذي يعتبر إحدى أنواع الأمن الإنساني ومرتبطة بالفرد مباشرة.

أما المبحث الثاني فمعنون بالتبعية الغذائية مدخل نظري مفاهيمي حيث قمنا بدراسة مفهوم التبعية ونسبته وكل المفاهيم المرتبطة به عند قياسه في المطلب الأول ثم المطلب الثاني الذي يركز على المداخل النظرية لتفسير ظاهرة التبعية. وفي المطلب الثالث الأخير ركزنا على التوجه العولمي لتكريس

التبعية من خلال المنظمات الاقتصادية والسياسية، التي كرست التقسيمات وموازن القوة شديدة التباين. والمبحث الثالث كان بعنوان التنمية والأمن الاجتماعي مدخل مفاهيمي نظري حيث قسم لثلاث مطالب، الأول كان عبارة عن تأصيل مفاهيمي للأمن والاستقرار الاجتماعيين، والثاني للتنمية الاقتصادية والمستدامة والمطلب الثالث للعلاقة بين المفهومين التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظريا.

في الفصل الثاني المقسم لثلاث مباحث والذي يركز على التبعية الغذائية المغربية وآثارها على الأمن والاستقرار الاجتماعي، مقسمين الفصل إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول ركزنا فيه على واقع الغذاء العالمي والعربي من خلال المتغيرات الاقتصادية عالميا ومحليا. بينما المبحث الثاني نتطرق إلى الإمكانيات الطبيعية والفنية ومؤشرات وسياسات التغذية المغربية بينما نركز في المبحث الثالث على الجاني العملي أي الفجوة الغذائية والسلم الاجتماعي في الدول المغربية بين التبعية والإنتاج.

أما الفصل الثالث والمعنون بالتبعية الغذائية والأمن والاستقرار الاجتماعي في الجزائر كدراسة حالة قسمناه لثلاث مباحث. فالمبحث الأول ركزنا على توضيح معطيات الإنتاج الغذائي والحاجات الغذائية في الجزائر بين الإنتاج والإستيراد، لنشير إلى برامج وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مع تغير وتعاقب السياسات في المبحث الثاني. أما المبحث الثالث فيركز على خطر التبعية للمورد وإرتباط الغذاء بسعر المحروقات وخطر تغير الأسعار الدولية على نشوء وتصاعد ظاهرة التضخم.

الفصل الرابع كان إستشرافاً للعلاقة بين الأمنين الغذائي والاجتماعي الجزائري حيث قسم إلى ثلاث مباحث. ففي المبحث الأول طرحنا رهان وسيناريو إستمرار العجز الغذائي وإنحراف السلم والاستقرار الاجتماعي، مع تصاعد ظاهرة التسييس للمطالب الاقتصادية الغذائية، فيه ثلاث مطالب متعلقة الأول بتسلسل إستمرار الواردات، والمطلب الثاني نذكر فيه معوقات توطين الأمن الغذائي الجزائري، وفي المطلب الثالث نذكر التحديات الكبرى غير التقليدية كالأوبئة والتغير المناخي. أما المبحث الثاني فنقدم فيه سيناريو توجيه المقدرات الوطنية لبناء أمن غذائي واجتماعي مستدام، عن طريق الإنتاج الوطني لننبه كمقترح نراه ضرورياً لحل مشكلة الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، إلى التنسيق الجزائري مغاربيا لتبادل الحاجات الغذائية والخبرات وخلق منطقة تبادل حر وتكامل غذائي كمبحث أخير.

**الفصل الأول: الأمن الغذائي والأمن
الاجتماعي والتبعية إطار نظري**

تمهيد:

يُعدّ الأمن بمفهومه الشامل والمتعدد الأبعاد أحد أهم الحقول المعرفية التي شغلت حيزًا واسعًا من الدراسات في مجال العلاقات الدولية، إذ لم يعد يُختزل في بعده العسكري أو الاستراتيجي الضيق كما كان سائدًا إبان الحرب الباردة، بل تطور ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية وغذائية وإنسانية متشابكة. ويمثل الأمن، بهذا المعنى الموسّع، غايةً تسعى إليها الدول بمختلف مؤسساتها، كما يمثل في الوقت ذاته هدفًا محوريًا للأفراد باعتبارهم الوحدة الأساسية التي يُقاس على أساسها مدى تحقق هذا الأمن أو اختلاله، ومن هنا تتضافر مختلف السياسات الدولالية - التنموية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء - سعيًا لترسيخ هذا الهدف المزدوج.

ومع بروز المنظور الشامل والمتعدد الأبعاد للأمن (Comprehensive Security) في أدبيات مدرسة كوبنهاغن ومن تبعها من الباحثين، وما رافق ذلك من تخصص متزايد في الدراسات الأمنية (Security Studies) وتفرّعها إلى حقول دقيقة كالأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الإنساني والأمن المجتمعي، أصبح من الضروري منهجيًا التمييز بين هذه الأبعاد المختلفة مع إبراز أوجه التداخل والترابط فيما بينها، باعتبار أن اختلال أحد هذه الأبعاد قلما يبقى معزولاً عن باقي مكونات المنظومة الأمنية للدولة والمجتمع.

انطلاقًا مما سبق، ارتأينا أن نخصص هذا الفصل، بوصفه مدخلًا نظريًا ومفاهيميًا للرسالة، لمعالجة مفهومي الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي على المستويين المفاهيمي والنظري، من خلال استعراض أهم المقاربات الفكرية التي تناولت كلا المفهومين، وتحديد أبعادهما ومؤشرات قياسهما، وصولاً إلى بيان الآلية التي من خلالها يمكن أن تُفضي التبعية الغذائية - كأحد أخطر مظاهر اختلال الأمن الغذائي - إلى زعزعة الأمن الاجتماعي واستقرار الدول والمجتمعات. ويأتي هذا الفصل التأسيسي إذن لبناء الإطار النظري الذي سنعتمد عليه لاحقًا في تحليل حالة الجزائر والدول المغاربية، وفهم طبيعة العلاقة السببية القائمة بين التبعية الغذائية والأمن الاجتماعي.

المبحث الأول: الأمن الغذائي نظرياً ومفاهيمياً

يتناول هذا المبحث الأمن الغذائي من الناحيتين المفاهيمية والنظرية، من خلال استعراض تطور المفهوم وأهم مقارباته الفكرية، وتحديد أبعاده ومحدداته ومؤشرات قياسه المعتمدة في الأدبيات المتخصصة. ويشكل هذا المبحث الأرضية النظرية التي سيبنى عليها التحليل اللاحق لعلاقة الأمن الغذائي بالتبعية الغذائية والأمن الاجتماعي.

المطلب الأول: الأمن والأمن الإنسانيين تطور مفاهيمي نظري

يتناول هذا المطلب المسار التاريخي والفكري الذي عرفه مفهوم الأمن، من دلالاته التقليدية الضيقة المرتبطة بالبعد العسكري والدولة، إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني بوصفه امتداداً طبيعياً لهذا التطور، جاعلاً من الفرد لا الدولة وحدها محوراً لتحقيق الأمن أو اختلاله.

1. تعريف الأمن لغة:

الأمن مشتق من الفعل أمن حيث يعني الإحساس بالطمأنينة والاستقرار، وعدم الشعور بالخوف. الشخص الأمن هو من يشعر بالأمان ويطمئن إلى أحواله ومحيطه.

يتجلى مفهوم الأمن في معانٍ متعددة، مثل السلامة من الضرر¹. والثقة بضمان ما يملك أو يوكل للآخرين. يرتبط الأمن مباشرة بالاستقرار والراحة النفسية، فهو نقيض الخوف، والمأمن هو المكان الذي يشعر فيه الشخص بالأمان والسكينة. كما ورد في القرآن الكريم إشارات تعزز هذا المفهوم، مثل قوله تعالى: "وَلْيَبْذُلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا"²، مما يدل على ارتباط الأمن بالهدوء والسكينة بعد الحوادث المقلقة. كذلك يظهر هذا المعنى بوضوح في قوله تعالى: "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى"³، مشيراً إلى البيت الحرام كمكان للأمان والراحة لجميع الناس.

1 ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م، ج1، ص163.

2 سورة النور آية 55.

3 سورة البقرة آية 125.

ومن أقوال اللغويين العرب **الزمخشري**، فلان أمانة أي يصدق كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته¹، ويعرف الفيروز آبادي الأمن بقوله: والأمن والأمن، ضد الخوف، أمن كفرح أماناً وأماناً بفتحهما وأماناً وأمانة محركتين، وإماناً بكسر الألف، فهو أَمِنٌ وأمين، كفرح وأمير، ورجل أمانة أي رجل يأمنه كل أحد في كل شيء².

فالقول ومعنى الأمن المراد هنا هو الطمأنينة التي يستقر عليها حال الإنسان فيزيل خوفه، والأمن في الشرع يعني الدفاع عن الأمة وعقيدتها ومثلها ومبادئها وقيمها وتراثها وأرضها، ويقوم الأمن بلا شك على القوة **Force** والقدرة **Power** على تحقيق الهدف المنشود. وقد استعمل المصطلح **الأمن** بمفاهيم ودلالات مختلفة في الموروث العربي، مثل كتاب **سلوك المالك** في تدبير الممالك **لشهاب الدين بن أحمد عمر ابن أبي الربيع**، نجد أن الأمن كمفهوم لا يقتصر على الجانب العسكري وقدرة المؤسسة العسكرية على شن الحروب، وإن كان لهذا الجانب أهمية كبرى، بل يمتد ليشمل العمل الدبلوماسي وحزمة الخيارات المتاحة التي يطلق عليها اسم الحيلة لتحقيق الهدف.

التعريف الإصطلاحي للأمن :

عرّف **الرجاني** الأمن بأنه عدم توقع مكروه في الزمن الآتي³. وتابعه بتعريفه هذا **القنوي**⁴ و**المناوي**⁵، أما بالنسبة **لأبي الحسن الماوردي** في كتابه **أدب الدنيا والدين**، يرى أن الأمن يشكل أساساً مهماً لتحقيق الاستقرار والازدهار في حياة الشعوب، حيث يُعبر عن حالة من الراحة والطمأنينة التي تطمئن النفوس، وترتفع بها الهمم، ويشعر فيها البريء بالأمان، ويجد الضعيف السكينة.

فهو يعتبر الأمن العام من ركائز الصلاح والتنظيم في المجتمعات، وقد وضع **الماوردي** ست ركائز رئيسية لتحقيق انتظام شؤون الحياة والعمران هي الذين المتبع، السلطان القاهر (الدولة القوية)، العدل الشامل، الأمن العام، وفرة الموارد (خصب دائم)، وتوافر الأمل والرجاء (أمل فسيح). ومن بين هذه

1 أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري أساس البلاغة، دار الفكر 1979، ص ص2122.

2 الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987، ص197.

3 الرجاني الشريف علي بن محمد، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988، ص37.

4 القنوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، **أنيس الفقهاء**، ط 1، دار الوفاء، جدة، 1406 هجري، ج 1، ص 1.

5 المناوي، محمد عبد الرؤوف، **التعاريف**، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 1410 هجري، ص94.

الركائز، يحتل الأمن العام مكانة محورية، بوصفه ضماناً لاستقرار الأفراد والمجتمعات. فالخائف لا يعيش براحة، والطمأنينة لا تتوافر لمن يشعر بالخطر.

يشير **الماوردي** إلى أن شعور بالخوف يقيد الناس ويحول دون انخراطهم في مصالحهم الحياتية وتطوير مجتمعاتهم، كما يعوق حركتهم نحو تحقيق احتياجاتهم المادية والمعنوية. في المقابل، يُعد الأمن المطلق حالة تشمل جميع نواحي الحياة، متخطية العقبات التي تُسبب القلق أو الخوف سواءً على النفس أو الأهل أو المال.

بالتالي، يعتبر **الماوردي** أن الأمن ليس مجرد مفهوم عسكري أو قوة ردع فحسب، بل هو قيمة تتجلى آثارها في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي داخل المجتمعات. ويرى أن الأمن معزز بالعدل، حيث يصفه بأنه أهنأ وسائل الحياة، بينما يعتبر العدل أقوى جيش لتحقيق هذا الأمن وضمان استمراريته، وعمومه أن يستوجب جميع الأحوال¹. ويعقب على ذلك **محمد عمارة** قائلاً: فهو أمن عام مطلق اجتماعي تتحقق به طمأنينة النفوس. وتنتشر به الهمم وتنمو به الملكات والطاقت. لأن الخوف -وهو نقيض الأمن- على قول **الإمام الماوردي**: "يقبض الناس عن مصالحهم، ويحجزهم عن تصرفهم، ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم، وانتظام جملتهم"².

وفي الأدبيات الغربية نجد أن مصطلح الأمن تعددت دلالاته ومعانيه ففي كتابه الأمير **لنيكولا ماكيافيلي** (1469-1527) يرى أن الأمن مرهون بالقضاء على المنافسين، لأن القاعدة العامة بالنسبة إليه تقول من يسمح لأي كان بأن يصبح قوياً سوف يدمر ذاته.

ويربط **والتر ليبمان Walter Lipman** بين الأمن والحفاظ على المصلحة. فيقول الأمة الأمانة هي التي لا يكون متحتماً عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، وتكون قادرة، إذا ظهر في وجهها أي تحد على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب³.

لقد كان للمدرسة النقدية نظرة هامة وجديدة لمفهوم الأمن بالمعنى الذي نحتاجه في دراستنا فقد

1 الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ص118.

2 محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص15.

3 W.M.S.Lipman، Foreign Policy، Shield of the Republic Boston، Little Hill، 1943، 13

تطرقت لمفهوم الأمن المتعدد على خلاف النظرة العسكرية للأمن في السابق، برز البعد الإنساني بوضوح في هذه المدرسة وفي كتابات أبرز منظريها، وعلى رأسهم **باري بوزان**.

يُعتبر **باري بوزان**، العالم البريطاني ورائد مدرسة **كوبنهاغن**، أول من تناول مفهوم تعدد أبعاد الأمن أو ما يُعرف بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات جديدة بشكل دقيق. جاء ذلك من منطلق رفضه للفرضية التقليدية التي ركزت على الأمن الوطني بضيق أفق، مقتصرًا على البعدين العسكري والسياسي، متجاهلاً الأبعاد الأخرى مثل الأبعاد الاقتصادية والبيئية وبالأخص المجتمعية، إلى توسيع مفهوم الأمن قطاعياً وبالتالي الإجابة عن إشكالية الأمن من ماذا؟ والتي ظلت مطروحة في أدبيات الدراسات الأمنية لفترة طويلة، ولقد انجر عن خوض **باري بوزان** في الإجابة عن إشكالية، توسيع مفهوم الأمن إلى الدخول في إشكالية ثانية مرتبطة بها، والتي تتمحور حول أمن من؟ أي الوحدة الأساسية لتحليل الأمن أو موضوعه المرجعي¹. فموضوع الأمن الغذائي الذي يدخل ضمن أبعاد الأمن الإنساني كانت له نسبة هامة من كتابات النقاد. ويعرف **روبرت مكنمارا**، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، الأمن بأنه التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن².

1 عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص13.

2 **روبرت مكنمارا**، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، الدار المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص125.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

على ضوء ما سبق، كيف نعرّف الأمن الغذائي وما علاقته بمفاهيم أخرى مثل الاكتفاء الذاتي ونقص التغذية بالبيئة وتهديداتها ؟ ما المقصود ببناء الأمن الغذائي ؟

1. تعريف الأمن الغذائي:

يقصد به عموماً القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية لمجموع السكان وضمان الاحتياجات الأساسية وبشكل مستمر، وإن ضمان هذه الاحتياجات بشكل مستمر يكون من مصدرين أساسيين إثنين، هما الإنتاج الوطني والإستيراد من الخارج ولا يمكن لأي بلد أن يحقق كامل احتياجاته وطنياً إذ يجب عليه البحث عن سبل أخرى في إطار ذلك¹.

1.1 المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي:

يعرف الفقهاء المسلمون الأمن الغذائي أنه إستمرار وضمان تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لإستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن²، من خلال هذا المفهوم وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع مع ضمان الحد الأدنى لفقراء المجتمع، أي الجانب الإنساني غير مغفل عنه في المفهوم الإسلامي الذي يقوم على التكافل والصدقة والزكاة والعطايا من بيت مال المسلمين، لضمان إطماع للجميع دون إستثناء وأن يشترط الحلال في مصدره.

الأمن الغذائي هو بعد من أبعاد الأمن الإنساني، هذا الأخير الذي ظهر في العلاقات الدولية بشكل رسمي في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، لكن بؤادر ظهور المفهوم أسبق لهذا التقرير، حيث اعتمدته العديد من المدارس الأمنية في العلاقات الدولية والتي منها ما أعطاه التعريف الضيق وأخرى التعريف الواسع.

التعريف الضيق تبناه الموقف الكندي والذي تم التركيز فيه بالطبع على أمن الإنسان لكن التركيز

أكثر كان على الجانب السياسي، وأهم الذي يعرف الأمن الإنساني بأنه الوسيلة لحماية الأفراد **Lloyd Axworthy** تعريف لوزير الخارجية الكندي ضد التهديدات وضد العنف، وهذا لوجود انتهاكات لحقوق

1 عطاء الله سليمان الحديثي، اثر الحصار الإقتصادي في الأمن الغذائي، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، جامعة بغداد، العدد 59، 2001، ص 04.

2 السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 04.

الإنسان وفي حقهم في الأمن¹. أما التعريف الأوسع له فقد تبنته النظرة اليابانية للأمن الإنساني، حيث تم الاهتمام بكل جوانب الأمن الإنساني والغرض في الأخير هو تحقيق أمن الفرد من الخوف ومن الحاجة وهو المفهوم الذي تم النص عليه في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994².

الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي يكتسب أهمية متزايدة مع مرور الوقت. ويُعزى ذلك إلى وجود حوالي 200 تعريف وما يقارب 400 مؤشر يعالج جوانب هذا المفهوم. يعود التعدد في التعريفات والمؤشرات إلى الطبيعة الشاملة للأمن الغذائي، حيث يتقاطع مع العديد من المجالات المختلفة، فهو لا يقتصر على مجال العلوم الطبيعية، بل يتعدى إلى مجال البحث في التنمية الاقتصادية والبيئة والزراعة والصحة. كما يشتمل على العديد من القطاعات سواء ما تعلق بقطاع الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك، الخارجي، وهوبذلك يتأثر بمختلف الأوضاع الدولية والتهديدات التي تمس العالم ومنها التهديدات البيئية.

يمكن أن يُقسم الأمن الغذائي إلى نوعين هما مطلق ونسبي. يشير الأمن الغذائي المطلق إلى قدرة الدولة على إنتاج كميات من الغذاء تساوي أو تفوق الطلب المحلي، ما يعرف أيضاً بالاكتماء الذاتي الكامل أو الأمن الغذائي الذاتي. ومع أن هذا التعريف يعبر عن مستوى مثالي، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة كونه غير واقعي، حيث يغفل عن الفوائد التي يمكن أن تحققها الدول من خلال الانخراط في التجارة الدولية المبنية على مبدأ التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

في المقابل، يُعرف الأمن الغذائي النسبي بقدرة دولة أو مجموعة دول على تأمين احتياجاتها من السلع والموارد الغذائية بشكل كامل أو جزئي، سواء عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد، معتمدة على عوامل متنوعة لتحقيق هذا التوازن، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام³.

1 Nathalie FerraudCiandet، **Protection de la santé et sécurité alimentaire en droit international** ، (Larcier، Bruxelles ، 2009)، P 232، 238.

2 JeanFrançois Rioux، **La Sécurité Humaine :une Nouvelle Conception des Relation internationals**.

3 منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر، 1993، ص 56.

2.1 الأمن الغذائي في التعاريف الرسمية:

عرفت الأمم المتحدة عبر لجنة الأمن الغذائي الغذاء بأنه المقدرة على توفير طعام كافٍ، وقد اهتمت بهذا المفهوم في عام 2001 بعد الأزمة العالمية في عام 2008. أما البنك الدولي فقد عرف "الأمن الغذائي" بأنه إمكانية توفير الأفراد في كل الأوقات لغذاء مناسب لحياة فعالة وسليمة.

ووفقاً للتعاريف المذكورة سابقاً، فإن الأمن الغذائي يشمل أربعة جوانب وهي:¹

- الوفرة: تعني وجود كميات كبيرة من الأطعمة، سواء كانت ناتجة عن تصنيع محلي أو عبر الاستيراد.
- القدرة: تعني أن تكون تكلفة الأطعمة في متناول دخل الأفراد-
- إمكانية الوصول: تتعلق بجعل الأطعمة متوفرة للأفراد بحيث يسهل الحصول عليها.
- السلامة: تعني أن تكون الأطعمة صحية ومغذية، بحيث تحقق النفع المرجودون إلحاق أي ضرر بالصحة بأي شكل.

وقد صادقت الدول المشاركة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لعام 1966، على حق كل فرد في مستوى عيش مناسب له ولعائلته، ويوفر ما يكفي لهم من حاجات غذائية، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وكذلك بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع². وإرتأينا ذكر أكثر هذه المناهج استعمالاً وهي المتضمنة المكونات التالية:

- المتغيرات: **Facteurs** سواء كانت اقتصادية، ثقافية، سياسية، عسكرية
 - الفواعل: **Acteurs** وهي التي تشمل مصدراً للتهديد أو فواعل لبناء الأمن وإدارته
 - القطاعية: **Secteurs** ويعني بها العسكرية، السياسية، الاقتصادية.
 - العمليات: **operations** وهي تعني عمليات الصراع وعمليات الحرب وعمليات التعايش والتفاوض.
- أما بالنسبة للمقاربات المبدعة للأمن بصفة عامة والتي هي الحد الأدنى في الإستراتيجية الأمنية للتعامل مع التهديدات والمخاطر، فهي تتمثل في المقاربات التالية:

¹ جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، العربي للابحاث ودراسة السياسة الطبعة لبنان، 2016، ص 39.

2 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقرة 2 من المادة 11، الفقرة 1 من المادة 11 .

- الوقاية: **Prévention** وهي التعامل مع أسباب التهديد والمخاطر لمنع تفاقمه للحد من تأثيراتها السلبية على الأمن.

- الحماية: **Protection** وهي الحد الأدنى من الإستراتيجية الأمنية للتعامل مع التهديدات والمخاطر.

- الاستباق **Préoccupation**: وهي تقديم قراءة استشرافية للتطورات الخاصة بالظواهر الأمنية لمنع بروز أسباب التهديد لمحور الحركات المنتجة لأسباب التهديد¹.

إعتمدت أدبيات البنك الدولي تعريف أكثر شمولاً، يقول أن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على غذاء كافي وفق ما يتطلبه نشاطهم وصحتهم².

وفي إعلان حقوق الإنسان العالمي الذي صدر عن الأمم المتحدة منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وأعقبته العديد من القرارات الدولية والعربية نجد أنها تهتم وتؤكد حق الغذاء، وقد قدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عدة مبادرات لإستراتيجية الأمن الغذائي العربي³.

ومن هذه المنطلقات والمبادرات يتبين أهمية الغذاء كحق أساسي، والتزام قائم على الحكومات تجاه أفراد مجتمعاتها بتوفير مستوى لائق من الغذاء للفرد وأسرته، وتأمينه من التعرض للجوع، وأصبحت بذلك الحكومات أمام إلزام اتجاه مواطنيها لإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج الغذاء، وحفظه وتوزيعه بما يتلائم وأهداف توفير الأمن الغذائي⁴.

أما منظمة الغذاء والزراعة الدولية فقد طورت مفهوم الأمن الغذائي ليشمل في متضمناته توافر الكم الكافي من الغذاء والإستقرار في الإمدادات وسلامة نوعيته وتوافر المكونات التغذوية الكافية في الغذاء، التي يحصل عليها أفراد المجتمع وتتسق مع تفضيلاتهم، وإن كانت هذه المواصفات ترتبط بجانب

1 محند برقوق ، الاستراتيجية الأمنية، العلاقات الدولية والأمن الدولي، محاضرات موجهة لطلبة الماجستير، السنة الجامعية 2011/2012، غير منشورة.

2 تقرير السياسات الزراعية السعوية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما، 1993، ص 224.

3 تقرير إستراتيجية التنمية الزراعية العربية، 2005 2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم، 2007.

4 إبراهيم العسيوي، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث إقتصادية عربية، السنة 17، العدد 50، 2010، ص8.

عرض الغذاء إلى حد بعيد، فإن من الضروري أن تتوفر الإمكانيات المادية (القدرة الشرائية) لحصول هؤلاء الأفراد على الغذاء الكافي¹.

الأمن الغذائي ينتظم في ثلاث مستويات رسمية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. **الأمن الغذائي المطلق**: يشير إلى قدرة الدولة على إنتاج كمية من الغذاء داخل حدودها تكفي لتلبية الطلب المحلي أو تتجاوزه، وهو ما يُعتبر قريباً من مفهوم الاكتفاء الذاتي.

ب. **الأمن الغذائي النسبي**: يعبر عن قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على ضمان توافر الغذاء بغض النظر عن مستوى إنتاجها المحلي، سواء كان ذلك جزئياً أو كلياً عبر استيراد السلع والمواد الغذائية.

ج. **الأمن الغذائي المحتمل**: يركز على قدرة الدولة، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل، لتوفير الغذاء بطريقة تمكنهم من أداء أعمالهم الإنتاجية بأقصى قدر من الكفاءة. يتناول هذا المفهوم توافر الغذاء من حيث الإنتاج أو التخزين، بالإضافة إلى الطلب عليه وإمكانية الحصول عليه، سواء عبر الإنتاج المنزلي أو الشراء من السوق².

3.1 الأمن الغذائي بالمفهوم الجغرافي الاجتماعي:

يعرف الأمن الغذائي لمنطقة جغرافية معينة بأنه الحال الذي يكون فيه وضع المواطنين التغدوي في تلك المنطقة غير معرض لحدوث أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمن. وأن توفير الغذاء يمثل الجانب الرئيسي للأمن الغذائي، فإن الأمر الأهم هو إمكانية إيصال ذلك الغذاء إلى محتاجيه. إلا أن الاعتماد كلياً على الإستيراد الخارجي في سد الحاجة المحلية لأي نوع من الغذاء أو أي بضاعة يمثل جانبا سلبيا ونقطة ضعف لذلك البلد في سياسته الخارجية، إذ من المعروف أن حياة الإنسان وصحته وفعاليته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفير الغذاء³.

1 نفس المرجع، ص10.

2 خير الدين تواني، **الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات**، رسالة ماجستير منشورة 15، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص18.

3 عماد محمد دياب الحفيظ، **الإنتاج الغذائي وتأثيره على البيئة**، ط1، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص15.

2. الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على نفسه وعلى موارده وإمكاناته الذاتية، لتلبية احتياجاته الغذائية محلياً، وهذا ما يمثل جوهر هذا المفهوم. ومع ذلك، أثار هذا المفهوم مجموعة من التحفظات، أبرزها:

- نسبية الاكتفاء الذاتي الغذائي كمفهوم.

- الطابع الأيديولوجي الذي يحمله هذا المفهوم.

- مدى قابليته للتحقيق عملياً، وأيضاً مدى توافقه مع أسس العقلانية الاقتصادية.

لكن مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يعتبر مصطلحاً عاماً وغير دقيق، ما لم يتم تحديده ضمن سياق جغرافي وزمني واضح. كما أنه قد يحمل أحياناً طابعاً أيديولوجياً يعكس توجهات معينة .

التحفظ الثاني يرتبط بنسبية تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل المقصود هو تلبية الحدود الدنيا للاحتياجات الغذائية أم مستويات أكثر تقدماً كالمتوسطة أو المرتفعة؟ إذ لا يمكن فصل هذا المفهوم عن الظروف الاقتصادية ومستوى المعيشة للمجتمع الذي يتم تناوله بالدراسة.

أما التحفظ الثالث فيشير إلى أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، رغم كونه هدفاً وطنياً نبيلاً، يعتمد أساساً على الموارد المتاحة وقدرتها على تلبية الاحتياجات. قد تختار دولة ما السعي لتحقيق هذا الهدف، ولكن الثمن الاقتصادي والاجتماعي قد يكون باهظاً مقارنة بخيارات أكثر مرونة وتوازناً.

التحفظ الأخير يركز على مدى الرشد الاقتصادي في اتخاذ قرار يهدف إلى تحقيق اكتفاء غذائي كامل، خاصة في ظل محدودية الموارد الزراعية والهشاشة التي تعترى القطاع الزراعي بسبب ارتباطه المباشر بالتغيرات المناخية. لذلك، فإن الاعتماد المطلق على هذا القطاع قد لا يُعد قراراً اقتصادياً حكيماً في كثير من الحالات.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وما يتبعها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الأمثل يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج خارجي أو إنتاج محلي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات ورغبات المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محلياً.

على الرغم من الملاحظات الوجيهة حول مدى واقعية تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل، فإن تبني سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي في إنتاج السلع الاستهلاكية يبقى خياراً استراتيجياً لا ينبغي للدول العربية التفريط فيه مهما كانت التكاليف. على المستوى الدولي توجد أمثلة ملموسة عن تضحيات اقتصادية بذلت لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، مثل سياسات زراعة الأرز والقمح في المملكة العربية السعودية.

مع ذلك، يرى العديد من الباحثين أن في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتنامي تحرير التجارة الدولية، يصبح مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل أقرب إلى المثالية المبالغ فيها، لأنه يؤدي إلى انغلاق العلاقات التجارية للمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذلك، فإن معظم المختصين يفضلون التركيز على مفهوم الأمن الغذائي باعتباره خياراً أكثر واقعية، بعيداً عن الارتباطات الإيديولوجية التي قد يحملها مفهوم الاكتفاء الكامل¹.

3. مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

يُعتبر الأمن الغذائي المستدام أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهو جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لأي دولة. ويتطلب ذلك إتباع مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، مع العمل على تقليل الهدر والتلف في جميع مراحل سلسلة الإمداد.

كما يشمل ذلك ترشيد استهلاك السلع الغذائية، وتحسين شروط التبادل التجاري المتعلقة بها ومستلزمات إنتاجها، سواء فيما يخص الأنشطة التصديرية أو الإستيرادية. وهذا بالتوازي مع الالتزام بحماية البيئة من التلوث بجميع أشكاله وضمان تحقيق التوازن البيئي. كل ذلك يهدف إلى تعزيز أكبر قدر من الاستقلالية الاقتصادية، والحد من الاعتماد على الخارج، مستهدفاً بذلك توفير السلع الغذائية في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وأسعار تتوافق ومستويات دخولهم وذلك بصورة مستمرة ومستدامة².

1 محمد السيد عبد السلام، **الامن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230، ص 8788.

2 المركز الوطني للمعلومات " مادة معلوماتية في الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية، 2005، ص 2.

من موقع: <http://www.yamennic.nfo/contents/agric/studies/4pdf>

4. أبعاد الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر للجميع، في جميع الأوقات، القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء آمن ومغذٍ بكميات كافية، بما يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، مما يتيح لهم عيش حياة نشيطة وصحية. استنادًا إلى هذا المفهوم، يمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي: **توفر الغذاء، القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إليه، استخدام الغذاء بشكل مناسب، واستدامة هذه الأبعاد على مدى الزمن.**

بينما المؤشر العام للسلامة الغذائية العالمي الذي يصدر بانتظام وحدة المعلومات الاقتصادية العالمية (EIU)، فإنه يتبنى المفهوم التالي على أن الأمان الغذائي هو مقدرة الناس في جميع الأوقات على النفاذ المادي والاجتماعي والمادي إلى طعام كافٍ يلبي متطلباتهم الغذائية لأجل حياة سليمة¹. فالأمن الغذائي ظاهرة معقدة تتجلى في العديد من الحالات الجسدية الناجمة عن أسباب متعددة، وقد وضع مؤتمر الأغذية العالمي لسنة 1996 أربعة شروط للأمن الغذائي هي: التوافر، الحصول، الاستقرار والإنتفاع، وعرض تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة 2013 مجموعة من المؤشرات تشمل هذه الأبعاد للتغلب التعاريف التي تقتصر على مؤشر مدى إنتشار نقص التغذية فقط². وتطرح عدة أبعاد للأمن الغذائي، حيث يمكن التعريف بكل من هذه الأبعاد من خلال مايلي:

أ. الوفرة Abundance:

التوافر يعتبر أهم أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن لا يكفي، كما أنه شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء للأفراد³. بمعنى غذاء كافي ونوعية مناسبة⁴. حيث لا

1 Global Food security index 2014 : Special Report. The Burden of obesity. Relationstip with food. Security , the Economic intelliGence unit limited 2014,p4.

2 Organization des Nations unis pour L'alimentation Et L'acriculture، L'etat de L'insecurité Alimentaire dans Le monde.

3 créer un Environnement plus propice à la securité alimentaire et a la nutrition ، Rome، 2015، p16.

4 J.Butler walker، j.N.kassi، c.Eamer، food.security in times of change : Apolicy.Brief of food. Security for Northen canada ، Arctichealth Researc Net Work_YukoN،2009،p3.

يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل يلح على جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر وجوب كفاية إمدادات الطاقة الغذائية.

ب. الحصول على الغذاء Obtaining food:

وصول السلع الغذائية بشكل جيد ومستمر نحو الأفراد، لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذي. أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر¹. وتتحدد فرص الحصول على الغذاء بشكل رئيسي من خلال مستوى الدخل وأسعار الغذاء، بالإضافة إلى قدرة الأفراد والأسر على الاستفادة من الدعم الاجتماعي. كما أن إمكانية الوصول إلى الغذاء تتأثر بدرجة كبيرة بعوامل اجتماعية أخرى، تشمل مدى توفر البنى التحتية للنقل مثل السكك الحديدية والطرق، وكذلك إمكانية الحصول على الغذاء من منظور اقتصادي، والذي يعكسه مؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل انتشار نقص التغذية².

ج. الاستقرار StabiLity:

إمكانية الحصول على الغذاء بشكل كافٍ تتطلب استمراريته في معظم الأوقات دون التعرض لخطر فقدانه بسبب صدمات معينة، مثل أزمات اقتصادية أو بيئية، أو بسبب دورات موسمية. لتحقيق حالة الأمن الغذائي للسكان أو الأسر أو الأفراد، يجب أن يكون لديهم قدرة دائمة على الوصول إلى غذاء كافٍ ومناسب في جميع الأوقات. ولا ينبغي أن يواجهوا تهديدًا بفقدان هذا الوصول نتيجة لأزمات اقتصادية أو مناخية مفاجئة، أو بسبب أحداث دورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي³.

د. الانتفاع Utilization:

وهو طريقة تناول الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد والتخزين.... إلخ⁴.

1 دائرة الإحصاءات العامة تقرير تحليلي حول حالة الأمن الغذائي في الأردن 2010/2011 المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص3.

2 Organisation Des Nations unis pour L'Alimentation et L' Agriculture، op، cit، p13

3 البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، منشورات البنك الدولي، 2009، ص3.

4 international federation offed crossand Redcrescent societies in Africa، Dof/Naca_Stream/fAo work shop oN LiveLihoods Approaches and AnaLysis، yangon ، myanmar، 2004، p17.

ينقسم مفهوم الاستفادة من التغذية إلى مجموعتين رئيسيتين. تضم المجموعة الأولى العوامل التي تؤثر على القدرة على الانتفاع من الغذاء، مثل توفر التجهيزات المنزلية المناسبة، وإمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. أما المجموعة الثانية فتتعلق بنتائج هذا الانتفاع، خاصة فيما يخص المشكلات الصحية المرتبطة بسوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة، مثل الهزال، ضعف العظام، ونقص الوزن.

بالإضافة إلى ذلك، أضاف تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2013 أربعة مؤشرات جديدة مرتبطة بنقص المغذيات الدقيقة، أبرزها انتشار فقر الدم ونقص فيتامين "أ" بين الأطفال دون سن الخامسة وانتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل.

5. مفاهيم مترابطة بالأمن الغذائي:

هناك مجموعة من المفاهيم تترايط وتتكامل مع مفهوم الأمن الغذائي منها:

1.5 السياسة السعرية الزراعية Agricultural pricing policy:

تمثل السياسة السعرية للمواد الزراعية إحدى المقومات الاقتصادية التي تؤدي دوراً محورياً في التطور الزراعي، خصوصاً في تقسيم الموارد، فهي ذات أثر بالغ في التغيرات المادية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات ازدهارها، ومن ثم في العائد الزراعي وإمكانية ارتفاع وتيرة نموه على الصعيد الإجمالي والتفصيلي، علاوة على ثبات وتيرة التقييم والأجور.

كما أن الاستراتيجية التقييمية تلعب دوراً أساسياً في تعيين مستوى العيش ورفاه أفراد المجتمع الزراعي. وتوجيه الإستهلاك باتجاه الأهداف المرجوة، وتعتبر إحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل سواء بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، أو داخل القطاع الزراعي، والتأثير في معدل التضخم ونمو الإقتصاد الكلي¹. فالسياسة السعرية لها ضوابط شديدة الحساسية لما لها من علاقة مباشرة بمستوى الدخل والمصروف الشهري للمواطن، وهي التي تتحكم في درجة الرضي أو عدم الرضي.

تتبع آثار التغيرات في الأسعار على المنتجين الزراعيين بصورة مباشرة على مستوى العوائد والدخول الزراعية، ومن ثم على اتجاهات الإنتاج وقرارات المزارعين بشأن العمليات الإنتاجية في المواسم

1 مجلة الزراعة والتنمية في غرب آسيا، منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد 9، 1986، ص 62.

المقبلة، وهذا يوضح أهمية إستقرار الأسعار الزراعية للمنتجين¹. فضلا عن إعتبار أسعار السنة الماضية دالة في سلوكية المنتجين في السنة اللاحقة. لذا يمتد تأثير السياسة السعرية إلى ثلاث مستويات²:

- تغيير الأسعار النسبية للسلعة وعوامل الإنتاج.

- تؤثر في معدل التبادل التجاري القطاعي.

- تؤثر في معدل التبادل التجاري الدولي.

فالسياسة السعرية هي المتغير الأكثر تأثيرا في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة بصورة مباشرة وغير مباشرة، وأن أسعار هذه السلع تمارس تأثيرها في الإنتاج الزراعي ومستويات الدخل والعمل، وبالتالي يكون التأثير في حالة التوازن الإقتصادي³.

2.5 المخزونات الغذائية Food Stocks:

هي السلع الغذائية الاستراتيجية التي تتجاوز احتياجات الأسواق الحالية، وتتحفظ بإشراف مباشر من الدولة. يتم الاحتفاظ بهذه السلع لاستخدامها في حالات محددة، مثل نقص الغذاء، الكوارث الطبيعية، الحروب، أو الظروف المتعلقة بالنقل، وكذلك لتلبية المتطلبات السياسية والاستراتيجية⁴.

وهناك نوعان من المخزون الغذائي:

أ. **المخزون العامل:** يقصد به المخزون الواجب توفره لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين.

ب. **المخزون الإستراتيجي:** يعني ما يخزن من الأغذية ليستخدم في حالات كالكوارث الطبيعية وحالات الحروب، والحصار والمقاطعة أي الأمور الطارئة⁵.

1 frankellis، piyadasa. senayake and mavisol smith << food price policy in srilanka >> food policy (Elsevier science. CTD)، vol.22، No.1 (1997)،p، 94.

2 الأمن الغذائي الإقليمي رؤيا ممكنة أم حلم مستحيل، مجلة الزراعة والتنمية غي غربي آسيا، العدد، 1989، ص 149.

3 سالم توفيق النجفي، أوس فخر الدين أيوب ونعمة عبد الله قاسم << السياسات الإقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية : دراسة لأقطار مختارة للمدة 1975_1995، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب >> تنمية الرافدين، السنة 22، العدد 62، (2000)، ص136.

4 أمانة عبد الإله حمزون، مرجع سابق، ص 15.

5 صالح العصفور، السياسات الزراعية، العدد 21، 2003، ص16.

3.5 السياسة التسويقية الزراعية Agricultural Marketing Policy:

السياسة التسويقية، سواء كانت خارجية أو داخلية، تُعتبر جزءًا أساسيًا من السياسة الزراعية ضمن إطار النشاط الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، فهي عنصر مهم ضمن السياسة الاقتصادية على المستوى العام. يساهم التسويق بدور مركزي في تخصيص الموارد، وتحديد أسعار المنتجات، وتنظيم تدفق العرض، وتعزيز التجارة الخارجية. ويشمل التسويق جميع الأنشطة والخدمات المتعلقة بنقل ملكية السلع بين المنتج والمستهلك عبر المكان والزمان¹.

4.5 السياسات التجارية الزراعية Agricultural Trade Policies:

تمثل السياسة التجارية جميع الإجراءات التي تحدد شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، مثل الضرائب التصديرية والاستيرادية أو الدعم المقدم لها، وألوانين المتعلقة بحركة رؤوس الأموال داخل البلاد وخارجها. وترتبط السياسات التجارية ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الاقتصادية الكلية، إذ يُعد الإيراد الضريبي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. كما تتأثر عمليات الاستيراد والتصدير وحركة رؤوس الأموال بسعر الصرف والسياسة النقدية².

قد يحمل التركيز على التجارة الزراعية بعض المخاطر، كعدم وصول الإمدادات، وتغيرات الأسعار، ومع ذلك، إذا تم تبني السياسات المناسبة، يمكن أن تتحول التجارة إلى محرك لنمو أنماط إنتاج أكثر إنتاجية جيدة، ومصدر دخل من خلال العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات. هذا يساهم في تقليل الفجوة الغذائية الحالية والمستقبلية، وتحسين نسبة الحصول إلى الغذاء تبقى هناك التحفظات تشير إلى صعوبة استفادتهم من فرص المنتجات القابلة للتصدير، والتي تكون عادة أفضل للمحاصيل النقدية غير الغذائية مقارنة بالغذائية، مما قد يؤدي إلى استبدال المحاصيل الغذائية بتلك النقدية³.

1 صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2 Amme thomson and Mauferd mets ، **implication of économic policy for food sécurité : A training manual ، training materials for agriculture planning** ; 40 Rome : Doutche Gesellschaft fur technishe susammenarbeit (GTZ) ، 1998، p 50.

3 Konandres. «**trad and food security: option for developing countries**» in: multilateral trade negociations on algriculture: A Resource manual Rome: food and Agricoulture organization of the united mations 2000 ، pp 5-6.

وتتمثل تمثلت هذه السياسات في ثلاث أنماط:

- سياسة متابعة ودعم الإنتاج الزراعي بتحديد حد أدنى لأسعار المحاصيل الزراعية كي لا تنخفض دونه أسعار هذه المحاصيل.
- زيادة التعريفات الجمركية على السلع الغذائية المستوردة خارجياً، وهذه تعادل القيود.
- دعم تصدير المنتجات الزراعية بمنح المنتج فرق السعر الذي يمنحه المنافسة في أسواق التصدير¹.

1 سالم توفيق التجفي، التجارة الخارجية الزراعية، مبادئ، منظمات، دار ابن الاثير للطباعة والنشر الموصل، 2005، ص119.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي مؤشرات القياس والمفاهيم المرتبطة به

يتناول المطلب المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، إلى جانب مؤشرات قياس درجة تحقق الأمن الغذائي على المستويين الوطني والدولي.

1. السيادة الغذائية Food Sovereignty:

تعتبر السيادة الغذائية أهم مؤشرات قياس الأمن الغذائي، وفي أي دولة يجب توفر عدة ركائز حتى نصل إلى هذا المفهوم منها :

– يجب أن يكون الاكتفاء الذاتي من الغذاء هو هدف السياسة الزراعية، ويجب أن ينتج مزارعوا أي بلد معظم الغذاء الذي يستهلكونه محليا، وهذا الشرط غير مطروح في مفهوم الأمن الغذائي الذي يعرفه ممثلو الشركات الزراعية الأمريكية العملاقة باعتباره القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية لأي بلد، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال الإستيراد. كما عرف جون بيلوك وزير الزراعة الأمريكي في وقت مبكر بالقول: "إن القول بأن البلدان لم يعد يجب عليها أن توفر غذائها بنفسها"، فهي حسب مجرد فكرة قديمة عفا عنها الزمن ويمكنهم تحقيق أمنهم الغذائي بشكل أفضل إعتمادا على المنتجات الزراعية الأمريكية المتوفرة والمتاحة وفي الأغلب تكون أقل ثمنا¹. هذا الرأي الأخير يحمل عدة إشارات، إذ أنه في الحقيقة هناك الكثير من الدول التي حاولت القيام بتجارب التوطين الزراعي مثل دول الخليج لكن وجدت في النهاية أن تكلفة الانتاج أعلى بكثير من تكلفة الاستيراد.

– يجب أن يكون للناس أنفسهم الحق في تحديد الأنماط الإنتاجية للغذاء واستهلاكه، آخذين في الاعتبار خصوصية كل ريف والتنوع الانتاجي، وأن لا يسمح بإخضاع تلك الأنماط لاختبارات التجارة الدولية غير المستقرة.

– العملية الإنتاجية للغذاء لا يجب أن تكون على حساب الفلاحين أو المزارعين صغارا أو كبارا، ولا على حساب المستهلكين، ولا تكون عملية ربحية لتعظيم عائدات الشركات والكراتلات الغذائية العالمية، وهذا الأمر مشاهد حاليا على المستوى العالمي حيث أصبحت الدول في قبضة الشركات الكبرى في مجال التموين بالبذور الغذاء والأدوية الموجهة للزراعة.

1 ويل دان بيلوترجمه خالد الفيشاوي، حروب الغذاء صناعه الأزمه، المركز القومي للترجمة 2012، ص 167.

- مطلوب النوعية والجودة والسلامة في الغذاء المقدم للمواطن في السوق المحلي، كما أنه من السيادة الغذائية يتناول المواطن ما يتوافق ما هو تقاليده من غذاء، وأن يتجنب ما يسميه جوزيه بوفيه بالغذاء المنتفخ Mal Bouffe ونفاية الغذاء Junk Food¹.
- من ثروات السيادة الغذائية وجوب التوفيق بين الريف والمدينة والتوافق بين الصناعة والزراعة، لأن كل المعطين السابقين غير المنافسين وإنما مكملين بعضهم البعض.
- السيادة الغذائية تقتضي ضبط الأراضي الزراعية من حيث التسيير والملكية وتحريرها من وهمية كبار الملاك والشركات العابرة للقوميات وإعادة توزيع الأراضي الزراعية بشكل عادل على المزارعين من خلال الإصلاح الزراعي، كما أن الإصلاح يجب أن يشمل توفير الشروط اللازمة لحماية الأشكال الجماعية والتعاونية للملكية والانتاج التي تشجع أكثر على الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- أن يكون صغار المزارعين حلقة مهمة في صناعة الغذاء على المستوى المحلي الوطني وأن يساهموا في إدارة المشروعات التعاونية وكل شؤون الانتاج الزراعي، كما أن عملية توزيع الغذاء وإستهلاكه يجب أن تخضع لنظم عادلة من التسعير تراعي مصالح المنتج المستهلك. كما توفر تدابير أخرى كمنع اغلاق السوق من شركة زراعية متعددة الجنسيات، التي تتلقى الدعم من دولها الأصلية وتقوم بخفض الأسعار بشكل موجه للقضاء على الفلاح المحلي وتدمير صغار المزارعين².

2. حالة اللأمن الغذائي Food Insecurity:

يشير البنك الدولي إلى نوعين للأمن الغذائي:

- **اللأمن الغذائي المزمن:** هو عدم توفر الغذاء الكافي بشكل مستمر، لعدم القدرة على الحصول عليه وتلبية الحاجات الغذائية الفردية والأسرية³. ويمكن أن تكون حالة اللأمن الغذائي المزمن حتى وإن كان الإنتاج الغذائي عادي أو معتدل⁴. وذلك لأن العبرة في الحصول على الغذاء وكيفية توزيعه.

¹ José bové : « a farmour internationa ? new left lesieur, december.

² Peter rosset, quoted in philipe me michael, « food souveregnty in movement : the chocengete newliberal globalization » droft, cornet university, 2008.

³ رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 288.

⁴ Assia Bensalah –Alaoui, **La sécurité Alimentaire Mondial** (Libraire Générale De Droit et De Jurisprudence, France , 1989), P 20.

- **اللاأمن الغذائي العابر:** هو عدم القدرة المؤقتة للأسرة أو الفرد في الحصول على الغذاء الكافي.
- من تعريف اللاأمن الغذائي يمكن أن نستخرج مميزات حالة اللاأمن الغذائي، فأهم المميزات هي:
 - أ. تعدد وتعدد أسباب حدوثها والقوى المؤثرة فيها.
 - ب. الفئات الأكثر تأثراً بحالات اللاأمن الغذائي هي الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً، وهوما أكدته منشوره "الفقر والمجاعة"، مع تداخل هذه العناصر بعناصر أخرى كالتحديات البيئية في دول العالم النامي.
 - ج. الطبيعة المفاجئة لحالات اللاأمن الغذائي.
 - د. حالة اللاأمن الغذائي لا تكون عندما لا يتوفر غذاء كافٍ فقط، بل بعدم وجود غذاء سليم ومستمر¹.
- ومنه فاللاأمن الغذائي هي حالة مضادة لحالة الأمن الغذائي. وفي حالة اللاأمن الغذائي تعاني مختلف الدول بما فيها الغنية وليست الدول الفقيرة فقط، لكن ما يزيد من صعوبة الحالة في هذه الدول هي تراكم وترابط المشاكل التي تعاني منها، فتعمق مشكل الأمن ككل، يسبب حالة من اللاأمن الإنساني الشامل، ذلك لأن الأمن الغذائي يرتبط بمختلف أبعاد الأمن الإنساني الأخرى.

3. مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي:

يتناول هذا العنصر أبرز المفاهيم الملاصقة والمرتبطة بالأمن الغذائي، بهدف ضبط الحدود المفاهيمية بينها وبين مفهوم الأمن الغذائي ذاته.

1.3 مفهوم الزراعة The Concept of Agriculture:

الزراعة نشاط يهدف إلى إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي لا تقتصر فقط على الأرض والمحاصيل بل تشمل أيضاً الفلاح وأسرته، الذين يعتبرون عنصراً أساسياً في هذا المجال، فهم يساهمون في تلبية احتياجات الزراعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية، ويُعتبر دورهم بنفس أهمية الأرض والمحاصيل التي تُنتج منها.

بناءً على ذلك، تعتمد الزراعة الناجحة على عناصر رئيسية: النجاح التقني الذي يتمثل في الإلتقان الفني للمنتج الزراعي، والنجاح الاقتصادي الذي يعني تسويق جيد للمحاصيل الزراعية. وأخيراً النجاح

¹ Fonds des nation Unies pour la sécurité humain ، La Securite Humaine En Theorie Et En Pratique، Unité sur la Sécurité Humaine، Nations Unies، 2009p 4142

الاجتماعي أي العيش في مستوى مرتفع ورخاء عالي¹. كما تعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة بالتركيز على المفهوم الحديث، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بكل ما يحتاجه الإنتاج الزراعي من متطلبات وإنتاج المحاصيل وترقية الحضائر الحيوانية².

2.3 تعريف التنمية الزراعية Agricultural Development

تُعرف بأنها عملية تهدف إلى إدارة معدلات النمو بشكل مستدام، بهدف رفع متوسط الدخل الفردي في المناطق الريفية. يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع رقعة الأراضي الزراعية عبر استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وزراعتها، مدعومة بتوفير الحكومة للبنية التحتية الأساسية التي تُحفز القطاع الخاص على الاستثمار هناك، وهوما يُعرف بالتنمية الزراعية الأفقية. كما يمكن تعزيز التنمية عن طريق تكثيف استخدام رأس المال، وتبني الطرق الحديثة في العمليات الزراعية، واستثمار نتائج الأبحاث العلمية في المجال الزراعي. كل ذلك بهدف تحسين استغلال الأراضي المزروعة بشكل أمثل، والحفاظ على التربة، وترشيد استخدام مياه الري، وزيادة الإنتاجية بالشكل المستدام³.

3.3 تعريف الصناعات الغذائية Food Industries

يعرفها الدكتور عز الدين فراج هي النشاط الذي يعنى بتصنيع المواد المنتجة النباتية الزائدة عن الإستهلاك الطازج وتحويلها لشكل آخر من المنتجات الغذائية وإمكانية تخزينها لأطول مدة ممكنة، وذلك حتى تستخدم في فصول ومواسم أخرى أولإستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة للإستعمال من الوجهة الصحية والحيوية⁴.

4.3 الأمن والفقر المائي Water Security and Water Scarcity

تواجه غالبية الدول العربية، باستثناء العراق والسودان ولبنان، أزمة واضحة في الموارد المائية، حيث تقع تحت خط الفقر المائي العالمي الذي يقدر بحوالي ألف متر مكعب سنوياً لكل فرد. وتعد اليمن

1 حمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص 34.

2 د عبد العزيز عجيبة، الموارد الاقتصادية، بدون دار النشر، 1983 ص 87.

3 رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998، ص 11.

4 عز الدين فراج، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، 2010، ص 03.

من أكثر الدول العربية معاناة في هذا الجانب، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد حوالي مائة متر مكعب سنوياً. ويسلط التقرير الضوء على حجم الأضرار التي قد تواجهها دول المنطقة نتيجة التغيرات المناخية المتزايدة، والتي تؤثر مباشرة على انخفاض معدلات الإنتاج الغذائي، الذي تعتمد دول المنطقة على استيراد الجزء الأكبر منه، كما يشير التقرير إلى محدودية الاستثمارات المائية العربية¹.

5.3 تعريف الأمن المائي Water Security:

رغم كثرة التعريفات التي تناولت قضية الأمن المائي، إلا أن أكثرها هو الذي يرتبط بتحديد احتياجات الفرد وهو متوسط نصيب water stress index الإحتياجات المائية على مدار العام، وهو ما عرف بحد أمان الفرد المائي في بلد ما سنوياً من الموارد المائية المتجددة وغيرها بما فيها الموجهة إلى الزراعة ووفقاً للمعايير العالمية فإن معدل الـ domestic Use الصناعة والإستهلاك المنزلي 1000 م³ من المياه المتجددة للفرد هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة الندرة التي تعرقل التنمية وتؤثر سلباً على الأفراد، أما من منظور إقليمي فهناك شبه إ اتفاق على أن معدل 500 م³ للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط والمناطق المشابهة لها، والمنطقة العربية بشكل خاص.

حسب المعيار المستخدم لتقييم كفاية الموارد المائية، قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمة نقص المياه على مستوى العالم. وتشير التقارير المختصة إلى أن هذا العدد ارتفع من 132 مليون شخص في عام 1990 إلى حوالي 904 ملايين شخص بحلول عام 2025، مع تركّز كبير في إفريقيا وأجزاء من غرب آسيا .

يمكن استنتاج أن الماء يعد العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الحياة وإنتاج الغذاء وحتى الصناعات الغذائية. كما أنه يُعتبر شرطاً جوهرياً لبقاء الإنسان على قيد الحياة، مما يجعل مناقشة الأمن الغذائي غير ممكنة دون معالجة موارد ومستوى الأمن المائي في أي دولة.

¹ مالك شعباني، "التنمية العربية الواقع، الآفاق، والتحديات المستقبلية"، الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع الإلكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي، وذلك يومي 15 و16 ديسمبر 2015، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الإعلام والاتصال، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص136.

4. الأمن المائي وترابطه بالأمن الغذائي:

الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة الاكتفاء الذاتي في إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية، بل يتمحور أساساً حول ضمان توفر الموارد الضرورية لتحقيق ذلك. وقد عبّر كمال أبوالمجد عن هذه الفكرة بقوله إن الأمن الاقتصادي هو أساس الأمن العسكري للأمم، وأن قمة الأمن الاقتصادي تتمثل في الأمن الغذائي، الذي يعتمد بشكل أساسي على المياه. انطلاقاً من هذا التصور، يتضح الترابط الوثيق بين الأمن الغذائي والأمن المائي، حيث إن ندرة المياه تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، مما يشكل تهديداً لوجود المجتمع والإنسانية بأسرها¹.

ولتأكيد مدى الترابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي خاصة بعدما أصبح الأمن الغذائي رهانا أساسيا للحكومات في الأزمنة المقبلة حيث ندرك مدى ما ستلعبه مشاريع إستغلال المياه من دور حيوي إستراتيجي في حل هذه المعضلة، وهذا ما نجده في المشاريع المائية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط².

مع تزايد أهمية المياه على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تشير معظم الدراسات إلى أن الصراعات المستقبلية قد تتركز حول السيطرة على مصادر المياه ومنابعها. ويظهر هذا بوضوح في منطقة الشرق الأوسط، حيث تُعتبر المياه مورداً استراتيجياً يفوق في أهميته كلاً من النفط والغذاء. كما أن مناطق الصراع الرئيسية في المنطقة تتمحور حول أربعة أحواض رئيسية: النيل، الفرات، الأردن، والليطاني.

أزمة المياه أصبحت تحدياً متعدد الجوانب يستدعي حلولاً شاملة للتعامل معها بفعالية. الدراسات التحضيرية للقمّة العالمية التي عقدت في مايو 2006 بالمكسيك سلطت الضوء على تفاقم أزمة المياه في البلدان العربية، حيث تبين أن معظمها تحت خط الفقر المائي. مركز التنمية للإقليم العربي والأوروبي "سيدياري" أكد أن نقص المياه يمثل مشكلة حادة في غالبية هذه الدول، مع توقعات بزيادة عدد الدول التي ستقع تحت معدل 1000 متر مكعب للفرد سنوياً، وهو الحد الذي حددته الأمم المتحدة كمعيار للفقر المائي. الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، أوضح أن قضية المياه تمثل خطراً متصاعداً يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي، مما دفع الدول العربية إلى اعتبارها أولوية على أجندة

1 منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001، ص 18.

2 إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه العربية المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 55.

مجلس الجامعة منذ الدورة 98 عام 1996، أما على المستوى الدولي فإن المراقب لإصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي ظهور مفهوم يكمن إطلاق عليه الفكر المائي الجديد¹.

ولهذا تبقى مشكلة المياه التي يستحسن تسميتها الأمن المائي الغذائي إحدى الهواجس الكبرى التي تتطور لتكون في مقدمة المعارك ويسمى الذهب الأزرق².

4. الأمن الغذائي وعلاقته بأنواع الأمن الإنساني الأخرى:

وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمعات وتبعاً لذلك تختلف أهمية كل من هذه المؤشرات culture based concept الظاهرية في تحقيقه من مجتمع لآخر، إلا أن هنالك شبه إجماع بأن الأمن الغذائي يعتبر أهمها في كل المجتمعات ومرتبطة ارتباطاً كبيراً بمعظمها. ولذا يعتبر إنعدامه من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستويين المحلي والقومي فالطعام هو أول مقومات الحياة.

1 محمد سعداوي، بلعربي عبد الكريم، "الحماية التشريعية لاستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية"، دفا تر السياسة والقانون، العدد السادس، سنة 2011، ص77.

2 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوض الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2005، ص93.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي ونظري للتبعية الغذائية

يتناول هذا المبحث مفهوم التبعية الغذائية من الناحيتين المفاهيمية والنظرية، من خلال استعراض تعريفاتها المختلفة وأسبابها ومظاهرها، وأهم المقاربات النظرية التي فسرتها. ويمهد هذا المبحث لفهم الآلية التي تتحول من خلالها التبعية الغذائية إلى تهديد مباشر للأمن الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم التبعية والمفاهيم المرتبطة بها

قدّم العديد من العلماء إسهامات بارزة في توضيح وتفسير مفهوم التبعية الاقتصادية والغذائية، خاصة بين مفكري أمريكا الجنوبية الذين سعوا لفهم أسباب التأخر الاقتصادي والاجتماعي، بهدف إيجاد سبل للتحرر من هذه التبعية المزمّنة. تُعرّف التبعية الغذائية بأنها مدى اعتماد الدولة أو الإقليم على استيراد الغذاء من الخارج لتلبية احتياجات سكانه. وكلما زاد هذا الاعتماد، كلما ازدادت درجة التبعية الغذائية لهذا البلد أو الإقليم¹. وفي أغلب التعاريف نجد أن مصطلح التبعية الغذائية تتمحور حوله عدة تعريفات كالسيادة الغذائية، الأمن الغذائي، استيراد الغذاء، الإكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية أي كلما تم التعمق في فهم هذه التعاريف إزدادت الإحاطة أكثر بمفهوم التبعية الغذائية.

بتناول مفهوم الإكتفاء الذاتي كمفهوم مرتبط بالتبعية، يمكن اعتباره الوجه الآخر لمعادلة الأمن الغذائي. ففي حين يمثل الاكتفاء الذاتي الجانب الإيجابي من السياسات الغذائية، تشكل التبعية الغذائية الجانب السلبي لها. وعندما يتحقق الاكتفاء الذاتي في مكان ما، يعني ذلك بالضرورة غياب التبعية الغذائية. ومع ذلك يظل المفهومان نسبيين وغير مطلقين، فإذا جرى استخدامهما كأهداف للسياسة الغذائية، فلا يعني ذلك تحقيق اكتفاء كامل أو استقلالية تامة. بل يمكن النظر إليهما على أنهما أدوات معيارية لقياس مدى نجاح أي دولة أو منطقة في بلوغ أهدافها ضمن سياق السياسات الزراعية والغذائية².

إن مصطلح **التبعية الغذائية Food Dependency** يرتبط بعدة مفاهيم من أهمها الإكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، السيادة الغذائية، الفجوة الغذائية، النمط التغذوي، السياسة الغذائية، وسنتناول هذه المفاهيم بالتعريف لفهم أكثر لمصطلح التبعية الغذائية.

1 نور الدين زعبيط، الإشكالية الغذائية للدول النامية: طبيعتها، تجلياتها وأسبابها - حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري، المجلد ب، العدد 31، الجزائر، جوان 2009، ص 230.

2 نور الدين زعبيط، نفس المرجع، ص 233.

بينما تعتبر التبعية الغذائية حالة تكون فيها الدولة غير قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتعتمد على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي إختلال أوندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار سوء التغذية والأمراض والمجاعة¹. الأمن الغذائي المستدام **Sustainable Food Security** هو أحد مكونات التنمية الزراعية المستدامة، والذي يحتوي على العديد من السياسات والبرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المحمية المتاحة والقضاء على كل صور التبعية للسلع الغذائية بداية من المنتج وانتهاءً بالمستهلك²

تعرف **الفجوة الغذائية Food Gap** بأنها الاختلاف بين كمية السلع والمواد الغذائية التي يمكن إنتاجها محلياً، وبين الكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لإطعام جميع السكان. وتتأثر هذه الفجوة بالتذبذب من عام إلى آخر نتيجة لتغيرات في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، إضافة إلى حجم الاستهلاك والتقلبات في أسعار السلع الغذائية على الصعيد العالمي. فكلما ارتفع مستوى الإنتاج المحلي، تقلصت الفجوة الغذائية، والعكس صحيح، إذ يؤدي تجاوز الطلب على الغذاء للمستوى المعروف منه إلى حدوث فجوة غذائية، والتي تزداد شيئاً فشيئاً بتزايد أعداد السكان واستنفاد الموارد الطبيعية مما يشكل عبئاً إقتصادياً يزداد عندما يضطر لتغطيتها بالاعتماد على الاستيراد من الخارج والذي يثقل الجانب المالي الإقتصاد البلد ويؤثر حتماً على برنامج التنمية³.

يقصد بالفجوة الغذائية الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها بهدف استهلاكها داخل دولة أو منطقة معينة. ومع ذلك، هناك من يرى أن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك على أنها الفجوة الحقيقية هو أمر ينقصه الكثير من الدقة، خاصة في الدول النامية. في هذه البلدان، الفارق بين الإنتاج والاستهلاك يُعتبر فجوة ظاهرية، ولكنه قد لا يعكس بالضرورة الفرق الحقيقي بين الإنتاج والحاجة

1 فوزية غربي مرجع سابق الذكر. ص123.

2 رزيقة غراب، "اشكالية الملف الغذائي المستدام - في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم - الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 01، العدد 13، 2015، ص86.

3 براهيم بن حراث حياة، بيوض خديجة، أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة من 2016-2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا المجلد الثالث (03)، سبتمبر، 2018، ص106.

الموضوعية للسكان. وذلك لأن العديد من السكان، سواء في الدول النامية أو حتى الدول ذات الدخل المرتفع، لا يحصلون على ما يعادل حاجتهم الموضوعية من الغذاء. يمكن تقدير هذه الحاجة بناءً على ثلاثة مستويات:

- الحد الأدنى للتغذية المنصوح به من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة،
 - هو مستوى استهلاك الفرد عالمياً
 - هو مستوى استهلاك الفرد في الدول المتقدمة¹.
- وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين مهمين هما:
- العامل الأول هو زيادة الإنتاج المحلي للسلع الغذائية بحيث يتجاوز الحاجات المطلوبة، مما يسهم في تقليص فجوة الغذاء. في المقابل، عندما يكون الإنتاج المحلي أقل من الحاجة الفعلية، يؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة الغذائية.
 - العامل الثاني فيتعلق بالترشيد في استهلاك السلع الغذائية. زيادة الترشيد تسهم في تقليص حجم الفجوة الغذائية، بينما يؤدي ضعف الترشيد إلى تفاقم هذه الفجوة. الغذائية².

1 ElKassas، Mahdy Mohammad، **Food security as a national security issue: Future vision of Egyptian society**، A paper presented at the international conference of Zaqazeq university، "social sciences and the image of society future"، Egypt، 45 April، 2009، p6

2 الطيب مزوري، حسين تراري مجاوي الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية وتحديات اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف WTO – مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة وهران، عدد 01، 2016، ص63.

المطلب الثاني: التفسيرات النظرية للتبعية والتبعية الغذائية

يتناول هذا المطلب أبرز المقاربات النظرية التي فسّرت ظاهرة التبعية بشكل عام والتبعية الغذائية بشكل خاص، كنظرية التبعية ومدرسة النظام العالمي، مع إبراز كيفية تطبيق هذه الطروحات على العلاقة بين مركز الاقتصاد العالمي ومحيطه في مجال الإنتاج والتبادل الغذائي.

1. تبلور مفهوم ونظريات التبعية:

ظهر مفهوم التبعية بوصفه نتيجة مباشرة لفشل نظرية التطور الاقتصادي في معالجة قضايا البلدان التابعة، حيث واجهت هذه البلدان آثارًا معيقة ناجمة عن ارتباطها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. اتضحت معالم هذا التوجه بوضوح بين الباحثين في جيل الخمسينيات وستينيات القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، ثم امتدت تلك الأفكار لاحقًا إلى آسيا وأفريقيا.

تُمثل مدرسة التبعية **Dependency School** أحد الاتجاهات البديلة لدراسة موضوعات التنمية والتخلف، وقد انبثقت كرد فعل طبيعي لعجز النظريات التقليدية عن تفسير ظاهرة التخلف. من اللحظة الأولى لنشأتها، سعت إلى بناء إطار نظري يوضح أسباب تخلف دول العالم الثالث. وتعتبر الكتابات والدراسات التي قادها علماء وباحثون من أمريكا اللاتينية اللبنة الأولى لهذا الاتجاه الفكري، حيث كان الهدف الرئيسي تحليل التفاعل بين التنمية والتخلف الذي تعاني منه تلك الدول. اعتمدت هذه الدراسات على منظور تاريخي يأخذ في الحسبان القواعد الناعمة للنظم الاقتصادية والاجتماعية.

في مرحلة ظهورها الأولى، استندت بعض هذه الأطروحات إلى أفكار مستمدة إلى حد كبير من النظرية الكينزية **Theory Keynesian**. ومع ذلك، تطورت لاحقًا إلى مقارنة أكثر ارتباطًا بالإمبريالية، رغم وجود اختلاف بين نوعين من الدراسات: فبينما تركز بعض الأبحاث على تحليل الأسباب والنتائج المرتبطة بظاهرة التبعية، تُعنى أخرى بفحص السياسات الإمبريالية والأدوات التي تُرسخ استمرار حالة التخلف في البلدان التابعة¹.

تناول تيودونيو دوس سانتوس **Theotônio dos Santos** هذا الموضوع بإسهاب، حيث أشار إلى أن مفهوم التبعية برز كأداة تحليلية لفهم الوضع الغريب الذي تعاني منه بعض الدول. فهذه الأزمة المتعلقة بنموذج التطور ومشروع التنمية سلطت الضوء على ضرورة تفسير سبب عدم تقدمنا بنفس الوتيرة

1 عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 208.

التي شهدتها بلدان أخرى. وتكمن الإجابة في طبيعة العلاقات الدولية التي تطورها من خلالها، والتي تتسم بكونها علاقات تبعية تؤثر بشكل كبير على مسار التنمية لدينا¹.

تقضي هذه النظرية أن تفسير مسببات التخلف وإعاقة التنمية في جنوب العالم يعود للإستعمار والهيمنة الرأسمالية العالمية ورغبتها في استمرار مستعمراتها القديمة في جنوب العالم من خلال توظيف خيرات وثروات هذه المستعمرات لصالح المركز الرأسمالي، ويجب أن تبقى دول جنوب العالم تابعة للدول الرأسمالية سياسياً، اقتصادياً، وثقافياً.

تسلط هذه النظرية الضوء على منظور نقدي شامل بشأن الأفكار التي تروج لها الدول الرأسمالية لتغيير دول جنوب العالم، وفي مقدمتها نظرية التحديث، معتبرة أن هذه الأفكار تمثل امتداداً وتجسيداً لنظرية التبعية. ويؤكد منظرو هذه النظرية أن تحقيق التقدم في دول الجنوب لا يمكن أن يتم إلا من خلال فك الارتباط بعلاقات التبعية القائمة، والعمل على بناء علاقات جديدة تقوم على أسس العدل والموضوعية.

2. نظرية تقسيم العمل الدولي Theory of the International Division of Labour:

تناولت هذه النظرية العلاقات الدولية السائدة في العالم الحديث والمعاصر، معتبرة إياها غير متكافئة وظالمة على الصعيد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وتشير إلى أن هذه العلاقات تُبنى على أساس تقسيم وظيفي غير عادل يهدف إلى الحفاظ على اقتصاديات إنتاج المواد الخام في الدول النامية، مما يعزز استمرار اعتماد تلك الدول على الدول الصناعية الكبرى التي تسعى لتكريس الوضع القائم. ووفقاً لهذا التصور، تنقسم الدول بين منتجة للمواد الخام ومصدرة للعمالة، وأخرى للمنتوج الخارجي، مما يؤدي إلى تقسيم اقتصادي ريعي واستهلاكي غير منتج.

3. نظرية فائض القيمة التاريخية Historical Theory of Surplus Value:

التي يشكّلها مفكرون مصريون بارزون مثل جلال أمين وعبد الملك عوده، فتعتمد في إطارها المفاهيمي على الفلسفة الماركسية التي تفسر الهيمنة الرأسمالية. وتسهم هذه النظرية في تحليل الاستغلال الرأسمالي، موضحة أن المنتجات تمر بسلاسل إنتاجية ترفع من قيمتها السوقية بشكل غير عادل، ما

1 عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص44.

ينشئ ما يُعرف بفائض القيمة. ولكن منظري مفهوم فائض القيمة التاريخي يضيفون بُعدًا آخر لقضية الاستغلال، يتمثل في حلقات مترابطة تشمل الهيمنة الاقتصادية والسياسية ونهب الموارد وتدمير المجتمعات، وهو ما أدى إلى تعزيز بناء الغرب على حساب دول الجنوب عبر قرون من الاستعمار.

وترتكز النظرية على عدة محاور تفسر التفاوت بين شمال العالم وجنوبه:

– **نهب الثروات والمواد الخام:** حيث عمدت دول الشمال إلى استنزاف الموارد الطبيعية لدول الجنوب على مدى أكثر من خمسة قرون، مما ساعدها على تحقيق تراكمات ضخمة من الثروة تدعم مستقبلها التنموي.

– **التدمير والإبادة:** سلسلة طويلة من الحروب والصراعات الاستعمارية التي قادتها دول الشمال ضد دول الجنوب، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

– **عمليات الإبادة الجماعية:** شملت القضاء الممنهج على شعوب بأكملها، مثل السكان الأصليين في الأمريكتين (الهنود الحمر)، لصالح المستوطن الأبيض الذي ساهم في بناء الحضارة الغربية. كما تضمنت هذه العمليات تهجيرًا قسريًا وشاملاً أسهم في تعزيز السيطرة الغربية.

تخلص النظرية إلى أن النظام العالمي الحالي نتاج مباشر لتراكم هائل للثروات والقوة قام على استغلال طويل الأمد وغير عادل لدول الجنوب لصالح دول الشمال¹.

4. التيارات الفكرية المفسرة لنظرية التبعية:

تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

1.4 تيار التخلف Underdevelopment School:

يمثل هذا الاتجاه العالم أندريه فوندر فرانك **André Gunder Frank**، الذي استند في استنتاجاته إلى تحليل تاريخ النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث. يركز هذا الباحث على مفهوم "تنمية التخلف" ضمن النظام العالمي، حيث يرى أن هناك علاقة سببية تربط بين دول المركز ودول المحيط. وتتمثل هذه العلاقة في التفاوت الواضح بين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط، مما

1 محمد المرواني، **التخلف والتنمية دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل**، دراسة بحثية متخصصة المركز الديمقراطي العربي، جوان 2018. بدون صفحة.

يؤدي إلى تعزيز ارتباطها بمؤسسات وبنيات دول المركز. وبالتالي، كلما تعززت العلاقة بين المركز ودول المحيط، زادت حدة التخلف وتعمقت جذوره. وقد ظهرت أعراض التخلف نتيجة طبيعية لهذا الوضع الذي يصفه الباحثون بالإقتصاد الثنائي أو غير المتكامل أو غير المتمفصل¹.

2.4 تيار الإمبريالية Imperialism School:

تأصل هذا الاتجاه تاريخياً في النظرية اللينينية-الهوبسونية للإمبريالية، بينما تتناول الدراسات الحديثة للإمبريالية أعمال الاقتصاديين الأمريكيين بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Marlor Sweezy ، اللذين أشارا إلى تحول القرن العشرين نحو هيمنة تدريجية للولايات المتحدة على حساب الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية. اعتبر باران وسويزي أن دول العالم الثالث يمكنها تحقيق التنمية من خلال الانفصال عن النظام الإمبريالي.

تميزت أعمال باران بإلقاء الضوء على دور الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي في تعزيز الإمبريالية الحديثة، وذلك عبر الهيمنة العسكرية، ارتباط النظام النقدي العالمي بالدور الأمريكي، وتأسيس وانتشار الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية. ويرى باران أن استمرار الإمبريالية يرتبط بسياسات الدول الصناعية التي تسعى لضمان تدفق المواد الأولية من دول العالم الثالث. كما يشير إلى أن انخفاض القوة الشرائية تدريجياً في هذه الدول ينتج فائض قيمة يذهب لصالح الدول الصناعية المتطورة².

3.4 تيار المركز والمحيط Center-Periphery:

يمثل نخبة من المفكرين العرب، منهم سعد زهران وسمير أمين. يشير سمير أمين إلى أن التراكم البدائي، المعتمد على التبادل غير المتكافئ، سيزداد قوة وسيؤدي إلى تعزيز تبعية الدول المتخلفة في الأطراف في المجالات التجارية والمالية والتقنية، مما يعزز سيطرة المركز عليها سياسياً وثقافياً. كما يوضح أن القوى الاجتماعية داخل المراكز الإقتصادية هي التي تتحكم بشكل رئيسي في عملية تراكم رأس المال، بينما تستخدم العلاقات الخارجية كأداة لخدمة هذه المصالح الداخلية. أما في الدول الطرفية، فإن عملية التراكم تُعد امتداداً وتبعاً للتراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم.

1 نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 81 .

2 إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط 3، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 35 .

وقد ساهم **جوان غالتونغ Johan Galtung** في تفسير الإمبريالية الحديثة أي ما يسميه الإستعمار المتجدد، معتبرا أنها حلت مكان التدخل العسكري المباشر وأصبحت تتم من خلال رأس الجسم وهو ما يوافق المنظور السابق، لكنه يعتبر أن كل مجموعة في نفسها تحتوي من مركز وأطراف، وأن هناك علاقة تجانس وترابط بين مركز المراكز ومركز الأطراف، وعدم تجانس ومصالح متضاربة بين أطراف المراكز وأطراف الأطراف، ويعتبر غالتونغ أن الإمبريالية هي علاقات بنيوية بين مجموعتين وأن دورها إعتقاد سياسة تقتتيت هذه المجتمعات. كما تميزت أبحاث **غالتونغ** بالربط بين الإمبريالية وما يسميه العنف البنيوي، معتبرا أنه لا يمكن تحقيق السلم الدولي من خلال وقف العنف المباشر فقط بل ينبغي وقف جميع أشكال العنف بما فيه العنف البنيوي.

4.4 تيار النظام العالمي World-Systems School:

يمثل هذا التيار **إيمانويل والرشتاين Emmanuel Wallerstein** فهومن البارزين الذين اهتموا بدراسة وفهم التنمية المتفاوتة في العالم، وتأثيرات الاقتصاد العالمي، حيث طمح إلى صياغة نظرية النظام العالمي world system حيث يرى أن لأي نظام صفتان تحدده¹:

- كل العناصر مترابطة، وكلها تعمل داخل علاقة ديناميكية نشطة. إذا أراد أحد فهم دور كل عنصر وسلوكه، يجب أن يعرف مكانه ضمن النظام كله. لذلك، فكرة التفريق بين عناصر النظام مثل الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة هي فكرة مضللة. لا يمكن فهم أي جزء من النظام دون الباقي.
- الحياة داخل أي نظام تقريباً تكون ذاتية. إذا عزلنا النظام عن مؤثرات خارجية، نجد أن التفاعلات داخله تنتج نفس النتائج. من يريد تفسير ما يتغير داخل النظام، عليه أن يهتم بالتفاعلات الديناميكية المؤثرة على التغيير.

- في هذا المجال، كان **إيمانويل والرشتاين** يرى أن التاريخ عرف نوعين من الأنظمة العالمية، إمبراطوريات عالمية واقتصاد عالمي. الفرق بينهم هو طريقة اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد.

- النظام العالمي الحديث هو مثال للاقتصاد العالمي. **الرشتاين** يرى أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للموارد بشكل تدريجي، ويعتمد على المراكز. هناك أنواع إنتاج تكون احتكارية

1 جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004 ص 276 .

نسبيًا وتحقق أرباحًا مرتفعة، وهذه الأرباح تتجمع في المناطق التي تحدث فيها تراكم رأس المال الأكبر، ومن شأن هذا التمرکز أن يسمح بتقوية هيكل الدولة التي نجهد بدورها لضمان .استمرار احتكار هذه النماذج من الإنتاج¹.

غير أن **والرشتاين** ضمن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للاقتصاد العالمي ألا وهو متوسط بين المركز والأطراف. حيث يرى **والرشتاين** أن المنطقة شبه الطرف تؤدي بدور وسط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز، وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف². يوضح **والرشتاين** ترابط العلاقات ضمن الاقتصاد العالمي يركز على عوامل الهيمنة بين المجتمعات حيث ينقل مفهوم الصراع الطبقي إلى مستوى دولي، ويرى بداية أن التناقض الأساسي التحليلي الطبقي على نطاق عالمي يوجد في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها.

1 إيمانويل والرشتاين، استمرارية التاريخ، ترجمة: عبد الحميد الأناسي، ط2، دمشق، دار كنعان، 2003، ص57.

2 أمانى عزت طولون، القرية بين التقليدية والحداثة، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ص62 .

المطلب الثالث: الآثار السلبية للتبعية الغذائية

يتناول هذا المطلب أبرز الآثار السلبية المترتبة عن التبعية الغذائية، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وصولاً إلى بيان انعكاساتها المباشرة على استقرار الدول ومناعتها الداخلية.

1. الآثار غير الاقتصادية:

يكمن خطر استمرار التبعية في الآثار غير الاقتصادية في:

1.1 صارت الوصاية تشمل السياسة والاقتصاد وحتى الأمن، فأمريكا ضغطت على روسيا باستخدام الغذاء لكي تقبل هجرة اليهود، فتحول الغذاء إلى أداة تستخدمها الأسواق والاحتكارات العالمية للضغط.

2.1 بعض الدول المتقدمة استخدمت صادرات مثل القمح والأرز سلاحاً ضد شعوب ضعيفة لإخضاعها، مثل العراق الذي لم يقدر على تأمين الغذاء الكافي لشعبه بسبب الحصار الاقتصادي في التسعينات.

3.1 انخفاض القدرة الشرائية عند معظم الناس في البلد يصنع خطراً على الاستقرار والأمن، إذ أن ارتفاع أسعار الغذاء فجأة يمكن أن يسبب اضطرابات سياسية ونزاعات. في عامي 2007 و2008 اندلعت أعمال شغب بسبب ارتفاع أسعار الغذاء في أكثر من 40 بلداً.

وهناك مثال من الحالة الجزائرية حيث حدثت أعمال شغب نهاية 2010 في الجزائر على خلفية الإرتفاع الكبير في أسعار السكر والزيت وبعض المواد الغذائية الأخرى، ما أدى إلى خسائر مادية في عدة ولايات من الوطن، وكل ما تبعها من إخلال بالنظام العام لعدة أيام، ولم يعد الهدوء إلا بعد اتخاذ الدولة الجزائرية للعديد من الإجراءات الإستثنائية، والتي سمحت بتخفيض نسبي لأسعار السكر والزيت وبعض المواد الغذائية الأخرى.

4.1 تؤدي التبعية الغذائية من الناحية الصحية إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة العابرة للحدود مثل وجود الأمراض الحقلية في وسط شحانات حبوب القمح المصدر من بعض الدول وبعض أنواع حشرات المخازن¹. ومن بين الفطريات التي تنتشر بكثرة في الحبوب المستورد إلى الدول النامية نجد فطر الأرجوت، وتسبب التركيزات العالية منه في أضرار صحية كثيرة.

1 محمد هاشم عبد الباري، مخاطر الاعتماد على استيراد القمح: مؤتمر انتاج القمح وأزمة رغيف الخبز، نقابة الزراعيين بالإسكندرية، مصر، 24 ماي 2008، ص14.

5.1 الإضافات الكيميائية المسببة للمضاعفات وتدخل في العديد من المنتجات الغذائية بما فيها الموجهة للأطفال، وهي مواد مسمومة في تركيبها، وفي هذا الشأن كذلك فإن بعض الدول الأوروبية أقحمت في عدد كبير من المنتجات مواد للحفظ.

6.1 الكثير المواد الكيميائية الحافظة التي تستورد خاصة من بلدان في شرق آسيا ليست مطابقة وليست ذات جودة وممن شأنها أن تسبب خطرا على صحة الأفراد كما أن الموردين في الدول العربية كثيرا ما يتجهون للصين بحثا عن المواد الرخيصة الثمن ورديئة وغير مطابقة عالميا تحتوي على العديد من التركيبات الأساسية، مستغلين في ذلك ضعف مخابر الرقابة الموجودة في الدول النامية المستوردة.

2. الأثر الاقتصادي:

تحدث التبعية الغذائية سلسلة من الآثار الاقتصادية السلبية التي تمس بنية الاقتصاد الوطني في عمقه، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

1.2 تعثر مسارات التنمية الاقتصادية المخطط وانجازها بسبب إرتفاع الأهمية النسبية للواردات الغذائية، وما يطلق عليه بأثر المزاحمة للواردات الصناعية ومستلزمات التنمية الصناعية، التي تؤثر على استمرار دفع مبالغ كبيرة من إحتياجات النقد الأجنبي، أي أن الإستيراد المفرط للسلع الغذائية والزراعية من شأنه أن يؤدي مع مرور الوقت إلى إستنزاف العملة الصعبة.

2.2 مخاطر عدم الإستقرار داخل إقتصاد البلد تحت قيد صعوبة إتباع سياسة مستقرة لحل مشكلة الفجوة الغذائية في ظل الإرتفاع المتزايد لأسعار المواد الغذائية عالميا وكثرة تقلب مستوياتها، وتزداد الأوضاع خطورة وصعوبة في تمويل الفاتورة الغذائية عند أي انخفاض لأسعار المواد الأولية في الدول النامية، التي تعتمد على تصدير مادة أولية واحدة، ومثال ذلك فإن إستيراد الغذاء مرهون بأسعار البترول في الدول النفطية، وأسعار البترول مرهونة بالتقلبات في السوق الدولي¹. كما أن

1 نوارى علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008: دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، فعاليات الملتقى الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 89 نوفمبر 2011، ص129.

دعم المزارع الأجنبي بدل المحلي خصوصا وكبرى الدول المصدرة تعتمد سياسات حمائية ودعم للفلاح من أجل إختراق أسواق الدول العاجزة.

3.2 زيادة مشكل الديون بسبب تخصيص أرصدة النقد الأجنبي لسد الفجوة الغذائية خاصة في المواد الغذائية الأساسية كونها تعد من أولويات الحكومات المختلفة.

4.2 تأثر الأسعار محليا بسبب التقلبات العالمية، ما يؤدي إلى صعوبة في ضبط أسعار السلع الزراعية والغذائية أو ما يسمى بالتضخم المستورد، وكذلك ظهور خلل في نظام التسعير في البلد مسن خلال تغيرات سعر المنتج المحلي، والسعر العالمي للغذاء مثال في سعر الإستيراد والذي يكون أكبر من سعر المنتج المحلي، وسعر المستهلك غير المدعم¹.

5.2 عجز مزمن في الميزان التجاري الزراعي الشيء الذي يؤدي لمشاكل في ميزان المدفوعات.

6.2 صعوبة التحكم في أسعار واردات القطاع الزراعي القادمة من الخارج، ما يؤدي إلى ضعف تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية نتيجة ارتفاع أسعار هذه المدخلات.

الواردات الغذائية كثيرا ما تصبح غير مأمونة كمصدر لسد خلل الإنتاج الغذائي المحلي وذلك للعديد من الأسباب منها :

أ- أسواق المواد الغذائية الدولية تستقبل نسبة ضئيلة من إجمالي الإنتاج العالمي، حيث لا تتجاوز 18 بالمئة في القمح و6 بالمئة في الأرز، بينما يُستهلك الباقي محليا في البلدان المنتجة. لذا، فإن أي تغيير طفيف بين العرض والطلب يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسعار.

ب- التقلبات السريعة في أسعار المواد الغذائية تعود إلى عدم مرونة العرض والطلب في القطاع الزراعي، نتيجة للعوامل الموسمية والزمنية المرتبطة بالإنتاج الزراعي. بمعنى أن زيادة إنتاج الغذاء تستغرق فترة زمنية تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة، بسبب وجود محاصيل شتوية وصيفية، وكل نوع من هذه المحاصيل يحتاج إلى موسم أطول. لذلك، فإن محاولة زيادة الإنتاج لمواجهة ارتفاع الأسعار قد تستغرق عاما كاملا، مما يعني أننا سننفد الكثير خلال هذه الفترة.

1 فضيل رايس وآخرون، التبعية الغذائية في الجزائر: أبعاد المشكلة وإفاق التغيير، مجلة رؤية اقتصادية، كمية العموم الاقتصادية والعموم التجارية وعموم التسيير، جامعة الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2013، ص07.

ج- أسعار المواد الغذائية لها علاقة تاريخية بأسعار النفط عندما تتجاوز 50 دولارًا للبرميل، مما يتسبب في زيادة تكاليف نقل الأغذية. كما أن العالم يتجه نحو نقص النفط والغاز الطبيعي خلال الخمسين عامًا القادمة، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على أسعار النفط بسبب تناقص الإمدادات، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضًا.

د- بعض البلدان المنتجة للمواد الغذائية تفرض حظرًا على تصدير الغذاء خلال ضعف له أسعار العملات عالميًا وانخفاض أسعار الفوائد على القروض بما يشجع على تخزين أكبر لمغذاء في الدول المستوردة وبالتالي زيادة تكرار أزمات الغذاء الأزمات العالمية، كما حدث مع نحو أربعين دولة أثناء أزمة الغذاء في 2007-2008، بما فيها مصر التي منعت تصدير الأرز لضمان توفير الغذاء محليًا لشعبها. وهذا يضيف إلى مخاطر نقص المخزون العالمي من الغذاء الذي يحدث بشكل دوري¹.

1 بورحلي الربيع، تطور التبعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2023.

المبحث الثالث: التنمية والأمن الاجتماعي مدخل نظري ومفاهيمي

يتناول المبحث مفهومي التنمية والأمن الاجتماعي من الناحيتين المفاهيمية والنظرية، من خلال استعراض تطور مفهوم التنمية وأبعادها المختلفة، وتحديد ماهية الأمن الاجتماعي ومكوناته، وصولاً إلى بيان طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بين تحقق التنمية واستتباب الأمن الاجتماعي داخل المجتمعات.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والصراع الاجتماعيين

من الباحثين من انتهج النظرة التكاملية الشاملة في تعريفه للأمن الاجتماعي، ويأتي في مقدمتهم الباحث **مصطفى العوجي**، الذي يرى أن الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع لا ينحصر في بُعد واحد أو جانب معزول من جوانب حياة الإنسان، بل يمتد ليضم كافة النواحي الحياتية التي تمس وجود الإنسان المعاصر ووجوده في آن واحد. فهو يشمل، في المقام الأول، الاكتفاء المعيشي والاقتصادي، بما يضمن للفرد حدًا أدنى كريمًا من متطلبات العيش اليومي، كما يشمل الاستقرار الحياتي للمواطن بمختلف أبعاده، سواء المادية منها المتعلقة بالسكن والعمل والدخل، أو المعنوية المرتبطة بالطمأنينة النفسية والشعور بالأمان من التقلبات المفاجئة التي قد تهدد كيانه ووجوده الاجتماعي.

وبهذا المعنى، فإن الأمن الاجتماعي عند **العوجي** لا يُختزل في غياب التهديد المباشر أو الخطر الآني، بل يتجاوز ذلك إلى حالة إيجابية مستدامة من التوازن بين الفرد ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي، بحيث تتوفر له الظروف الملائمة لتلبية حاجاته الأساسية والتكيف مع محيطه دون خوف من المستقبل أو قلق من فقدان مقومات وجوده الكريم.

1. تعريف الأمن الاجتماعي:

يتناول الأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالفقر والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل.

كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، بالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف¹. وقد أكد الباحث نبيل رمزي في كتابه المعنون بالأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية². علي ضرورة الرعاية الاجتماعية في ضوء وجهة نظر علماء الاجتماع ومراعاة للواقع السوسولوجي للناس.

وتوصلت تلك الدراسة إلى أن كل فرد يحتاج إلي غذاء جيد وعمل يشعره بذاتيته ورعاية اجتماعية متكاملة مما يجعله يعيش في إطمئنان ومستقرا ينعم بحياته وبالتالي فهو يعيش في أمن اجتماعي، الأمر الذي يؤكد على العلاقة الوثيقة بين ما يناله الفرد من الرعاية الاجتماعية وما يشعره بالنقص في الأمن الاجتماعي. ويرتبط الأمن الاجتماعي بعدة مصطلحات ومفاهيم متشابهة وأحيانا متطابقة وتعبّر عن نفس المعنى كالإستقرار الاجتماعي وعكسهم الصراع الاجتماعي. فأبسط تعريف للإستقرار الاجتماعي والسياسي هو غياب الأنشطة البشرية المنسقة التي تُسبب اضطراباً واسع النطاق في حياة السكان³.

2. أبعاد الأمن الاجتماعي:

يتعلق الأمن الاجتماعي بعدة أبعاد يؤثر ويتأثر بها وعلى غرار الأمن الغذائي الذي هو موضوع بحثنا هناك أبعاد أخرى منها:

أ. **البعد السياسي**، والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرّعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

ب. **البعد الاقتصادي**، ويهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الإحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هوفى سن العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفسح المجال

1 مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983م، ص71.

2 نبيل رمزي، العلاقة الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وجهة سوسولوجية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص323.

3 Christopher B; Food Security and Sociopolitical" Stability.، oxford university press ;September 2013;p13.

لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

ج. البعد الاجتماعي، والذي يهدف إلى تأمين المواطنين بشكل يعزز شعورهم بالانتماء والولاء، والعمل على تقوية مؤسسات الإرشاد القومي لرفع الروح المعنوية، وزيادة الوعي بإنجازات الوطن واحترام تاريخه الذي يعكس هويته وانتمائه الحضاري، والاستفادة من المناسبات الوطنية التي تعزز الانتماء، وتشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه الطاقات، وتعزيز مفهوم العمل التطوعي لتصبح هذه المنظمات قادرة على أداء واجبها كعامل مساعد وداعم للجهود الحكومية في مختلف المجالات.

د. البعد البيئي، والذي يسعى لحماية البيئة من التهديدات مثل التلوث، خاصة في المناطق السكنية المجاورة للمصانع التي تطلق غازات تلوث الهواء، وتضر بالعناصر البيئية الأخرى كالنباتات والمياه، بالإضافة إلى التصدي للتلوث البحري الذي يؤدي الحياة البحرية ومصادر الثروة السمكية التي تعتبر مصدر دخل وطني، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات للحد من التلوث¹.

3. تعريف الصراع الاجتماعي:

يعد مفهومًا شائعًا للاستخدام والتوظيف في العلاقات الدولية حيث تم تناول مفهومه في الدراسات الاجتماعية، الإستراتيجية، ونفسية، ويمكن أن يعبر الصراع على مستويات متعددة، فقد يعبر في الأول عن تعبيرات لفظية، وفي الثانية عن حروب ونزاعات عسكرية كما تختلف وتترادف أطرافه من أفراد وجماعات في نطاق محلي إلى مجتمعات ودول في نطاق أوسع.

ويعني الصراع في أبسط معانيه الاختلاف بين بشر لديهم أفكار ومعتقدات ومصالح مختلفة ومتباينة، ينشأ عندما يسعى طرفان أو أكثر لإمتلاك نفس الشيء، أولعب نفس الدور أوللحفاظ عن نفس الأهداف، أو استخدام الوسائل التنافسية في نفس المواقع ولنفس الأهداف².

1 عادل عبد الصمد، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الشريعة بعنوان: الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، مصر، 2015.

2 international en cyclopydia of the social sciences ،the macmilan ، New york : 1986 ، Sol :3_4 ، pp 280،281

ويعرّف قياري النزاع بأنه وضع ضمن فترة زمنية وموقع محدد يشمل قضية أوقضايا نزاع متعددة بين طرفين أو أكثر لديهما غايات ووجهات نظر مختلفة، يتبع ذلك أفعال وأفعال معاكسة تهدف إلى تصعيد أو تخفيف المواقف وما ينتج عنها في مسار الموقف الأزموي المعبر عنه بالنزاع.

أما بيركوفيتش فيعرّف النزاع من نظرة تطبيقية بأنه التفاعلات القسرية الظاهرة التي يسعى طرفان أو أكثر لفرض إرادة أحدهما على الآخر¹. وفضلا عن ذلك اتسم العقد الأخير من القرن العشرين بثري نظري ملحوظ في مقاربة قضايا الصراع، حيث انقسمت الطروحات إلى اتجاهين أساسيين: أفقي ورأسي. يُعنى الاتجاه الأفقي برصد أنماط الصراع بوصفها صدمات واعية ومكررة تهدف لتحقيق مصالح محددة، مرتكزه الأساسي هو التغير والصراع الاجتماعي². بينما يركز النوع الثاني على السمات الشخصية والموضوعية للصراع.

نستخلص مما سبق أن الصراع هو فعل اجتماعي ناتج عن الحاجات المطردة وغير المحدودة في البيئة (المجتمع والأفراد) في ظل تناقصها بفعل ظروف معينة فينتج الصراع الاجتماعي على بعدة أشكال ومنه فالصراع الاجتماعي أو غياب الأمن الاجتماعي يرتبط أساسا في الدول المتخلفة بمشكلة أمن الغذاء فالحاجة إلى الغذاء في ظل تناقص موارد التغذية وضعف أوفشل البرامج المعدة لذلك يؤدي إلى الصراع الاجتماعي ويصبح المشكل متعدد وأكثر تعقيدا إذا تدخلت أطراف سياسية وقوى داخلية أحزاب ومنظمات غير وطنية وتبنت الفكر.

1 Jacobbercovitch « **Social conflicts and third parties ; strategies of conflict resolution** ; boulder , colorado : westcieubress / 1989, pp 2_6.

2 Jacobbercovitch op cit, pp 4_6.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

يتناول المطلب مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره، وصولاً إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع إبراز أوجه الاختلاف والتكامل بين المفهومين.

1. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تشير التنمية الاقتصادية إلى تلك العملية التكاملية التي تستهدف تطوير الهياكل القائمة من خلال مسارين متوازيين: إداري (اقتصادي) يركز على رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي، وبنوي (اجتماعي) يستهدف إعادة صياغة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي. وبناءً عليه، فإن التنمية لا تُختزل في الأرقام الاقتصادية وحدها، بل في مدى ترابطها مع التطورات الاجتماعية المرافقة لها¹

2. مقومات التنمية الاقتصادية:

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في :

أ- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويحدث التراكم من خلال عملية الإستثمار، التي تقتضي توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الإستثمار.

ب- الموارد البشرية: يلعب المورد البشري دوراً محورياً في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهوما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، والذي يتحقق بفضل الإنسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية.

ج- الموارد الطبيعية: أهمية هذه الموارد الطبيعية تنتج من كفاءة إستخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

د- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وهي تلعب دوراً حاسماً في نمو الإنتاج وتقدم البلد إقتصادياً التقنية تتألف من مجموعة متكاملة من الأجزاء، والتي تكون موجودة داخل الأصول الإنتاجية، مثل العدد والعتاد، وربما تكون مقيمة في الأفراد.

¹ محمد عجيمية، علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفاهيمها، نظرياتها سياستها، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية،

- مفهوم التنمية المستقلة: ويركز هذا المفهوم بشكل أساسي على الاستقلال في الجوانب السياسية والمالية، وينبع من عدم الرغبة في الخضوع الكامل، ولكنه لا يعني الانعزال عن الآخرين، بل يجب التفاعل ضمن الإطار الاقتصادي الدولي، انطلاقاً من الاعتماد المتبادل بدلاً من التبعية، وهذا يتطلب وجود متطلبات محددة من أبرزها:

- التراكم المحلي لرأس المال.

- قدرة تقنية متطورة، سوق واسعة.

وهناك شروط لاتقل أهمية عن ما ذكر تتمثل في إستقلال القرار السياسي والمشاركة المجتمعية¹.

3. عناصر التنمية الاقتصادية:

تتمثل عناصر التنمية الاقتصادية فيما يلي :

- الشمولية ومعناه تغير شامل ينطوي على جميع القطاعات والجوانب ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي.

- حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل القومي.

- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

- تحسين مستوى الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.

- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح التراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة².

4. مفهوم التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر بدون الإضرار بمقدرات وحقوق أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل،

1 محمد المرواني، مرجع سابق الذكر. بدون صفحة.

2 حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 15.

وهو التعريف النظري أو العام للتنمية المستدامة وفي الواقع يوجد عدة تعاريف وقد تكون متناقضة في بعض الأحيان وذلك راجع إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يتأثر بالعلاقات القوية بين الدول وأبين المؤسسات داخل الدولة الواحدة وبالتالي فصيغة مفهوم التنمية تتم من قبل تلك العلاقات الخارجية أو الداخلية للدولة على حساب مصالحها الاقتصادية.

فبالرغم من هذه التناقضات إلا أن الحديث حول التنمية المستدامة ينقسم إلى شطرين الأول يقضي بضرورة الحفاظ على البيئة من التلوث والثاني يقضي بضرورة الحفاظ على الموارد الناضبة وحق الأجيال القادمة فيها. وهاتين القضيتين تتطلبان أمرين اثنين إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض وهذا غير مرغوب فيه من طرف الحكومات والمؤسسات. والثاني زيادة حجم الموارد لتقليص الفجوة بين العرض والطلب وهذا غير ممكن حالياً من الناحية العملية والتقنية. وبما أن الأمر وصل إلى هذا الحد من التعقيد فلا بد على المؤسسات على الأقل عدم الإسراف في استخراج الموارد القابلة للنضوب وهذا لتحقيق عدالة اجتماعية ولو كانت ناقصة بينها وبين أجيال المستقبل¹.

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً حديثاً بقدر ما هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت. إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تحقيق طموحات التنمية، لكن نجد أنه في الستينات انتقلت إلى عهد البناء وتلبية الحاجيات الضرورية للمجتمعات العربية، إلى أن جاء مفهوم التنمية المستدامة كواقع فرضه التغيير الحاصل في الثمانينات ببداية تأثر البيئة الحيوية للإنسان العربي، الناتجة عن الأساليب المتخلفة في الإنتاج والتصنيع، واستنزاف الموارد بشكل غير عقلاني فعقدت في ذلك المؤتمرات واللقاءات الأممية وبعدها العربية في إطار تحقيق تنمية أكثر استدامة.

ظهر تعريف التنمية المستدامة مع تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 حيث تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة في كانون الأول 1983، برئاسة **بروندلاند** رئيس وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية في العالم وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات في بنية النظام الاقتصادي.

¹ غريب بولرباح، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، مطبوعة أشغال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر، 2012، ص 110.

واكتسب تعريف هيئة براندلاند Brundtland للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدرتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلباً على قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم وقد عرفت كذلك بأنها عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة النظام الحيوي، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي¹.

وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش².

وقد تم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث الذي نعرزه في ريودي جانيرو عام 1992 حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل، وبذلك تأكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل روابط متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض شريطة أن تكون متكاملة لا متناقصة، إزدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان³.

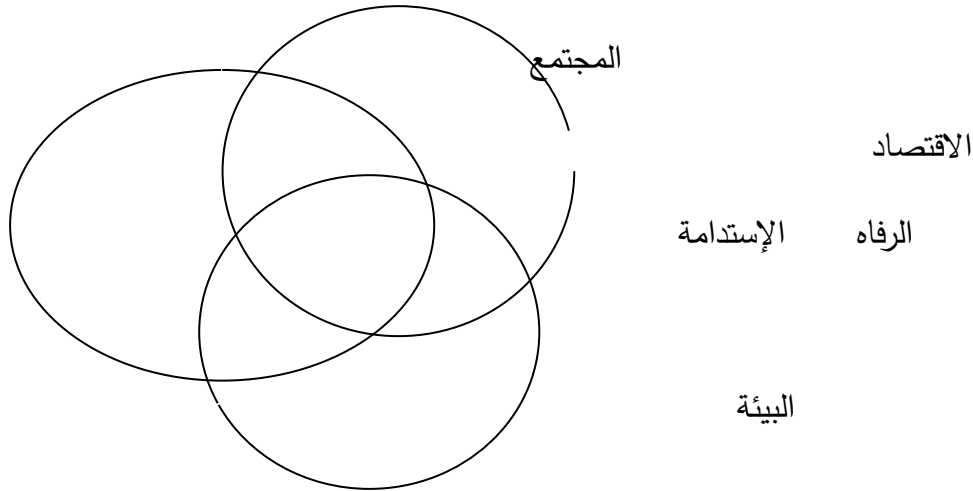
1 ديب ريدة، مهنا سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، سوريا، دمشق، 2009، ص 488.

2 MARIE CLAUDE SMOUTS. **le developpement durable** ; editios armand colin ; france ; 2005، p 4.

3 طالبي محمد، ساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض التجربة المانيا، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص 203.

أما المنظور العربي للتنمية المستدامة¹. يتمثل ذلك في رفع مستوى معيشة المجتمع العربي بطريقة حضارية تضمن رفاهية الناس، وتشمل: التنمية المستمرة للموارد البشرية، والتعاون العربي المبني على المعرفة، والتراث الثقافي والحضاري العربي، والتحسين الدائم للأوضاع الاقتصادية استناداً إلى المعرفة والابتكار والتطوير، واستثمار الإمكانات المحلية، والاستثمار العربي، والاستخدام المدروس للموارد الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك، والحفاظ على التوازن بين التنمية البيئية وبين الكم والكيف.

ب - عناصر ومرتكزات التنمية المستدامة: يمكن أن توضع بالشكل مرتكزات التنمية المستدامة:



بهذا يتضح لنا مركزية مفهوم البيئة بالارتباط مع العنصرين الآخرين المتحركين وهما الإنسان وعملية الإنتاج التي يقوم بها فوق البيئة الطبيعية خدمة للرفاه فإذا تحقق شرط العقلانية في التصرف في هذه البيئة ومواردها كنا أمام التنمية المستدامة التي هدفها في الأخير رفاه الإنسان.

هناك من يضيف إلى هذه الأبعاد والمرتكزات، البعد التكنولوجي فتصبح التنمية المستدامة قائمة على البعد البيئي والإقتصادي والمجتمعي (البشري) والتكنولوجي:

البعد الاقتصادي: يتركز على عدة مؤشرات مثل:

■ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

1 بن صادق طيب أسامة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز الاصدار الحادي عشر، 2007، ص 46.

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة.
- **البعد المجتمعي (البشري):** يركز على مؤشرات مثل:
 - تثبيت النمو الديمغرافي.
 - مكانة الحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية.
 - أهمية توزيع السكان.
 - الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
 - إشراك الجماعات المحلية في التنمية المستدامة واتخاذ قراراتها.
- **البعد البيئي:** ويرتكز على مؤشرات هي:
 - حماية الموارد الطبيعية.
 - صيانة المياه.
 - حماية المناخ من الاحتباس الحراري.
 - صيانة التربة لحماية إنتاجيتها.
- **البعد التكنولوجي:** ويرتكز على:
 - استعمال التكنولوجيا أنظف من المرافق الصناعية.
 - ترشيد استعمال الوقود والحد من انبعاث الغازات فاستعمال الوقود يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح عن العمليات الصناعية المغلقة فالوقود يجري استخراج وإحرقه وطرح نفاياته داخل البيئة. فيتلوث المياه والهواء الأرض¹.
 - استخدام التكنولوجيا العالية ذات التقنيات التصفوية يقلل من تأثر الوسط الحيوي والضوضاء.

1 تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، الأنظمة والتشريعات البيئية الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والاقليمية التي وقعت اوصادقت عليها المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (01): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة¹.

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
- النمو الاقتصادي المستدام. - كفاءة رأس المال. - إشباع الحاجات الأساسية. - العدالة الاقتصادية.	- المساواة في التنوع. - الحراك الاجتماعي. - المشاركة الشعبية. - التنوع الثقافي. - إستدامة المؤسسات.	- النظم الايكولوجية. - التنوع البيولوجي. - الانتاجية البيولوجية. - القدرة على التكيف.

5. مهددات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة وكما سبق وقلنا تعتبر البيئة أهم مرتكزاتها أي المتغير الثابت في العلاقة وهذه البيئة الحيوية تتعرض لمهددات كالتلوث بكل أنواعه والذي يعتبر عائق في حصول التنمية المستدامة في لي دولة على غرار الدول العربية والتي ورغم تخلف تضيقها إلا أنها تمتلك ميزة المحروقات التي تعتبر مادة ملوثة في جميع مراحل نضيجها وهذا ما حرك الهيئات العربية والدول لأخذ التدابير لذلك.

التلوث البيئي: ويشمل على تلوث (الهواء والماء والغذاء) وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة "تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأضرار بالكائنات الحية أو المنشآت ويؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية"

استنزاف الموارد الطبيعية: استنزاف الموارد الطبيعية احد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الايكولوجي تأثيرا سلبيا، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة بتناقص الموارد الطبيعية وتدمير بعضها، وتمثل هذا التدهور عموما في ما يلي: (إزالة الأشجار

1 جيو سياسية الأمن الغذائي، المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، ط1، 2024، ص 30.

تسبب في التصحر، انجراف التربة، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاد بعض موارد الطاقة الأساسية¹.

6. واقع التنمية المستدامة العربية والمغربية عامة:

في هذا المحور ندرس أهداف الدول العربية في مجال التنمية المستدامة والمشاكل التي تقف في وجه تقدم مشاريعها وأسباب ذلك.

أ/ أهداف الإستراتيجية التنمية المستدامة العربية:

تسعى الدول والمنظمات العربية على وجه العموم في نطاق التنمية المستدامة إلى بلوغ ما يلي:

- تخفيض الفقر والبطالة عبر استغلال الثروات الطبيعية.
- تحقيق السلم والأمان بناءً على العدالة وإزالة بؤر النزاع وأسلحة التدمير الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي بمنطقة الشرق الأوسط.
- تحقيق التوازن بين معدلات تزايد السكان والموارد الطبيعية المتوفرة.
- استئصال الجهل وتحديث المناهج وأساليب التعليم والتدريب والبحث العلمي والتقني بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.
- مساندة وتطوير المنظمات التنموية والبيئية وتعزيز بناء المهارات البشرية وترسيخ مفهوم المواطنة البيئية.
- تقليل تدهور البيئة والموارد الطبيعية والعمل على إدارتها بصورة مستدامة تحقق الأمن الغذائي والمائي والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي ومواجهة التصحر.
- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع أنظمة الإدارة البيئية الشاملة وأساليب الإنتاج المستدام وتحسين الأداء الإنتاجي لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز إمكانيات التوقع للحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والتأهب لها.

1 كواش خالد، السياحة والأبعاد البيئية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2007.

■ دعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني العربي وتشجيع مشاركتهم في صياغة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع¹.

ب/ مؤشرات العامة حول التنمية المستدامة العربية:

من الصعب تطبيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية رغم سهولة نقاش معادلات التنمية هذه وما يجب أن يكون تحقيقه، لاعتبارات عديدة تتحكم فيها البيئة البشرية، ودرجة الوعي والمعرفة ودرجة الحوكمة والرشادة السلطوية فهناك تقارب في المعدلات التنموية العربية مع فرق ضئيل صنعت بعض الدول الخليجية فنجد أنه لا تتوفر بعض الدول العربية على نظام بيانات ملائم لوصف البيئة الطبيعية وتفاعلها مع الاقتصاد حيث لا تستعمل مؤشرات مضبوطة لتقييم تطبيق برامج التنمية المستدامة، وذلك لأسباب مختلفة نذكر منها قلة الخبرة وعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية ضمن القيود الكبيرة في هذا المجال عموماً.

تجدر الإشارة إلى أن جهود عديدة قد بذلت في هذا المجال على مستوى الدول لوضع قاعدة معلومات للمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة. في إطار تطبيق جدول أعمال القرن 21 فقد تم تعيين هيئات في هذه البلدان للتنسيق بين فعاليات البرنامج هذا، وتتولى هذا التنسيق في عدة هيئات سنذكرها في محورنا اللاحق. ولتشريح الأوضاع نأخذ نموذج بلدنا الجزائر ومصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر كمثال عن الدول العربية

البلد	جيدة	بعض البيانات جيدة ولكنها ناقصة	ضعيفة
الجزائر	- محاربة الفقر - تغيير أنماط الاستهلاك - مستوطنات بشرية - التخطيط والإدارة الكاملة للموارد الأرضية - محاربة إزالة الغابات - محاربة التصحر والجفاف	- إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في اتخاذ القرار - حماية الجو - الحفاظ على التنوع البيولوجي - الموارد المائية - المواد الكيماوية السامة - المزارعون	- التعاون والتجارة الدوليان - الحفاظ على التنوع البيولوجي - المزارعون - الترتيبات المؤسسة الدولية

1 المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، الحوار المتمدن، العدد 1569، 2006، ص 02/06 / على

الموقع: (15/09/2015). www.achewar.org/debat_chow.Art.asp?aid=66247. (20: 08

	- المواد والآليات المالية - التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات - العلم في خدمة التنمية المستدامة - التعاون الدولي من أجل البناء القدرات - الصكوك القانونية الدولية -الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	- الاستغلال المستدام للجبال - دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة - البيوتكنولوجيا، البحار والمناطق الساحلية ومواردها البيولوجية - نفايات خطيرة - التربية العامة والتدريب	
--	--	---	--

المطلب الثالث: علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية نظرياً

يتناول هذا المطلب طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، من خلال استعراض أهم المقاربات الفكرية التي تناولت هذه العلاقة، سواء تلك التي تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاجتماعية، أو تلك التي ترى في التنمية الاجتماعية ركيزة أساسية لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق أو تستمر بدونها.

1. مفهوم التنمية الاجتماعية:

عرفت الأمم المتحدة التنمية في الإعلان العالمي الحق في التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية¹.

يعدّ الغذاء الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة، حيث تترتب على غيابه أو انخفاض مستوياته تداعيات خطيرة تشمل الاضطرابات الاجتماعية وتقويض دعائم الأمن والاستقرار. وبناءً عليه، فإن ضمان الوصول إلى الموارد الغذائية لكافة الشرائح المجتمعية بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية يمثل ضماناً أساسية لاستتباب الأمن المجتمعي، ومعيّاراً جوهرياً لجودة العلاقة بين الدولة والمواطن. وفي ظل المعطيات الراهنة، تعاضمت مكانة الأمن الغذائي كمدخل محوري للأمن الإنساني، لا سيما بعد تحول السلع الغذائية الأساسية كالقمح والأرز إلى أدوات جيوسياسية تستخدمها القوى الدولية كسلاح استراتيجي لخدمة أجنداتها وتحقيق مصالحها القومي².

فالدول الكبرى تحتكر فائض الانتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه سلاحاً لخدمة أغراضها متى ما أرادت. ويؤكد ذلك قول الرئيس الأمريكي السابق **فورد** بأن الترسنة الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة إنه الغذاء. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى

1 الهادي عبده ابوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الامكانيات والواقع في موريتانيا، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص 149.

2 بيضون، أحمد أمين، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية. لبنان، 2001، ص 54.

إستخدام أدوات صلبة دائماً في المستقبل طالما أصبح الغذاء أكبر سلاح¹ وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغذاء نتيجة الإصلاحات وتقلص نسبة الأفراد المهددين بعدم الأمن الغذائي ونقص التغذية، إلا أنه مازال هنالك 854 مليون فرد يمثلون 18 % من سكان العالم النامي في مواجهة مشك الأمن الغذائي.

2. التفسيرات الإقتصادية النظرية للنزاع الاجتماعي:

1.2 نظرية الإحباط / العدوان:

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط-العدوان هو أن كل عدوان -سواء بين الأفراد أوالدولي - Interpersonal or international تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين².

ويعرف جون دولارد John Dollard الإحباط بأنه الإضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق إستجابة من هدف يسعى إليه الفرد³.

كما يعرف الإحباط على أنه "حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما رغبة أو حاجة أو توقع، ويشرح جون دولارد العلاقة بين الإحباط والعدوان فيقول بأنه " عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغبته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري.

ويعتبر دولارد أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان. وهو في هذا الطرح يوافق في ذلك بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتاً غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم⁴.

¹ العيادي أحمد صبحي أحمد، الأمن الغذائي في الاسلام. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان الأردن 1999، ص 189.

² Cunningham William G، Theoretical Framework for Conflict Resolution: <http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm>

³ دويرتي جيمس، بفالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985. ص 207.

⁴ حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط 1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 310.

وللإحباط مصادر يمكن تحديدها كالعوائق والنقائص التي تؤدي به للعنف وتشمل الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية وعناصر أخرى كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين ينشأ النزاع عندما تنشط عدة دوافع لدى الإنسان دفعة واحدة.

2.2 العلاقة بين الموارد والصراع الدولي:

لم يكن الصراع على الموارد نتيجة لحروب القرن العشرين أو ما بعده، ولكنه بدأ بظهور الملكية، حيث عبرت الحضارات المائية عن ذلك بوضوح في صراعاتها على المياه عبر مجاري الأنهار والسواحل، المياه كأساس للغذاء.

وبنفس القدر من الأهمية، امتد الارتباط إلى ما هو أبعد من البعد الاقتصادي ليشمل مجالات أخرى، أبرزها البعد السياسي، حيث نشأت علاقات لا مفر منها بين شكل الحكم والحيوية الجغرافية الاقتصادية، كما كان الحال في الصين ومصر القديمة على سبيل المثال، وقد أدى هذا الارتباط إلى اندلاع العديد من الحروب عبر التاريخ، كان العامل الرئيسي فيها هو الأرض والمياه.

وفي دراسة مسحية قام بها منذ القرن 16 إلى حرب الخليج الثانية توصل كاليفي هولستي (Kalevi Holsti) الصراع على الموارد الذي يمثل تقريبا العامل الأساسي في قيام الصراعات والحروب¹ وفي سياق الأهمية المرتبطة بالقدرة الإستغلالية والتوظيفية يعتقد كل من رست وستار أن الموارد تبقى ثابتة ما لم تكن هناك حاجة بشرية لها، لأن قيمتها تعتمد على الإبداع البشري الذي يمكنها من الاستغلال والتطوير.

وبهذا يتكون ترابط بين الناس والموارد والتكنولوجيا لخلق الإنتاجية الوطنية، وزادت أهمية الموارد في العلاقات الدولية بسبب التغير الجديد في النظام الاقتصادي العالمي، والذي يميل نحو تقسيم العمل بين دول الشمال التي تملك التكنولوجيا والإنتاج ودول الجنوب التي تملك الموارد الطبيعية.

إذا فإن أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للصراع الدولي مربوط بتوضيفها بشريا، والقدرة على تحويلها إلى موارد مؤهلة لتحقيق حاجات محلية أو دولية كالتصدير وهو الأمر الذي يتطلب إمكانيات معرفية وتقنية هائلة، ومنه فإن أهمية الموارد في الصراع الدولي مرتبط بعوامل أخرى منها الحاجة والتكنولوجيا،

1 kalevi. Holsti «peace and war : armed.Conflicts and international order (1648_1989) Cambridge : Cambridge u.p.k. 1990» pp 310_315.

وارتبط بما تقدم، تعتبر المدرسة التقليدية والمنظور الماركسي من أكثر المدارس الفكرية المدافعة على محورية العامل الإقتصادي في تحريك وتصعيد الصراع الدولي¹.

في سياق زيادة حجم الموارد، ظهرت نظريات تفسيرية كان لينين أبرز من عبر عنها، حيث فسرت الاستعمار بأنه أقصى صور الرأسمالية، ومن هذا المنطلق، كان الصراع في الأساس يعكس بوضوح اتساع الفجوات بين أجزاء الدولة ذاتها. وهو أيضاً ناتج عن المنافسة الاستعمارية بين الدول بسبب زيادة الإنتاج ونقص الاستهلاك والتصدير، دون إغفال التنافس على الموارد الطبيعية في الدول الأخرى وإيجاد أسواق جديدة لبيع المنتجات الصناعية. وعلى الرغم من أن نظرية هوبسون من منظور ليبرالي تختلف عن ماركسية إلا أنها تلتقي في مبادئها الرئيسية مع نظرية لينين في تفسير الإستعمار حيث يوضح هوبسون أن التنافس على الأسواق ومصادر الموارد الأولية سبب رئيسي في نشوب الصراعات².

3.2 في جانب نقص الموارد والصراع :

ترى التفسيرات الليبرالية الجديدة أن ازدياد التوتر الدولي يسبب خللاً في آلية التوزيع. هذا الخلل يؤدي إلى نزاعات بسبب عدم تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع. كما أن النظام التوزيعي غير العادل أفضى لنشوب الموارد يؤدي إلى الصراعات. وقد تلعب الظروف الطبيعية مثل الحرارة والجفاف دوراً في نشوب الموارد. هذا الوضع يزيد المخاوف من النقص المتزايد في الموارد. كل ذلك يؤدي إلى البحث والتنافس عليها، وهذا كافٍ لنشوب الصراع داخلياً ودولياً. وهي على غرار التفسير السلوكي النظري السابق. فإن هذا الإجهاد السلوكي لم يبتعد في محاولات ضبط عوامل ومسببات التوترات في العالم، حيث تم الربط بين الموارد التي تمثل إمكانيات النظم السياسية، والمطالب التي تعبر عن الحاجات الاستهلاكية للبيئة (المجتمع)، وبما أن حجم الموارد في تراجع والحاجات والمطالب في زيادة مستمرة. فإن الإستقرار يصبح مهدداً وتزيد مخاطر الحروب الأهلية الداخلية³.

¹ عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993، ص14.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية (القاهرة، 1991، ص ص 223_233).

³ مريم دندان، المياه كأحد عناصر الصراع الدولي، نحو جغرافيا جديدة للصراع. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018، ص 222.

3. نظرية الندرة والصراع الاجتماعي لتفسير التبعية الغذائية والأمن الاجتماعي:

الندرة تحكم العمليتين الإقتصاديتين الأساسيتين تقليدياً، الإنتاج والتوزيع. إذ إن الندرة المطلقة مرتبطة أساساً بالإنتاج، بينما الندرة النسبية مرتبطة أساساً بتوزيع الإنتاج، على أن يأتي الإنتاج منسجماً مع حاجة المجتمع وأوليائه، والتوزيع منسجماً مع الحاجات الأساسية للأفراد وأوليائهم، من ناحية أخرى¹. تلقت هذه النظرة مع النظرية المالتوسية، حيث جاءت هذه النظرية نسبة إلى روبرت مالثوس (1766- 1834) الذي قال أن البشر يزدادون ضعفاً أو أضعاف ما تنتجه الأرض . تزايد السكان يتم وفق متتالية هندسية بينما وسائل العيش بمتتالية عددية.

ويرى في نظريته أن تزايد السكان يتقدم بنسب عالية مقارنة بوسائل العيش تتزايد بنسب منخفضة أي أن تزايد السكان يؤدي إلى المجاعة لذلك وضع مالثوس إجراءات لوقف النمو السكاني وأطلق عليها (المنظمات الأخلاقية للتوازن) وهذه الإجراءات هي إجراء فحوص وقائية وفحوصات إيجابية يتم تطبيقها للتحكم في معدل المواليد وهي الزواج المتأخر، العزوبة، التقييد الأخلاقي... الخ (إذا أخفق الناس في التحقق من نمو السكان من خلال اعتماد فحوصات وقائية فإن الفحوصات الإيجابية تعمل في شكل الرذيلة والبؤس والمجاعة والحرب والمرض والأوبئة والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى التي تميل إلى تقليل عدد السكان وبالتالي تحقيق التوازن مع نسبة الغذاء.²

1 أحمد فراس العوران، إقتصاد الأمن الإقتصادي، التحدي والاستجابة، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 187.

2 النظرية المالتوسية للسكان: الإنتقادات والتطبيق، الشبكة الدولية للمعلومات والنتريت، المصدر متوفر على الرابط :

<https://ar.triangleinnovationhub.com>

استنتاجات الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل ومع تزايد التحديات التي تواجه العديد من البلدان في ظل التغيرات المناخية، والنزاعات، والأزمات الاقتصادية، تزداد أهمية النظر إلى التبعية الغذائية كأحد الأبعاد الرئيسية التي تعرقل جهود تحقيق الأمن الغذائي المستدام. هذه التبعية قد تؤدي إلى تعزيز الاعتماد على الواردات الخارجية، مما يزيد من تعرض الدول لأزمات غذائية محتملة بسبب تقلبات السوق العالمية أو سياسات دول أخرى ونستنتج من كل ماسبق مايلي:

- يعد الأمن الغذائي أحد ركائز الأمن الإنساني ولا يختلف الدارسون حول أولويته لصيانة الأمن والاستقرار الاجتماعيين، وتتعدد التعاريف النظرية لمصطلحات وركائز الأمن الغذائي كل دارس حسب وجهات نظره مع الربط بين عناصر التنمية والأمنين الاجتماعي والغذائي

- الأمنين الغذائي والاجتماعي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، حيث يشكلان الأساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمعات وأساسها الوظيفي.

- إن توفير الغذاء (الوفرة) بشكل كاف ومغذ يلعب الدور الحيوي في تعزيز الصحة العامة، بينما يشكل الأمن الاجتماعي الضمانة لتوفير بيئة مستدامة وآمنة لأفراد المجتمع من خلال تحسين قدراتهم على الوصول للفرص الاجتماعية والاقتصادية.

- ضرورة التوجه إلى تعزيز قدرات الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي من خلال تبني تقنيات الزراعة الحديثة، وتطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي، ودعم التعاون بين القطاعات المختلفة. كما أن تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية يعد خطوة أساسية نحو تحقيق تكامل بين الأمن الغذائي والاجتماعي، من خلال العمل على الحد من الفقر، وتحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل اللائقة.

- تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومن المهم التنسيق بين السياسات المحلية والدولية كأمر ضروري لضمان الاستجابة الفعالة للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والاجتماعي، في إطار إستراتيجي شامل يأخذ في الإعتباره جميع العوامل البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.

ضمن هذا السياق، على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة أن تبذل مزيداً من الجهد لضمان استدامة الإنتاج الغذائي، وتعزيز تكامل القطاعات المختلفة، بما يساهم في تأمين حقوق الأفراد الأساسية في الغذاء والعمل والعيش الكريم.

وفي النهاية، فإن تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي والتحرر من التبعية يتطلب إرادة سياسية قوية، واستثماراً على المدى الطويل في البنية التحتية الزراعية ووضع شروط التنمية المستدامة، لضمان مستقبل آمن ومستدام لأفراد أي دولة.

الفصل الثاني: التبعية الغذائية مغاريا دراسة في الأسباب

تمهيد:

تتميز منطقة المغرب العربي، بوصفها كياناً جغرافياً وحضارياً متجانساً نسبياً، بتشابه لافت في جل ملامحها الاقتصادية وإمكاناتها الهيكلية، بل وحتى في طبيعة العلاقة التبعية التي تجمعها بالخارج في مجال التغذية والتموين الغذائي، فالجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا، رغم اختلاف أنظمتها السياسية وتفاوت مواردها الطبيعية، تتقاسم جميعها إرثاً استعماريًا مشتركاً أفرز بنى اقتصادية ريعية أو أحادية التخصص، كما تتقاسم واقعاً مناخياً قاسياً يتسم بشح الموارد المائية واتساع رقعة المناطق الجافة وشبه الجافة، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرتها الإنتاجية الزراعية وعمق من اعتمادها على الأسواق الخارجية لسد احتياجاتها الغذائية الأساسية.

ولا تقتصر أوجه التشابه هذه على البنية الاقتصادية والمناخية فحسب، بل تمتد لتشمل التحديات والرهانات التنموية التي تواجهها هذه الدول مجتمعة، من ضعف في التكامل الاقتصادي البيني، إلى محدودية الاستثمار في القطاع الفلاحي، إلى تنامي معدلات النمو الديموغرافي التي تزيد من حدة الضغط على الطلب الغذائي المحلي. والملفت في هذا السياق أن هذا التشابه في التحديات يقابله تباين واضح، بل تناقض أحياناً، في الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لهذه الدول، فالمنطقة تزخر بموارد طبيعية وبشرية متعددة يمكن، لو أحسن استغلالها وتكاملت الجهود بشأنها، أن تُشكل قاعدة صلبة لتحقيق قدر معتبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي على المستوى الإقليمي، غير أن غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة وضعف آليات التنسيق البيني حالاً دون تحويل هذه الإمكانيات الكامنة إلى واقع ملموس.

وأمام هذا الواقع المتناقض، الذي تتقاطع فيه هشاشة البنى الإنتاجية مع وفرة الإمكانيات غير المستثمرة، أصبح الأمن والسلم المجتمعيان في الدول المغاربية مهددين بشكل متزايد بفعل تصاعد المطالب الاجتماعية المرتبطة بالغذاء، سواء تعلق الأمر بارتفاع الأسعار، أو باحتمالات الندرة والانقطاع في التموين، أو بتزايد الوعي الشعبي بمخاطر التبعية الغذائية على السيادة الوطنية. وقد أثبتت التجارب التاريخية القريبة، كأزمة الخبز في الثمانينات وأزمات المواد الأساسية المتلاحقة، أن الملف الغذائي يُشكل خطأ أحمر حساساً قادراً على تحريك الشارع المغربي وزعزعة الاستقرار الداخلي متى ما شعر المواطن بتهديد مباشر لأمنه المعيشي.

انطلاقاً من هذا الإشكال المزدوج، ارتأينا في هذا الفصل أن نتناول بالتحليل الإمكانيات والرهانات القائمة فعلياً في المنطقة المغاربية، سواء من حيث الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة، أو من حيث

السياسات التغذوية والفلاحية التي انتهجتها هذه الدول عبر مراحل تاريخية مختلفة، بغية الوقوف على مدى نجاعة هذه السياسات أو قصورها. ويأتي هذا التناول تمهيداً ضرورياً للإجابة عن التساؤل الجوهرى الذي يشكل محور هذا الفصل القاضى بلمّاذا ظلت الدول المغاربية، ومنها الجزائر، تابعة غذائياً ومهددة في أمنها الاجتماعى، رغم ما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة، وما تسطره من سياسات وبرامج تنمية متعاقبة تستهدف تحقيق الأمن الغذائى؟ وهو السؤال الذى سنحاول الإجابة عليه من خلال مباحث هذا الفصل الثلاثة.

المبحث الأول: الأمن الغذائى المغاربي والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عالمياً ومحلياً

مع تطور الدراسات الإقتصادية والسياسية أصبحت مشكلة الغذاء من السياسات العليا ولها أهمية كبرى في أجندة الدول بإعتبارها تمس أحد أنواع الأمن الإنسانى والذى ترتبط به أمون أخرى شديدة التأثير به وسنخرج في مبحثنا هذا عن الوضعية العربية والعالمية للأمن الغذائى.

المطلب الأول: الوضع الغذائى العالمى

يتناول هذا المطلب تحليل الوضع الغذائى العالمى الراهن، من خلال استعراض أهم التحولات التى عرفتها أسواق السلع الغذائية الاستراتيجية وموازن العرض والطلب العالميين، إلى جانب رصد أبرز الأزمات الغذائية الدولية الحديثة وتأثيراتها المتفاوتة على الدول حسب درجة اكتفائها الذاتى، بما يشكل الإطار العام الذى تندرج ضمنه إشكالية الأمن الغذائى في المنطقة المغاربية.

1- المؤشر العام للأمن الغذائى العالمى:

يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائى على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الابعاد الرئيسية التالية:¹ مدى توافر عناصر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه ودرجة الجودة وسلامة الغذاء، هذه الأبعاد قد تطرقنا إليها في الفصل الأول أكثر.

وينشر هذا المقياس بواسطة قسم المعلومات الاقتصادية، والذى يعد جزءاً من مجموعة إيكونوميست، المصدر الأساسى لتفسير البيانات المتعلقة بالأعمال التجارية العالمية. تم إنشاء هذا القسم في عام 1946 كوحدة بحث داخلية لصحيفة "الإيكونوميست"، ويهدف إلى توفير معلومات تجارية

1 محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائى نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص16.

وتوقعات ونصائح لأكثر من 105 مليون قائد في الشركات العالمية، والمؤسسات المالية، والحكومات، والجامعات. مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2014 يقيم الوضع الحالي للأمن الغذائي بناءً على 23 عاملاً. نراقب التأثير المتواصل للاستثمارات، واتفاقيات التعاون، والسياسات الزراعية عالمياً في 109 بلدان. في عام 2014، تم تضمين دولتين جديدتين للتقييم، وهما الإمارات العربية المتحدة والكويت¹.

الهدف الرئيسي لهذا المقياس هو تقدير مدى تأثير الدول بانعدام الأمن الغذائي، سواء كان ذلك قليلاً أو كثيراً، وذلك عبر مختلف جوانب هذا الموضوع، وتشمل هذه الجوانب المؤشرات التالية:

- القدرة على تحمل تكاليف الطعام: يقيم مدى قدرة الناس على شراء الطعام ومدى تعرضهم لزيادة الأسعار، بالإضافة إلى وجود خطط وسياسات لدعم الناس عند حدوث مثل هذه الزيادات، ويتم قياسه باستخدام ستة مؤشرات.

- استهلاك المواد الغذائية كنسبة من ميزانية الأسرة: يقيس المعدل العام للمصروفات التي تخصصها العائلات للطعام.

- نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي: يقدر عدد الأشخاص الذين يكسبون أقل من 2 دولار أمريكي يومياً، بما يعادل قوتهم الشرائية.

- الناتج المحلي الإجمالي وما ينعكس على الفرد منه ويقاس بذلك الدخل الفردي.

- يقاس متوسط تطبيق الدولة للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.

- شبكات الامان الغذائي تقاس به المساعدات العامة لحماية الفقراء من الصدمات التي لها علاقة بالأغذية، مثل برنامج شبكات الامان الغذائي والتحويلات العينية الغذائية، برنامج التغذية المدرسية للدولة والمنظمات الغير الحكومية

- حصول المزارعين على التمويل ويقاس به كفاءة امدادات الغذاء وطنياً، وخطر تعطل الامدادات، القدرات الوطنية لنشر المواد الغذائية والجهود المبذولة من قبل الباحثين لزيادة الإنتاج الزراعي، ويقاس بثمانية مؤشرات:

1 Global Food Security index ،an annual measure of the state of global food security ، the economist intelligence unit limited، 2014 ،p10

2. جودة وسلامة الغذاء:

تقاس بخمسة مؤشرات:

1.2 تنوع النظم الغذائية:

ويُعنى برصد نسبة استهلاك الحبوب والجذور والدرنات من إجمالي الطاقة الغذائية، حيث يُستدل من خلال زيادة هذه المكونات على اتساع نطاق التنوع في المجموعات الغذائية المكونة للنظام.

2.2 المعايير التغذوية:

مؤشر مركب يقيس الكفاءة الحكومية في إدارة القطاع الغذائي، ويندرج تحته ثلاثة مؤشرات فرعية: المبادئ التوجيهية للتغذية الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتغذية، بالإضافة إلى آليات الرقابة والإشراف الدوري على الأغذية.

3.2 توافر الأغذية النوعية:

ويختص بقياس العناصر الصغرى في الإمدادات الغذائية، ولا سيما الحديد وفيتامين (A).

4.2 كفاءة البروتين:

ويُركز على قياس القيمة النوعية والجودة الحيوية للبروتين المتاح.

5.2 الموثوقية الصحية (سلامة الغذاء):

ويستهدف تقييم البيئة الهيكلية والمؤسسية الداعمة لضمان سلامة المنتجات الغذائي¹.

ونلاحظ في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المؤشر لتطور الأمن الغذائي العالمي 2013_2015 لـ 109 دولة.

2015	2014	2013	السنوات المؤشرات
1،2 +	1،1+	0،4+	اجمالي المؤشر

1 Global Food Security index 2015 ،an annual measure of the state of global food security ، the economist intelligence unit limited، 2015 ،p15

1,0 +	2,3+	0,3_	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء
1,4 +	1+,0	1,2+	توافر الغذاء
1,1+	0,4+	0,0	جودة وسلامة الغذاء

SOURCE : global food security index 2015 ;op.cit ;p07

حيث نلاحظ في هذا الجدول الذي يتناول بعض مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ان توافر الغذاء من 2013 إلى 2015 عرف التراجع ثم الصعود بنسبة معتبرة وهذا يوضح السعي من طرف الدول لتحسين نسبة الغذاء لمواطنيها، وهي تقوم بتحسين جودة وسلامة الغذاء أكثر فأكثر من خلال الدراسات والسياسات المتبعة وكذا برامج ونصائح المنظمة الأممية للتغذية الزراعية، الا ان هذه النسبة بشكل عام تبقى ضعيفة انطلاقا من نسبة كبيرة من البشر لا زالو مصنفين تحت خط الفقر والغذاء.

المطلب الثاني: طبيعة الإقتصاد العالمي: الطبيعة المعقدة والأزمومية وتأثيرها على الغذاء العالمي

مع ازدياد العولمة تصاعدياً وتشابك العلاقات التجارية والتقدم الصناعي في العالم وحركة رؤوس الأموال تراجع الدور الأساسي للكثير من الدول أمام قوة وسطوة الشركات العالمية.

1. دور الدولة ومستقبل النظام الرأسمالي العالمي:

التشابك العالمي وحركة التجارة ورؤوس الأموال والاتفاقيات الحرة جعلت من الفرد المواطن يميل إلى إشباع رغباته الاقتصادية أكثر من كونه مدافعاً عن الديمقراطية كما يقول المفكر الأمريكي روبرت رايخ^{*}. وكتأصيل تاريخي فقد وجدت البلدان التي فتحت قطاعها المصرفي للبنوك العالمية الكبرى (الأرجنتين والمكسيك في التسعينات) أن هذه البنوك تفضل التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك على حساب توفير الائتمان للشركات الوطنية المتوسطة والصغيرة وعلى صعيد آخر اعترف صندوق النقد مؤخراً بخطورة حرية تنقلية رؤوس الأموال، كما كان للتقدم العلمي في النظرية الاقتصادية من الثمانينيات، ونعطي مثال حول نجاح دول جنوب شرق آسيا حيث تدخلت الدولة والحكومات وضخت الأموال للاستثمار من طرف الشعوب الناضجة والتي شجعتها الحكومات على عملية الادخار المحلي وأصلحت الأجهزة المصرفية حيث مثلاً يصل الادخار المحلي في الصين إلى 40%¹.

كما أن الدولة القطرية تزداد تحدياتها كلما كانت تجارتها حرة خاصة الدول التي تحاول اللحاق وتطوير منظومتها الاقتصادية، فإذا كان هناك في العالم نموذج لدولة نامية من المفترض أن تستفيد من إيديولوجية تحرير التجارة فهي بلا منازع المكسيك فقد أبرمت اتفاقية النافتا^{*} التي تتيح لمنتجاتها الدخول بحرية في أكبر سوق عالمية وهي السوق الأمريكية إلا أن دروس التجربة المكسيكية تؤكد أن تحرير التجارة في حد ذاته لا يؤدي إلى نمو، وأن إيجابيات التحرير أزيلت بعوامل أخرى مثل تدني مستوى

^{*} روبرت رايخ: سياسي وكاتب أمريكي كان وزير للعمل في إدارة كلنتون.

1 شريف ديلاور، السطو على العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012، ص 66.

^{*} النافتا: تكتل "نافتا" (NAFTA) "هواناقيية تجارية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، مما يعزز التبادل التجاري ويخلق أكبر منطقة استهلاكية في العالم. أصبحت سارية المفعول في يناير 1994، وتُعد نموذجاً للتكتلات الاقتصادية التي تسعى لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المتجاورة.

الابتكار والبحث والتطوير وفعالية المؤسسات المنظمة للسوق¹. هذا النموذج المكسيكي كثيرا ما يتشابه مع نموذج دول المغرب العربي التي نحن بصدد دراستها والتي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة

2. طبيعة اقتصاديات دول الشمال الإفريقي الحساسة والهشة تنعكس على الواقع التغذوي:

تصنف اقتصاديات دول شمال إفريقيا إلى فئتين: اقتصاديات مصدرة للموارد الأولية، وهي الاقتصادات الريعية، وتضم بشكل أساسي ليبيا والجزائر وموريتانيا، وبقية مستوردة لها.

تتميز الاقتصادات الريعية بكونها ذات تنوع ضعيف، تتأثر بسرعة بتقلبات أسواق الطاقة العالمية، وبطيئة التعافي من آثارها، وهي اقتصادات ضعيفة من حيث استغلال الموارد البشرية والاستثمار، سواء في شكلها الصناعي أو الزراعي.

أما الفئة الثانية من الاقتصادات الشمال إفريقية، فهي ذات طبيعة أكثر تنوعًا من الفئة الأولى، تحمل طابعًا خدميًا وتقدمًا نسبيًا في القطاع المالي والمصرفي والسياحي، لكن تظل الفئتان تعانين من أداءات اقتصادية ضعيفة.

صحيح أن خاصية الاعتماد المتبادل التي تمتاز بها العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، جعلت الدول تتأثر بشكل أوبأخر بالسياسات الاقتصادية للدول الشريكة تجاريًا واقتصاديًا، لكن في حالة اقتصادات الشمال الإفريقية تبدو خاصية الهشاشة أكثر دقة.

ذلك لأن نقص التنوع على مستوى الصادرات وكذا الشركاء الاقتصاديين، يجعلها غير قادرة على الاستجابة بفعالية لتغير سياسات الغير، لا بل وتتعدى في أحيان كثيرة إلى درجة التبعية الاقتصادية التي تثبت مؤشرات كثيرة نستشهد من بينها بارتفاع الدين الخارجي نسبة للناتج الوطني الخام، إذ قدر سنة (2015) في موريتانيا 66، المغرب 43، تونس 64، مصر 14، والجزائر 2.5). وتدل أرقام 2018 بالمليار دولار على اتخاذه منحى تصاعدياً².

1 شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص 73.

2 Groupe de la Banque Africaine de Développement، Perspectives économiques en Afrique du nord 2018 : évolution macroéconomique et pauvreté، inégalité et emploi et sécurité alimentaire، p.p.2022

3. تطور بيئة الاسواق الزراعية العالمية واثرها على المنطقة العربية والمغاربية:

كانت الأسواق الدولية تعرف في العقود التي سبقت القرن الواحد والعشرين تعرف نوعا من المرونة نتيجة سياسة الانفتاح والمنافسة واستفادت الدول المغاربية والعربية من هذه الحالة وحتى القدرة الشرائية للمواطن المغربي تحسنت.

لكن الاسواق العالمية مع بداية القرن الواحد والعشرين اخذت الاسعار في الارتفاع وهذا تطور وتحول عرفته بيئة الاسواق العالمية فكان التحول في موازين التنافس بين البلدان وظهور موردين رئيسيين لبعض المنتجات، مما احدث تغيرا في انماط التجارة الخارجية، انعكس قسم منها بشكل تقلبات سعرية غير متوقعة في الاسواق العالمية للسلع الزراعية واثرت سلبا على حصيلة الصادرات وقيمة واردات البلدان النامية والمغاربية منها.¹

فالتغير افرز لنا تقلب الاسعار كظاهرة مستمرة تعتبر انعكاس للتغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات فيما بين الاسواق الأخرى، كما انه من الاسباب ذات الأهمية لارتفاع الاسعار ما حدث من انخفاض في انتاج الحبوب الغذائية في البلدان المصدرة الرئيسية، وهوانخفاض في انتاج الحبوب الغذائية في البلدان المصدرة الرئيسية، وهوانخفاض بدا في عام 2005 واستمرت في عام 2006 اذ بلغ ذلك الانخفاض سنويا نسبة قدرها 4% في عام 2005 وبسبة قدرها 7% في عام 2006 وانخفضت الغلة في استراليا وكندا بنحو الخمس اجمالا. ويشكل الانخفاض في مخزون الحبوب الغذائية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي عاملا له تاثيرا كبيرا في الاسواق.²

هذا التأثير أفرز زيادة في نسبة الفجوة الغذائية المغاربية لأنها دول ذات اقتصاد منكشف وحتم عليها زيادة ميزانيتها للاستيراد على حساب امور التنمية الداخلية.

إن التقلبات التي تطرا على اسعار السلع تؤدي إلى هدر المورد، ويترتب عليها اثار ضارة بالاستثمار في القدرات الانتاجية الجديدة، وانها تبقى على دروة الاعتماد السلع المستوردة، وقد نفتحت الادبيات الاقتصادية هذا الراي، وتمثلت الرؤية الاساسية الجديدة في ان وجود حالة عدم اليقين يحد من

1 منظمة الاغذية والزراعة لأمم المتحدة، لجن مشاكل السلع، الدورة الرابعة والستون، روما 23_24 مارس 2003، ص 89.

2 The state of food and agriculture 2008 :Refuels: prospects ، Risks and opportunities (Rome: food and agriculture organization (FAO)، 2008) P 41

امكانية تخفيف اثار الصدمات التي يتعرض لها الدخل عن طريق الحصول على القروض، مما يتطلب تكوين احتياطات (سائلة نقدية او عينية)، وهذا يعني أن تلك الموارد لا يمكن أن تكون مربحة.

4. أثر الاسواق العالمية الزراعية على الأمن الغذائي المغاربي:

كغيرها من بلدان العالم العربي تعتبر الدول المغاربية في غير منأى عن تأثيرات هذه الاسواق العالمية للغذاء باعتبارها دول مستوردة للسلع الإستراتيجية هذه السوق العالمية التي تخضع لاحتكار القلة المسيطرة (السلع الإستراتيجية) من قبل البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية لهذه السلع، اذ يوجد عدد قليل من البائعين المصدرين، وقراراتهم المتعلقة بالاسعار والكميات المعروضة لن تؤثر في حجم مبيعاتهم فقط، وانما في مبيعات منافسيهم¹.

وبالتالي فالانفراد بالسوق من طرف القلة يؤدي إلى تغول هؤلاء المحتكرين واستمرار سيطرتهم على السوق لمدة اطول كما يجعلهم يتحكمون في السعر وفي حجم السلعة فيرى بول باران ان الدول التي تضع السعر يجب ان تتبع كمية من المحصول عند مستوى معين من جدول الربحية بحيث لا تولد فائضا منه أكثر مما تستوعبه السوق العالمية، فالسلعة الاقتصادية الزراعية للدولة الصانعة للسعر تسعى في كثير من المواسم الانتاجية إلى المستوى الذي يحافظ على سعر يتناسب والتكاليف الحدية للبلدان الاعضاء في السوق العالمية.²

والذي يحاول الابقاء عليه كبار المتحكمين في السوق هي عدم تدفق سلع كبيرة وصادرات داخل الاسواق العالمية بشكل واسع لان توفر السلع يؤدي إلى زيادة العرض وزيادة العرض تؤدي إلى خفض الاسعار، فالمحتكرون يحاولون الابقاء على المنافسة المحدودة مما يبقي الاسواق في احتكار القلة، ووفرة الاسعار تؤدي إلى المنافسة الاحتكارية مما يترتب عليه تخفيض السعر إلى مستوى ادنى من الحالة الأولى (المنافسة المحدودة) ويعمل النظام الراسمالي على السيطرة على سوق احتكار القلة من خلال التحكم بجانب العرض في هذا السوق.³

¹ هارتلي كين وكلم تيسل، السياسات الاقتصادية الجزئية ، ترجمة عبد المنعم السيد علي، جامعة الستتصرية، بغداد، 1981 ص 326.

² بول باران سويزي، راس المال الاحتكاري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971 ص 115.

³ سالم توفيق النجفي، اقتصاد العولمة، مقاربات اقتصادية للراس مالية وما بعدها، دار النفائس بيروت 2010 ، ص 72.

فمجل القول في هذه الاسواق انها لا تهدف إلى تعظيم حجم الناتج من السلع الزراعية - الغذائية (الحبوب) التي تتزايد الاحتياجات منها بالنسبة إلى البلدان النامية (المغربية) بالإضافة إلى ذلك ان الية هذه الاسواق تؤدي إلى فرض اسعار على مثيلاتها في الاسواق التنافسية¹ فالسلع المرتفعة السعر في الاسواق الاحتكارية تؤدي إلى خفض القدرة الشرائية وبالتالي نقص الغذاء المزمن، خصوصا في ظل ضعف السياسات الداخلية وهذا جوهر التبعية، وكلما ارتبطت عملية استيراد الغذاء (السلع الإستراتيجية) باموال الريع فستكون أكثر انكشافية.

5. الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الغذاء في العالم:

تعرف الأزمة الغذائية بأنها عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الغذاء، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين بأسعار مناسبة وبكميات من شأنها ان تضمن قيام المواطنين بوضائفهم البدنية والدهنية كاملة "ونذكر من الاسباب التي تؤدي إلى حدوث أزمة الغذاء مايلي:

إذا أردنا أن نتعمق في الأزمة الغذائية العالمية فإنه علينا دراسة كافة الجوانب المسببة لها من الأسباب الظاهرة كازدياد انتاج الوقود الحيوي والاستهلاك العالمي المتزايد وتضارب أسعار النفط والتغير المناخي ونعرج على الأسباب الكامنة خلف التشابكات العولمية كفحص سلسلة الانتاج والتصدير والفواعل العالمية التي تتحكم في عملية الانتاج والتجارة الدولية للغذاء. وتعتبر الأزمة الغذائية العالمية إحدى الأزمات الحالية والتي قد تتفاقم نتيجة غياب أفق لحلها وارتباطها بأمور حيوية كالماء وارتفاع طالبي الغذاء من السكان والمصانع.

1.5 تزايد عدد السكان:

إن أزمة الغذاء في العالم بداءة تأخذ منحى حاد في النصف الأول من القرن العشرين عندما بدا عدد السكان يقفز بمعدلات عالية ففي الفترة سنتي(1960—1975) ارتفع عدد سكان العالم من ثلاثة ملايين نسمة إلى أربعة ملايين نسمة أي بنسبة الثلث ليرتفع لاحقا سنة 1987 إلى 5% بلايين نسمة في حين لم يزد انتاج الغذاء العالمي في تلك الفترة عن(2%، 5%، 3%).

1 رقية خلف الجبوري حمد، مرجع سابق الذكر ص 144.

2.5 تسارع ظاهرة التمدن:

اي نزوح اعداد واسعة من سكان الارياف إلى المدن وتجمع قسم كبير منهم في احزمة بؤس تلف هذه المدن، مع ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات غير مسبقة وتقلص عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطا اقتصاديا إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية وأهمال مساحات واسعة من الاراضي في الارياف، وهي امور تؤدي إلى تراجع الانتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية، وبالتالي تقلص امكانيات التأمين الغذائي لسكانها.¹

3.5 احتكار الشركات متعددة الجنسية:

تلعب الشركة متعددة الجنسية دورا رياديا في الاقتصاد العالمي فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيسي في اسواق المواد الغذائية انتاجا وتسويقا حيث تتسبب انشطتها بالاحتكار والتركز فهي تتحكم بانتاج البذور والاسمدة والمبيدات وتسويقها وتسيطر على شبكة توزيع المبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي حيث تمارس باحتكار المواد الغذائية مثل شركة كارغيل الامريكية التي تصل مبيعاتها إلى 71 مليار دولار تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم.

4.5 انتاج الوقود الحيوي:

من بين الاسباب التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم هوتعزز الاتجاه لتطوير الوقود الحيوي (الوقود العضوي) وانتاجه اوما يسمى الوقود الاخضر او (الزراعي) حيث ان انتاج هذا الوقود الاخضر يدخل في منافسة مباشرة مع انتاج الغذاء فتتحول مساحات شاسعة من الاراضي في العديد من البلدان من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية إلى زراعات للانتاج الوقود العضوي.

الغريب أن زراعة الوقود الحيوي جاءت بقيادة عمالقة الشركات المهيمنة على الاقتصاد العالمي ومنها (كارجل لتجارة الحبوب، فورد للسيارات، كس للبترول، بريتيش بتروليوم) بهدف معلن هو "الثورة الخضراء حول العالم" والإقلال من التلوث البيئي عن طريق استخدام وقود صديق للبيئة "الإيثانول"^{*} الأقل تلويثا من مشتقات البترول وهوما فنده العلماء بعد ذلك فرغم أن الإيثانول أقل تلويثا إلا أن عملية

1 المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 233.

^{*}الإيثانول: مادة قابلة للاشتعال عديمة اللون تتكون من تخمر السكر، يستعمل في المشروبات الكحولية وفي صناعة العطور ويستعمل كوقود في المحركات الميكانيكية المجهزة للإيثانول.

زراعته واستهلاك الكربون المحفوظ داخل الأرض واقتلاع الغابات لزراعة وقود حيوي متلائم، اقتلاع 750000.... من الغابات في منطقة الأمازون بالبرازيل في النصف الثاني من سنة 2007، مما يؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري.¹

مثلا في ما يخص ارتفاع أسعار زيوت الطعام دوليا توجه مزارعي فول الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زراعة ذرة الوقود الحيوي، وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية التي قدمت دعما بـ 8 مليارات دولار " لتشجيع المزارعين أكثر على التحول للوقود الحيوي، وقد أقر الكونغرس في ديسمبر 2007 خطة الرئيس بوش لإنتاج 136 مليار لتر من الإيثانول بحلول 2023/2022²

5.5 العوامل المناخية:

يتأثر الانتاج الزراعي وانتاج الاغذية سببا بتغيير المناخ لاسيما في البلدان المعرضة للتقلبات المناخية (الجفاف، الفيضانات والاعاصير) حيث ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي مثل فترات الجفاف الطويلة التي تسببت بفعل خسائر في الاراضي الزراعية ومساحات الرعي وسبل المعيشة الريفية، حيث تظطر بلدان كانت حتى الان تتميز بالاكتفاء الذاتي نسبيا إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الاراضي الزراعية وانخفاض مخزون الحبوب مثل الهند وفيتنام والصين، وهذا يعني ان هذه البلدان تعتمد اليوم على اسواق الحبوب المتقلبة عالميا.

6.5 شح الماء عالميا:

وهو عامل لا نستطيع حصره في عنصر صغير، وقد يصبح شح الماء مسألة ملحة أكثر فالطلب العالمي على المياه تضاعف ثلاث مرات في السنوات الخمسين السابقة، ويعيش 500 مليون شخص في بلدان تعاني نقصا مزمنًا في المياه ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم إلى 4 مليارات بحلول 2050، وتمثل قلق خاص مبعثه استنزاف موارد المياه الجوفية المحدودة التي استمتع بها مجانا بعض البلدان في السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية مثل الولايات المتحدة ومصر وباكستان والهند والصين.³

¹ شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص101.

² محمد دياب. المشكلة الغذائية في العالم، جوهرها واسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني العدد 02، لبنان جويلية 2013، ص46.

³ أليكس إيفانز وآخرون، أزمة الغذاء العالمية، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، الإمارات، ص143.

6. الأوبئة والأزمة الغذائية العالمية، كورونا أنموذجاً:

كان للأزمات العالمية كالأوبئة والكوارث ونقص الغذاء وتأثير ذلك على ظاهره التبعية الغذائية تتعمق الازمات التغذوية في الدول التابعة غذائياً في فترات الكوارث والازمات وذلك لتضرر سلاسل التوريد وانقطاع المواصلات وتذبذبه لظروف الجوائح والكوارث والشمول الكوارث لبعض مناطق الانتاج وبالتالي سيحدث نقص في الغذاء لدى الدولي المنتجة فتمثل إلى التقليل من التوليد إلى الخارج خاصة للسلعة الاستراتيجية القمح والذرة وسكر والزيت ونقدم مثالين في هذا الفرع هما جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على التبعية الغذائية في الحرب الروسية الاوكرانية.

1.6 جائحة كوفيد 19 والأزمة الغذائية:

لقد تزايد مستوى الجوع في العالم في عام 2020 في ظل جائحة كوفيد 19 وبعد ان بقي معدل انتشار والنقص التغذوي من دون تغيير يذكر لمدة خمس سنوات ارتفع بنسبة 1.5 نقاط مئوية في غضون سنة واحدة فقط ليبلغ حوالي 9.9% مما يزيد من صعوبة تحدي تحقيق مقصد القضاء والتام على الجوع بحلول عام 2030.

من المتوقع ان يكون ما بين 720 و 811 مليون شخص في العالم قد عانوا من الجوع في عام 2020 وبالنظر إلى متوسط العدد المتوقع 768 مليون ان يكون حوالي 118 مليون شخص اضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019 ما يعادل 161 مليون شخص اضافي لدى النظر في الحد الأدنى المتوقع¹.

1 حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2021 تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2021. ص 13.

المطلب الثالث: التركيز والإحتكار في السلع الزراعية عالميا وتأثيرها على الأمن الغذائي المغربي

يتناول هذا المطلب ظاهرة التركيز والاحتكار السائدة في أسواق السلع الزراعية الاستراتيجية على المستوى العالمي، من خلال تحليل بنية هذه الأسواق وتوزيع القوة التفاوضية فيها بين حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات ومصدري الحبوب الكبار، وصولاً إلى بيان الكيفية التي تجعل بها هذه البنية الاحتكارية الدول المغاربية، بوصفها دولاً مستوردة صافية للغذاء، عرضة لتقلبات الأسعار والقرارات الاستراتيجية لهذه الفواعل الكبرى، بما يُهدد استقرار أمنها الغذائي.

1. الشركات الكبرى للغذاء والمؤسسات الدولية ودورها في تكريس التبعية الغذائية

تعتمد الشركات الكبرى الزراعية أوالتي تهيمن على تجارة الغذاء من كبار صانعي الوضع الغذاء العالمي فهي صاحبة الأمر في تحديد الأسعار والكميات وسياسات الغذاء الدولية، وهي إضافة إلى الأسباب الواضحة للتبعية الغذائية تعتبر القوة القاهرة التي وجب مجابقتها عن طريق استراتيجيات دولية مدروسة جداً لأن أي دولة تريد التحرر من التبعية الغذائية ستجد نفسها في مواجهة بكل حتمية باعتبارها المتحكم في البذور والمياه والأدوية والمبيدات والأسعار وكل ما يتعلق بالتحرر الغذائي. إضافة لهذه الشركات تعتبر المؤسسات المالية الدولية المهيمن عليها من طرف الدول المنتجة الكبرى إحدى أدرع التبعية والتي تدفع بالدول النامية إلى الانكسار في مواجهة عملية تحددها في غذائها.

صفة الهيمنة الشركات العابرة للحدود في مجال الغذاء :

لقد خلقت الهيمنة الكبرى للشركات متعددة الجنسيات تراجع كبير أمام الدولة القومية وتغييرا كبيرا في الرأسمالية نحوالاتجاه إلى شكلها العالمي أطلق عليه اسم الكوربوقراطية corporatocracy أي هيمنة إدارة الشركات الدولية¹ الكبرى على مقدرات الاقتصاد العالمي عن طريق مساهمة عدة عوامل عجلت بإحداث هذا التحول منها الأنماط غير العادلة لتحرير التجارة وأسواق رأس المال وثورة الاتصالات والمعلومات، وانهيار المنظومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول الكتلة الشرقية سابقا، إلى غاية

¹ جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم .. اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة وإصدار الهيئة المصرية للكتاب - 2012، ص54.

صدور وثيقة واشنطن* توافق واشنطن" في آخر الثمانينات التي حررت باتفاق ثلاثي بين وزارتي الخزانة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان والبنك الدولي وصندوق النقد FMI.

لقد ساعد نمط التحرير غير الرشيد في العالم هذه الشركات الدولية الكبرى للغذاء على التوسع في الحجم والسلطة والتأثير، ومكنتها موجة من الاندماج والاستحواذ على الشركات الناشئة والمتوسطة في الدول النامية والسيطرة على الأسواق الداخلية بها مما يؤدي إلى إغلاق وإفلاس المنتجين والمصدرين المحليين الزراعيين ونجد حالياً أنه على سبيل المثال:

- ست شركات عابرة للقارات تسيطر على 80% في سوق المبيدات العالمية،
 - شركتين في سوق البذور تسيطر إضافة إلى "مونساتو" تسيطر على 91% من سوق الحبوب المعدلة وراثياً،
 - شركتين هما "شيكيتا" و"دول" ودول تسيطران على 50% من تجارة الموز،
 - ثلاث شركات تسيطر على 85% من سوق الشاي،
 - أربع شركات (نستله، كرافت، بركتور، سارالي) تسيطر على سوق الحليب التي وصل بها الاحتكار والسيطرة إلى التحكم منذ 2002 في أكثر من 70 مليار دولار من تجارة الحليب مقارنة بـ 5.5 مليار دولار¹ أي كلما ارتفعت قوة الشركات تراجع نصيب الدولة.
- عندما نتحدث عن صفة الاحتكار والتركز فاننا نقصد السلع الاستراتيجية (الحبوب) فهذه التركيز ازداد في اواخر عقد التسعينات كنيجة لزيادة نصيب المصدرين غير التقليديين للحبوب لنصيبهم في الاسواق العالمية، وترتكز الاسواق سواء عالمياً أو مستوى الاسواق المحلية، يضاف إلى ذلك ان لتنوع الاسواق فوائده الايجابية على الأمن الغذائي المغربي، من خلال توزيع مخاطر انخفاض الانتاج على العديد من البلدان بدلاً من توزيعها على عدد محدود من المصدرين² مثال الجدول التالي:

* توافق واشنطن: بالإنجليزية (Washington Consensus): هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 كعلاج ووصفة خاصة من عشر بنود موجهة للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية وكيفية تنوع اقتصادها وتسيير مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبنني هذه البنود.

1 شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص103.

2 Food and agriculture، (FAO) (April 2005)، pp 45

جدول رقم (04): مبيعات الشركات الكبرى العشرة في سوق البذور.

الشركة	حجم المبيعات (مليون دولار)	النصيب النسبي من السوق بالمئة
مونسانتو (أمريكية)	4964	23
دوبونت (أمريكية)	3300	15
سنجنتا (سويسرية)	2018	9
غروب ليما غرين (فرنسية)	1226	6
لاندوليكس (أمريكية)	917	4
(KWSAG الألمانية)	702	3
باير كروب ساينس (ألمانيا)	524	2
ساتات (يابانية)	396	2
DLF فوليوم (دانماركية) تراي	391	2
تاكي (يابانية)	347	2_
باير (ألمانية)	7408	19
سنجننتا (سويسرية)	7285	19
(BASF) الألمانية	4297	11
داواغروساينس (أمريكية)	3779	10
مونسانتو (أمريكية)	3599	9
دوبونت (أمريكية)	2369	6
ماحتيشم اخان (إسرائيلية)	1895	5
نيوفارم (أسترالية)	1470	4
سومي توموللكيمائيات (يابانية)	1209	3
اريسستاريف (يابانية)	1035	3

source: erosion technology and concentration (E tc graup) November 2008, p15

نلاحظ في الجدول ان الشركات العشرة الأولى هذه هي الشركات التي تسيطر على السوق وتفرض نفسها دون منافس وتحدد السعر والكمية التي تتناسب مع الأرباح التي تريدها من البدور التي تستعمل في الزراعة على غرار احتكارها للحبوب في شكلها النهائي، اضافة إلى شركات البدور والحبوب نجد شركات الاسمدة وحتى المعدات ونلاحظ في الجدول التالي مبيعات اكبر عشر شركات في سوق المبيدات خلال عام 2008 نلاحظ ان المحتكرين الكبار في العالم ليسوا محتكرين فقط للموارد الغذائية الاستراتيجية (الحبوب) بل كل المستلزمات من بدور ومعدات واسمدة زراعية.

فإن زيادة تركيز الاسواق يقلل من قدرة المصدرين المحتملين على الدخول إلى تلك الاسواق، وان التوسع في تجارة السلع ذات القيمة المضافة يحمل فرصة للبلدان النامية (المغاربية) لكي يستوحد على نصيب اكبر من السعر النهائي، وبالرغم من ان زيادة التعريفات تفوق قدرة هذه البلدان على الدخول للأسواق العالمية، بالتركيز الشديد للأسواق العالمية للسلع الزراعية وتزايد سيطرة المصدرين على تلك الاسواق يمثل خطرا على الأمن الغذائي، نظرا إلى كون البلدان النامية منها المغاربية _ تعتمد بشكل كبير على الاسواق العالمية، وتتزايد فرص ارتفاع حالة الانكشافية الغذائية الذي تتعرض له، لاسيما ما يتعلق بانتظام الحصول على متطلباتها الغذائية الرئيسية.¹

2. المؤسسات المالية العالمية ودورها في تكريس التبعية الغذائية:

في إطار البحث عن مسببات الأزمة الغذائية العالمية وظاهرة التبعية الغذائية لا يمكننا إغفال دور المؤسسات المالية الدولية والصناديق العالمية وعملية المضاربة في الأسعار الغذائية مثل بورصة شيكاغو التي تتعامل مع 25 نوعا من السلع الغذائية الأساسية في العالم حيث وصلت عقود المضاربة الأجلة بها أرقام قياسية منذ بداية 2008 تعدت المليون عقد في اليوم الواحد، والمعيب هو أن هذه الصناديق والمؤسسات أن هدفها ليس شراء واستلام فعلي لهذه السلع الغذائية بل تحقيق أرباح سريعة على الورق دون لمس السعة الحقيقية.

1.2 نظام بريتون وودز: (صندوق النقد + البنك العالمي)

أفرز نظام العولمة بعد الحرب العالمية الثانية نظام جديد هو "نظام بريتن وودز" وما أطلق عليه "جون روجي" بالليبرالية المقيدة ويعني بذلك أنها نظام إقتصادي دولي تحت سيطرة القوى الرأسمالية التي

¹ رقية خلف الجبوري، مرجع سابق الذكر. ص 147.

تتاجر وتستثمر فيها بينها وفي الوقت ذاته تفرض قيودًا على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الدولية والتجارية وذلك لحماية برامجها الاقتصادية والتي تقوم على أساس تسويات طبقية عالمية تتصف بالطابع السياسي وتحافظ على استقرار كفة الاقتصاد العالمي لصالحها.¹

وهنا نذكر إلقاء مصالح الولايات المتحدة التي كانت تسعى لإكتشاف أسواق جديدة لتعريف فوائدها من القمح مع مصالح الدول الحديثة الاستقلال التي كانت تبحث عن غذاء رخيص، فرحبت تلك الدول بالقمح الأمريكي المقدم لها كمساعدات خارجية، حتى بعض الدول التي لم تفعل ذلك فإنها عانت من الضغط الناجم عن خفض الأسعار العالمية للغذاء نتيجة الإغراق الأمريكي المستمر للأسواق بالمساعدات وصادرات القمح بأسعار أرخص من الجنوب المنتجة محليا في تلك البلدان.²

- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم في عضويته 188 بلد عضوما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك.³

وهو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة. كما يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية)، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وقامة إطار مؤسسي أساسي الاقتصاد السوق والنفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق.⁴

1 عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر 2003، ص 102.

2 عادل المهدي، نفس المرجع ص 117..

3 مدونة صندوق النقد الدولي، راجع الموقع: <https://www.imf.org/ar/home>

شاهد يوم 2022 1211 سا 13:44.

4 أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، السكندرية

<http://www.eastlaws.com>

وقد أسس صندوق النقد الدولي للوقاية من أزمات الكساد الكبرى وذلك بإقراض الدول التي تعاني الانكماش بهدف تشجيعها على نهج سياسة توسيعية وزيادة الإنفاق وتخفيض أسعار الفائدة، غير أن مهمة صندوق النقد الدولي التي تحولت بمرور الوقت إلى النقيض تماماً وذلك بتبني مبدأ الدواء المر للإصلاح المتمثل في سياسة انكماشية بصرف النظر عن الداء وقد عارض ووصف الإقتصادي العالمي جيفري ساكس سياسات الصندوق باعتبار أن ربط الأحزمة لا يمكن أن يشكل استراتيجية للتنمية.

إن الهدف من إنشاء صندوق النقد يكمن في كون الأسواق لا تعمل بكفاءة، غير أن الصندوق تحول إلى المناادي بأحادية السوق في جميع الحالات مردداً أصوات وول ستريت ووزارة الخزانة الأمريكية وقد وضع هذا لكن "آلن ميلتز" من جامعة كارغي إلى الاقتراح بأن يقتصر دور الصندوق على المساعدة في الأزمات القصيرة الأجل ويبتعد عن أداء دور الإدارة الاقتصادية طويلة الأجل¹.

– البنك الدولي والتكيف الهيكلي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات وإدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقراً، ليشكلا مع البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك².

1 شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص117.

2 مجموعة البنك الدولي راجع الموقع: <https://www.albankaldawli.org/ar/whoweare/ibrd> شوهد يوم 23022022، ص09.

إن سيطرة الدول المتقدمة على البنك الدولي، مكنت أنشطته من أن تكون في خدمة إيديولوجية التنمية الرأسمالية، فلقد استغل البنك الدولي الظروف الاقتصادية الصعبة للدول النامية لتقديم قروضه المشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي لتمكينها من تسديد ديونها، وتتلخص آليات هذه البرامج في تحرير الأسعار والخصوصية وفتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم وتقليص أنشطة القطاع العام، وهذه البرامج سهلت تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها¹.

بعد فشل السياسات التي حدثت في التسعينات وما قبلها أتت سياسة التكيف الهيكلي التي حلت محلها هذا ما دفع بقوة بالعملية التحريرية أي اللبلة الاقتصادية ووصل العدد إلى 90 دولة شملتها هذه السياسة وكان للتكيف الهيكلي أبعاد عديدة.

- أبعاد إيديولوجية تستهدف جعل إقتصاديات هاته الدول أكثر تحريراً في الأسواق والإنتاج والتقليص الحاد في الإنفاق بغرض سداد ديونها الخارجية.

- إخضاع الريف بشكل مكثف لعلاقات الإنتاج الرأسمالية ودفع الدعم عن سياسات الإصلاح الزراعي وحفظ الدعم المقدم للزراعة كليا لأن التكيف الهيكلي يعني التحرير الكلي والشامل².

- إعتقاد الطرق الحديثة والبيوتكنولوجيا الزراعية والتخلي عن الأساليب التقليدية التي يرى فيها واضعوا برنامج التكيف الهيكلي أنها غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وهذا مأخذ كبير على هذا البرنامج الذي ضرب عرض الحائط طبيعة الدول النامية هذه التي يجب أن تعرف إنتقال تدريجي وسلس من الزراعة المعاشية إلى الزراعة الحديثة. نعطي مثال ولو خارج المجال الزراعي إلا أن له دلالات عميقة عن التعامل المشروط والمجحف للمؤسسات الدولية العالمية ومنها البنك الدولي مع الدول الراغبة في النهوض باقتصاداتها. فمثلا في الحالة الكورية بحجة أن الميزة النسبية لكوريا في زراعة الأرز، ولقد اتجهت كوريا الفقيرة آنذاك للبنوك اليابانية لتمويل المشروع الذي صار قاعدة انطلاق الصناعات الأخرى وأصبح بعد 10 سنوات من أكبر مركبات الصلب كفاءة في العالم³.

1 حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، ليبيا، 1998 ص 106،

2 والدن بيللو، حروب الغذاء، صناعة الأزمة، ص ص 4748.

3 شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص 74.

3. دور منظمة التجارة العالمية (OMC) في تكريس التبعية في الدول المتخلفة:

هي منظمة اقتصادية ذات نشاط عالمي تمتلك شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من أجل إقامة وإدارة دعائم النظام التجاري الدولي وزيادة التبادل التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي.

- منظمة التجارة العالمية والمشكلة الاقتصادية:

لقد تم إدراج ملف قطاع الزراعة ضمن جولة اوروغواي ليس صدفة ولكن رغبة من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ظلت تستبعد هذا الملف من نطاق المفاوضات السابقة لاتفاقيات الغات وقد كان هذا لإدخال الملف الزراعي بعد القيود الكثيرة من طرف الدول المنتجة المتقدمة والمتخلفة من أجل حماية إنتاجها الزراعي من المنافسة من المنتج الخارجي وقد تدرجت المعاملة مع الملف من المنع النهائي للواردات الزراعية إلى التقيد الكمي للواردات بدون تعريف جمركية ثم في النهاية الوصول إلى التحرير الكامل.¹

يهمنا في هذه المنظمة العلاقة النقدية التي تتلقاها في ما يخص تأثيراتها على المنتجين الصغار والشركات الغذائية الناشئة التي تعاني من المعيارية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الجميع دون مراعاة ظروف الدول فقيرة كانت أو ناشئة أو دول قوية مما جعلها تتهم بأنها منظمة ترعى حقوق الأقوياء والذين يسيطرون على غذاء العالم.

ففي ظل الوضع الراهن تعاقب حواجز دخول السوق العالمية معظم صادرات الدول الفقيرة التي تتركز في منتجات مفروض عليها قيود عالية وخاصة في مجال الزراعة ومنتجات الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة وذلك من خلال أعلى نسب للتعريف الجمركية في الدول المتقدمة (فوق 10%) وأيضاً من خلال تصعيد نسب الضريبة الجمركية كلما ارتفع مستوى التصنيع لتلك المنتجات مما يقلل من الطلب على الواردات المصنعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ويحرم الدول النامية من تطوير منتجاتها والارتقاء إلى صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة.

1 موقع منظمة التجارة العالمية راجع الموقع: www.wto.org/french/tratop p119 .

يضاف إلى تلك الإشكالية قيام الدول الغنية بإغراق السوق العالمية بفائض انتاجها المدعم والمماثل لصادرات الدول النامية مما يؤدي إلى خفض الأسعار على التكلفة الحقيقية لنفس هذا الإنتاج في الدول النامية¹. الدول الكبرى تقدم أكثر من 300 مليار دولار سنويا لدعم المنتجين الزراعيين بها وهوما يمثل ست أضعاف المعونة التي تقدمها لدول العالم ولوضع هذا الرقم في إطار المقارنة فإنه يعادل الدخل السنوي لـ 1.2 مليار من فقراء العالم الذين يعيشون على الأقل من دولار يوميا (1 دولار).

دعم كبار الدول الزراعية لهذا القطاع ليس كما يروجون أنه دعم على أساس اجتماعي بل هو دعم محدد بالمساحة الزراعية المزروعة وكمية الانتاج لغزو الأسواق فالدول الأوروبية والولايات المتحدة مثلا يمثل الدعم للمجال الزراعي حوالي 60% من الدعم العام.

نعطي مثال حول مادة السكر في الاتحاد الاوروبي والتي معروف أنه أعلى كلفة إنتاج عالميا لمادة السكر هي في أوروبا إلا أن دول الاتحاد الاوروبي هي أكبر مصدر عالمي في السكر الأبيض والسبب معروف هو الدعم الزراعي والتعريف الجمركية فالدول الأوروبية تحاسب المنتجين للسكر على أساس ثلاثة أضعاف السعر العالمي وتقوم بإغراق السوق العالمية بفائض انتاجها الذي يبلغ 7 ملايين طن سنويا وفي نفس الوقت تحمي أسواقها من واردات السكر بضريبة جمركية عالية وهكذا فإن القيود والسياسات تحرم الدول النامية من استغلال عنصر هام من الميزة النسبية في التجارة العالمية.

إضافة إلى الضريبة الجمركية المضاعفة على السلع الزراعية كلما كانت مصنعة وأكثر فإن التعريف ترفع في الدول الكبرى حتى تبقى الدول النامية بدون طموح لإقامة صناعة تحويلية غذائية² وبقيائها في قطاعات اقتصادية منخفضة القيمة.

لا يقتصر الأمر على إبقاء الدول النامية ومزارعها من السوق العالمية بل إن الحصار يمتد إلى أسواقهم المحلية أيضا من خلال إغراقها بالمنتجات الزراعية المدعمة وبالتالي القضاء على حافز الإنتاج الزراعي داخل الدول النامية والاعتماد والتبعية الخطيرة على واردات الزراعة من الدول الغنية وهناك تبرر ازدواجية المفاوضين الممثلين للدول الكبرى عندما يتحدثون عن أهمية مساندة المزارع الفقير في الدول النامية بهدف القضاء على الفقر. وتؤكد الشواهد أن الدول النامية قادرة على تعظيم قدراتها الزراعية لولا

¹ شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر، ص 110.

² شريف ديلاور، نفس المرجع، ص 113.

عوائق البند الرابع لمنظمة الغات الذي يدعو إلى ترك كل شيء حر ونفس البنود بقت بعد تحولها لمنظمة التجارة العالمية OMC.

وتعتبر أفضلية المعاملة Most Pororable Treatment * من المبادئ الأساسية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن أهم موضوعات أجندة الدوحة حيث تطالب الدول النامية وخاصة الأشد فقرا منها بتحسين شروط دخول أسواق الدول الغنية وتدليل العقبات الإدارية المعقدة داخلها وللإعفاء من بعض الاشتراطات المجحفة.

ولقد قامت العديد من الدول النامية بالفعل برفع القيود عن الاستثمار الاجنبي في مجالات عديدة إلا أن أي اتفاق حول حرية الاستثمار الأجنبي لن يكون مجديا للدول الفقيرة من حيث التوجه للتصدير ما لم تقم القوى الانتاجية والتجارية الكبرى بتقديم تنازلات حول موضوعات الزراعة، ولقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في اجتماعات زيوريخ 2005 استعدادها لتخفيض الدعم بنسبة 60% على القطاع الزراعي بشرط أن يقوم الاتحاد الأوروبي واليابان بخفض الدعم بنسبة 80 بالمائة¹.

لكن لا تزال التوازنات في غير صالح الدول الضعيفة رغم كل المرافعات والوعود يتبين الخل الموجود في نشاط منظمة التجارة العالمية وتكريسها للتبعية الغذائية في عدة نقاط نذكر منها نقطة الإستثمار الزراعي الأمريكي من المفاوضات الزراعية.

حيث يرى: "فيليب ماكفيتشيل" أن الفاعلين الأساسيين يؤيدون استخدام منظمة التجارة العالمية للتخلي عن البرامج الزراعية التي تقدم الدعم المزارعين وتسمح بإغراق الأسواق العالمية بالحبوب الأمريكية². نظراً للمساعدات الأمريكية والزائدة في المجال الزراعي، وهذا القول يحمل جانب كبير من الحقيقة لكن رغم ذلك ترفض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التراجع عن الدعم الزراعي حيث تخصص الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 40 مليار دولار سنوياً كدعم لقطاع الزراعة.

* وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي التجاري والذي يضمن المساواة في المعاملة، حيث تلتزم الدولة بمنح الميزة أو تفضيل تجاري أو استثماري تمنحه لدولة ثالثة لجميع الدول المتعاقدة الأخرى على الفور ودون شروط، ويُعدّ ركيزة أساسية في منظمة التجارة العالمية (WTO) ومعاهدات الاستثمار الثنائية بين الدول.

¹ شريف ديلاور، مرجع سابق الذكر ص112.

لا يصعب على المحلل والدارس لأمر التجارة الدولية والغذاء والمؤسسات المالية الدولية أن يدرك ويستشرف ما هدف الجميع؟ فهذه الشركات العابرة للقارات الغذائية والتجارية لا تهدف فقط لتعظيم الأرباح بل المخيف والمهدد ببقاء التبعية الغذائية هو أن مسيري الشركات هذه يهدفون إلى القضاء على أنماط الزراعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة والتي تنافس وتسعى للوقوف في وجه هذه الشركات العالمية وتحقيق نسبة محترمة من الطلب الداخلي للغذاء.

الشركات العالمية تدفع المواطنين في العالم إلى استهلاك الأطعمة الغذائية المعدلة وراثيًا واستعمال المحاصيل هذه على أكبر نطاق والسيطرة على أراضي الخصبة في العالم وبالتالي إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعوب.

- العمل على تكريس أفكار التحرير الاقتصادي طبقا لوثيقة واشنطن والبنك الدولي وصندوق النقد مما يكرس بشكل كبير تراجع وتبعية الكثير من الدول التي تطمح لتحقيق حرية محترمة في غذاء شعوبها.
- محاولة ترسيخ الشركات ومسيري المؤسسات المالية لأفكار اقتصاد السوق الدولي وبأنها المدرسة الوحيدة في العالم الناجحة مع تجاهل الكثير من التجارب التي كانت فيها الدولة متدخلة وحماية لاقتصادها الغذائي، ونلاحظ هذا في تقارير وندوات ومقرري المؤسسات المالية الدولية في ندواتها ومؤتمراتها.
- استمرار أزمة الغذاء العالمية وتفاقمها يعبر بشكل جلي أن المؤسسات الدولية والتي كانت لمدة طويلة تمسك بمبادرة الإصلاح قد فشلت فشلا ذريعا وهذا يدعو إلى مراجعة هذه المؤسسات ومن يقفون وراءهم.

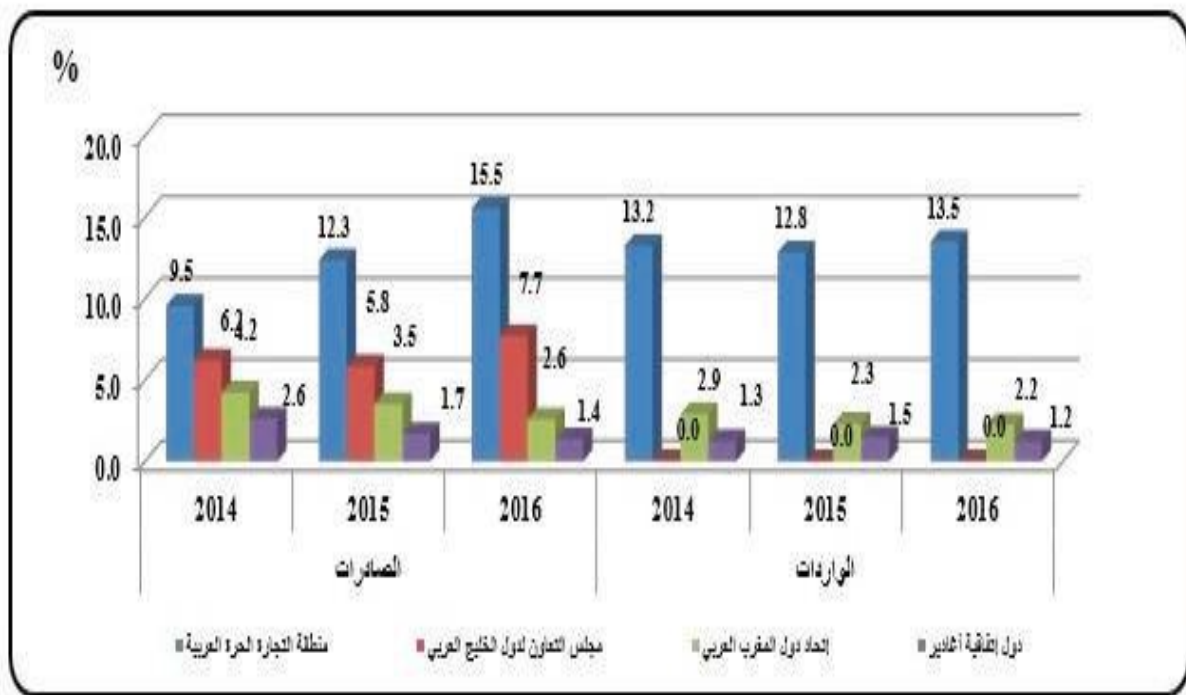
المبحث الثاني: المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي والمغاربي

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) بوصفه أداة قياسية مرجعية لمقارنة درجات تحقق الأمن الغذائي بين الدول، من خلال دراسة أبعاده ومكوناته المنهجية، ثم إسقاط هذا المؤشر على واقع الدول المغاربية للوقوف على ترتيبها ومستوى أدائها مقارنة بباقي دول العالم والمنطقة.

المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج الغذائي العربي العام للأمن الغذائي العربي والمغاربي

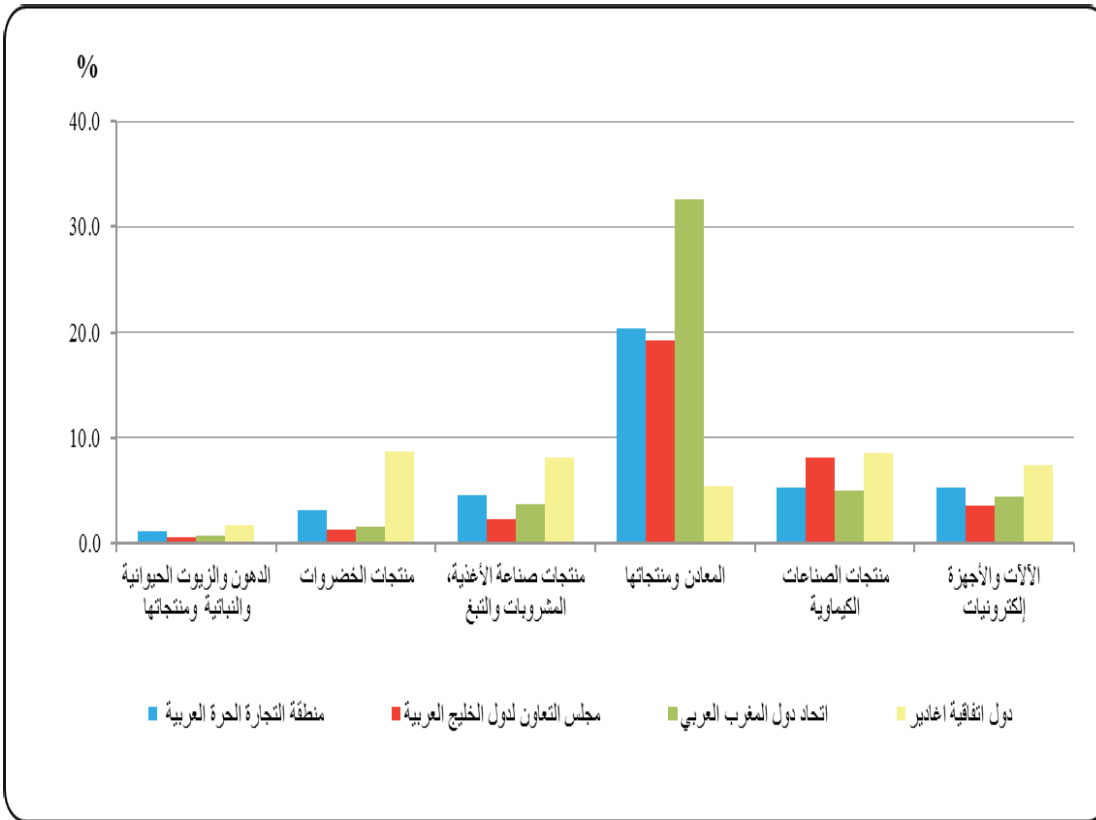
تعتبر المنطقة المغاربية جغرافيا منطقة شمال إفريقية لديها ميزات معينة قد تشترك فيها كل الدول وقد تتميز دولة عن أخرى في بعض المؤشرات والمواد والأرقام وسنوضح بإستعمال الأشكال القادمة والرسومات البيانية الكثير من المعطيات الخاصة بالمنطقة كالتالي:

الشكل رقم (05) يمثل حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2014-2016.



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن 2016، ص 153.

الشكل رقم (06) أهم السلع المتبادلة التجارة البينية في التكتلات العربية في 2013-2016.



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل الثامن ص 154.

1. الأوضاع الدولية والعربية للغذاء:

يتناول هذا العنصر رصد الأوضاع الغذائية على المستويين الدولي والعربي، من خلال استعراض أهم المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية على الصعيد العالمي، ثم التركيز على واقع الدول العربية ومدى تأثرها بهذه التحولات، بما يمهد لفهم الموقع الذي تحتله المنطقة المغاربية.

1.1 حالة الموارد الأرضية والغذاء عربيا:

تعتبر الأرض والعقار الفلاحي محور أساس العملية التغذوية وأساس بناء أي نظام غذائي وطني مستدام إلا أنه بقت السمة السائدة في البلدان العربية والمغاربية مقارنة بالدول الزراعية الكبرى أن حجم المزارع المستثمرات الزراعية العربية صغير وتمثيل المزارع إلى عملية الاكتفاء الذاتي العائلي، وتشير أدبيات الاقتصاد الزراعي إلى أن دالة الإنتاج الزراعي غير قابلة للتجزئة ولذلك تختلف دينامية المتغيرات الاقتصادية الفاعلة وراء طبيعة النشاط الاقتصادي للمزارع الصغير مقارنة بنضيرتها الكبيرة في العديد من

البلدان العربية وفقا لمفاهيم اقتصادات (المشروع) المزرعة فالانماط الأولى تعد استجابتها منخفضة اتجاه التغيرات المحفزة لنمو انتاج الغذاء ولا سيما في المدى القصير¹.

ونجد أنه أدنى من 40% من الحائزين على الاراضي الزراعية في بعض البلدان العربية لم تتجاوز حيازتهم 15% من اجمالي الحيازات، وتراجعت إلى ادنى من النسبة هذه في بلدان عربية أخرى، وهذا النمط من الحيازات يتسم بمحدودية الساعات المزرعية وغالبا ما يتميز انتاجها المزرعي بكثافة العمل، ويميل باتجاه محاصيل الاكتفاء وبذلك تتصف بتواضع تراكم راس المال، ومن تم اعتمادها على اساليب الانتاج التقليدية، وهو ما يخفض كفاءتها الانتاجية ويبعدها عن التعامل مع السوق، في حين ان اعلى 10% من الحائزين تراوحت حيازتهم بين 29% و 48% من اجمالي الحيازات في العديد من البلدان العربية، واستأثرت الفئة الحيازية الوسطى التي نسبتها 50% ما يقارب من نصف الدخل المزرعي على الصعيد العربي.²

فالساعات المزرعية والمساحات الكبرى تقود إلى القدرات التنافسية، سواء في الاسواق المحلية او العالمية وتقلل من تكاليف الانتاج، وتعمل على تعظيم الناتج المحلي الاجمالي الزراعي العربي الذي يتحسن من اوضاع الأمن الغذائي العربي، باعتبار كبر المزارع يعني استثمار جدي وطموح، وكما نرى في استعراضاتنا لوضعية الأرض الزراعية العربية انه رغم مرور الكثير من العقود وتطبيق العديد من السياسات فانه لا يوجد ما يشير إلى احداث تغيرات في البنية الحيازية او نمط تطوير الاراضي الزراعية في معظم البلدان العربية والمغاربية، لاسيما ان راس المال يتركز في مجموعة البلدان الريفية التي لا تعد زراعية في تصنيفها الاقتصادي العام، في حين ان الاراضي والعمل الزراعي يتركزان في مجموعة أخرى من البلدان العربية المتأثرة باقتصادات السوق.³

1 راجنار ميردال، النظرية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة ابراهيم الشيخ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1956، ص17.

2 سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، دار الحكمة_بغداد_ 2002 ص179.

3 سالم توفيق النجفي، سياسات الامن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 ص52.

1.2 المعطيات البشرية والعمالة الزراعية:

الجدول رقم (07): يبين عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين لدول المغرب العربي لسنوات 2005-2007.

عدد السكان الريفيين			عدد السكان الكلي			
2007	2006	2005	2007	2006	2005	السنوات
13584.00	13320.77	13158.92	34400	33722.97	33158	الجزائر
747.04	747.04	751.02	5778.85	5673.03	5077.33	ليبيا
13437	13427	13417	30841	30506	30172	المغرب
3585.91	3550.73	3515.90	10275.95	10152.79	10031.10	تونس
1639.03	1660.85	1543.38	3035.72	2915.85	2905.73	موريتانيا
32993.02	32706.39	30842.32	84331.52	82970.64	81344.16	المجموع

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 المجلد رقم 28 .

1.3 التباين في الدخل والقدرات الشرائية:

شكل رقم (02) نمط التباين في توزيع الدخل في بعض الدول المغاربية

البلدان	أفقر 10 بالمئة	أغنى 10 بالمئة	أغنى 10 بالمئة إلى أفقر 10 بالمئة	أفقر 20 بالمئة	أغنى 20 بالمئة	أغنى 20 بالمئة إلى أفقر 20 بالمئة	معامل جيني	السنة
الجزائر	8،2	9،26	6،9	0،7	6،42	6،(1995) 1	3،35	2007
المغرب	7،2	2،33	5،12	5،6	6،46	7،(1998) 2	9،40	2007
تونس	4،2	6،31	3،13	0،6	3،47	7،(2000) 9	8،40	2007

من إعداد الباحث بالإعتماد على كتاب السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، رقية خلف

حمد الجبوري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، ماي 2012، ص 220

2- واقع الموارد البشرية الزراعية العربية والمغربية:

تحصل عدة تشوهات في توزيع الموارد البشرية من الاقتصادات الزراعية العربية والمغربية تنتج عنها عدة تداعيات سلبية مثل ظاهرة النزوح الريفي وظاهرة العزوف عن العمل في القطاع الفلاحي والتنقل إلى المدينة للعمل في الحرف والصناعة، وينتج عن هذا تريف المدينة العربية والمغربية، ويصبح الأجر المقبوض في الفلاحة ظئيل وعزوف عن القطاع وبالتالي أهمل لقطاع هو من قبيل الأمن القومي للدولة وتحدث بعد ذلك احتجاجات الجوع مثل التي حدثت في الدول العربية المغربية مثل تونس ومصر والجزائر سنوات السبعينات والثمانينات الشيء الذي بالأمن الاجتماعي والسلام في الدول المغربية وتصبح قضية الأمن الغذائي قضية مؤمنة وخطيرة.

وتتميز الموارد البشرية المغربية والعربية بصفة:

أولاً: القصور في كفاءتها الإنتاجية من جراء تواضع تميزتها البشرية والإنسانية الأمر الذي قادها إلى عدم قدرتها على تعظيم حجم الناتج الزراعي الغذائي، ومن تم تعرض العديد من البلدان العربية للمتغيرات السوق الخارجية وضغوطها الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: ان التشوهات في البنية السكانية الحضرية_الريفية من جانب، وتنامي عرض العمل الزراعي مقارنة بالطلب عليه من جانب آخر، أدت إلى تزايد معدل البطالة في سوق العمل الزراعي في العديد من البلدان العربية، وأصبح بذلك منافساً في سوق العمل الحضري، وقاد إلى انخفاض معدل الأجور وتباطؤها فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة وتسارعها، وقد ترتب على هذه التشوهات، سواء في بنية الأمن الغذائي ومكوناته أو سوق العمل الزراعي، تدهور في الأمن الغذائي العربي (المغربي) ككل.¹

كما ان حدوث أزمة الأمن الغذائي في دولة ما يؤدي إلى احتكار الموارد وصوبة الوصول إليها من طرف الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل ويرتفع سعرها فهذه التشابكات الاقتصادية والاجتماعية تعكس مظاهر عنف اجتماعي قد يتكرر في أي فترة من الزمن ففي مطلع العشرينات عرفت الدول العربية والمغربية أزمة غذاء حادة أدت إلى العنف مثل مصر لبنان والجزائر وتونس وأعادت الأزمة الغذائية في نهاية الثمانينات انتاج نفس النوع من العنف مما يبين مدى ترابط الأمن الغذائي بالقومي لأي دولة ما.

1 سالم توفيق النجفي، سياسات الامن الغذائي العربي، حالة الركود في اقتصاد عالمي، نفس المرجع، ص54.

وتواجه معدلات اجور العمل الزراعي في البلدان العربية بالعديد من المعددات، يأتي في مقدمتها غياب سوق العمل الزراعي الذي يمكن من خلاله تحديد الانتاجية الحدية الزراعية، ومن تم معدل الاجور الحقيقية، وقد ادى ذلك إلى الغياب إلى جمودها نسبياً، كما إلى تشوهات واسعة مقارنة بمعدلاتها الحقيقية¹. فالترابط العلائقي بين المورد البشري والعمل ونظيره في الانتاج الزراعي، سواء على الصعيد المغاربي والعربي ككل يبين لنا حجم الخلل فيما بين اجمالي العمل الزراعي والانتاج والاجر، فقد ساهم العمل الزراعي في الناتج القومي والعمالة سنتي 2005 و2008 بـ 29,9 و 29,5 مليون عامل ونسبة 6,8 و 5,5 في المئة²، ونلاحظ انه هناك ارتفاع في الأهمية النسبية للقوى العاملة في الزراعة وتواضع في مساهمته في الناتج الاجمالي العام الاجمالي المحلي وهذا يعود بصفة أخرى إلى انخفاض مردود عناصر الانتاج ككل وضعف السياسات والطرق المتبعة ومشاكل أخرى نسردها في معوقات الانتاج في مبحث اخر ، فنسبة 32% من سوق العمل التي تغطيها العمالة الزراعية العربية لا تغطي مردودية مساهمة في المستوى المطلوب ونتاجية تدعم الناتج المحلي الخام.

تتباين الأهمية النسبية لقوى العمل الزراعي في مجموعات من البلدان العربية في تصنيفاتها وفقاً لمتوسط الدخل، اذ تراوحت الأهمية النسبية لقوى العمل الزراعي في البلدان ذات الدخل المرتفع بين 4,7 في المئة و 3,10 في المئة وارتفعت في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط من 7,22% إلى 2,27% في حين تتراوح حجم القوى العاملة الزراعية العربية في البلدان ذات الدخل المنخفض بين نسبة 9,46 في المئة و 2,57 في المئة.

1 سالم توفيق النجفي، الامن الغذائي: مقاربات الى ضاعة الجوع، مرجع سابق الذكر، ص204.

2 جيريمي ريفكن، نهاية عهد الوضيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2000، ص160.

الجدول رقم (08): الأهمية النسبية للعمالة الزراعية والناتج الزراعي العربي خلال سنوات مختارة (الأرقام بالنسبة المئوية)

2010		2005		المجموعة
الناتج الزراعي	العمالة الزراعية	الناتج الزراعي	العمالة الزراعية	
1,5	7,4	2,8	8,8	بلدان مرتفعة الدخل
9,7	22,7	10,9	24,8	بلدان متوسطة الدخل
25,7	46,9	27,6	55,6	بلدان منخفضة الدخل
6,2	25,9	6,8	30,6	الإجمالي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المنظمة

العربية للتنمية الزراعية سنتي 2010 / 2005

نلاحظ في هذا الجدول ان مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج الداخلي الخام في المجموعات الثلاثة المذكورة في البلدان العربية، فرغم النسبة المذكورة من العمالة الزراعية الا انها لا زالت بعيدة عن تلبية الحاجات الاساسية الغذائية المتزايدة، فالدراسات المقارنة بين انتاجية العمل الزراعي العربي ونظيره في الاقتصادات المتقدمة تشير إلى هناك فارقا كبيرا بينهما، كما ان هناك تباينا ادنى من نظيره في البلدان المغاربية والعربية.

3. حالة معدلات التضخم والبطالة:

تواجه البلدان العربية تنامي في معدلات البطالة، وتتباين من دولة إلى أخرى ولم تمتص الزراعة العربية هذا العجز في التشغيل لأنها بعيدة عن التحولات العالمية والزراعة الحديثة، كما ان التوجه نحو الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الزراعية يؤدي إلى التخلي عن جزء من القوى العاملة وقد اشارت إلى هذه النقطة في دراسة كستر كمبل في جامعة كورنيل، قد اشارت إلى وجود علاقة متلازمة بين التقنيات الجديدة المغنية عن العمل والموفرة للوقت وبين زيادة الكفاءة وارتفاع معدلات البطالة ورغم ان نسبة العمالة الزراعية العربية تعتبر معتبرة الا انها كلما تتوجه إلى الزراعة التنافسية سوف ينقص حجم

امتصاصها للبطالة¹. فسيادة الاجواء المؤدية إلى تزايد معدل البطالة وتدني القوة الشرائية للفئات منخفضة الدخل تؤدي إلى تراجع حيازاتهم في مواجهة التنمية البشرية والانسانية وتعود هذه المتغيرات مجتمعة إلى ازيمات اقتصادية على الصعيد القومي ويصبح الاقتصاد أكثر استجابة للتغيرات الخارجية، ويفقد بذلك الاقتصاد القومي المقدرة على التحكم بالمتغيرات المحلية، سيما المرتبطة بالبطالة والتضخم الذي يقود في بعض الاحيان إلى ارتفاع اسعار الغذاء.

وقد بلغ معدل التضخم في الاقتصاديات العربية ما نسبته 10,7% رافقه معدل للبطالة بنحو 16% وهما معدلان يعدان في غاية الارتفاع مقارنة بالمعدلات الطبيعية واسهمت هذه المعدلات في ارتفاع اسعار الغذاء، واذت إلى اختلالات في التوازن العام في الاقتصادات العربية وخلقت مناخا عربيا مضطربا ساعد في تزايد معدلات الفقر والجوع، وقادت تلك المعلات إلى التهميش والاعترا ب لدى فئات واسعة من المجتمع العربي، سيما في غياب الحرية والديمقراطية في بناء تكوينات البنية الفوقية والمجتمع المدني.²

1 جيري مي ريفكن، مرجع سابق الذكر، ص 49.

2 سالم توفيق النجفي، سياسات الامن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، مرجع سابق الذكر، ص 66

المطلب الثاني: مؤشر الفجوة الغذائية العربي والمغاربي

تشكل الفجوة الغذائية هاجساً مهماً يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الوطن العربي وسنقدم صورة مختصرة عن المحاصيل الغذائية الأساسية. قدرت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسة بـ 15 مليار دولار. كان للقمح والذرة الرفيعة والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية الحصة الأساسية حيث بلغت نحو 11.7 مليار دولار 78% من قيمة المشتريات الغذائية.

الجدول رقم (09) يبين نسب الفجوة الغذائية في الوطن العربي على السلع الغذائية الرئيسة

نوع المادة الغذائية	قيمة المستورد من المادة الغذائية م/دولار	النسبة المئوية من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية %	نسبة الاكتفاء الذاتي من المادة الغذائية %
الحبوب	8.25	55	56
الزيوت والسكر	3.45	23	31
اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى	3.30	22	87

المرجع: ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة جامعة دمشق-المجلد - 27 العدد الثالث+الرابع 2011، ص554.

يبين الجدول السابق حجم أزمة الغذاء في الوطن العربي، فضخامة الفجوة الغذائية تثقل كاهل كثير من الشعوب والحكومات العربية وتجعل من الأمن الغذائي العربي في وضع حرج وتدفع بالضرورة نحو إيجاد السبل المناسبة لحل هذه المشكلة¹.

فرغم أن الإحصائيات تعود لسنة 2011 إلا أن المشكلة وهي الغذائية مزمنة ومستمرة في كل الإحصائيات ورغم بروز حالات تحسن طفيفة في بعض المنتوجات لتحسن نسبة التساقط وعامل أخرى إلا أنها تعود في سنوات أخرى للتراجع.

1 ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة جامعة دمشق-المجلد 27 العدد الثالث+الرابع 2011، ص554.

المطلب الثالث: مؤشر الأمان المائي العربي والمغاربي

يتناول هذا المطلب تحليل مؤشر الأمان المائي في الوطن العربي والمنطقة المغاربية، من خلال استعراض أبعاد هذا المؤشر ومكوناته المنهجية، وبيان مستويات الشح المائي التي تعاني منها هذه الدول، بما يكشف عن الترابط الوثيق بين الأمان المائي والأمن الغذائي في منطقة تُعد من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية.

1. حالة الموارد المائية العربية والأمن الغذائي:

تصنف البلدان العربية من حيث وفرة ونذرة المياه إلى صنفين:

البلدان ذات الموارد المائية المحدودة ويطلق عليها "تحت خط الفقر المائي" وهي تشمل الأردن وبلدان الخليج العربي باستثناء عمان ولا تستأثر هذه البلدان سوى بما نسبته 4.4% من إجمالي الموارد الحرجة "فوق خط الفقر المائي" بالنسبة المتبقية من الموارد المائية المذكورة، ويرتبط توافر الغذاء في إطار مفاهيم الأمان الغذائي العربي بالزراعات المروية، وبذلك يعتمد التوسع أو الإنكماش في توفير الغذاء عربياً على الامكانيات المائية الإروائية.¹

وتأتي أهمية الموارد المائية وتطويرها بوصفها واحدة من المصادر الرئيسية في إنتاج الغذاء، من أن البلدان العربية تقع ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة ويتسم العديد منها بندرة الموارد المائية المتاحة وبذلك ترتفع الأهمية النسبية للأراضي الزراعية العربية ويقدر مجموع المياه العربية التي تهطل كمطار بـ 2228 مليار م³ في السنة.

وتتفاوت معدلاتها بين البلدان العربية حيث ينفرد السودان بنحو نصف هذه الكمية ويعد الهطول المطري أحد أهم المصادر الرئيسية للموارد المائية السطحية والجوفية، إلا أن هذا النمط من الإرواء يتسم بالمخاطرة واللايقين بسبب توضع وسائل التحكم بالسيول المطرية وهوما يطلق عليه وسائل "حصاد المياه" وقد قدر "معامل عدم الاستقرار" في مجال الهطول المطري بين ما نسبته 30% و50% من الزراعات العربية²، مما يعرض المحاصيل الاستراتيجية الأساسية كالحبوب إلى تقلبات واسعة.

1 سالم توفيق النجفي، الموارد المائية في البلدان العربية: إشكالية الندرى وإدارة الشراكة مع دول الجوار، تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 287.

تنبثق أهمية تبني سياسات فاعلة لتطوير الموارد المائية العربية من ان هذه البلدان تقع ضمن خزام المناطق الجافة وسبه جافة وبذلك تتسم العديد منها بالندرة في الموارد المائية المتاحة، كما ارتفعت في تلك البلدان الأهمية النسبية للزراعات المطرية اذ تتجاوز الاراضي التي تعتمد على النمط الأخير من الزراعات ما يزيد على 81% في حين لم تتجاوز الاراضي الزراعية المروية 18,2% من اجمالي الاراضي الزراعية العربية، وبقدر متوسط مجموع مياه الامطار التي تهطل على الوطن العربي سنويا مما يزيد عن 2228 مليار م³. وتتفاوت معدلاتها بين البلدان العربية، اذ يغلب حجم الامطار التي تهطل سنويا في ستة بلدان (السودان والصومال والجزائر ومريطانيا والمغرب والسعودية) ما نسبة 50% من الاجمالي المذكور، ويعد الهطول المطري احد المصادر الرئيسية للموارد المائية السطحية والجوفية، الا ان الزراعات المطرية يشوبها قدر كبير من المخاطر خصوصا ان هناك تواضع في وسائل التحكم بالسيولة المتتاتية من الامطار، وهو ما يطلق عليه وسائل «حصاد المياه» وقد قدر معامل (عدم الاستقرار) في الهطول المطري ما نسبته 50/30% في الزراعات المذكورة في البلدان العربية مما يعرض انتاجية المحاصيل الزراعية لهامش واسع من التقلبات بين موسم انتاجي وآخر في حين تتعدم انتاجية المحاصيل الغذائية (المطرية) في موسم الجفاف.¹

الجدول رقم (10): المورد المتجددة في الدول المغاربية واستخدامها الفعلي.

الدولة	المياه التقليدية المتجددة			الاستخدام الفعلي
	سطحية	جوفية	المجموع	
تونس	2,70	1,20	3,90	2,3
الجزائر	13,00	2,00	15,00	3,0
المغرب	22,5	7,50	30,00	11,0
ليبيا	0,41	0,50	0,91	2,8
موريطانيا	0,80	1,50	7,30	0,7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، في المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2001.

1 سالم توفيق النجفي، المرجع السابق، ص67.

فالدول العربية تعتبر شحيحة الموارد ما عدا الدول النهرية مصر والعراق ويتعبر التساقط فيها ضئيل ويتحسن في الدول المغاربية كالجائر والمغرب مما يحتم عليها بذل مجهود أكثر لكسب التقنيات الحديثة في الري والاستفادة من الموجود بعقلانية تامة.

الجدول (11): مخزون المياه الجوفية لسنة 2000 في دول الإتحاد المغاربي، الكمية مليار م مكعب.

الدولة	كمية الهطول السنوي	متوسط الهطول السنوي	أقل من 100 ملم		من 100 ملم إلى 300 ملم		أكثر من 300 ملم	
			المساحة	الكمية	المساحة	الكمية	المساحة	الكمية
الجزائر	192.5	81	2041.3	67.9	150.6	30.1	189.8	94.5
ليبيا	49	28	1675	28.4	89.7	16.2	10.8	4.4
المغرب	150	211	395.3	29.2	173.6	34.1	142	86.7
تونس	39.8	243	57.3	4.1	58.3	11.6	39.9	24.1
موريتانيا	157.2	153	476.6	29.2	384.6	73.5	169.5	54.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية لزراعية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2004.

2. الموارد المائية المتجددة في الدول المغاربية واستخدامها الفعلي :

جدول رقم (12): الموارد المائية المتجددة في الدول المغاربية

الإقليم (دولة)	المياه التقليدية المتجددة			إجمالي الإستخدام الفعلي
	سطحية	جوفية	المجموع	
الجزائر	00،13	00،2	00،15	0،3
المغرب	5،22	50،7	00،30	3،11
تونس	70،2	20،1	90،3	3،2

المصدر: من إنجاز الباحث الإعتماد على بيانات التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي

(الخرطوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2001)

المبحث الثالث: القيود المحلية والخارجية على الأمن الغذائي المغربي وخطره على السلم الاجتماعي

عند دراستنا للقيود والمعوقات المفروضة على الأمن المغربي وجب التنبيه إلى عدم إعتبار القيود خارجية فقط بل هي قيود ثنائية محلية كالسياسات والبرامج والخارجية وهي كل ماتحملة بيئة الإقتصاد الدولي من ملابسات وأزمات.

المطلب الأول: القيود المحلية في وجه الأمن الغذائي المغربي

تختلف القيود المحلية على الأمن الغذائي المغربي رغم السياسات المتبعة التي حققت أرقاما في بعض السلع كالخضروات وبعض الفواكه، إلا أن السلع الغذائية الإستراتيجية لا زالت تمثل رهانا وتحديا أمام صناع السياسة التغذوية المغاربة، فالقيود المحلية هناك البنيوية وهناك الهيكلية وأخرى نوجز منها:

1. تأثير نمط الإقتصاد السياسي للبلدان المغربية في مسألة التبعية والأمن الاجتماعي:

تنتم جميع الدول العربية ومنها المغربية بتأخر أنماط الإقتصاد السياسي فتجدها تشترك في التوجه نحو استيراد أنماط معينة خارجية في مرحلة مابعد الإستقلال فاتبعت الكثير منها نمط الإقتصاد الموجه أو الإشتراكي وبقاء الأخرى في نمط التسيير البدائي في كثير من الأحيان وغير محدد المعالم. ففي حقيقة الأمر تجد أن التحولات التي إهتمت بها الدولة المغربية كانت من نمط إدارة وملكية المشروعات الزراعية من دون الإهتمام بالوسائل التي تساعد على تحقيق الكفاءة الإنتاجية للمشروعات المتحولة من خلال الأدوات المسرعة لتحول الأنماط الإقتصادية نحو أسواق تنافسية (إقتصادات المشروع) بعبارة أخرى فإن إهتمام السياسات قد إنصب على نمط الملكية والتحول وليس على كفاءة المشروع وبذلك افتقدت تلك التحولات التوافق بين متضمنات الخصخصة الإقتصادية ومعايير بناء الدولة وإيديولوجيتها الإقتصادية¹.

ومن التهديدات الاقتصادية نجد انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغربية مع استثناءات نسبية في التوقيت فبعض الدول تأخرت آثارها لكنها لم تسلم مثل الجزائر لعدم ارتباط، مع هذا فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعرض الدول المغربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي²:

1 نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسات والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 525.

2 فرحاتي عمر، اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة في الملتقى المغربي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة 28 27 فيفري 2013، ص 15.

- تراجع نسب ومؤشرات النمو وصعوبة صمود القطاع المالي
- تراجع الاستثمارات الخارجية لغموض القوانين الإستثمارية وتغيرها ولصعوبة الحصول على قروض لتمويل الاستثمارات.
- ارتفاع نسبة واردات الغذاء والواردات الأخرى للدول المغاربية.
- العدالة التوزيعية والفساد السياسي أيضا يعرقلان التوطين الحقيقي للغذاء ويعرقلون التوزيع العادل للثروة والحصول على القروض التي تخلق التنمية المحلية، فالإصلاحات الزراعية رغم طموحها شكليا إلا انها تتصادم مع الفئات المهيمنة على الثروة التي تأخذ القروض في شكل مبالغ ضخمة دون تجسيد المشاريع حقيقة ومثال ذلك قروض الإصلاح الزراعي في الجزائر.
- ويعتبر التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا (نتيجة لأسباب سياسية تعرقله)، حيث يقدر بنسبة 2.5%، وتبين الإحصائيات أن 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس، أما المغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62% الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.¹

2. التبعية والتأثر المتبادل بين متغيرات الأمن الغذائي والإستقرار الإجتماعي والسياسي مغاربيًا:

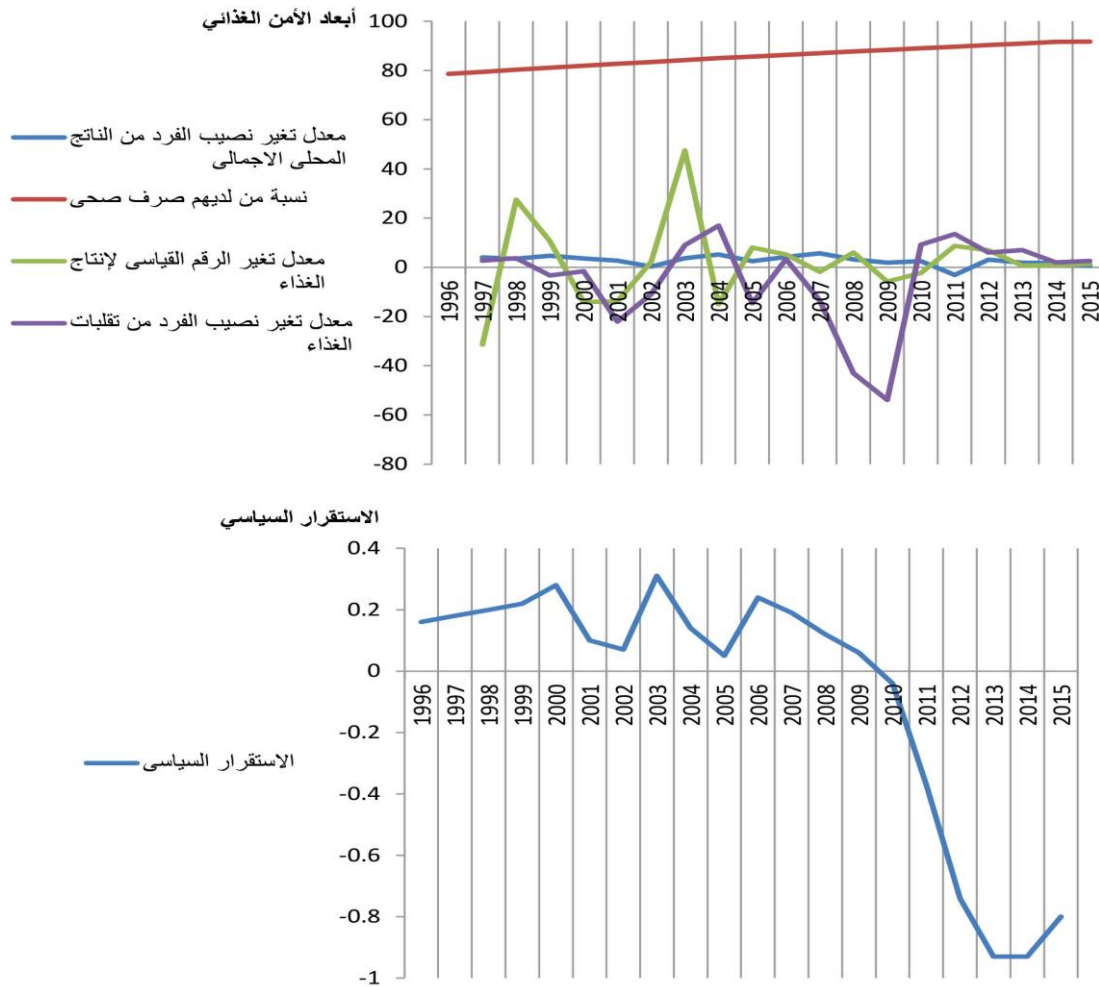
على سبيل المثال، يعيش مغاربي واحد من كل خمسة تحت خط الفقر بأقل من دولارين يوميًا. في المقابل، لا يزال إقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كامل على تصدير الوقود وتقلبات النفط. وهذا يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويزيد الفقر بشكل كبير في المناطق الداخلية. كما بلغ معدل البطالة في تونس عام 2010 حوالي 14 بالمائة، وهو ضعف النسبة بين الفئات الأقل من 25 عامًا. أدت الثورة في تونس إلى تراجع إيرادات قطاع السياحة بنسبة 40 بالمائة بسبب مخاوف السياح من انعدام الأمن والفوضى. كما تأثر الإقتصاد التونسي بالثورة الليبية، كون ليبيا من أهم مستوردي المنتجات التونسية.

1 عبد الكريم هشام، " مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي قراءة اقتصادية"، شوهذ يوم 20/04/2016، من

نلاحظ وجود تأثير متبادل بين مؤشر الاستقرار السياسي من جهة، ومؤشرات الأمن الغذائي المختلفة من جهة أخرى، وإن اختلفت قوة واتجاه هذا التأثير بين الدول، وبين أبعاد الأمن الغذائي خلال الدراسة. هناك مجتمعات في الدول العربية، على سبيل المثال، شهدت تأثير استقرارها السياسي على أمنها الغذائي، مثل الجزائر، حيث شكلت الاضطرابات السياسية في أواخر الثمانينيات سبباً لعدم ثبات واستقرار الإمدادات الغذائية، وعلى غرار الكثير من الدول العربية كسوريا واليمن والذان تسببت الاضطرابات السياسية بهما في عدم إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إلى الغذاء أو الاستفادة منه. فالاضطرابات السياسية تترك عدة آثار كالهجرة من الريف ومناطق الإنتاج إلى المدن بحثاً عن الأمن وهو ما يعرف بالنزوح الريفي، فتفقد السوق أحد ممونيه الرئيسيين وهو القطاع الريفي.

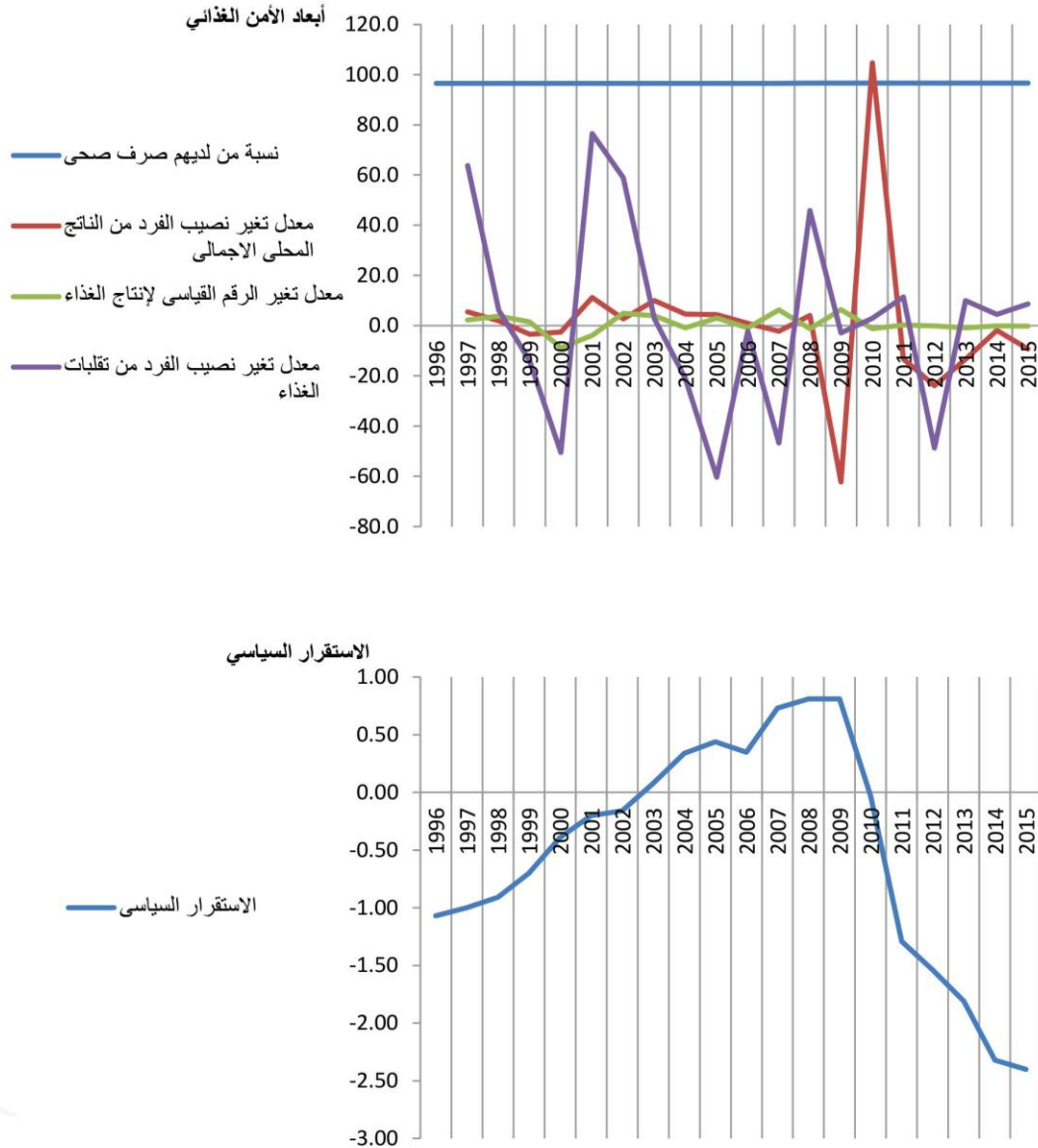
وعلى الجانب الآخر، شهدت جميع المجتمعات المغربية موضع الدراسة تأثيراً واضحاً لبعض جوانب وأبعاد الأمن الغذائي بها على استقرارها السياسي، وإن كان هذا التأثير يبدو ضعيفاً بحيث لا يقوى منفرداً على إحداث اضطرابات سياسية واضحة لكنه عنصر فعال في صنع التراكم الذي يهيء البيئة المغربية للاستقرار مثل أحداث الزيت والسكر سنة 2011 بالجزائر، والتي حدثت بعنف وفجأة غير متوقعة فيمكن القول بأن الأمن الغذائي بهذا الشكل يفسر - ولكن جزئياً الاضطرابات وأحداث العنف التي تضرب هذه المجتمعات العربية والمغربية، وقد أخذنا الحالة الليبية والتونسية كمثال وتركنا الحالة الجزائرية للفصول اللاحقة للتعمق.

شكل رقم (13): تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الإستقرار السياسي في تونس خلال الفترة 1996 – 2015



المرجع: علي محمد علي، اتجاهات العلاقة بين الإستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، سلسلة مجلة أوراق، الإسكندرية، 2016، ص 64.

شكل رقم (14): يوضح تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2015



المرجع: علي محمد علي، مرجع سابق الذكر، ص 68.

نلاحظ هنا تصدر العوامل المحلية المقيدة لتنامي حالة الأمن الغذائي العربي والمغاربي ضعف القدرة التحكمية لبعض المواد الزراعية المستخدمة في إنتاج الغذاء، فعلى سبيل المثال، إن جزءا كبيرا من زراعة الحبوب (القمح والشعير والذرة) تعتمد على الهطول المطري. وإن جزءا ضئيلا من هذه الزراعات يعتمد على الري التكميلي بإستخدام أسلوب المرشات، كما أدى ضعف أساليب الوقاية من الحشرات

والآفات الزراعية والعوامل المناخية غير الملائمة، إلى تباين محسوس بين المساحات المزروعة والنتائج المحصود¹. كما أثر تقادم البنى المؤسسية في كفاءة العمليات التسويقية للسلع الغذائية، واتسمت بذلك بقدر محسوس من النقد خلال العمليات المذكورة.

كما يحتل المناخ الإقتصادي الذي يعمل فيه النشاط التجاري الغذائي دورا في أداء السياسات الإقتصادية الزراعية ومقدرة ذلك النشاط على توفير الحاجات الغذائية الأساسية وقد واجهت الدول العربية ومنها المغربية عدة، خلال العقد الماضي قدرا من التشوهات في البنى الإقتصادية تمخض عنها اتجاهات غير مرغوبة في مؤشرات الإداء الإقتصادي المؤثرة في كفاءة القطاعات الزراعية، وفي على الصعيد العربي عالم 2009.⁽²⁾ وفي مقدمتها مسألة التضخم التي قدرت بنحو 11% أثرت في جدول تكاليف إنتاج الغذاء. وارتفعت معدلات التضخم إلى أعلى من المعدل المذكور في البلدان منخفضة الدخل، وأدنى منه في البلدان ذات الدخل المرتفع، ويقود هذا الإرتفاع إلى تزايد أسعار الغذاء مما يخفض قدرة المستهلك الشرائية، ولاسيما منخفض الدخل.

وإذا كانت قيمة الديون تساعد أحيانا على التوسع في الواردات الغذائية وتؤثر بذلك في تزايد إجمالي العرض من الغذاء في المدى القصير، إلا أن تأثيرها عكس ذلك في المدى الطويل، إذ يفيد ارتفاع المديونية الخارجية المقدرة على التوسع في الواردات من الغذاء. فضلا عن أن تزايد أعباء المديونية وخدمتها يقيد المسارات نحو تغيرات هيكلية في القطاع الزراعي بإتجاه تزايد كفاءة إنتاج الغذاء.

1 التقرير العربي الموحد 2014، ص 254.

المطلب الثاني: القيود الخارجية أمام توطين الغذاء مغاربياً

هناك عدة قيود خارجية أمام التوطين الفعلي للأمن الغذائي في الدول المغاربية تضاف إلى المشاكل الهيكلية والبنوية الداخلية، وتتعدد هذه القيود من قيود كلاسيكية وقيود جديدة.

1. قيد التبعية للأسواق الخارجية:

على سبيل المثال، في القيود الكلاسيكية، نواجه مشكلة الاعتماد على الأسواق الخارجية، حيث تنصدر التأثيرات الخارجية أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. فخلال عقد واحد، تضاعفت أسعار الغذاء في الأسواق المذكورة، مما أثر تأثيراً بالغاً على ذوي الدخل المنخفضة في الاقتصادات المغاربية والعربية. فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء في عام 2000 حوالي 90 بالمئة، وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ونحو 117% في منتصف العقد المذكور، ثم إلى 185% في نهايته.

وتجاوز وارتفع في نهاية العقد الأول من 231% في الشهر الأول عام 2011، وبعبارة أخرى، إنه تزايد بما نسبته 105% في الشهر الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مقارنة بمطلعه، وبما نسبته 156% في نهاية القرن المذكور.

تعتبر الدول المغاربية مستوردة للغذاء بنسب متفاوتة فيما بينها وهناك من خطت خطوات يسيرة نحو تحقيق الأمن الغذائي لكن الأمر مازال بعيداً بالنظر إلى السياسات المتقلبة وغياب ثقافة الإستقرار في الإنتاج الفلاحي في النشاط الواحد.

وقد أوجد المناخ الإقتصادي العربي والمغاربي في البلدان منخفضة الدخل والبعوض الآخر من متوسطة الدخل متغيرات غير مرغوبة، ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بارتفاع معدلات التضخم، ومحدودية النقد الأجنبي وعدم كفاءة سياسات الدعم وتوزيعها على الأنماط السلعية والدخلية، وترتب على ذلك تزايد في فائض الطلب على الغذاء وأدى تشابك هذه المتغيرات مجتمعة إلى ارتفاع الأسعار المحلية إلى مستويات أعلى من نظيرتها العالمية في بعض الأحيان، وقاد ذلك إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي العربي والمغاربي.

2. تأثير الشراكة والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي:

تأثير الشراكة الأورو-متوسطية على التكامل المغاربي الغذائي من خلال منطقة التبادل الحر، إن المفهوم الجديد للتجارة من منظور الشراكة بين أوروبا ودول البحر المتوسط هو تجارة بلا قيود أو عوائق.

ولإزالة هذه العوائق، لا يكفي أن تضع النظم حدودًا متساوية على كلا الجانبين، بل يجب أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها. إن الهدف من إقامة منطقة للتجارة الحرة تشمل أكثر من 40 دولة ويقطنها 600 إلى 800 مليون شخص يخدم المصالح الأوروبية بشكل أساسي. وذلك لأن عدد دول جنوب البحر المتوسط قد لا يتجاوز 15 دولة، في حين أن عدد الدول الأوروبية يزيد عن 25 دولة، وأغلبها دول متقدمة صناعيًا، وهذا ما يمنح الشراكة بين أوروبا ودول البحر المتوسط طابعًا مميزًا. وتضم منطقة التجارة الحرة ضمن الشراكة بين أوروبا ودول البحر المتوسط ما يلي:

بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما نصت عليه اتفاقية مراكش .

أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة تتبنى مبدأ التمييز المتبادل بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود كبيرة وهذه نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط¹.

3. قيد التغيرات المناخية:

ومن القيود الخارجية الجديدة نجد التغيرات المناخية وظاهرة الإحتباس الحراري والتي تحول في وجه التوطين الفعلي للأمن الغذائي طبيعة المناخ المتوسطي والذي يتسم بشدة التقلب السنوي وبطول مدة الفصل الجفاف الذي يمتد غالبا من شهر ماي إلى شهر سبتمبر وأكتوبر، وهذا ما يؤثر سلبا على نمو وتجدد الغابات بفعل: قلة الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة، وشدة التبخر، وكثرة الحرائق.

أثار توالي فترات طويلة من الجفاف العنيف في العقود الأخيرة منذ ثمانينيات القرن الماضي .هذه الظروف المناخية ساهمت في تدهور الغطاء النباتي، وجعلتها أكثر ضعفا وهشاشة.وهو ما يجعل أكبر تهديد لها تلك التغيرات المناخية المستقبلية المتوقعة في القرن 21م². هذا التغير يؤدي إلى التأثير على

1 جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربي وصراع المصالح الاقتصادية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص ص، 531، 532.

2 أمريو وردية التغيرات المناخية والأخطار الطبيعية بالعالم العربي: رهانات وآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين، ص286.

الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في المنطقة العربية والمغربية خاصة حيث يكون حدوث للعديد من الكوارث الطبيعية نتيجة الإحتباس الحراري في المنطقة العربية على غرار الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة أدى التأثير على نوعية وكمية المحاصيل الزراعية في نفس المنطقة.

4. تأثير الصدمات الجيوسياسية على سلاسل الإمداد العالمية:

وتكون هذه الصدمات مفاجئة مثل حرب أوكرانيا التي أثرت على تدفقات الغذاء للمنطقة المغربية خاصة السلع الأساسية كالقمح ذي الإستهلاك الواسع مغاربيًا.

بعيدًا عن المصاعب الهائلة التي نتجت عن الهجوم الروسي على أوكرانيا، فإن لهذه الحرب آثارًا ضخمة على الصعيد الدولي، حيث أوضح رئيس برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، أن الحرب تسبب كارثة غذائية تفوق أي شيء شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الوضع لزيادة تكاليف الأطعمة وشح في المنتجات الضرورية في العديد من الدول، بما في ذلك دول المغرب العربي التي تعتمد على واردات من روسيا وأوكرانيا.

وفقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تعتبر أوكرانيا وروسيا من المنتجين الرئيسيين للقمح والشعير والذرة، حيث يمثلان مجتمعين متوسط حصة من 27% و 23% و 15% من الصادرات العالمية لهذه المحاصيل بين عامي 2016 و 2020 على التوالي. كما تمثل الدولتان نحو 12% من صادرات بذور اللفت عالمي 10% من بذور دوار الشمس. حتى برنامج الغذاء العالمي يعتمد على دول أوكرانيا وروسيا لتوفير 50% من إمدادات الحبوب، ويواجه الآن زيادات كبيرة في التكلفة في جهوده لمكافحة حالات الطوارئ الغذائية في جميع أنحاء العالم.¹ وقد إتخذت الجزائر مثلًا خطوات سريعة أثناء الحرب بطرح مناقصات دولية لشراء كميات ضخمة من القمح والحبوب.

إن مسألة اضطراب سلاسل توريد المواد الغذائية العالمية جراء الحرب ومادة القمح بالخصوص، كمادة أساسية في السلة الغذائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، يعتمد في المقام الأول على عدد الدول المعنية ومدى حجم اعتمادها على الخارج. فالحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا، قللت

1 الموقع الإلكتروني العربية نت " تأثير حرب أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي. بالأرقام (14 أبريل، 2022) .

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9>

%85%D9%8A%D8%9F 2023_05_03:07:30: الاطلاع تاريخ.

بشكل دراماتيكي من الإمدادات الغذائية في المنطقة. كما جاءت في وقت تتمتع فيه هذه الدول بقدر ضئيل من المرونة في الميزانية لغرض الحد من تأثير زيادة تكاليف الغذاء، بسبب القيود الاقتصادية التي فرضها سياق الأزمة الصحية العالمية COVID19-، في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وعليه، تكمن الخطورة بحسب الخبراء في الثمن الذي يجب أن تدفعه الدول لضمان أمن غذائها¹.

المطلب الثالث: حلول مقترحة لتجاوز مشكلة التبعية والأمن الاجتماعي المغربي

يتناول هذا المطلب أبرز الحلول والمقترحات الكفيلة بتجاوز إشكالية التبعية الغذائية وتحسين الأمن الاجتماعي في الدول المغربية، سواء على المستوى الوطني لكل دولة، من خلال تفعيل السياسات الفلاحية والاستثمار في الإنتاج المحلي، أو على المستوى الإقليمي، من خلال تفعيل آليات التكامل الغذائي المغربي بوصفه مدخلاً استراتيجياً لتحقيق الأمن الغذائي الجماعي وتقليص هشاشة كل دولة على حدة أمام الصدمات الخارجية.

1. المعالجات على المدى القصير:

وهي المعالجات التي تستهدف توفير قدر مناسب من عرض الغذاء وتمكين أفراد المجتمع من الطلب عليه، وهي على صعيد المستويات القطرية بتوفير وسائل التنبيه المبكر التي تعمل على توفير الغذاء في المجتمعات العربية والمغربية التي تسود فيها حالات العجز الغذائي في الوقت المناسب واعتماد مخزونات غذائية مناسبة لتحقيق التوازن المنشود بين العرض والطلب على السلع الغذائية الرئيسية لتوفير مستويات مستدامة من الأمن الغذائي العربي وتوجيه المساعدات الغذائية الخارجية إلى مواقع العجز الغذائي المحلي المزمّن. وكذلك المساعدات الإنمائية والقروض الخارجية نحو استثمارات في مجال التنمية البشرية، والمشاريع ذات العلاقة بالأمن الغذائي، فضلاً عن تأسيس صندوق لإعانة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تزايد معدلات البطالة في المجتمعات ذات الدخل المحدود².

1 Crises، T. G. (2020). 2020 GLOBAL REPORT ON FOOD CRISES. Food Security Information Network (FSIN)، Rome، Italy. Récupéré sur : <https://bit.ly/3IZPHY6>

2 سالم توفيق النجفي، الامن الغذائي العربي، مرجع سابق الذكر ص 31

2. المعالجات الاستراتيجية طويلة الأمد:

لضمان مستويات مستدامة من الأمن الغذائي في الوطن العربي، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية إقليمية مشتركة تركز على التكامل البيئي لأسواق الموارد الزراعية. إن تفعيل هذا التكامل من شأنه أن يفضي إلى إعادة تخصيص الموارد الزراعية بكفاءة، بما يضمن تعظيم العوائد الإنتاجية من السلع الأساسية. ويتطلب ذلك انتهاج سياسات زراعية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي ليتوافق مع الحاجات الجوهرية للمجتمعات العربية والمغربية، بالتوازي مع تحفيز الاستثمار في البدائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة لإنتاج الغذاء. ومن الضروري إدراج هذه التدابير ضمن استراتيجية شاملة للأمن الغذائي تمتد لآفاق زمنية بعيدة تتجاوز الخمسة وعشرين عام.¹

3. الإستراتيجيات المغربية لتحقيق الأمن الغذائي بحلول العام 2030:

تسعى البلدان المغربية نحو اعتماد استراتيجية شاملة لضمان الأمن الغذائي بحلول 2030 وبناء القدرات ورفع مستويات وروح التأهب في وجه التحديات المتزايدة في قطاعات إنتاج الغذاء، وبعد الاجتماع الوزاري الذي أشرنا إليه سابقاً خلص إلى ضرورة وضع رؤية مشتركة للأمن الغذائي للسنوات العشر المقبلة، وفق ما تضمنه البيان الصادر في ختام الدورة الثامنة عشرة للجنة الوزارية المغربية المكلفة بالأمن الغذائي 2019 حيث دعا الوزراء إلى تطوير برامج مغربية مشتركة تركز على تكريس الأمن الغذائي، إلى جانب إنشاء صندوق خاص للبحث، وكان التركيز على ضرورة "تشجيع الاستثمار الخاص بين البلدان المغربية في مجالات الزراعة والثروة السمكية".²

وعلى أساس سيناريو "العمل كالمعتاد" للمنطقة المغربية بشكل خاص ستستمر المشاريع النموذجية التي تطلب الغذاء في عام 2030، ويرجع ذلك جزئياً إلى النمو السكاني السريع وبطأ نمو الغلة، وفي عدم تجاوز الانتاج السلعي معدل متطلبات الاستهلاك، ستظل المنطقة تعتمد على السوق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية مع تخلف طرق الانتاج الأساسية.

1 سالم توفيق النجفي، المرجع السابق، ص32.

2 مجموعة باحثين، إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغربية - نحو إستراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة، الحالة الليبية نموذجاً أيام 2223 سبتمبر 2020. مطبوعات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا²⁵.

فعلى الصعيد الوطني، تشمل الأدوات على تدابير لزيادة الإنتاج في البلدان التي يكون فيها مربحاً إقتصادياً ومستداماً بيئياً، الاستثمار الموجه في انتاج الأغذية والبنية التحتية ذات الصلة في البلدان الأخرى، تدابير لخفض تكلفة استيراد الأغذية، وتدابير للحد من تأثير صدمات السوق العالمية، أما على المستوى الإقليمي، يمكن تعزيز التجارة داخل المنطقة من خلال إعادة هيكلة الرسوم الجمركية، والتدابير غير الجمركية، وتنسيق الأطر التنظيمية، حيث يمكن أن يساعد التنسيق الإقليمي في جمع البيانات وإدارتها البلدان على زيادة التخفيف من آثار تقلب الأسعار وصدمات الإمدادات الغذائية العالمية¹

وتركز استراتيجيات الأمن الغذائي في المنطقة على زيادة انتاج الغذاء الذي يكمله اعانات التجارة والسوق لتغطية فجوة الاستهلاك، وقد أثر ذلك على توافر الغذاء وامكانية الوصول اليه على المدى القصير، ومع ذلك، قد تساهم الاستراتيجيات الحالية أيضاً في تفاقم الحالة عن طريق زيادة تدهور الموارد الطبيعية وتشجيع الإستهلاك المفرط، وبالتالي أصبح ضرورة فهم حالة ومحددات الأمن الغذائي بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر على الدول المغاربية لتصميم استراتيجيات

وسياسات للأمن الغذائي تستند إلى السياقات، حيث يوجد الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس في جميع الأوقات بدنياً واجتماعياً والحصول الاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة جيدة وصحية.²

وفق للإحصائيات يتضح أن التنبؤ بزيادة الطلب على الغذاء سيستمر بشكل كبير في البلدان المغاربية حتى عام 2030 وما بعده، وأن الانتاج سوف يفشل في التكيف، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وهذا يعني أن دول المغرب العربي ستكون معرضة بشكل متزايد لصدمات أسعار الغذاء الدولية إذا لم تتخذ تدابير للتخفيف، وسيزداد الإعتماد أكثر على واردات الحبوب.

بعد ذكر المعالجات على المديين القصير والبعيد بإختصار يمكن أن نقدم إستشراف وحلول بناء على الواقع المغاربي الحالي.

1 Arab Horizon 2030: **Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region** 'report Economic and Social Commission for Western Asia United Nations and FAO All rights reserved world wide' 2017، p5،"، p6.

2 "Tracking Food Security in the Arab Region"، United Nations، report، 2019، p7.

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/trackingfoodsecurity-arabregionenglish.pdf>

1. إستشراف الأمن الغذائي المغاربي:

يتناول هذا العنصر محاولة استشراف مستقبل الأمن الغذائي في المنطقة المغاربية على ضوء المعطيات والمؤشرات الراهنة، من خلال رصد السيناريوهات المحتملة في ظل استمرار الأوضاع الحالية أو في حال تفعيل مسارات التكامل والإصلاح، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات الكفيلة بترسيخ أمن غذائي مستدام للدول المغاربية على المدى المتوسط والبعيد:

- مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مرن شهد عديد التطورات سواء على مستوى البحث، أو على مستوى استخدام السياسات.

- اتضح أن البلدان المغاربية تخضع لقيود جغرافية ومناخية، فمعظم المنطقة الفرعية هي صحراء أو شبه صحراء، وتحتل هذه المناطق ما بين 75 % إلى 90 % من أراضي موريتانيا والجزائر وليبيا.

- من بين تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها المنطقة المغاربية نقص التغذية والفقر وانخفاض الانتاجية الزراعية في ظل الموارد الطبيعية النادرة، والاعتماد على استيراد الأغذية محوريًا حتى عام 2030، وأن الإنتاج سوف يفشل في التكيف، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وهذا يعني أن دول المغرب العربي ستكون معرضة بشكل متزايد لصدمات أسعار الغذاء الدولية إذا لم تتخذ تدابير للتخفيف، وسيزداد الاعتماد أكثر على واردات الحبوب.

- الوصول إلى تحقيق أمن غذائي مغاربي آمن يكون بالاعتماد على إستراتيجيات التعاون الوثيق بين دول المغرب العربي.

- هناك فرصة حقيقية متاحة للدول المغاربية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي مستقبلا من خلال ضبط رؤية مشتركة للتكامل الاقتصادي، سيما في القطاع الزراعي.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الأوضاع الدولية للغذاء حلقة مهمة في مجال الغذاء المغربي والجزائري بإعتبارها إقتصاديات تغذوية تبعية لا يصعب على المحلل والدارس لأمر التجارة الدولية والغذاء والمؤسسات المالية الدولية أن يدرك ويستشرف ما هدف الجميع.

فهذه الشركات العابرة للقارات الغذائية والتجارية لا تهدف فقط لتعظيم الأرباح بل المخيف والمهدد ببقاء التبعية الغذائية هو أن مسيري الشركات هذه يهدفون إلى القضاء على أنماط الزراعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة والتي تنافس وتسعى للوقوف في وجه هذه الشركات العالمية وتحقيق نسبة محترمة من الطلب الداخلي للغذاء. كما أن الشركات العالمية تدفع المواطنين في العالم إلى استهلاك المنتجات الغذائية المعدلة وراثيا واستعمال المحاصيل هذه على أكبر نطاق والسيطرة على أراضي الخصبة في العالم وبالتالي إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعوب. فالعمل على تكريس أفكار التحرير الاقتصادي طبقا لوثيقة واشنطن والبنك الدولي وصندوق النقد، يكرس بشكل كبير تراجع وتبعية الكثير من الدول التي تطمح لتحقيق حرية محترمة في غذاء شعوبها.

إضافةً إلى محاولة ترسيخ الشركات ومسيري المؤسسات المالية لأفكار اقتصاد السوق الدولي وبأنها المدرسة الوحيدة في العالم الناجحة، مع تجاهل الكثير من التجارب التي كانت فيها الدولة متدخلة وحماية لاقتصادها الغذائي، ونلاحظ هذا في تقارير وندوات ومقرري المؤسسات المالية الدولية في ندواتها ومؤتمراتها. فاستمرار أزمة الغذاء العالمية وتفاقمها يعبر بشكل جلي أن المؤسسات الدولية والتي كانت لمدة طويلة تمسك بمبادرة الإصلاح قد فشلت، وهذا يدعو إلى مراجعة هذه المؤسسات ومن يقفون وراءهم.

كما تعتبر التبعية الغذائية مغاربياً مشكلة مزمنة يجسدها استمرار الإنكشافية في السلع الإستراتيجية المرتبطة أساساً بمعيشة المواطن كما أن مؤشرات الأمن الغذائي والإجتماعي تعتبر مؤشرات معبرة عن لامردودية السياسات الغذائية والإقتصادية المغربية عموماً.

بيئة الأمن الغذائي المغربي لا تخرج عن مسبباتها من قيود داخلية هيكلية وبنويها ومن قيود ومؤثرات خارجية ما يستوجب الإسراع بالتحرك منها جميعاً وبناء قاعدة إكتفاء ذاتي والتوجه لترسيخ الأمن الغذائي بشكل تدريجي ومتكامل.

**الفصل الثالث: التبعية الغذائية والأمن
الإجمالي في الجزائر دراسة حالة**

تمهيد :

تُعد التبعية الغذائية الجزائرية مشكلة بنيوية متعددة الجوانب والتأثيرات، تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يجعل من استمراريتها -في ظل غياب معالجات جذرية وحلول استراتيجية- خطراً حقيقياً يهدد تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي على المدى المتوسط والبعيد. فالجزائر، بوصفها دولة ريعية بامتياز، تجد نفسها أمام معادلة بالغة الحساسية والتعقيد: من جهة، ترتبط قدرتها على تمويل وارداتها الغذائية الأساسية ارتباطاً وثيقاً بمدخيل قطاع المحروقات، الذي يتسم بدوره بتقلب حاد وغير قابل للتنبؤ تبعاً للمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ومن جهة أخرى، تواجه أسواق المواد الغذائية العالمية ذاتها موجات متكررة من التقلبات السعرية الحادة، ناجمة عن عوامل مناخية وجيوسياسية واقتصادية متشابكة، بدءاً من التغيرات المناخية وأزمات الإنتاج الزراعي الكبرى، مروراً بالنزاعات والحروب التي تعصف بمناطق إنتاج استراتيجية كأوكرانيا وروسيا، ووصولاً إلى سياسات الحماية والتقييد التي تنتهجها بعض الدول المصدرة الكبرى حفاظاً على أمنها الغذائي الداخلي.

وتزداد خطورة هذه المعادلة المزدوجة حين تلتقي ذروتا التقلب معاً في آن واحد، أي حين يتزامن انخفاض حاد في أسعار النفط - وبالتالي تراجع القدرة التمويلية للدولة - مع ارتفاع موازٍ في أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً، وهو سيناريو ليس افتراضياً بل أثبتته التجربة التاريخية للجزائر في أكثر من محطة. فقد شكّلت أزمة نهاية الثمانينيات، والمعروفة بـ"أزمة الخبز" أو "أحداث أكتوبر 1988"، نموذجاً صارخاً على الكيفية التي يمكن أن تتحول بها أزمة غذائية اقتصادية بحتة إلى شرارة لاضطرابات اجتماعية وسياسية عميقة هزّت استقرار البلاد وأعادت رسم مسارها السياسي بأكمله. كما لم تكن أزمة الزيت والسكر التي عرفتھا البلاد لاحقاً سوى تذكير إضافي بهشاشة منظومة التموين الوطنية، وبمدى قابليتها للتأثر بأدنى اختلال في سلاسل الإمداد أو في توفر السيولة المالية اللازمة للاستيراد.

وإذا كانت هاتان الأزمستان قد أمكن احتواء تداعياتهما نسبياً، بفضل تدخلات ظرفية واستثنائية من الدولة، فإن استمرار الأسباب الهيكلية العميقة الكامنة وراءهما - وعلى رأسها ضعف الإنتاج الفلاحي الوطني، واتساع الفجوة الغذائية، واستمرار الارتهان لعائدات المحروقات كمصدر شبه وحيد لتمويل الاستيراد - يجعل من تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل احتمالاً وارداً وقائماً بقوة، بل إن كل المؤشرات تُنذر بأن أي أزمة قادمة قد تكون أكثر حدة وأصعب احتواءً من سابقتها، في ظل تزايد عدد السكان

وارتفاع مستويات الاستهلاك من جهة، وتفاقم آثار التغيرات المناخية العالمية على الإنتاج الزراعي الدولي من جهة أخرى.

انطلاقاً من هذا الواقع المقلق، يسعى هذا الفصل إلى تشخيص أبعاد إشكالية التبعية الغذائية الجزائرية بشكل معمق وشامل، من خلال الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري وبنيته الريعية، وتحليل السياسات الفلاحية والغذائية التي انتهجتها الدولة عبر مختلف المراحل، وصولاً إلى بيان الآليات والإجراءات الكفيلة، إن اتُّخذت في الوقت المناسب، بالحد من مخاطر هذه التبعية وتحسين الأمن الاجتماعي للبلاد من تداعياتها المحتملة، بما يجنب الجزائر تكرار سيناريوهات الماضي المؤلمة، ويضعها على مسار أكثر استدامة وأمنًا في تدبير ملفها الغذائي الاستراتيجي.

المبحث الأول: معطيات الإنتاج والحاجات الغذائية في الجزائر بين الإنتاج والإستيراد

يتناول هذا المبحث معطيات الإنتاج والاستهلاك الغذائي في الجزائر، من خلال تحليل واقع الإنتاج الفلاحي الوطني وقدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، ومقارنته بحجم الواردات الغذائية المتزايد، بهدف تحديد حجم الفجوة القائمة بين الإنتاج المحلي والاستيراد في السلع الغذائية الاستراتيجية.

المطلب الأول: معطيات الإنتاج التغذوي الطبيعية والفنية

يتناول هذا المطلب أهم المعطيات الطبيعية والفنية المؤثرة في الإنتاج الغذائي بالجزائر، من موارد أرضية ومناخية ومائية، إلى الإمكانيات التقنية والفلاحية المتاحة، بهدف الوقوف على مدى ملائمة هذه المعطيات لتحقيق أمن غذائي وطني مستدام.

1. طبيعة الأراضي الزراعية الجزائرية ومعطياتها:

تقدر الأراضي الزراعية الجزائرية بمساحتها الكلية بحوالي 238 مليون هكتار تتوزع كما يلي:

- **الأراضي المستغلة:** وهي المساحة الزراعية الكلية الأراضي المستعملة للفلاحة وتقدر بنحو مليون هكتار
- **الأراضي الصالحة للزراعة:** هي الأراضي التي تُزرع باستمرار لمدة خمس سنوات على الأقل، وتغطي مساحة تقدر بمليون هكتار، أي ما يعادل 2.20% من الأراضي الزراعية المستخدمة، وتنقسم إلى:
 - **أراضي المزروعات النباتية:** وهي الأراضي التي تُزرع بشكل تناوبي، سواء كانت أراضي زراعات نباتية موسمية مثل البقوليات، وأراضي زراعات سنوية كالحبوب والمحاصيل الصناعية، أو زراعات متعددة السنوات (زراعة الكاؤ) وتقدر مساحتها بحوالي مليون هكتار، بما يعادل بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة¹.
- **الأراضي غير المزروعة:** وتقدر مساحتها بحوالي 7,3 مليون هكتار ونسبة 4,45% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وهي أراضي تعرف بأنه مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي.

1 Minister de l'agriculture، «statistique agricole، superficies et production، série B، » (janvier 2003)، p3

- أراضي الزراعات الدائمة: والمقصود بها المساحات التي تزرع باستمرار اي كل عام لتدوم زراعتها لأعوام قبل ان تجدد زراعتها، وتشمل أراضي الكروم والاشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، وهي تمثل (3,8%) من الاراضي الصالحة للزراعة.

- الاراضي والمراتع: وتشمل هذه الاراضي على المساحات التي تشتغل باي نشاط زراعي منذ خمس سنوات على الاقل، وتتميز بشكل عام بنباتاتها الصالحة للرعي الحيوانات فهي تستعمل كمراعي لرعي المواشي وتتربع على مساحة تقدر بـ مليون هكتار بما يمثل 6,77 بالمئة من الاراضي الزراعية.

- الاراضي الأخرى: وتنقسم إلى ثلاثة اقسام فرعية: حلقائية، وغابية، واراضي غير صالحة للزراعة.

وبالمثل، فإن الأراضي الزراعية المستخدمة هي تلك الأراضي التي تقتصر على الأراضي المزروعة مثل المحاصيل النباتية، والأراضي المتروكة مؤقتاً، والزراعات الدائمة، بينما نسبة كبيرة من الأراضي غير مستغلة، ومن المؤكد من خلال هذا الاستعراض للأراضي أن الأراضي القاحلة، وخاصة تلك الواقعة في المناطق القريبة من المياه الجوفية، مثل التجربة الجيدة لاستصلاح الأراضي في وادي سوف.¹

يمكننا القول أن جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغل وهوما تمثله الأراضي المستريحة، ويعود هذا لعدة أسباب منها الجفاف وترك بعض الفلاحين لأراضيهم بسبب نقص الإمكانيات. لقد قامت الدولة ببذل مجهودات جبارة من أجل استصلاح وحماية الأراضي الزراعية، لكنها تبقى بعيدة عن الطموحات، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات تضمن حق الملكية لكل فرد جزائري لقطعة ارض يثبت استصلاحها، ولكن رغم كل هذا إلا أن حجم المساحة الصالحة للزراعة لم يعرف تطوراً كبيراً حيث بقي متراوحاً بين 5,7 و 5,8 مليون هكتار من الاستقلال وحتى الآن، ويمكن الإشارة هنا أن هذا الرقم لا يعطي صورة حقيقية عن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر، لان نوعية هذه المساحة تراجعت، ذلك لان الأراضي الأعلى خصوبة قد فقد جزء معتبر منها بسبب التوسع العمراني وانجراف التربة، والأراضي المستصلحة هي في غالب الأحيان تعتبر ناقصة خصوبة.

¹ Journal ELWATAN ; 08022016.

المطلب الثاني: الأمن المائي الجزائري وعلاقته بالفجوة الغذائية

يتناول هذا المطلب واقع الأمن المائي في الجزائر، من خلال تحليل الموارد المائية المتاحة ومستويات الإجهاد المائي التي تعرفها البلاد، وبيان طبيعة العلاقة الوثيقة بين شح الموارد المائية واتساع الفجوة الغذائية، باعتبار الماء عاملاً محدداً أساسياً في الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

1. واقع الأمن المائي الجزائري:

يقصد بالأمن المائي حماية الموارد المائية المتاحة لأي دولة من التهديدات الخارجية، وضمان استمرار هذه الموارد وحرية استخدامها توافقا والأولويات والمتطلبات الوطنية، يضاف لذلك القدرة على تطوير هذه المصادر المائية بما يلئم الاحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور تنميتها.¹

2. أسس الأمن المائي:

يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس نذكر منها :

أولاً: المياه من المتطلبات الأساسية للتنمية إذ انه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة

ثانياً: اعتبار المياه من السلع الاقتصادية أي هي ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه هو عدم ترشيد.

ثالثاً: إن التنافس على مصادر المياه في الكثير من الأحيان مسبب للحروب والأمثلة كثيرة في حوض النيل والعراق ونهر الليطاني². فالمياه ووفرته دليل على رفاهية الدولة ومصدر لثرائها وقدراتها الفلاحية والصناعية وبالتالي بإمكانها أن تكون رهانا سياسيا في يدها ولذلك نرى أن الصراع حولها قد ارتقى من صراع حول المراعي والكأ وأبار المياه بين الأفراد والجماعات والقبائل ماضيا إلى صراع دولي أوما اصطلاح عليه حديثا بحرب المياه³.

1 مازن الباشا، حسام الدين داوود، الأزمة المائية وأثرها على الأمن القومي العربي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع للوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الزرقاء، الأردن، أبريل 2013، ص4.

2 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 105 .

3 Collins Robert.D : The water of the Nile –Hydropolitics and The Jonglei Canel. 19001991 Clarendo PressOxford 1990.

فالميزان المائي في الجزائر في خطر إذ تعتبر من بين الدول المهددة بالجفاف نظراً للإقبال الكبير على الإستغلال غير المحسوب للمياه وهذا واضح في كل التقديرات الداخلية وارقام المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تعنى بالموارد والتي وفق تقرير للبنك الدولي فهي مصنفة في المرتبة 17 على المستوى الإفريقي ضمن الدول التي ستعاني الفقر المائي أفق سنة 2025 (أقل من 400 متر مكعب للفرد/ السنة)¹

3. أرقام ومعطيات الأمن المائي في الجزائر:

مصادر الموارد المائية: تتعلق الموارد المائية في الجزائر بطبيعة نظام الأمطار المرتبط بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين المناخ الجاف وشبه الجاف، ما يجعلها تتميز بالقلّة، وعليه لا يتم الإكتفاء بتحصيل المياه بالطرق التقليدية وبالتالي البحث عن طرق أخرى غير تقليدية لتجميعها وتخزينها، نتطرق إليها فيما يلي:

أ- الموارد المائية التقليدية Les eaux conventionnelles: تقدر الموارد الحقيقية من المياه ب 19.4 مليار م³، نسبة حيث أن 75 % منها فقط قابلة للتجديد، تمثل الحصة 60 % منها المياه السطحية و 15 % للمياه الجوفية.²

- موارد السطحية: تتضمن العديد من الأحواض المائية منها 18 حوضاً مائياً موزعة على ثلاث مجموعات، أولها أحواض ضفاف البحر المتوسط، وثانياً أحواض الهضاب العليا، وأما الثالثة فأحواض جنوبية، ويبلغ إجمالي هذه الأحواض 12.7 مليار متر مكعب.

- موارد جوفية: وتشمل الخزانات المتجددة في شمال الجزائر وأحواض المناطق الصحراوية ذات التغذية الضعيفة، وتضم هذه الأحواض 9.3 مليار متر مكعب.

1 UNDPCC، Problématique du secteur de l'eau et impacts liés au climat en Algérie، Projet de renforcement des capacités des responsables politiques en matière de lutte contre le changement climatique، EtatsUnis، 07 mars 2009، P03.

2 كمال فريد سعد، ممدوح شاهني، تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، دمشق، سوريا، 1998، ص127.

يغطي إجمالي موارد المياه في الجزائر (17.25 مليار متر مكعب) الاحتياجات المائية البالغة 4.36 مليار متر مكعب، ويأتي المصدر الرئيسي للمياه في الجزائر من الأمطار التي يشكل جريانها 13.5 مليار متر مكعب، بينما تحتل المياه الجوفية المرتبة الثانية كمصدر مائي للجزائر.

ب- الموارد المائية غير التقليدية:

تتمثل في المياه الناتجة عن تحلية مياه البحر، فزيادة مياه البحر والبحث عن موارد مائية جديدة لن يتحقق عبر زيادة مياه الأنهار والأمطار، نظراً لاعتماد هذه الموارد على عوامل جغرافية متعددة خارجة عن السيطرة، لذا أصبح التوجه نحو تحلية مياه البحر حلاً عملياً، خاصة وأن الجزائر تشريط ساحلي طويل ويشغل مساحة واسعة¹.

ومن بين 20 بلداً في العالم الذي يشكون ندرة المياه وقلتها تأتي الجزائر وقد ازداد الوضع سوءاً منذ سنة 1990 وقد تم تصنيفها ضمن الدول الفقيرة بالموارد المائية، إذ قدرت حصة الفرد الجزائري من المياه سنوياً بأقل من 600م³، علماً أن البنك الدولي يحدد عتبة 1000م للفرد سنوياً في حالة تحقق الأمن المائي². ومن مهددات الثروة المائية الجزائرية نجد عدة مشاكل لا للحصر كالملوحة، والتلوث والإتسغلال الفاحش في الإنتاج الزراعي.

كما لا ينبغي أن ننسى في هذا السياق، مشكلة التصحر المتزايدة بشكل كبير. ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي. وإلى نفايات الزراعة والإنسان. ومما يزيد من هذه المشاكل، نقص التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسات المائية، على اعتبار أن التركيب المحصولي يشمل على بعض المحاصيل العالية الإستهلاك للمياه وإن زراعتها تتأثر أما من حيث وفرة المياه، أو من حيث كمية الإنتاج ونوعيته³.

1 حيدر نعمة بخيت، المياه العربية: الواقع والتحديات، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10، 2008، جامعة الكوفة، العراق، ص 97.

2 نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، جوان 2012، ص 59.

3 فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 293

ونتناول قضية الأمن المائي والتبعية الغذائية لإعتبار محورية المياه في الغذاء في جانب الإنتاج الفلاحي أو الإستعمال المباشر ما يستوجب الإسراع في إنجاح إستراتيجية التنمية لقطاع الموارد المائية والبيئة آفاق 2030 والتي تعتمد على المخطط الوطني للماء PNE والذي يحدد مجموعة من المشاريع والبرامج الهيكلية الواجب تنفيذها على فترات خماسية طبقاً للأولويات المحددة في كل مخطط خماسي¹.

هذا وبالنظر لكل المخططات الخماسية للأمن الغذائي والمائي إلا أن الأمن المائي الجزائري يبقى بعيداً عن المعدلات العالمية المقبولة وتعرضت الجزائر لأزمات عديدة في الأزمات المائية في الكثير من الولايات خاصة الولايات الصحراوية والهضاب العليا الغربي وآخرها أزمة المياه الحادة في ولاية تيارت. كل هذا يستوجب اعتماد التسيير المتكامل للمياه* كمقاربة لحلحلة الأزمة المائية وإعتبارها جزءاً من مشكلة التبعية الغذائية.

1 تقرير وزارة الموارد المائية والبيئة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، سبتمبر 2015، ص 06.

* وفقاً لـ بول تايلور، فإن مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه يرتكز على فكرة النظام، ويعتبرها عملية منظمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل التوفير، والتخصيص، والتوزيع، والتسيير، والمتابعة، وتطوير موارد المياه التقليدية وغير التقليدية، وتقييم الطلب عليها، وترشيد استخدامها في القطاعات المنزلية والصناعية والزراعية والسياحية، بما يضمن توفير المياه المطلوبة لكل نشاط تنموي بالكمية والنوعية المرغوبة في الوقت والمكان المناسبين، وذلك في إطار التنمية والازدهار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

المطلب الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

يتناول هذا المطلب واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، من خلال تحليل بنية هذا القطاع ومستوى تطوره ومدى اعتماده على المدخلات المستوردة في عملياته الإنتاجية، بهدف الوقوف على مدى إسهامه في تعزيز الأمن الغذائي الوطني أو، بالعكس، في تكريس التبعية الغذائية للخارج.

1. تعريف الصناعات الغذائية:

يعرف الدكتور عز الدين فراخ الصناعة الغذائية بأنها العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى أشكال أخرى من المنتجات الغذائية لتخزينها وحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، ولإستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية¹.

عرف الأستاذ عيون عبد الكريم الصناعات الغذائية بأنها تعتمد بشكل أساسي على عمليات التحويل الصناعي للمواد الخام الزراعية وفقاً لمواصفات محددة. وتهدف هذه الصناعات إلى إطالة مدة صلاحية المواد الغذائية من خلال استخدام عمليات التحويل، الحفظ، التصبير، والتكيف. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح المواد الغذائية، بعد صناعتها، تحسينات من حيث الطعم وسهولة النقل. من هذا التعريف يمكن استنتاج أن تصنيع المواد الزراعية يعتبر جزءاً أساسياً من تحقيق الأمن الغذائي، حيث يُسهم في ضمان توفر الغذاء وتخزينه لمواجهة نقصه في فترات معينة أولتحقيق وفرة مستدامة.

من جانبه، يطرح الاقتصادي جورج راي في كتابه "الصناعات الغذائية" مسألة تركز على إيجاد حلول لمشكلة توفير الغذاء للبشر. ويشدد على أن الغذاء يأتي بطبيعته من القطاع الزراعي، مما يعني أن الصناعات الغذائية تتبع بشكل مباشر من الزراعة. يركز راي على الدور المحوري للاستغلال الزراعي الذي يستفيد من الموارد المتاحة لتحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات نهائية، سواء أكانت تلك المنتجات نباتية أو حيوانية، لتلبية احتياجات التغذية البشرية لأغراض استهلاك أخرى إضافة إلى تعظيم الاستفادة من العوائد الناتجة عن هذه المواد الزراعية².

1 عز الدين فراخ، "الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 4 .

2 Georges Ray، **les industries de l'alimentation**، presses universitaires de France، paris، 1948، p 9.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الصناعات الغذائية على أنها فرع من فروع الصناعة التحويلية تعمل على تحويل الفائض من المنتجات الزراعية سواء كان مصدرها نباتيا أو حيوانيا إلى صور وأشكال أخرى من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة بحيث تكون صالحة للإستهلاك لفترة أطول، وذلك لاستهلاكها في أماكن غير أماكن تواجدتها وفي أوقات غير أوقات إنتاجها.

2. أهمية الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية، وتتبع دائما المقدمة حيث تساهم بصفة كبيرة في زيادة سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل تحقيق توازن مع النمو في السكان وتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتزايدة فحسب بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والتقليل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الأفراد. كذلك فهي تعمل على زيادة التصدير وتحقيق عائد يمكن استغلاله في الاستثمارات المختلفة التي تعمل على زيادة رخاء البلاد.

وتتلخص أهمية الصناعات الغذائية فيما يلي:¹

تصنيع وحفظ فائض المواد الغذائية الناتجة عن المصادر الزراعية خلال موسم الإنتاج يعد استراتيجية ضرورية لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد على مدار العام. تهدف هذه العملية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فضلا عن تقليل الهدر الناتج عن الفائض في المواد الخام الزراعية. وتشير الدراسات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن الفائض في المنتجات الزراعية والغذائية العربية يتجاوز خمسة مليارات دولار أمريكي.

تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع ذات قيمة اقتصادية مرتفعة يعد محورا أساسيا لتعزيز القيمة المضافة في القطاع الزراعي، مثل صناعة الحلوى من التمور، أو استخراج الزيوت من البذور الزيتية، وإنتاج العصائر الطبيعية من الفواكه والخضروات. علاوة على ذلك، فإن تطوير الصناعات الغذائية يساهم في خلق فرص عمل جديدة، لما تنسم به هذه الصناعات من كثافة في العمالة، مما يؤثر إيجابيا على تحسين مستويات دخل الأفراد وتعزيز الاقتصاد المحلي.

1 زهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قالم، فيفري 2024، ص 45.

ويبرز استغلال الموارد الزراعية بأفضل طريقة من خلال عمليات التصنيع، بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل لمخلفات الإنتاج في صناعة أعلاف الحيوانات كمبادرة تساهم في تقليل النفايات.

- تعد الصناعات الغذائية عنصراً جوهرياً في منظومة الأمن الغذائي لأي دولة، حيث إنها تعمل على توفير السلع الأساسية للمواطنين بشكل مستدام ومضمون. ومن خلال حفظ المواد الأولية ذات الطابع الزراعي، يمكن تقليل احتمالية التلف وضمان توفرها للاستهلاك أو التحويل في الوقت المناسب..

- إضافة إلى ذلك، توفر الصناعات الغذائية نظاماً متكاملًا لحماية المستهلك عبر الدعم في إنتاج سلع آمنة وصحية تلبي احتياجاتهم الغذائية بأسلوب يتوافق مع المعايير الصحية العالمي

- وتساهم هذه الصناعات بدور فعال في دفع عجلة التطور الاقتصادي والإنتاجي، لا سيما من خلال التكيف مع التقنيات الحديثة والمنهجيات المتقدمة في الإنتاج. كما تسهل على المستهلك إشباع احتياجاته وتطلعاته بتقديم منتجات مخصصة تتلاءم مع أذواقه وتفضيلاته المختلف

- تعمل على جعل السوق مستقرا في الأسعار بطرح المصنوعات المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج¹ ونقيد الصناعات الغذائية في الدولة في الحد من التبعية الغذائية وكسر الإحتكار الموجود من طرف الشركات الكبرى المهيمنة على سوق الصناعات والمواد الغذائية وفي أغلبها شركات غربية ك: -nestlé - coca cola - danone وهذا كمثال لا للحص.

3. واقع ومعدلات الصنات الغذائية في الجزائر:

يُعد قطاع الصناعات الغذائية ثاني أكبر القطاعات الصناعية في الجزائر، إذ يوفر فرص عمل لحوالي 140 ألف عامل ويضم نحو 17 ألف مؤسسة، 95% منها تحت إدارة القطاع الخاص. يسهم هذا القطاع بنسبة 40% من إجمالي عائدات الصناعة. وعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي شهدته هذه المؤسسات واستجابتها لاحتياجات السوق الوطنية، فإنها لا تزال تعتمد بنسبة 75% على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من المواد الأولية والمعدات. يُقدر إجمالي استيراد القطاع بحوالي 7.7 مليار دولار سنوياً².

1 أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، دراسة الفترة و2009-2015، مجلة دوليات، جامعة قلمة لمعمول الاجتماعية والإنسانية، جامعة قلمة، العدد 2017، 20 سنة ص 408.

2 مهدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر

في إطار تنظيم قطاع الصناعات الغذائية، تبنت الجزائر منذ خمسة عشر عامًا سياسة خصخصة المؤسسات العمومية الناشطة في هذا المجال. ورغم المخططات التي وُضعت من أجل التطوير والعصرنة، لم تتمكن غالبية هذه المؤسسات، بعد خصخصتها، من تحقيق النجاح في التنافس أوتلبية متطلبات السوق الجزائرية. من خلال الأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أغسطس 2001، أطلقت السلطات الجزائرية عملية خصخصة شملت 942 مؤسسة عمومية من أصل 1280 مؤسسة في مختلف القطاعات، من بينها 268 مؤسسة تنشط في مجال الصناعات الغذائية. هدفت هذه الجهود إلى إعادة تأهيل المؤسسات الغذائية التي كانت تعاني منذ فترة طويلة من صعوبات كبيرة، ما دفع السلطات إلى خيار الخصخصة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت الحصة السوقية لمؤسسات القطاع العمومي للصناعات الغذائية انخفاضًا ملحوظًا، إذ تراجع معدلها من 24% في عام 1999 إلى 13% في عام 2001، وصولًا إلى 5% فقط في ديسمبر 2015¹.

منذ عام 2001، شرعت الدولة في تبني سلسلة جديدة من الإصلاحات تمحورت حول تشجيع خصخصة المؤسسات الصناعية. وتمثلت هذه الجهود في إصدار أمر تنظيمي يتعلق بتنظيم، تسيير وخصخصة المؤسسات العمومية، حيث تمت المصادقة عليه بهدف إنهاء حالة الجمود وتصحيح الهيكلة الصناعية. كما ركزت هذه الإصلاحات على تشجيع الاستثمار في الإنتاج، مما ساهم في التحول من الاعتماد على القطاع العام إلى تعزيز دور القطاع الخاص، خصوصاً في مجال الصناعة الغذائية².

مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 121.

1 E. Chérif، **Le marché des industries alimentaires en Algérie**، le magazine Agroligne، n°97، novembre/ décembre 2015، p.7.

2 نعيم إلهام، أهمية تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر، المجلد 14، العدد: 02 ديسمبر، 2025، ص 1022.

الجدول رقم (15) تطور الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر 2008-2016

الوحدة (%)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو الصناعات الغذائية من الناتج الحقيقي الداخلي	6.8	7.6	4.5	4.5	5.4	7	6.4	5.9	5.6

المصدر: الذیوان الوطني لإحصائيات 2017

نلاحظ في الجدول أن الصناعات الغذائية إلى غاية 2016 لم تعرف نموكبير بل تغيرات وإضطراب في النمو مما يجعلنا نحكم على مامدى مساهمة الصناعات الغذائية في الأمن الغذائي الجزائري، فلم تحقق الأهداف البديهية المرجوة من الصناعات الغذائية والتي تتمثل في :

- تحليل الخامات الزراعية؛

- تقليص فاتورة الإستيراد؛

- الإستفادة من المحاصيل التي لاتجد الرواج وقت الجني.

أهم نقطة ورهان وجب التركيز عليه في ما يخص الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي هوالمادة الأولية لأي صناعة غذائية فمثلا نجد أن بعض الشعب تبقى تعتمد كليا على الإستيراد لتوفير المواد الأولية وهي مثلا حالة صناعة السكر والزيوت، المارجرين والقهوة والتي تستورد تقريبا كل المواد التي تطلبها وهي أيضا بنسبة كبيرة في حالة قطاع المطاحن كالقمح اللين والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد، أما شعبة الحليب فهي تغطي إحتياجاتها بنسبة 70 بالمئة بإستيراد المسحوق، كما نجد شعبة العصائر التي تستعمل مواد مركزة مستوردة خاصة من إسبانيا والبرازيل وصناعة اللحوم المجمدة هي

الأخرى تعتم على الإستيراد مباشرة¹. لم تتطور كثيرا مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الهدف الأكبر وهو حل مشكلة التبعية الغذائية ورغم ما نلاحظه من إرتفاع الناتج الداخلي الخام في السنوات التي تلت 2017 مثلما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم (16) يوضح تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري 2019-2023

السنوات البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج الداخلي الخام	1464.0	1518.9	1632.5	1799.9	1905.4
القطاع العام	1234.3	1285.8	1372.6	1521.9	1604.3
القطاع الخاص	229.6	233.0	259.8	277.9	301.0

(ONS rapport N°964، (ONS rapport N°933، (ONS rapport N°964
(2020

فمن خلال ماسبق نجد أنه لا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طليا متزايدا، إذ تؤكد الأرقام أن 45 % من نفقات العائلات تخصص للتغذية فتحقيق التكامل بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيبقى أولوية رئيسية للدولة. فبدون هذا التكامل، يصبح من الصعب تطوير الصناعات الغذائية بشكل فعال. لهذا، يجب معالجة المشكلات التي يواجهها الفلاحون وأصحاب المؤسسات الصناعية بشكل متزامن عبر وضع آلية تعاون مستقبلية تساعد في التصدي للتحديات الشديدة التي يفرضها القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى التدفق الكبير للسلع الغذائية المستوردة. أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية، فإنه كغيره من القطاعات الصناعية، سيواجه في المستقبل تحديات كبيرة خاصة مع توجه الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويتمثل التحدي الرئيسي هنا في دخول البلاد وصناعاتها إلى نظام التقسيم الدولي الجديد للعمل من دون استراتيجية شاملة وواضحة. هذا الغياب يبطئ فرص نمو وتطور قطاع الصناعات الغذائية في ظل المنافسة العالمي².

¹ E. Chérif, opcit ; p04.

² مهدي حسنية، بن زيدان حاج مرعج سابق، الذكر ص 131.

من خلال دراسة فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل حرية التجارة الدولية وآفاق الإستراتيجية الصناعية في الجزائر نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور، خاصة في السنوات الأخيرة وهذا نظرا لإدراك المتعاملين الإقتصاديين أهمية هذا الفرع بالنظر لحجم السوق الجزائري الواعد غير أن المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات في حال تنشيطها أن تمول السوق المحلي من المواد الزراعية للصناعات.

المبحث الثاني: برامج وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يتناول هذا المبحث أهم البرامج والسياسات التي انتهجتها الجزائر عبر مختلف المراحل التاريخية سعياً لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال استعراض أبرز محطات وآلياتها، والوقوف على مدى نجاعتها في الحد من التبعية الغذائية وتعزيز الإنتاج الوطني.

المطلب الأول: برامج وسياسات الدعم الغذائي في الجزائر

يتناول هذا المطلب برامج وسياسات الدعم الغذائي التي انتهجتها الدولة الجزائرية، من خلال استعراض آليات هذا الدعم وأشكاله المختلفة، سواء المباشر منها أو غير المباشر، والوقوف على مدى فعاليتها في ضمان القدرة الشرائية للمواطن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، مقابل ما تحمله من كلفة مالية متصاعدة على الموازنة العامة للدولة.

1. الدعم الحكومي للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر:

يمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية، حيث يعرف أنه تلك الإعانات المالية والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى وجميع التحويلات غير المعوضة وغير القابلة للسداد¹. ويعرف كذلك أنه أي مساعدة من الحكومة نقدية أو عينية للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابلة مع إشتراط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي². وتعتمد الدول غالباً سياسة الدعم سياسة فعالة لمعالجة الاختلالات التي تنتج في السوق من

1 سي علي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، تقديم أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، دفاتر MECAS، رقم 02، 2019، ص 01.

2 البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي الأغواط، الجزائر، ص 61.

خلال عملها على خلق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وتهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف إجتماعية وسياسية واقتصادية، حيث يمثل الدعم مجمل النفقات النقدية والعينية التي تتحملها الدولة ونقدمها للأفراد لتحسين المستوى المعيشي أو من جهة للمنتجين لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية¹.

وهنا في محور الحديث حول الأمن الغذائي فالدعم الحكومي على المستويين الفردي (أفراد) والقطاعي (مؤسسات إنتاجية) للسلع الغذائية إستهلاكا وإنتاجا تعتمد عليه أغلب دول العالم لأن التغطية بالسلع الغذائية وإشباعها أمر ضروري لضمان الاستقرار الاجتماعي وقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة طرق للدعم في السلع الغذائية.

2. أهداف الدعم الحكومي للسلع الغذائية:

هناك عدة أهداف من الدعم الحكومي للسلع الغذائية على رأسها تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين ودعم الفلاح المنتج لكن هناك عدة أهداف أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية.

- فالأهداف السياسية تتمثل في الحد من تقلبات الأسعار للمواد الاستهلاكية الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين: رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية².
- كما ينظر المواطنون إلى دعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد خاصة في الدولة الربعية.
- استباق الأزمات السياسية الناتجة عن المجاعات.
- والأهداف الاجتماعية يتمثل الدعم الحكومي للغذاء في شقه الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل بين فئات المجتمع.
- تحسين المستوى المعيشي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين للتأكيد على الدور الاجتماعي للدولة.
- مساعدة الأسرة على مواجهة المشكلات المتعلقة بالغذاء عبر توفير الغذاء أو السلع الأساسية³.

¹ فدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020/2019م، ص 14.

² البشير عمارة، مرجع سابق الذكر، ص 62.

³ حسن فتحي دندن، تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000/2020، المجلة الجزائرية الاقتصادية، المجلد 16، عدد 02، 2022، ص 79.

3. واقع وتقسيم الدعم الحكومي للسلع الغذائية في الجزائر:

تنبت الجزائر بعد الاستقلال للنمو الاقتصادي الإشتراكي في التسيير وهذا النمط من أهم ركائزه سياسات الدعم وتحقيق المساواة وبالتالي كانت من أول خطوات الجزائر المستقلة سياسات تحقيق الإكتفاء الذاتي والقضاء على الفقر وقد كان الدعم الغذائي في عدة أشكال.

جدول رقم (17) تطور إعانات الدعم الحكومي في الإقتصاد الجزائري (2010-2022).

السنوات	نسبة دعم المواد الغذائية في الجزائر
2010	96.151 %
2011	279.115 %
2012	215.63 %
2013	197.406 %
2014	213.693 %
2015	246.819 %
2016	224.499 %
2017	182.129 %
2018	96.151 %
2019	279.115 %
2020	215.63 %
2021	197.406 %

Source : rapport de présentation du projet de loi de finance (2009-2020)

نلاحظ من خلال جدول نسبة الدعم أن قيمة الدعم في الغالب في ارتفاع وهذا لا يعود بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الدعم ولكن إلى التضخم وارتفاع الأسعار الدولية، وكل هذه الاجراءات في سبيل القضاء

على الفقر وإنعاش وتنويع الاستهلاك، لكن السمة العامة للدعم الغذائي في الجزائر هي سمة العمومية والشمولية فالدعم مثلما يلمس الفئات لهئية يستفيد منه الأغنياء وهذه السياسة تتطلب مراجعة شاملة.

أشكال الدعم الحكومي الغذائي في الجزائر:

تركز سياسة الدعم الحكومي فيما يخص المجال على دعم السلع الاستراتيجية واسعة الاستهلاك والتي لم تستطع الجزائر الوصول إلى الإكتفاء الذاتي فيها ولا زالت في حالة تبعية للخارج وهذه المنتجات بشكل التبعية فيها خطراً كبيراً على الأمن الاجتماعي للدولة لعدة اعتبارات كندرتها وإضطراب إنتاجها وتسويقها في الأسواق العالمية.

جدول رقم (18): أشكال الدعم الحكومي الغذائي في الجزائر.

دعم السلع الغذائية الأساسية	شكل الدعم
القمح ومشتقاته	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة لمادة القمح اللين والصلب والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ومن جهة دعم المنتج للمادة أي المزارعين المحليين بأسعار مجزية.
السكر	يتم دعم استيراد السكر الأبيض والبنّي من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية.
الحليب	تتعلق الإعانة التي تقدمها الدولة بالحليب المعبأ في الأكياس حيث تمنح سنوياً إعانة للديوان الوطني للحليب (OWIL) لإستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمعولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المقنن سعرياً.
الزيوت النباتية	تدعم واردات الزيت الحام الموجه للإستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد السعر السوقي المقنن، ودعم مشاريع زراعة النباتات الزيتية

المصدر: طارق اسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات إقتصادية رقم 44،

صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 40-50.

أصدرت الجزائر عدة مراسيم تنفيذية في ما يخص السلع الاستراتيجية في السوق الواسعة الاستهلاك، مراسيم خاصة بالزيت والسكر و مراسيم خاصة بالقمح والحليب، إما بإلغاء الضريبة أو بزيادة سعر شراء المحصول من الفلاح لتشجيع الانتاج وقد طبق هذا الإجراء الأخير على مادة القمح الصلب واللين حيث رفعت الجزائر سعر شراء القنطار من القمح المحلي من 3,250 دج/ للقنطار سنة 2007 إلى أن تجاوز سنة 2022 سعر الشراء 5000 للقنطار وهو مرشح للإرتفاع هكذا حتى تكون هناك تحفيزات أكثر للفلاح لإنتاج أكثر من السلع الاستراتيجية محليا، لكن معدل الإنتاج المحلي لازال بعيداً¹.

المطلب الثاني: السياسات الداخلية القوانين والعقار الفلاحي

يتناول هذا المطلب السياسات الداخلية التي انتهجتها الجزائر في مجال تنظيم القطاع الفلاحي، من خلال استعراض أهم القوانين والإصلاحات المتعلقة بالعقار الفلاحي وأنظمة الملكية والاستغلال، بهدف الوقوف على مدى مساهمة هذا الإطار التشريعي في تحفيز الاستثمار الفلاحي أو، على العكس، في إعاقة تطور الإنتاج الوطني وتكريس التبعية الغذائية.

1. السياسات الزراعية في الجزائر:

السياسات الزراعية في أي دولة تشمل البرامج والمشاريع والقوانين التي تنظم وتوجه عملية الإنتاج والتوزيع، بهدف بناء اقتصاد زراعي قوي ومستدام. وعادةً ما تسعى هذه السياسات إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- 1.1 تعزيز الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بشكل عام، مع التركيز على إنتاج الغذاء بشكل خاص، وذلك للوصول إلى أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي. ويتم ذلك من خلال هدفين فرعيين:
 - أ. توسيع استخدام الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأرض والمياه، ما يُعرف بالتوسع الأفقي في الزراعة.
 - ب. زيادة كفاءة إنتاجية الموارد الطبيعية والبشرية المستخدمة في القطاع الزراعي، وهو ما يُعرف بالتوسع الرأس في الزراعة².

1 راجع المرسوم التنفيذي رقم 07402 المؤرخ في 25 ديسمبر 2007.

² فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- يونيو 2010 ص127.

2.1 العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول خاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

وجب أن نستعرض السياسات الزراعية الجزائرية التي تهدف في أساسها إلى تحقيق الأمن الغذائي والخروج من التبعية المفروضة عليها استكمالاً للاستغلال السياسي وحفاظ على الاستقرار الداخلي.

1. سياسات التسيير الذاتي:

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

أ. العلاقة الوثيقة بالاقتصاد الفرنسي.

ب. وجود ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث يوجد قطاع يعتمد على أساليب تقليدية متأخرة ويعمل فيه الجزائريون، وقطاع آخر حديث يتميز بامتلاكه لأخصب الأراضي واستخدام أحدث الأساليب، ويستغله الأوروبيون إلى جانب عدد محدود من الجزائريين.

ج. غياب التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

د. عجز متواصل في كل من الميزان التجاري والميزانية العامة.

كل هذه الخصائص التي كانت تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بقليل حتمت على السلطات العليا في الدولة القيام بإصلاحات جذرية لتمليك والتمكين الغذائي الذاتي والتي أفرزت ما يسمى سياسة التسيير الذاتي كبرنامج وكشعار وأمام النقاش الحاد بين أعضاء الجمهورية الجزائرية المؤقتة حول بقاء أورحيل المعمرين أي الفنيين الذين يحسنون استغلال الأراضي الزراعية. وتشبث الطرف الذي طالب برحيلهم برايه بقت المزارع الجزائرية شاغرة إلى أن حل مباشرة بها الفلاحون دون تكوين أو تدريب بعقلية تقليدية بعيدة كل البعد عن تحقيق أمن اقتصادي مستدام.

إن التسيير الذاتي لم يكن عملية عشوائية، بل استند إلى معطيات تاريخية واجتماعية ورؤية مستقبلية واضحة. فقد جاء كاستجابة مباشرة للسياسة الاشتراكية المزمع تنفيذها، مما جعل من الضروري الإسراع في تبني هذا النوع من الإصلاح الزراعي. وبالتالي، كان القرار أو البرنامج انعكاساً للرؤية السياسية العامة، التي تتبنى نهج التسيير وفق نموذج اشتراكي للدولة.

اعتمدت سياسة التسيير الذاتي على الإبقاء على المزارع بهيئتها القائمة دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان إدارتها بشكل جماعي من قبل العمال الذين استلموها بعد مغادرة الفرنسيين. إضافة إلى ذلك، شملت الخطة استحواذ الدولة على الأراضي التي كان يملكها المستوطنون الأوروبيون ولم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال، فضلاً عن تأمين أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الاستعمار الفرنسي وأيضاً الملكيات الواسعة. وتم إنشاء هيئات لإدارة هذه الأراضي من دون تحويل ملكيتها. وبالتوازي مع ذلك، تم تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي للمجاهدين لإدارتها جماعياً وفقاً للمبادئ الاشتراكية¹، رغم ما في هذه السياسة من تحفيزات بإعتبار الكثير من المستفيدين لا يملكون خبرة تسيير المستثمرات الزراعية.

- لقد أصبح الحكام الجدد للجزائر هم الملاك الجدد لكن الفرق كبير في طريقة تسيير هذه المساحات الشاسعة من الأراضي.

- وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا في ما يلي، ويمكن اعتبار هذه المراحل 1967 إلى عام 1962 وتمتد من عام.

أ- المرحلة الأولى:

مكن تقسيم تطور تجربة التسيير الذاتي في القطاع الزراعي إلى ثلاث مراحل رئيسية، تميزت كل منها بخصائصها وأطرها التنظيمية والاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على العملية الزراعية وعلى النتائج المحققة.

المرحلة الأولى مرحلة النشأة :

تمثلت هذه المرحلة في الاستيلاء التدريجي للفلاحين على الأراضي الزراعية، تلاه صدور قرارات رسمية من الدولة لإضفاء الشرعية القانونية على هذه العمليات. ولتنظيم عملية التسيير تم إنشاء الذيوان الوطني للإصلاح الزراعي، الذي أنيطت به مسؤولية الإشراف على مدخلات ومخرجات عملية التسيير الذاتي. ومع تطبيق هذه السياسة، أصبحت الدولة تمارس سيطرة مباشرة وشاملة على تلك المزارع من خلال الهيئات الرسمية، مما أضفى طابعا بيروقراطيا على النظام الزراعي القائم.

1 فوزية غربي ، مرجع سابق الذكر، ص128.

المرحلة الثانية: تعزيز اللا مركزية

انطلقت هذه المرحلة من عام غير محدد، وكانت تهدف إلى تقليص مركزية الإدارة التي سادت في المرحلة السابقة، عبر تبني إجراءات مؤسسية جديدة. تم استبدال الذیوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولأئمة متخصصة وفق معايير جغرافية ومهنية محددة. كما شُكّلت تعاونيات زراعية لتتولى تنظيم الحسابات المالية وضبطها، مع فرض رقابة مزدوجة من قبل الوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني المركزي من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أسست الدولة الذیوان الوطني للعتاد الفلاحي الذي تفرّع إلى مكاتب جهوية تهدف إلى توفير الآلات والمعدات الفلاحية وصيانتها وفق احتياجات المزارعين.

المرحلة الثالثة: التصحيح الهيكلي

أنت هذه المرحلة كاستجابة للتعقيم العام لأداء المرحلتين السابقتين، حيث أظهرت النتائج عدم تحقيق نقلة نوعية في الأداء الزراعي أوفي تحسين بيئة الاستثمار الزراعي. بناءً على ذلك، استُحدثت إصلاحات تهدف إلى تجاوز العقبات البنيوية التي قوضت فعالية هذا النظام. تضمنت الإصلاحات إلغاء منصب المدير المعين وتركز اتخاذ القرارات بيد الجمعية العامة للعمال والفلاحين. كما جرى تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفيرها مباشرة للمزارعين، فضلاً عن خفض نسب الفائدة على القروض الممنوحة للمزارعين ضمن إطار التسيير الذاتي. علاوةً على ذلك، رُفعت أسعار المنتجات الزراعية في محاولة لتحفيز الإنتاج.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والإجراءات الإصلاحية المختلفة التي شهدتها مراحل التسيير الذاتي، إلا أن النتائج المحققة كانت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة. وهنا يشير إسماعيل العربي إلى إحدى المشكلات الأساسية لنظام التسيير الذاتي بقوله إن ما كان سائداً في الماضي لم يكن تسييراً حقيقياً للقطاع الزراعي بل مجرد نصوص تنظيمية لا تمتلك تأثيراً فعلياً على العمال، معتبراً أن الشروط الإيجابية والفعالة لتحقيق تسيير ذاتي ناجح لم تكن متوفرة بأي صورة حقيقية¹. وبهذا اتضح أن المخططين وصناع القرار الاقتصادي في الجزائر كانت تنقصهم خبرة خلق اقتصاد زراعي فيما بعد الاستعمار رغم المحاولات لتكون هناك مرحلة وقانون وبرنامج آخر للاستدراك الوضع.

1 إسماعيل العربي، التنمية الاجتماعية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص120.

2. سياسة الثورة الزراعية:

بتطبيق سياسة التسيير الذاتي، أدركت الحكومة الجزائرية ضرورة تغيير استراتيجية الإنعاش الزراعي مع بداية الثمانينيات. وفي هذا السياق جاءت الثورة الزراعية بموجب الأمر رقم 71 الصادر في 8 نوفمبر 1981، بهدف تجاوز الإخفاقات وحالة الركود التي نجمت عن السياسة السابقة. وقد سعت هذه الثورة إلى معالجة التفاوت البارز في الملكيات الزراعية وإعادة توزيع وسائل الإنتاج بشكل أكثر عدالة، مما يحقق الأهداف التالية:

- زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي.

- تعزيز فرص التشغيل وتحسين كفاءة اليد العاملة.

- القضاء على العلاقات الإنتاجية التقليدية التي كانت تعيق التطور¹.

بصفة عامة، تهدف الثورة الزراعية إلى معالجة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت نتاجاً لفترة الاستعمار، وذلك من خلال تأسيس بنى إنتاجية جديدة تُسهم في إدماج القطاع الزراعي بالكامل ضمن السوق الوطنية. ويتجلى هذا الهدف عبر إحداث تغييرات جذرية في أساليب استغلال الأرض، وفقاً لما تم تحديده في ميثاق الثورة الزراعية.

ووفقاً للميثاق المذكور، تم رسم ثلاث طرق رئيسية لاستغلال الأراضي الزراعية:

أ- **نظام التسيير الذاتي:** يُعد نموذجاً لإدارة متقدمة يعتمد على تنظيم الوحدات الإنتاجية بمختلف أحجامها، مع تطوير مستوى تقني يلبي احتياجات الإنتاج الزراعي بشكل فعال.

ب- **التعاون الزراعي:** يُمثل آلية ديمقراطية تهدف إلى تمكين الفلاحين من الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي من خلال إشراكهم مباشرة في عملية الإنتاج، باعتبارهم شريحة تمثل عماد الزراعة.

ج- **الاستغلال الخاص:** يعترف الميثاق بأهمية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لكنه في الوقت ذاته يسعى إلى إنهاء أي شكل من أشكال استغلال الإنسان للإنسان في إطار هذه الملكية.

1 أحمد بعلبكي، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، ترجمة وإصدار معهد الانماء العربي، بيروت 1997 ص255.

من خلال هذه السياسات، تستهدف الثورة الزراعية تحقيق توازن أكثر إنصافاً في توزيع الموارد وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمجتمع المحلي¹. وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى (جويلية 1972) بتأمين أملاك الدواة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

أما المرحلة الثانية التي انطلقت في حزيران يونيو (1973) فحددت الملكيات الخاصة وتأمين الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين خاصة الأسرة الثورية وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر (1975) حيث شملت المناطق السهلية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي لا يجب ان يتعدى 105 رؤوس للمربي للواحد، أما الفأض فيؤم ويوزع على المربين الصغار². فالثورة الزراعية في مجملها قد ساهمت في الوصول إلى مكسبين أساسيين في واقع الزراعة والتنمية الزراعية هما:

أ- إلغاء الملكيات العقارية الكبيرة وأشكال العمل والإستغلال المرتبطة بها.

ب- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم مما تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية انجع مما لو كانت مجزأة ومتفرقة.

وفي انتقادنا للثورة الزراعية كبرنامج ومشروع لإنعاش وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة فهي لم تحقق المستوى المطلوب ولم تصل إلى الأهداف الطموحة التي كانت تحملها رغم التغطية الإعلامية والإشهار الحكومي والمرافقة الشعبية فلم تنجح من تخليص القطاع التقليدي من الأزمة التي كان يعيشها، نظرا لأسباب وعوامل عدة يحضرها **عبد القادر جغلول** في ثلاثة مشكلات تتمثل الأولى في نقص الأراضي والثانية في مسالة التعاون والبرجوازية الزراعية والأخيرة فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة³.

1 أحمد بعلبكي، المسالة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، 1985 ص 210-215.

2Hamid temmar، **Stratégie développement a dépendant : le cas de l'Algérie ; UN bilan** (office des publications universitaire، paris، 1987 p118.

3 عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل احمد خليل، دار الحداثة، بيروت 1982، ص 205.

3. السياسة الزراعية فترة الثمانينات:

تُعدّ هذه المرحلة من الفترات التي شهدت تحولاً ملحوظاً على مستوى القيادة السياسية، حيث انتقلت السلطة من حقبة الرئيس هواري بومدين ذات التوجه الخاص إلى فترة حكم الشاذلي بن جديد. وخلال هذه الفترة، برزت في الخطاب السياسي مفاهيم مثل المراجعة والتقييم، حيث ركّزت الجهود على تحليل الوضع الاقتصادي بشكل عام، مع تقييم الإيجابيات والسلبيات لدفع عجلة التنمية الحقيقية .

في القطاع الزراعي، تمت إعادة بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها الأصليين الذين كانوا يفلحون هذه الأراضي قبل التأميم، كما عملت الدولة على تشجيع الفلاحين لاستصلاح الأراضي، لا سيما في المناطق الجنوبية، من خلال تقديم قروض مالية معتبرة وتزويدهم بالمعدات اللازمة وتهيئة الظروف المناسبة للعمل الزراعي. ومن أبرز الخطوات في هذا السياق، تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية في عام 1982، بهدف تمويل الفلاحين وتقديم الدعم المالي اللازم لتحفيز القطاع الزراعي .

إلى جانب ذلك، تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات لتصبح وحدات أصغر وأكثر كفاءة. كما زادت الدولة من استيراد المعدات الزراعية وقامت بتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات في الموارد المائية الضرورية عبر بناء السدود الكبيرة والصغيرة لدعم النشاط الزراعي وتحقيق الإنتاج المستدام¹. وعموما كانت هناك تركيز على ثلاث محاور وهي السياسات الكبرى:

- السياسة الإستثمارية؛
- السياسة السعرية؛
- السياسة التسويقية.

يتضح من هذه المؤشرات الدور الثانوي الذي مُنح لقطاع الفلاحة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى السياسات الزراعية التي لم تُعبر اهتماماً كافياً لهذا القطاع الحيوي. نتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الواردات الغذائية، مما أدى إلى الدخول في حالة من التبعية الغذائية التي أثقلت خزينة الدولة بأعباء مالية كبيرة، تُمول غالباً من عائدات المحروقات غير المستقرة، خاصة مع ظهور الأزمة البترولية العالمية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري. هذه الوضعية تفاقت بفعل الحالة المتدهورة للقطاع الزراعي.

¹ عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 133.

تجلّت الأزمة بشكل أكبر خلال فترة الثمانينات، حيث انكشفت بشكل واضح غياب الرؤية الاستراتيجية لدى صنّاع القرار الجزائريين وعدم تقديرهم لمخاطر التبعية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد والدولة. وفي محاولة للتعامل مع نقص السلع، أطلقت الدولة برنامج استيراد واسع النطاق تحت عنوان **ضد الندرة**، خصص له مبلغ 10 مليارات دولار في عام 1982. هذا التوجه أتى على حساب الاستثمار والتشغيل، مما أفضى إلى نتائج مقلقة على الاقتصاد الوطني، حيث أصيب معظم المؤسسات العمومية بحالة ركود واضحة، تراجعت فيها معدلات النمو إلى مستويات كبيرة، وانخفضت الاستثمارات إلى أدنى حد لها منذ أكثر من عقد ونصف. بالإضافة إلى ذلك، زادت أزمة الديون الخارجية سوءاً مع تدهور أسعار النفط، ما عمّق الأزمة الاقتصادية بدرجات غير مسبوقة.¹

واستمرت أسعار النفط في التراجع بعد ذلك فبعد ما كان سعر البرميل نحو 21 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات انخفض في بداية الثمانينات إلى أقل من 20 دولار ليواصل انخفاضه مسجلاً عام 1994 نحو دولار للبرميل، وكنتيجة لهذا التدهور أمام العجز في الإنتاج المحلي.²

سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة ووزراء الزراعة إلى معالجة العجز والتأخر في القطاع الزراعي من خلال تنفيذ عدد من المحاولات الإصلاحية. ومن بين هذه الجهود، صدر القانون 87/19 في ديسمبر 1987 ليحدد كيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأُملاك الوطنية، بجانب توضيح حقوق وواجبات المنتجين. جاء هذا القانون بهدف تحقيق أهداف معينة، مثل تنظيم إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتحديد وضعها القانوني. يمكن اعتبار هذه الجهود إعادة هيكلة للقطاع الزراعي العمومي، ما أفضى إلى تبني تنظيم جديد واستبدال مفهوم المزارع الاشتراكية، بتسمية المستثمرات الفلاحية.³

كان الهدف من هذا التوجه ضمان استغلال أمثل للأراضي الزراعية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ومتطلبات الاقتصاد الوطني، مع تمكين المنتجين من تحمل مسؤولياتهم في استغلال الأراضي. يضمن هذا القانون استغلالاً حقيقياً من قبل المستخدمين، حيث يرتبط دخلهم فقط بنتائج

¹ عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت، 1999، ص358.

² عبد الله بن عيدة، نفس المرجع ص385.

³ عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15 (1991) ص157-158.

إنتاجهم. وضمن هذا الإطار، ولتحقيق تنمية شاملة في القطاع الزراعي، باشرت الدولة في تنفيذ الخطوات التالية:

- تعزيز لامركزية الهياكل المساندة ودعم الترقية الزراعية.

- التركيز على توجيه النشاطات الزراعية بشكل عام.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات اتسمت بوضع منهجية جديدة لإدارة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع التخطيط لخصخصتها وتنفيذ برامج خاصة بهذا الشأن. كما جرى التركيز على تطوير الخدمات الداعمة لفئات الإنتاج المختلفة وتعزيز التكامل بين القطاعات المتنوعة. ومع ذلك، لم تُستكمل هذه السياسات بسبب التحولات الدولية على الصعيد الخارجي والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخلياً، مما أدى إلى دخول البلاد في مرحلة انتقالية شابتها العديد من المشكلات والتحديات¹.

4. السياسة الزراعية في مطلع التسعينات:

1.4 سياسة الإصلاح:

بدأت في هذه المدة اغلب الدول الاشتراكية إصلاحاتها الاقتصادية وتعديلات جوهرية بشكل أوبأخر، وذلك سعياً منها إلى مواكبة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على ما واجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينات من آثار إذ نضمت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي توجهات حثيثة نحو تقليص الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإعطاء دور أكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق دوره في شتى مجالات التنمية وفي مقدمتها خصوصية القطاع الزراعي.

كما اتبعت الجزائر سياسات التكيف الهيكلي مع سعي الدولة إلى تلاقي الآثار السلبية للبرامج المدعومة من قبل المنظمات الدولية، التي تدعم برامج الخصخصة والحرية الاقتصادية وغيرها بالدخول في مفاوضات طويلة مع الهيئات الدولية وبخاصة منظمة التجارة العالمية من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات ولهذا فقد ركزت الجزائر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة

¹ فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 136.

هيكله المؤسسات العامة وإتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار اسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية. ومهما تنوعت الخطط والأساليب في التنفيذ والمتابعة فإنها جميعا تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتتخلص أهم مرتكزات إستراتيجية التنمية الزراعية خلال التسعينات في ما يلي:¹

- استرجاع الاراضي المؤممة.
- استصلاح الاراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الانتاج.

2.4 برامج التكيف الهيكلي:

يرتبط مفهوم التكيف أوالمواءمة الهيكلية بمجموعة من السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وفريق خبراءه، وتركز هذه التوصيات بشكل أساسي على الدول منخفضة الدخل. تهدف هذه السياسات إلى إصلاح اقتصادات تلك الدول لإنقاذها من التورط المفرط في دوامة الديون، وتمكينها من المشاركة في الاقتصاد العالمي كشريك وإن كان ذلك في إطار غير متكافئ مقارنة بالدول المتقدمة.²

ولقد بدا تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 عام مثل الكثير من دول الجنوب بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتسهيل المبادلات الزراعية بشكل تدريجي وأهم النقاط في هذه البرامج ما تحويه من رفع الدعم على أهم المكونات الغذائية ومنتجاتها، وقد شمل الأسمدة والبذور علف الماشية والمعدات الزراعية، ما أدى لارتفاع التكلفة الزراعية بحيث ارتفع سعر³ الجرار الذي كان سعره 80 ألف دينار إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991 ولهذا لم تعرف الساحة الاستثمارية إقبالا

1 جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات (القاهرة: المنظمة 2000) ص 17.

2 الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر ص275.

3 حميد ايت عمارة، الزراعة المتوسطة في علاقات دول الشمال والجنوب، ترجمة اديب نعمة (بيروت دار الغرابي، 1993) ص 131.

كبيراً، وذلك لأن سعر تكلفة المحصول أصبح موازياً أوفوق المادة الغذائية البديلة، وهذه حقيقة مثبتة لوضيف إلي حقيقة كون الانتاج الزراعي في المنطقة الجنوبية من البحر المتوسط عموماً يتسم بدرجة عالية من المخاطر والريبة نظراً للظروف الطبيعية التي تميزها زيادة عن الظروف المصاحبة الأخرى، كالقدرة المالية، والمناخ السياسي، وهنا نشير إلى الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات، ضف له الوضع المالي المتدهور والمديونية الخارجية العالية.

- لقد خاضت الجزائر مفاوضات كبيرة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية من أجل حماية متميزة وهذا من شأنه تدعيم بعض الخيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من الاستقلالية للدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي، غير ان النتيجة المترتبة على سياسة التكيف لم تكن مرضية، فقد ادت سياسة إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي، إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي وأدت إلى تفكير الكثير وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه.

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:¹

- العمل على إعادة هيكلة القطاع الفلاحي لتحسين أدائه
- تمكين أصحاب الأراضي المؤممة من حق استرجاع ممتلكاتهم.
- تنفيذ سياسة لدعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية، والتي استمرت حتى عام 1994، مما يفسر الزيادات في الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية كجزء من الإجراءات الاقتصادية.
- توفير ضمانات للأسعار عند الإنتاج، خاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية.

5. مخطط التنمية الفلاحية:

يركز الهدف الرئيسي لهذا المخطط على تعزيز مستوى الأمن الغذائي في المقام الأول، وذلك من خلال تزويد السكان بالمواد الغذائية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة، كما يسعى إلى تحسين نسبة تغطية

1 جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، ص36.

الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية القدرات الإنتاجية فيما يتعلق بالمُدخلات الزراعية، إلى جانب الاستخدام المستدام والعقلاني للموارد الطبيعية، وتعزيز المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية نسبية.¹

تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، يرتكز تنفيذ المخطط على ثلاثة محاور أساسية تشمل الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي. وفي إطار تعزيز التنمية المستدامة، يتمحور هذا المخطط حول تشجيع ودعم المستثمرين في القطاع الزراعي من خلال مجموعة من التدخلات والإجراءات الموجهة نحو تحقيق الاستدامة وزيادة الإنتاجية.

أحد الأهداف الرئيسية لهذا المخطط يتمثل في تطوير المنتجات الزراعية بما يتماشى مع الخصائص الطبيعية لكل منطقة، مما يساهم في تكثيف النشاطات الصناعية الغذائية ودمجها تعاقدياً ضمن سلاسل الإنتاج وذلك ضمن قطاعات محددة تشمل الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، واللحوم الحمراء والبيضاء.

علاوة على ذلك، يتجه المخطط إلى تكثيف أنظمة استغلال الأراضي، خصوصاً في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف والمناطق الأكثر عُرضة للتدهور الناتج عن الجفاف. وتهدف هذه السياسات إلى تحويل استخدام الأراضي المخصصة حالياً لزراعة الحبوب أوالتي تُركت بُوراً إلى زراعات أكثر ملائمة مثل زراعة الأشجار المثمرة والكروم، وتربية المواشي إضافة إلى أنشطة زراعية أخرى تتماشى مع متطلبات هذه البيئات. على أن يتم تركيز زراعة الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها الإنتاجية العالية لضمان استغلال الموارد بشكل أمثل وتحقيق مردودية مستدامة.²

يهدف البرنامج إلى توسيع الواحات في المناطق الجنوبية، حيث تشمل المرحلة الأولى منه معالجة مساحة تقدر بنحو 600,000 هكتار. يتم دعم هذه المشاريع عبر صناديق خاصة، مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي من خلال آلية الامتياز. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر تأطير فني متعدد الجوانب يتماشى مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج.³

1 الجمهورية الجزائرية، وزارة الفلاحة، تقرير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر: الوزارة 2000، ص 71/72.

2 نفس المرجع ص 72.

3 عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة 2005 ص 226.

6. قانون الامتياز:

وهو قانون جديد لتسوية أكبر مشكلة في القطاع الزراعي وهي مشكلة العقار الفلاحي التي عرقلت الكثير من المشاريع الطموحة وكانت السبب في توقف الكثير من التعاونيات والمستثمرات عن العمل ويعتبر قانون طوح في جوهره.

تقييم السياسات الزراعية والغذائية:

واقعيًا ورغم كل المجهودات المبذولة في مختلف السياسات منذ السبعينات، عانت الجزائر من ضعف في القطاع الزراعي، مما يجعلها غير قادرة على التخلص من التبعية للخارج في مجال الغذاء. فالزراعة الوطنية لا تكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، مما يؤدي إلى استمرار الفجوة الغذائية. وقد ظلت الزراعة قطاعًا مُهمَّشًا لصالح التركيز على الصناعة.

ويمكن تلخيص مظاهر هذا الإخفاق على النحو التالي:

أ. **السياسة الاستثمارية:** تظهر بوضوح انحيازًا كبيرًا نحو القطاعات الصناعية وغيرها، بينما لم يحظَ القطاع الزراعي بالأولوية أو الاهتمام المناسب. فمنذ الاستقلال، تعرض هذا القطاع للأهمال المستمر.

ب. **سياسة الأسعار:** افتقدت هذه السياسة إلى المساهمة في دعم القطاع الزراعي، حيث تشابهت مع السياسات الاستثمارية في انعدام التوازن. فعلى سبيل المثال، يتم تحديد سعر القمح إداريًا دون مراعاة للتكاليف الحقيقية أو الأرباح المرجوة، مما يسبب ظلمًا للمزارعين ويقلص من حافزهم لتحسين الإنتاجية سواء في محصول القمح أو غيره.

ج. **سياسات التسويق:** يُلزم العديد من المنتجين باتباع إجراءات صارمة مسيطر عليها مسبقًا لتسويق إنتاجهم. ويُفرض عليهم تسليم ما يُنتجون إلى تعاونيات مُنشأة خصيصًا لهذا الغرض وفق أسعار مُحددة وغير قابلة للتفاوض، والتي غالبًا ما تكون أقل من التكاليف الفعلية للإنتاج. كل هذه العوامل تسهم في إضعاف القطاع الزراعي وتحد من قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر.¹

يتضح من خلال هذه المؤشرات المكانة الثانوية التي مُنحت لقطاع الفلاحة، ويبدو أن هذا القصور يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تولِ هذا القطاع الحيوي الاهتمام الكافي. وقد ترتب على ذلك ارتفاع

1 فوزية غربي، نفس المرجع، ص 134.

كبير في معدلات الواردات الغذائية، مما أدى إلى تبعية غذائية أثقلت كاهل الدولة. كما تحملت الخزينة العامة أعباء مالية كبيرة لتوفير النقد الأجنبي، الذي كان يعتمد بشكل رئيسي على عائدات المحروقات غير المستقرة، خصوصاً في ظل الأزمة البترولية العالمية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري. وقد زاد سوء وضعية القطاع الزراعي من تفاقم هذه التحديات.¹

هنا تظهر وتتكشف حدة الأزمة أي فترة الثمانينات يتضح بشكل جلي غياب الرؤية الإستراتيجية لدى صناع القرار الجزائريين وافتقارهم إلى استيعاب عمق التبعية الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد والدولة. هذه الأزمة سلطت الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها الجزائر في مسعاها للتحرر من تبعية قد تتطور مستقبلاً إلى مشكلة سياسية خطيرة. ففي ثمانينيات القرن الماضي، اتجهت الدولة الجزائرية نحو استيراد مكثف للسلع الاستهلاكية النهائية ضمن برنامج أطلق عليه "ضد الندرة"، حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار في عام 1982. ولكن هذا النهج جاء على حساب الاستثمار وفرص التشغيل، مما أدى إلى نتائج مدمرة على الاقتصاد الوطني. اليوم، يعاني الاقتصاد الجزائري من ركود ملحوظ أثر بوضوح على المؤسسات العمومية، حيث سجل تراجع كبير في معدلات النمو واستثمارات انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً. هذا، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية والتراجع المستمر في أسعار النفط، زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي بصورة كبيرة.²

واستمرت أسعار النفط في التراجع بعد ذلك فبعد ما كان سعر البرميل نحو 21 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات انخفض في بداية الثمانينات إلى أقل من 20 دولار ليواصل الهبوط مسجلاً عام 1994 مستويات دنيا في سعر البرميل، وكنتيجة لهذا التدهور أمام العجز في الإنتاج المحلي. سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، بالتعاون مع وزراء الزراعة، لمعالجة النقص القائم في القطاع الزراعي والتخلف الذي يعاني منه عبر تنفيذ عدد من المبادرات الإصلاحية. وفي هذا السياق، جاء قانون 87/19 الصادر في ديسمبر 1987 ليحدد الآليات القانونية لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للأموال الوطنية، كما تناول تحديد حقوق وواجبات المنتجين الزراعيين. تم وضع هذا الإطار التشريعي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من بينها تنظيم عملية إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتوضيح وضعيتها

1 إسماعيل العربي، مرجع سابق الذكر ص 62.

2 عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت 1999 ص 358.

القانونية. وتُعد هذه الخطوة جزءًا من جهود إعادة هيكلة القطاع الزراعي العمومي، حيث أفضت إلى التحول من صيغة "المزارع الاشتراكية" إلى صيغة "المستثمرات الفلاحية"، مما يُمثل تغييرًا جوهريًا في المفاهيم والأساليب التنظيمية لهذا القطاع الحيوي¹.

كان الهدف أيضًا ضمان الاستفادة المثلى من الأراضي الزراعية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ومتطلبات الاقتصاد الوطني، مع تمكين المنتجين من تحمل مسؤولياتهم في استغلال الأراضي. ويضمن هذا القانون استغلالًا فعليًا للمستغلين، حيث يرتبط دخلهم فقط بنتائج إنتاجهم. وفي إطار هذا القانون، وحرصًا على تحقيق تنمية شاملة، بدأت الدولة في تنفيذ الإجراءات التالية:

- تعزيز اللامركزية في هياكل دعم ومساندة الترقية الزراعية.

- التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية².

1 عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15 (1991) ص 157-158.

2 الديوان الوطني لإحصائيات المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15 (1991) ص 157-156.

المطلب الثالث: أثر تشابكات الجزائر العالمية على الوضع التغذوي

الجزائر كدولة غير مستثناة من التغيرات التي عرفها العالم من قبل تمثلت في بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تعني اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث. تصبح سوقا واحدة السوق القومية وقد تم تكريس هذه الظاهرة من خلال المؤسسات الثلاثة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ولما لهذه الأخيرة من تأثير كبير على التجارة الدولية اليوم، من خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها والتي تمس كل المجالات، وما تدعوا إليه من تحرير كامل للتجارة الدولية وإلغاء القيود على حركة السلع والخدمات بين الدول في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف¹.

غير أن ما شهده العالم من تغيرات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أدى إلى ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، والتي يقصد بها اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حرية تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية².

لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات فبحلول ماي 2004 استلمت منظمة التجارة العالمية إعلانات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، أما أن أكثر من ثلث (3/1) (التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، بحيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا خلال عقد التسعينات فقط، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة آل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبع (07) تكتلات وبالرغم من هذا الانتشار الواسع والعدد المهم، إلا أنه يبقى أهمها حاليا، الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول. أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب وشرق آسيا (آسيان)³.

1 حمد الأطرش : هموم اقتصادية عربية - حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1 الطبعة الثانية، 2005، ص 226.

2 جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 2

3 احصاءات المنظمة العالمية للتجارة على موقعها.. [www. wto org.](http://www.wto.org)

1. إتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي وأثره على القطاع الفلاحي

نظرا للطابع الاستراتيجي للمتوسط بالنسبة لأوروبا، إقترح الأوروبيون مشروع أوروبومتوسطي لتحسين استقرار المنطقة بمضاعفة فرص الإستثمار في هذه البلدان وتعزيز المبادلات الاوروبومتوسطية وفي هذا الصدد اقترحت لجنة المجموعة الأوروبية إنشاء فضاء إقتصادي أوروبومتوسطي جديد يقضي بإقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين في حدود العام 2010 والتي ستصبح فيما بعد احد اكبر التجمعات الاقتصادية في العالم¹ باحتوائها على 700 إلى 800 مليون نسمة في المتوقع مع عام 2030.

يعد الاتحاد الأوروبي حاليًا من أكبر الكتل الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة والصين والقوى الصناعية الأخرى كاليابان وكوريا، حيث نجح في تحقيق درجة عالية من التكامل من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية والضريبية. كما تمتاز الدول الأعضاء فيه بحرية التبادل التجاري وانتقال عوامل الإنتاج وحتى الأشخاص بين بلدانها، مما يمكّنها من أن تكون قطبًا اقتصاديًا مهمًا في الاقتصاد العالمي والخارطة التجارية الدولية. بناءً على ذلك، بدأت الجزائر مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1993، مستندة إلى أهمية التبادل التجاري بينها وبين دول الاتحاد بهدف الاستفادة من الخبرات الصناعية، وتطوير المؤسسات الجزائرية، وتعزيز الاقتصاد الجزائري على مستوى العولمة قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبعد 17 جولة من المفاوضات، تم إبرام اتفاقية الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وجرى التوقيع الرسمي عليها في 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية

لقد جاء إبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقرار الجزائر بالسير نحو اقتصاد حر، نتيجة إدراكها لضرورة التواجد في الأسواق الخارجية والانفتاح على المنافسة الدولية في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية وحتى المعلوماتية. ويشمل ذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى دعم برامج الإصلاح التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في اقتصاد الجزائر من خلال تنويع نشاطاته.²

1 عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص 40.

2 تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني مند سنة 2001، المجلس الإقتصادي والاجتماعي الجزائري، ص72.

وقد إرتبطت المفاوضات المتعلقة بالفلاحة أساسا بمايلي :

- إلغاء وتعليق الإعلانات المرتبطة بالصادرات الفلاحية.

تثبيت الرسوم الجمركية بمعدلات فعلية تركز على ميزة التقدير والشفافية في قيمة الإنتاج الإجمالي.

- تحديد تدخلات الميزانية العامة للدولة مع تخصيص الدعم الموجه للقطاع الفلاحي بنسبة 10%.

في هذه النقطة وجب مناقشة مامدى وزن الجزائر أمام كتلة ضخمة من الإنتاج الزراعي والفلاحي الأوروبي مقارنة بالجزائر؟ التي لازالت في مرحلة تجربة للإنتلاق الفلاحي بهدف للإكتفاء الذاتي كمرحلة أولى مع العلم أن الفلاح الأوروبي يتمتع بدعم مطلق من الدولة لحمايته الشيء الذي لاتستطيع الدولة الجزائرية مجاراته في مايخص الأغلفة المالية الكبيرة التي يتطلبها لمواجهة هذه الكتلة.

2. أثر إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي:

منظمة التجارة العالمية تُعتبر كيانًا اقتصاديًا عالمي النشاط يتمتع بشخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد. تتمثل مهامها في إدارة وتعزيز النظام التجاري الدولي، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول وتعزيز النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كما تشارك المنظمة على قدم المساواة مع مؤسسات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية التي تؤثر على مختلف الأطراف حول العالم، بهدف تحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية للنظام الاقتصادي العالمي¹. وتتمثل أهداف منظمة التجارة العالمية حسب الميثاق التأسيسي أي الأهداف العامة المعلنة فيما يلي:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد،
- رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة واستمرار نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي لدول الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة سواء كان ذلك للسلع أو الخدمات، وسوف يؤدي ذلك إلى استخدام امثل وأفضل لموارد العالم كل ذلك يجب أن يتم في إطار المحافظة على البيئة.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية،

¹ عبد المطلب عبد المجيد، الجات ومنظمة التجارة العالمية من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص176.

▪ محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بشكل أفضل،

▪ إقامة نظام تجاري دولي دائم ومتكامل¹.

وكنظرة نقدية فالمنظمة العالمية للتجارة وفي جميع جولاتها لم يكن هناك مشكل ظهر فيه التعارض والإشكال بين الدول النامية والدول المتقدمة وبين الدول المتقدمة فيما بينها مثلما ظهر في ملف الزراعة، وقد تم التوصل إلى إتفاق الزراعة في جولة أوروغواي بعد مفاوضات عسيرة ولم يحل ذلك الإتفاق المشكل نهائيا وتحتاج المنظمة دائما إلى مناقشة قضايا الحمائية والدعم الزراعي.

1.2 الآثار المترتبة عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

أ. الآثار الإيجابية للانضمام :

▪ تستفيد الجزائر من خلال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتما من الآثار الإيجابية التي تنتج عن الإستثمارات والتأهيلات الإقتصادية.

▪ زيادة الكفاءة الإنتاجية في البلد إذ أن الانضمام يدفع الدول النامية لزيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تدخل في جوالمنافسة مع الدول الأخرى لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهذا مهم جدا بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الإحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصص في الأسواق الخارجية².

ب. الآثار السلبية للانضمام :

تكون هناك آثار على الدول الضعيفة المنظمة كالتالي:

- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في البلدان الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الأغذية بالنسبة للدول النامية، ما ينعكس على موازين مدفوعاتها وعلى مستويات التضخم لديها.
- عسر تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من البلدان المتقدمة بتكلفة أدنى وبجودة أحسن مما سيكون له تبعات سلبية على الصناعات المحلية.

1 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص ص 182-183.

2 عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، ط1، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 1999، ص 140.

- يُلحق تخفيض الرسوم الجمركية الضرر بخزائن الدول العامة في الدول النامية، وضعف نمو المداخيل الضرورية لتمويل المصروفات العامة المتزايدة، مما يقود إلى رفع الضرائب أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمؤسسات التي تؤثر سلباً على كلفة الإنتاج وعلى الثمن.

أما الإنعكاسات السلبية المحتملة على الإقتصاد الجزائري علاوة على ماسبق يمكن أن نستشفها إنطلاقاً من عدة اعتبارات مختلفة منها : كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، إقتصاد مديونية، إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد مما قد يؤثر على فعاليته في حال انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به وهذه السلبيات ممثلة في:

- تُعتبر الجزائر من الدول التي تُعاني من اعتماد على الخارج ويُحتمل أن ترتفع أثمان المُنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد مما قد يزيد من عبء الغذاء الجزائري علماً أن جزءاً من واردات الجزائر يتكون من مواد غذائية أي بقيمة 23 مليار دولار قابلة للزيادة بنسبة 25%.

- سوف يترتب على تخلي الجزائر عن الإعانة الداخلية للسلع الزراعية، وهذا وفقاً لما تقتضيه اتفاقية السلع الزراعية، ارتفاع أسعار هذه المُنتجات في سوقها الداخلي مما يؤدي إلى تضائل مُتزايد للإنتاج المحلي وكذلك ضعف المقدرة الشرائية لمستهلكيها المحليين.

- إن الميزة الفريدة لقطاع الزراعة والمُتمثلة في ارتكازها على استيراد صنف واحد من تلك السلع ذات الاستهلاك الواسع والمتمثل في الحبوب، إذ تستهلك الجزائر قرابة 50% من الكمية الكلية المُتداولة، وبالتالي سيؤثر على اتفاقيتها في هذا المجال.

- نقص البنية التحتية سيعيق سرعة نقل المُنتجات سريعة التلف صوب الأسواق مما يرفع من تكاليف التوزيع ويُعيق الاستثمارات.

- عدم استفادة الجزائر من الفرص التي يُتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات عبر انضمامها إلى المنظمة، وهذا بسبب ضعف الصادرات خارج المحروقات والتي نادراً ما تتجاوز معدل 1.8% من إجمالي صادرات السلع، وهذا بالطبع في حال بقاء النمط الاقتصادي التنموي على حاله ودون مواكبته للتطورات الراهنة.

- ضعف القطاع الزراعي في تأمين السلع الغذائية الأساسية والتي تشكل نسبة مهمة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى نحو (3/1) مليار دولار، أي ثلث الواردات، كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم قيام الدول المُتقدمة برفع الدعم عن مُنتجاتها الزراعية، الشيء الذي يؤدي إلى

ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية (هنا محور خطر الاعتمادية) وستتكدّ الجزائر خسائر جسيمة لا تقل عن 300 إلى 400 مليون دولار من أصل 5 مليارات دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للدول العربية.

– قد ينجم عن انضمام الجزائر المُنتظر أن تصبح الساحة الجزائرية محط اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، وهذا بسبب عدم قدرة المُنتجين المحليين على سدّ الحاجة المحلية جراء المعضلات الزراعية كمُعضلة العقارات، وشح التمويل والقرض الفلاحي. مما يستلزم غزو المنتج الأجنبي للمنتج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة.

– ضعف التقنيات والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية للأزمة للمنتجات الفلاحية مما يقيد التجارة الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية للأزمة للأبحاث المتعلقة بذلك¹.

من هنا نستشف أن الإنخراط الدولي بالنسبة لدولة ضعيفة لم تتم بعد بناء قاعدتها الفلاحية أنها لن تكون في منأى عن تعمق آثار التبعية الغذائية وأنها سوف تخسر عدة أغلفة مالية لتعويض ودعم المنتجات الأساسية لضمان إستقرار وأمن إجتماعي وتجنب وقوع الفوضى، وهذا من جهة سيكون له أثر على القطاعات الأخرى التي سوف تتأخر التنمية بها.

كما يترتب عن انضمام الجزائر المرتقب إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تصبح سوق الجزائر محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال وهذا يؤدي بدوره إلى دخول منتجات أجنبية ذات جودة عالية مما ينجم عنه منافسة غير عادية وبالتالي تدمير النسيج الفلاحي الجزائري الذي يعاني من ضعف التمويل والدعم وعدم إستعمال التقنيات الحديثة.

إنخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية يؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار أقل، وهذا يترتب عليه إنخفاض في العروض من المنتجات الفلاحية وبالتالي وحسب قانون العرض والطلب فإن الأسعار سترتفع، وبالتالي هذا سيؤدي إلى إرتفاع الفاتورة الغذائية الجزائرية.

¹ صالح صالحي، الآثار السلبية للانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية ودور الدلة في التاهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص152.

إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية يؤدي إلى إنخفاض التعريفات الجمركية عليها وهذا يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأوروبية ويزيد الطلب عليها، وقد ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن هذه الأسعار ستتقل الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الإستيراد الصافي للغذاء ومنها الجزائر.

كما أن التحديات التي ستواجه الجزائر والإنتاج الفلاحي الجزائري بسبب الإرتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر بسبب قلة الموارد التالية للأزمة للقيام بالأبحاث والتطوير وعليه فقد تتأثر الجزائر من إستخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على صادرات الجزائر من الإنتاج الفلاحي¹.

2.2 آثار سياسات التكيف الهيكلي على الأمن الغذائي الجزائري:

عانت الجزائر كباقي الدول التي كانت تتبع المعسكر الإشتراكي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي من الإنكشافية والأزمة الإقتصادية العالمية ودخلت نفق المديونية مع السقوط الحر لأسعار المحروقات (1986-1999) حالت دون نمو الإنتاج الغذائي الزراعي توسع الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الدخل وانخفاض القدرة الشرائية والتضخم وارتفاع عدد الفقراء مما أدى إلى الهجرة الواسعة من الريف للمدينة وبالتالي كانت الجزائر أمام الإصلاحات والشروط التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

مصادر للرزق في المدن، وهذا ما أثر سلبا على انخفاض سبة العمالة في القطاع الزراعي، فقد بلغ النموالعمالة الزراعية خلال الفترة 1986-1999 2%، أما البطالة فيبقى معدل مرتفع 25،1% من الفئة النشيطة، 46 بالمئة من الباحثين عن العمل مرتفع خاصة من الفئة التي تقل عن سن 25 ونسبتهم 49،3 ورغم انطلاق برنامج التشغيل الريفي من سنوات 1996-1999².

1 برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي). الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الاطراف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، جوان 2014، ص252.

2 Hilel, H. (2010). Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie, ((Syndrome hollandais et échangeabilité). 69. Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier.

وبالرغم من أن الجزائر إستفادت من عدة مشاريع على غرار الدول التي وقعت تحت إصلاحات صندوق النقد الدولي كمثل على ذلك إنجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني تحت إشراف الصندوق بولاية تيارت، والمشروع النموذجي المشترك بين تونس والجزائر للتنمية الريفية النموذجية يمتد عبر ولاية تبسة الجزائرية إلى غاية القصيرين بتونس

- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية والخسائر

- إنشاء القرض التعاضدي CMA

- ضخ مايعادل 3 مليار دولار لإعادة إنعاش الإنتاج الفلاحي.

- إنشاء الذيوان الوطني للأراضي الفلاحية onta

- إلغاء الدعم على الأدوية والمعدات الفلاحية وهذا ما أثر سلبا على التكلفة الإنتاجية وأدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية سنة 1994، وفي أسعار العتاد حيث إرتفع سعر الجرار من 80 ألف دينار إلى 260 ألف دينار عام 1991¹.

ومن الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على المجال التغذوي الجزائري نجد:

- إضعاف قدرات القطاع الزراعي، وإعاقة فرص تكامله

- إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي .

- تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص

- تغذية عملية التضخم، وزيادة معدلات البطالة

- تعميم الفقر وتوسيع دائرته، وتعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول².

1 المجلس الإقتصادي والإجتماعي، المشروع التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 12.

2بن عوالبيلالي، ثابتي الحبيب، تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 34

المبحث الثالث: خطر تبعية الغذاء للمحروقات على السلم والأمن الاجتماعي

التبعية الغذائية في الجزائر تتعدد وهنا لدينا التبعية في التغذية لعائدات بيع النفط فهولازال المورد المالي التقليدي رغم كل سياسات التطوير وتحسين نوعية ووفرة الإنتاج الغذائي فلا زالت الجزائر تنتظر أغلب قوتها من وراء البحر، وبما أن الإقتصاد الجزائري ولحد الساعة لازال النفط وتصديره يعد القطاع الأول في تمويله وبالتالي تمويل إستيراد الغذاء أودعم القطاع الفلاحي المنتج فإن أي تحرك في الأسواق العالمية بشكل سلبي سيؤثر مباشرة على غذاء المواطن الجزائري وأي أزمة سعرية للنفط العالمي ستجعل السلم والأمن الاجتماعي مهددين في الجزائر بإعتبارهما يرتبطان أساسا بقوت المواطن الجزائري.

المطلب الأول: طبيعة وتقلبات أسعار المحروقات العالمية

يتناول هذا المطلب طبيعة أسواق المحروقات العالمية وخصائصها البنوية، من خلال تحليل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية المتحركة في تحديد أسعار النفط والغاز، ورصد أهم مراحل التقلب التي عرفت هذه الأسواق تاريخياً، بهدف بيان مدى تأثير هذه التقلبات على القدرة التمويلية للدول الريفية كالجزائر في تغطية احتياجاتها من الواردات الغذائية.

1. مفهوم المرض الهولندي والدولة الريفية:

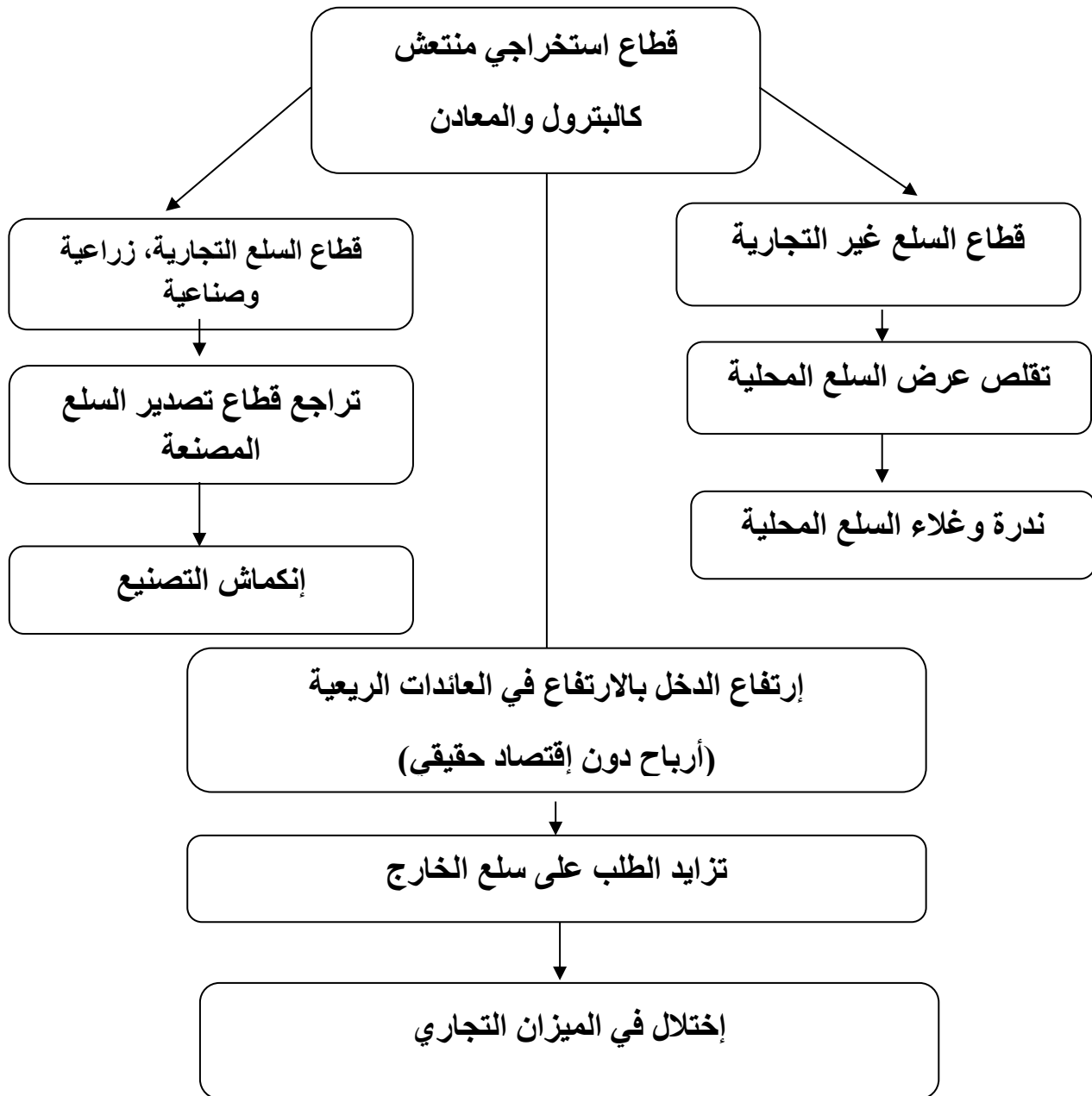
تتشترك أغلب الدول العربية في مشكلة العجز الغذائي وتعويضه بالإستيراد بالاعتماد على عائدات المحروقات ما يشبه ما يسمى أعراض المرض الهولندي وارتأينا أن نوضح ما يسمى المرض الهولندي وما هو خطر الاعتماد على المحروقات كبديل لإنتاج الغذاء.

1.1 تعريف المرض الهولندي:

يقترح الشرح المبسط والمباشر للمرض الهولندي أن ازدهار تصدير المواد الأولية (النفط والغاز والمعادن بشكل خاص) من دولة ما ينجر عنه تدفق وفير للعملة الأجنبية إلى البلد، أي إلى تزايد الطلب على العملة الوطنية. وهذا يفضي بالتتابع إلى تضخم قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية. وهوما يسبب جعل أسعار الاستيراد من الخارج أقل كلفة وأكثر تنافسية، بينما يجعل أسعار صادرات الدولة أعلى (بالعملات الأجنبية)، أي تصبح بضائع الدولة المعنية أقل تنافساً في السوق الدولية. وكل هذا ينعكس بسوء على الفروع الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الإقتصاد. ونظراً لأن قطاع تصدير المواد الأولية يشغل عادةً عدداً محدوداً من الأفراد، فإن استمرار ازدهار هذا القطاع يعجز عن استيعاب البطالة

التي تتكوّن في الفروع الإنتاجية، وهوما يؤدي إلى تفشي البطالة، فظاهرة العلة الهولندية هي تقلص الفروع الإنتاجية في الاقتصاد جراء ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب انتعاش تصدير الموارد الطبيعية وتدفق العملات الأجنبية إلى البلد، يستند هذا التحليل على افتراضين محوريين: أولاً، أنّ الدولة المعنية تعتمد نظام سعر الصرف العائم لعملتها، بحيث تتحكّم قوى العرض والطلب الحرّة بسعر صرف العملة. ثانياً، أنّ إنتاج المورد الطبيعي، والطلب الخارجي عليه، لا يتأثران بالتحوّل في سعر صرف العملة¹.

الشكل رقم (19) مخطط توضيحي للمرض الهولندي



¹ نعمان كنفاني، مفاهيم وتعريف إقتصادية، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 55 الربع الثالث، سنة 2018، ص 26.

2.1 مفهوم الدولة الريعية:

في هذا الصنف من الدولة، تُدار الشؤون الإنتاجية التي تسهم في المبادرات التصديرية للموارد الطبيعية للقطر المعني، ويُستمد العائد بشكل أساسي من الضرائب والفعاليات الاقتصادية الداخلية.

بصيغة أخرى، تتطابق الدولة الريعية مع الدولة التي تستقبل مبالغ ضخمة من التحويلات المالية للمغتربين بشكل دوري، والمُدفوعة من الخارج من قبل أشخاص أو حكومات أجنبية للدولة المقصودة، وتبقى السلطة هي الرباح الأساسي من مُعاش الخارج، ومن هنا دورها المحوري كمَوْزَع وفاعل للتنمية المُركَّزة.¹

إهتم حازم بيلاو بمفهوم الدولة الريعية حيّق ذهب إلى أن الغرض من محاولة تعريف الدولة الريعية ليس الوصول لفكرة مجردة عنها لكن للمساعدة في توضيح أثر التطورات التي تحدث فيها بدخول عنصر الربح.²

من خلال الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة الريعية من نستخلص الخصائص الآتية:

- أن الدخل الريعي هو الدخل السائد وأن ذلك لا يعني أنه النوع الوحيد من الدخل حيث أنه لا يوجد اقتصاد ريعي صافي ففي كل الاقتصادات توجد هناك عناصر ريعية، لكنه في حالة الدولة المعتمدة على الربح يكون طاغيا كما أن منشأه يكون خارجيا، حيث أن وجود الإيجار الداخلي وحده ليس كافيا لتوصيف الدولة بإسم الريعية.³

- إنها مبنية على اقتصاد قائم على النمط التداولي أو اقتصاد من النموذج الحصصي الذي تكون الدولة فيه المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التخصيص إزاء شتى القطاعات الاقتصادية و المجموعات الإجتماعية.⁴

1 GUENDOUZI Brahim et AMNACHECHIKH Sabrina، **Impact des spécificités de l'Etat rentier sur le développement économique en Algérie**، Revue TADAMSA D UNEGMU Volume 1 n°: 1، Mars 2021، P.176.

2 Beblawi، Hazem and Luciani، Giacomo، **The rentier state**. London: groo; helm ;1987 ;p51.

³ Idem.

4 نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة الريعية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط2010، ص1، ص456.

الخصائص الأساسية لأسواق النفط :

تُمثّل أسعار النفط كافة أسعار المواد والخدمات في أنها تُقرر عند موازنة الكميات المطلوبة مع المعروضة. بيد أن هناك بعض السمات البارزة لقطاع النفط تجعل أسواقه متباينة عن أسواق السلع والخدمات، ويتجلى هذا بوضوح عبر تعرض أسعار النفط لموجات متكررة. فمن جهة، لا يتوفر بديل مُعد للنفط في المدى القصير الآتي، لا سيما في مجال النقل، وبالتالي سيبقى الإقبال على النفط جامدًا (غير مرن) تجاه التحولات في أسعاره، سواء تعلق الأمر برفع السعر حيث لا تتقلص الكميات المطلوبة أو تضيق، أو في وضع انخفاض السعر حيث لا تتسع الكميات أو تزيد بشكل أكبر مما هي عليه لتغيير الثمن¹.

كما أن هناك خاصية مرونة الطلب والعرض وتتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لإستثمارات جديدة بمعنى وجود نسبة كبيرة من الشك بشأن الطلب والأسعار في المستقبل الذي يؤدي إلى حتمية عدم إستقرار السوق بشكل عام وحدث أزمات دورية.

لتطوير قدرات جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي إلى تقلبات حادة بالضرورة في أسعار النفط على المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق².

مفهوم الأزمات السعرية :

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها إختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار يستمر على فترة زمنية معينة قد تطول وتنتج من تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما معا في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة كعدم وفرة العرض

1 محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 م، ص 171.

2 مريم شطيبي محمود، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، يوم 14 ماي 2015، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. ص 03.

لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن يكون سببه عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية، والعوامل الجيوسياسية¹ كالحروب والتحالفات والتكاملات وتهديد معابر النفط الإستراتيجية بالنزاعات.

المنطقة العربية والنمو المرتبط بتقلب سوق النفط:

جلب ريع النفط العربي معه غنى استثنائيا في الدول المولدة للبترول الذي يمثل قرابة 90 بالمائة من موازنتها العمومية السنوية، وهذه المداخل هي التي تدعم كذلك ازدهار الصناعات المرافقة لها، وإمكانيات الشغل، والمداخل، والتحويلات المالية لمواطني الدول العربية الأخرى، ومن هنا فإن مردود النفط يشكل دافعا أساسيا للاستقرار الاقتصادي العربي غير أن التسيير السيئ للمورد من طرف السلطات العربية أوصلها إلى البقاء في وضع اعتماد على المصدر الوحيد ورهن لتوقعات تغيّرات السوق العالمي للنفط الذي يخضع للمساومات السياسية وليس للمبادئ الاقتصادية وبهذا فإن تراجع أسعار النفط في السوق الدولية أفضى إلى انخفاض العائدات المالية في عديد من الدول العربية ومعه توقفت حالات عديدة من مسارات التطور التي تتطلب الموارد المالية للتحقق.

يشكل النفط المشغل المحلي الأهم، والأكثر مساهمة في الثروة القومية في الحيز ولا يزال استغلال هذا الغنى وتوزيعه محط تساؤل، وهي تُعتبر أحيانا هبة ونقمة في الوقت ذاته وتتأكد مثل هذه التحفظات عند التفكير في غياب الوضوح في الموازنات العمومية، وقصور مفهوم الإدارة السليمة في الدول النفطية وقد تسبب النفط كذلك في اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة في أقطار عديدة من الوطن العربي.²

ويُشاهد سوق النفط تقلبات حادة تُهدّد مستقبل الاستدامة في العربي، ففي مطلع هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفعت أثمان النفط لتبلغ مستويات قياسية، ما جعل بعض الاقتصادات العربية تجني إيرادات لم تشهد مثلها منذ سبعينات القرن العشرين. فبحسب تقديرات المصرف الدولي، حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا اقتصاديًا يعادل 6.2 في المائة سنويًا في الفترة ما بين العامين

¹ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر (2000، 2010) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 / 2012، ص 40.

2 تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، المكتب الاقليمي للدول العربية، كركي للنشر بيروت، لبنان 2009، ص 101.

2003 و2006، هو الأعلى خلال ثلاثين عامًا، ويُحاكي هذا المعدّل اللافت إلى حدّ بعيد الطفرة الاستثنائية التي شهدتها إيرادات النفط. فقد تتأوّحت سلّة أثمان النفط في منظمة أوبك ما بين 24 و29 دولارًا في العام 2003 إلى ما بين 51 دولارًا و66 دولارًا في العام 2006 وواصلت صعودها لتصل إلى سعر غير مسبوق هو 147.2 دولارًا للبرميل في تموز/يوليو 2008. وقد زادت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة بين العامين 2003 و2006، لكن الصدمات الخارجية التي مُنيت بها الدول العربية ترتبط بالكساد العالمي الراهن الذي بدأ في العام 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وسيُخلّف التباطؤ العالمي تداعياته في الدول العربية وقد يُفضي إلى اضطراب بالغ الحدة في نماذج التنمية في الدول العربية المُعتمدة على النفط بصورة أساسية، حيث تضع هذه الأخيرة استثمارات فاعلة في المصارف الأمريكية ولا تستطيع أن تصون نفسها من تداعات الأزمات الدولية. كما أن الهبوط الكبير في أسعار البترول مع ختام سنة 2008 وسنة 2009 سيكون له أقصى الأثر في خطط ومقاربات التنمية بما ينعكس سلبيًا على عيش الفرد العربي..¹

يوفر النفط أويّ مُكوّن طبيعي آخر في أيّ دولة هبة عظيمة ومغذّي اقتصادي حيوي رغم أنه يعرضها للمطبات، ففي الجزائر مثلاً (مُدّخرات الجزائر من النفط، 12 مليار برميل ومن الغاز ثامن مُدّخرات العالم، 80 مليار متر مكعب)، يلعب النفط دوراً بارزاً في الجزائر، فهو مصدر أساسي للخرينة، وعنصر دمج كبير للنسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كونه العامل الوحيد حالياً الذي تعتمد عليه الهيئات لتخفيف الاحتقانات الاجتماعية (منح المسكن بلا ثمن، وتأمين التمويل للشباب)، وهو المُكوّن الضروري لحل جملة إشكاليات وتضاربات الاقتصاد الجزائري، حيث يضمن القطاع النفطي الممرّ الوحيد للجزائر من العملة الأجنبية 98 % من التصديرات و70 % من الإيرادات العامة ونحو 40 % من الإنتاج المحلي الخام للبلاد.

مع العلم أن البترول يشكّل نسبة 36 في المائة من المداخل الكلية للجزائر. في حين تبلغ حصة الغاز 40 في المائة من المدخولات والبقية عبارة عن مُستخرجات للمُحروقات. لكن الاقتصاد يعتمد أيضاً وبعمق على استيراد المواد الأولية من الخارج، إذ أن أكثر من 70 % من مُتطلبات الأهالي والمؤسسات العامة والخاصة، تأتي من الخارج.

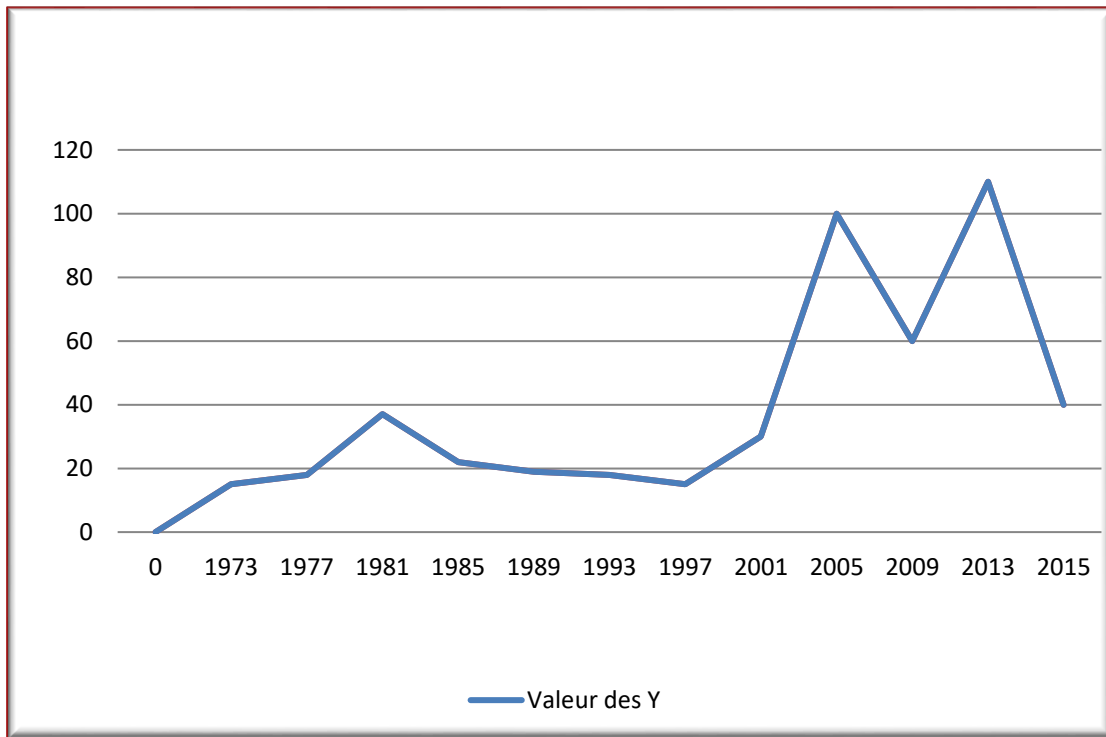
1 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، نفس المرجع، ص 103.

كما إن القطاع النفطي لا يوظف سوى 2% من اليد العاملة وهذا فالتحدي بالنسبة للجزائر مثل باقي الدول المصدرة للنفط يتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة نتيجة تراجع العائدات النفطية مع تنويع اقتصادها بالنظر إلى الارتفاع المتزايد والسريع لعدد السكان النشيطين، ويعد توفير مناخ أعمال أفضل وقاعدة اقتصادية متينة وتكوين نوعي من الإجراءات الواجب اتخاذها لتنويع الاقتصاد وتشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير الإستخراجي وتقليص نسبة البطالة ورفع الصادرات خارج المحروقات¹.

2. التحديات التي تواجه تجارة الغاز الجزائري وعلاقة ذلك بإضطراب السلم الاجتماعي:

يكن خطر التبعية للمورد الواحد في تمويل عملية استيراد الغذاء في تقلبات وازمات هذا المورد أي ما يعرف بالأزمات السعرية العالمية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (20) تطور سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1973-2016)



المرجع: براهيم بن حراث حياة وبيوض خديجة، مرجع سابق الذكر بتصرف بسيط من الباحث،

ص 107.

1 حاكمي بوحفص، تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات بجامعة وهران، العدد التاسع، 2015 ص 380.

ما نلاحظه أن الغذاء يعاني من التبعية الحادة لأسعار النفط والغاز في الجزائر وما لذلك من إرتباطات بالإستقرار الإجتماعي فأى هزة في هذين الموردين على مستوى تجارته أو مخزونه أو سعره سيلمس بشكل سريع قوت الجزائريين التي تعتبر مستوردة بنسبة أكثر من 80 بالمئة من السلع الإستراتيجية كالقمح ومواد تسمين وعلف الحيوانات المنتجة للحوم اوعلى مستوى الحليب والفواكه.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي يشهدها قطاع تصدير الغاز الطبيعي الجزائري، حيث أن انعكاسات الشراكة كان لها أثر إيجابي على القطاع، إلا أن هناك متغيرات عالمية قد تؤثر على كميات الغاز المصدر وأسعاره، نذكر منها:

1.2 تباطؤ نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي:

يرتقب أن يهذاز وتيرة ازدهار استهلاك الغاز الطبيعي في خلطة الطاقة الدولية خلال السنوات الخمس القادمة، حيث تُواصل الدول الأوروبية مُعاناتها من ضعف الحاجة للغاز، وفتور الإنتاج من المساعي الاستخراجية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية حول أوعية الغاز على المدى المتوسط.

وقد نوه التقرير إلى أنه رغم تزايد نصيب الغاز الطبيعي في خلطة الطاقة الدولية، إذ يُتوقع أن يتنامى معدل الحاجة الدولية للغاز الطبيعي بنحو 2,4 بالمئة سنوياً حتى عام 2018، فإن هذا المعدل أدنى من النسبة التي كانت مُنتظرة في العام البائد والتي بلغت 2,7 بالمئة. ويعود المصدر الأساسي وراء هذا الانخفاض في معدل التطور إلى حاجة أوروبا للغاز، التي كان مُتوقعاً أن تكون هزيلة للغاية.

ويُقيّم التقرير أنه على امتداد العامين القادمين سينزل الطلب على الغاز في أوروبا إلى 506 مليارات متر مكعب في عام 2014، من 513 مليار متر مكعب عام 2012 جراء العالقة السعرية غير المواتية بين أثمان الغاز والفحم والكربون، وبحلول عام 2015 يُنتظر أن يبلغ الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي 525 مليار متر مكعب، لكن إيقاع هذا التنامي أسرع بكثير مما كان مُقدَّراً، إذ كان مُنتظراً أن يرتفع الطلب إلى 561 مليار متر مكعب بحلول عام 2017. ويُعزى ذلك إلى تباطؤ التطور الاقتصادي والمحن المالية التي مُنيّت بها بعض الدول الأوروبية، والتصورات الأكثر حذراً في مجال توليد القدرة¹.

1 تقرير توقعات الطاقة في العالم، وكالة الطاقة الدولية، فرنسا، جوان 2010.

2.2 تحول كبير في ميزان القوى في أسواق الغاز العالمية:

إن بروز اثنين من المنتجات الحديثة للغاز الطبيعي خلال العقدين القادمين سيحدث تحولاً هاماً في ميزان القوى بأسواق الغاز الدولية، وتعديلاً في كيفية تقدير قيمة الغاز الطبيعي، استناداً إلى تقرير التوقعات الطاقوية العالمي لعام 2035 الصادر عن شركة بريتش بتروليوم. في هذا الصدد، بينت مصادر الشركة عبر تقريرها الدوري أن انطلاق مبادرات الغاز الطبيعي المُسال الجديدة خصوصاً في إفريقيا وأستراليا والولايات المتحدة سيزيد من التنافس، ما لن يمكن أي جهة من الهيمنة والتمكّن من الأسواق.

فالاستكشافات الكبيرة المستجدة للغاز الطبيعي على سواحل شرق إفريقيا جعلتها من المناطق الواعدة لتوريد مادة الغاز الطبيعي المُسال، وربما تصبح هذه البقعة أيضاً مُنافساً أساسياً للدول التي تُصدر الغاز، لكون كل من الموزمبيق وتنزانيا تسعيان للانضمام إلى نخبة الدول العالمية المصدرة للغاز الطبيعي المُسال، حيث يُنتظر أن تدعم وفورات الغاز الطبيعي الهائلة التي اكتُشفت في عامي 2010 و2011 بحوض روفوما جدوى تصديرات الغاز الطبيعي المُسال في المنطقة. علاوة على ذلك، تتمتع بقعة شرق إفريقيا بتموضع مكاني ممتاز يمكنها من بلوغ الأسواق الآسيوية والأوروبية.

يتنبأ التقرير بأن يزداد إنتاج الغاز الطبيعي في كافة أنحاء العالم باستثناء أوروبا، حيث سيهبط إنتاجها إلى النصف خلال العقدين القادمين. كما ستتصاعد إمدادات الغاز الطبيعي العالمية بحوالي 1.9 في المائة سنوياً حتى عام 2035، وكذا سيرتفع استخراج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 50 في المائة ليبلغ حوالي 988 مليار متر مكعب سنوياً مدعوماً بالغاز الصخري، في حين يصل الإنتاج الروسي إلى 816 مليار متر مكعب سنوياً. ومن المرتقب أن يشكل الغاز الصخري ما يقارب نصف الارتفاع في الاستخراج، موفراً بذلك الكثير من الإمدادات لوحداث تسيل الغاز الحديثة خاصة في الولايات المتحدة، التي يتوقع التقرير أن تبلغ صادراتها من الغاز الطبيعي المسال 80 مليون طن سنوياً وبأسعار شح مُنافسة من ساحل الخليج الأمريكي تصل لحوالي ثلاث دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى آسيا ودولار واحد لكل مليون وحدة بريطانية إلى أوروبا.

تواجه الجزائر تحديات جمة في مجال تجارة الغاز الطبيعي، في ظل تدهور الأسعار في السوق المفتوحة، واشتداد التنافسية خاصة من روسيا والنرويج، بالإضافة إلى سعي الدول الأوروبية إلى تقليص الاعتماد الطاقوي خصوصاً في ظل وجود مُنتجين جدد كالقطر وليبيا وإيران، وفي ضوء هذه المستجدات فإن المحافظة على أسعار الغاز الجزائري المتجه لأوروبا أمر بالغ الصعوبة، حيث مُنيت سوناطراك

بالخسارة في التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في النزاع بينها وبين شركة "إديسون" الإيطالية بسبب شرط يُسمى الاضطراب بموجب العقد، والذي ينص على إعادة تقييم السعر الأساسي عندما يطرأ تغيير في الأوضاع الاقتصادية، كما عقدت المجموعة الطاقوية الإيطالية "إيني" اتفاقاً مع شركة سوناطراك يقضي بخفض كميات الغاز التي تزودها الجزائر لإيطاليا، ضمن برنامج إعادة النظر في الأسعار، كما طالبت الشركة الإسبانية للغاز الطبيعي "فينوسا" بتخفيض أسعار الغاز الجزائري مراعاةً لمستجدات السوق.

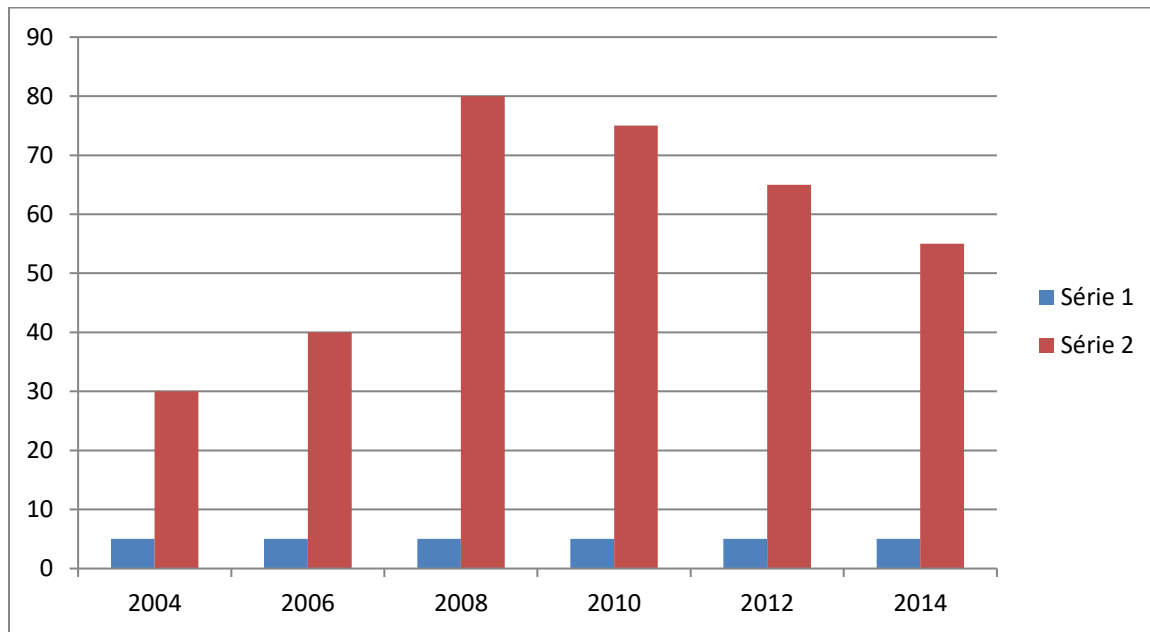
المطلب الثاني: الفجوة والحاجات الغذائية في الجزائر بين الإنتاج والإستيراد وارتباطها بالريع النفطي

يعتبر الإنتاج الغذائي ضعيف جداً إذا ما قارناه بالحاجات الغذائية للشعب مما يطرأ الدولة إلى الإستيراد سنوياً بكميات معتبرة وبعضها يكون بعقود طويلة مثل المواد الغذائية الإستراتيجية كالحبوب من القمح وشعير وذرة.

1- المتغيرات المؤثرة على الفجوة الغذائية في الجزائر:

نلاحظ بداية الشكل التالي لفهم ضعف نسبة الإنتاج الغذائي وأساس تعويض وتمويل واردات الغذاء في الجزائر.

شكل رقم (21) رسم بياني يوضح الصادرات الجزائرية من المحروقات ومقارنتها بالصادرات خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2016/2015

ما يلاحظ على الشكل الاستقرار شبه التام لنسبة الصادرات خارج المحروقات التي تفصح عن خلل مزمن في نسبة الإنتاج الغذائي الذي لم يصل حتى لحد الإكتفاء فضلا عن التصدير هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود عدم استقرار في نسبة الأموال المحصلة من المحروقات بسبب خضوعها للأوضاع السياسية والطلب الدولي.

معطيات الإنتاج الغذائي الطبيعية ونسب التغذية:

بدراستنا لنصيب الفرد من الغذاء كمعطى زائد معطيات إنتاج الغذاء محليا ومعطيات الإستيراد الغذائي نستنتج عدة أمور تخص الواقع الغذائي الجزائري وتوضح لنا مدى خطورة إستمرار الوضع المتكشف في الجزائر، فمشكلة عدم إنتاج الغذاء تعتبر متغيرا مستقل يرتبط معه عدة متغيرات تابعة.

جدول رقم (22) تطور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج الفلاحي الوطني (1962_2014) (كلغ/للفرد)

السنوات	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	الفواكه	الإنتاج الفلاحي
1962	4,211	83,2	83,43	55,205	53,466
1970	72,149	83,2	68,35	13,145	64,335
1980	08,129	76,2	75,47	13,64	75,245
1990	03,65	40,1	45,62	11,39	75,170
2000	89,30	72,0	17,85	21,47	99,165
2010	06,11	76,38	73,144	77,91	21,134
2014	88,62	28,42	78,177	82,110	82,169

Source : FAO. Données agRicoles de FAOSTAT : Données ، 2017.

Http : // www.FAo.oRg./ FAOSTAT./ fr./= data./GT.

أهم المنتجات المسببة للفجوة الغذائية في الجزائر:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحضى بأهمية بالغة في الجزائر، خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من المشتريين

الرئيسيين للمواد الغذائية عامة والحبوب خاصة في السوق العالمي، نضرا لعدم كفاية الانتاج المحلي منها، حيث ان واردات الحبوب تشغل حصة الاسد في الفجوة الغذائية بنسبة 75% خلال الفترة (2016/2008) تأتي بعدها اللحوم الحمراء والبيض بنسبة 8،6% تليها الشاي والقهوة ثم الخضر والفواكه بنسبة 7،44 و 7،35 على التتبع هذا ما يوضحه الجدول ادناه:

الجدول رقم (23): يبين الفجوة الغذائية في الجزائر من سنة 2008-2015

متوسط الفترة (2008-2018) بالمليون دولار.				
النسبة %	الفجوة الغذائية (صافي الواردات)	الواردات	الصادرات	المجموعات السلعية
//	013073،	//	1،41	الحبوب والدقيق
0،46	18،12	27،69	9،57	الخضر
6،89	276،44	304،76	28،32	الفواكه
8،59	344،59	351،77	7،18	اللحوم الحمراء والبيض والبيض
7،44	298،27	298،27	0،00	الشاي والقهوة
100	4010،42	4056،63	46،21	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي

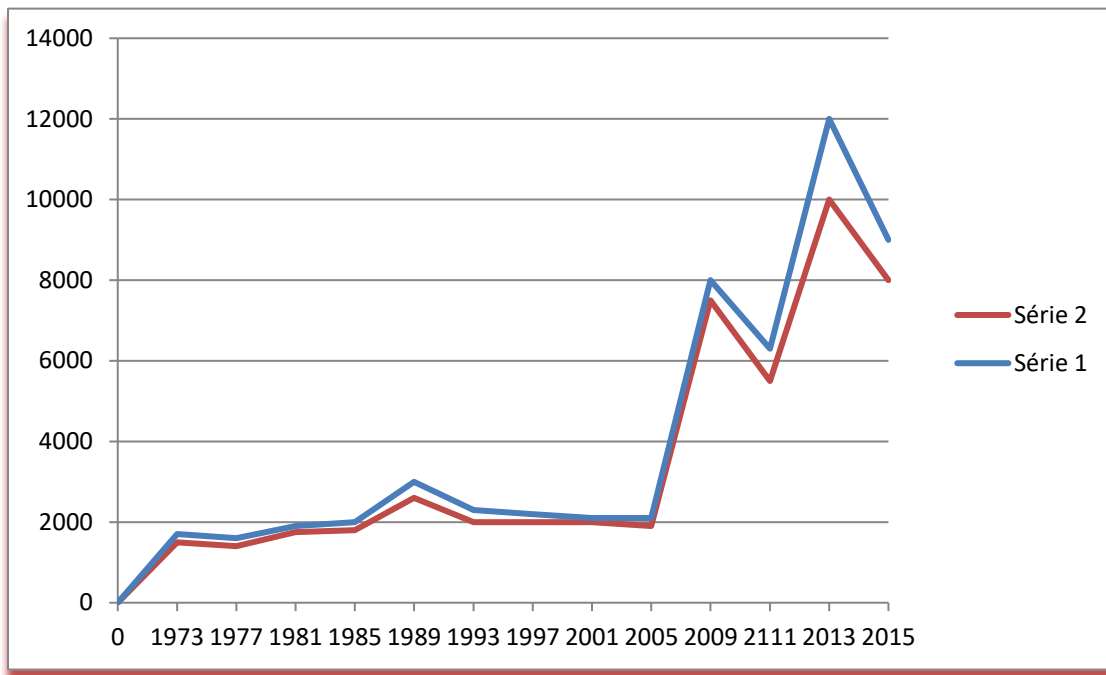
للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، الخرطوم 2016.

تحليل الفجوة الغذائية الجزائرية من خلال الجدول: نلاحظ ان الجزائر تعاني من انكشافية رهيبة في الفجوة الغذائية في ما يخص نقص الحبوب والمواد الغذائية الأخرى كاللحوم والفواكه والشاي والقهوة والزيوت والسكر التي لا توجد في الجدول لانها بالاصل مفقودة لان بيئتها الاصلية ليست الجزائر. فالحبوب والدقيق الموجه اساسا كغذاء رئيسي للشعب تحقق نسبة ضئيلة جدا لاتكاد توصف مما يؤدي بالدولة الجزائرية إلى التسول في الاسواق الخارجية بحثا عن العرض المناسب خصوصا وان تمويل عملية

الاستيراد يكون من عائدات بيع النفط الخام وكل أزمة تعصف بالسوق النفطية تؤدي إلى رهن قوت المواطنين الجزائريين.

نجد أن معالم بروز الفجوة الغذائية في الجزائر يعود إلى أوائل السبعينات حيث ارتفعت من 127,69 مليون دولار إلى مليون دولار سنة اي انها تضاعفت بأكثر من مرة خلال الفترة المدروسة كما بلغت اعلى قيمة لها والمقدرة ب مليون دولار سنة 2014.

الشكل رقم (24) الفجوة الغذائية في الجزائر بالمليون دولار للفترة من 1973-2016



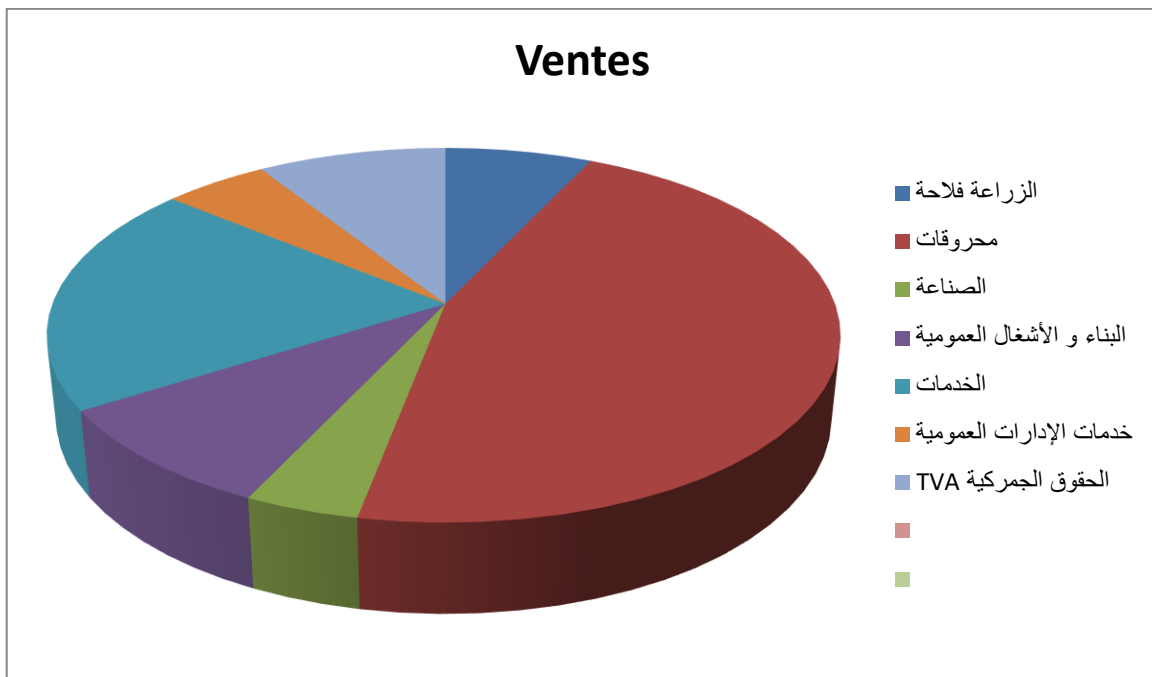
المرجع: براهيم بن حراث حياة، بلييوز خديجة، مرجع سابق الذكر، ص109

المنحنى البياني يوضح حجم التبادلات التغذوية الجزائرية مع الخارج تصديرا واستيرادا معدل الفجوة الغذائية الحاصلة بينهما كفارق حيث نلاحظ انه:

- سابقا برز الانخفاض الأول سنة 1976، حيث انتقلت من 1001,69 مليون دولار 1975 إلى 740,77 سنة بمعدل انخفاض 26,05 %.
- ابرز الانخفاض الثاني سنة 1986 ، حيث انتقلت من 2490,94 مليون دولار سنة 1985 إلى 1999,16 سنة 1990 بمعدل انخفاض 17,76 %.

- كان الانخفاض الثالث سنة 1990 ، حيث انتقلت الفجوة من 3300،23 مليون دولار سنة 1989 إلى 2258،53 سنة 1990 بمعدل انخفاض 31،56%.
- ظهر الانخفاض الرابع سنة 2009 حيث انتقلت الفجوة الغذائية من 8331،22 مليون دولار سنة 2008 إلى 6303،64 سنة 2009 بمعدل انخفاض 24،34%.
- أما الانخفاض الخامس فكان في 2015 حيث انتقلت الفجوة الغذائية من 11436،97 مليون دولار سنة 2014 إلى 9749،34 سنة 2015 بمعدل انخفاض 14،76%.

الشكل رقم (25) أهمية القيمة المضافة الزراعية في PIB (الناتج الداخلي الخام) 2008

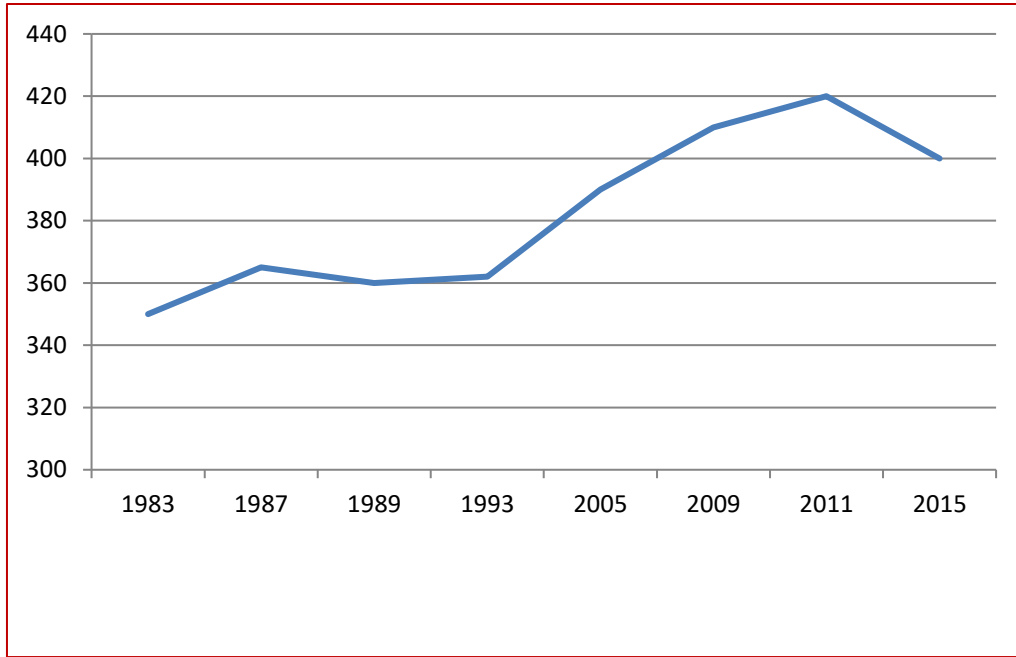


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات

أ. أسباب الفجوة الغذائية الجزائرية: تتداخل ظروف وعوامل متعددة في خلق وتعميق مشكل الفجوة الغذائية الجزائرية منها ما هو عامل داخلي بحث كالمشاكل الهيكلية والوظيفية ومشاكل ترتبط بالإنسان كالاستهلاك وتفضيحه والازدياد الديمغرافي وان لم يكن سببا رئيسيا واسباب أخرى تبعية خارجية كالتبعية المفوضة من قبل المنتجين الكبار والمتحكمين في بورصة الاسعار .

ب. الأراضي الزراعية: الأراضي الزراعية في الجزائر لم تشكل سوى 16،6% من المساحة الاجمالية سنة 1973 حيث انخفضت سنة 1981 إلى 16،45% وبقيت في حدود هذه النسبة إلى غاية سنة 2003

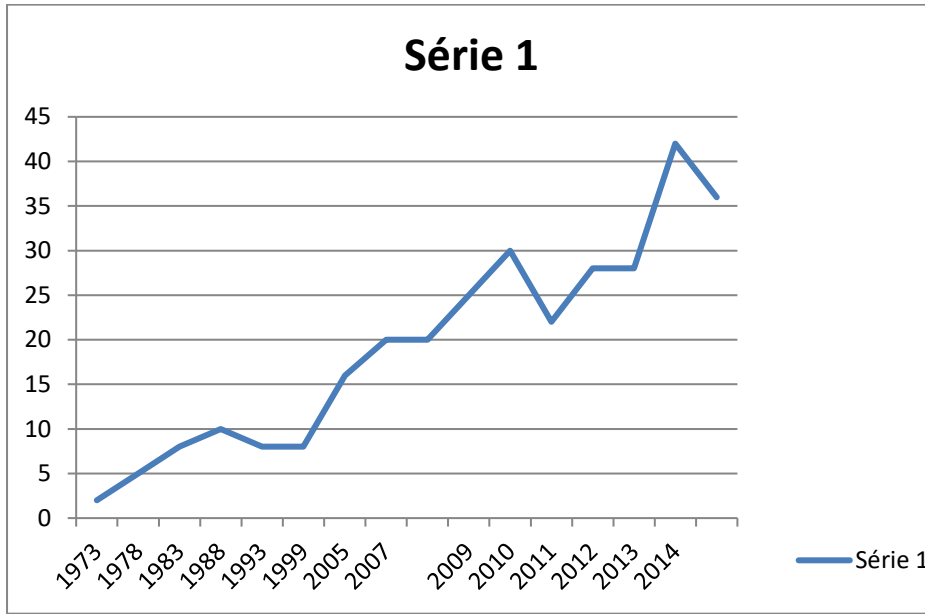
لنشهد تصاعدا في السنوات الموالية وبلغها 17.40% بحلول سنة 2016 ، فالجزائر تتميز بمحدودية الاراضي الزراعية في مجالها الجغرافي، نضرا لصحرائها الشاسعة التي تمثل 80% من المساحة الكلية، حيث كلما زادت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة، كلما زادت نسبة الانتاج الزراعي، الذي بدوره يساهم في تلبية حاجيات السكان من المحاصيل المنتجة خاصة الحبوب التي تعتبر اساسيات المستهلك الجزائري، فمتوسط المساحة المزروعة من الحبوب في الجزائر بين 2008 و2012 قدرت ب: 1646,51 ألف هكتار بمتوسط انتاج 4075.78 كلغ/هكتار. الذي ارتفع بنسبة 20,52% (4912.23 كلغ/هكتار) سنة 2013، بسبب زيادة المساحة المزروعة بنسبة (2699,25 ألف هكتار) في نفس السنة، لتعود إلى الانخفاض بحلول سنة 2015 إلى 2686.08 ألف هكتار (0,49%) بإنتاج 3760.95 كلغ/هكتار (23,44%). والشكل رقم (26) يوضح ذلك:



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي 2016.

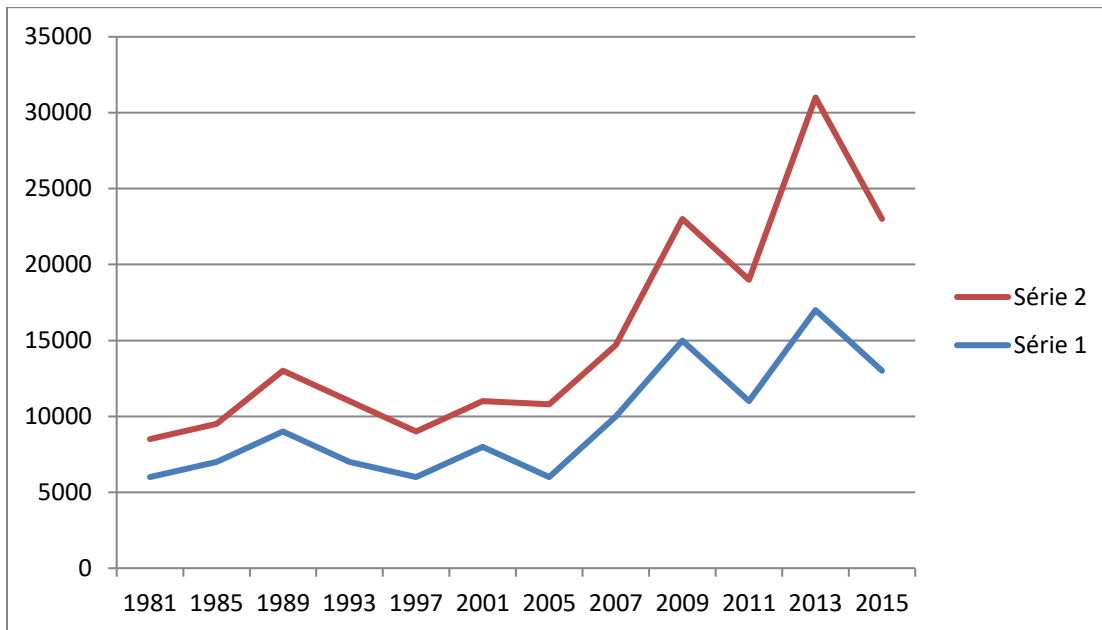
ج. العامل الديمغرافي: منذ أوائل عقد السبعينيات نلاحظ تطور حجم الفجوة الغذائية بمعدلات مرتفعة نضرا لارتفاع الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة في السكان كما يوضحها الشكل ادناه حيث بعدما كان عدد سكان الجزائر في بداية السبعينيات بعد الاستقلال 15,80 مليون نسمة انتقل إلى 40,61 مليون نسمة سنة 2016 اي نسبة تطور تقدر ب 157,02 ما أدى إلى زيادة حجم الواردات الغذائية التي قدرت ب 359,79 بداية سنة 1974 وقدرت ب 8890,85 مليون دولار سنة 2016 بزيادة 24,71 مرة.

الشكل رقم: (27) تطور عدد سكان الجزائر (1973-2010):



ان حجم الفجوة الغذائية يتزايد بتزايد نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، هذا الأخير قدر في الجزائر خلال الفترة (1973-2000) بمتوسط 3351,53 مليون دولار، وبلغ حجم الفجوة الغذائية متوسط 2020,08 مليون دولار في نفس الفترة حيث انتقلت الفجوة الغذائية في نفس الفترة إلى 6644,11 مليون دولار اي بنسبة 228,92% هذا ما يفسر العلاقة الطردية كما يوضحه الشكل ادناه.

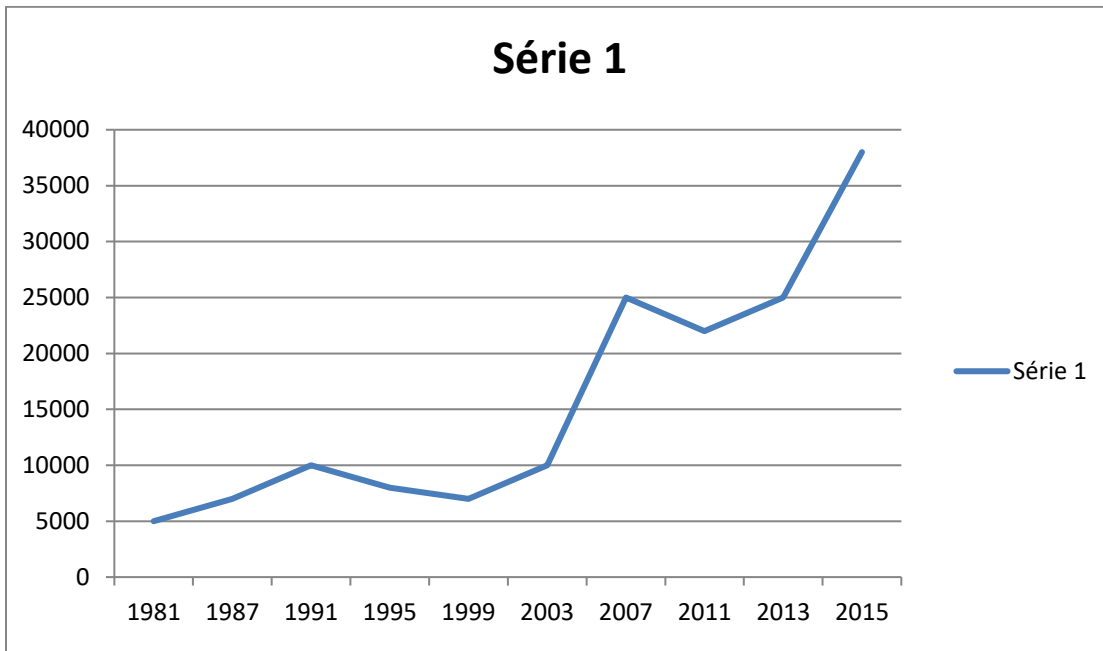
الشكل رقم (28) يوضح حجم الفجوة الغذائية في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

د- ظاهرة التمدن: بعدما كان سكان الريف يمثلون أكثر من اجمالي سكان الجزائر سنة اصبحوا يمثلون اقل من الثلث بحلول 2016 بسنة 28% حيث ان هجرة الاراضي الزراعية بانتقال سكان الريف إلى الحضر يزيد من حجم الفجوة الغذائية في الجزائر نظرا لتضاؤل حجم اليد العاملة الفلاحية وانتقالها من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى غير منتجة للغذاء اذ اصبح العاملون في الزراعة يمثلون 11% سنة 2016 بعدما كانوا يمثلون نسبة 22% سنة 2000.

الشكل رقم (29) يوضح نسبة توزيع سكان الريف والحضر في الجزائر من 1981 إلى 2016.



ه- الاحتياطات الأجنبية: إذ نسبة الإحتياطات الأجنبية على الواردات الغذائية في الجزائر تبلغ سنة بالمقارنة مع مطلع السبعينيات كان اي نجد ان نسبة الزيادة تصل إلى حيث تبين ان نسبة حياة الاحتياطات في الاقتصاد الجزائري تعتبر اعلى من المعدل الذي يعتبر كافيا هذا مايعكس التأثير الايجابي لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي خاصة بعد سنة كما ان نسبة تغطية الاحتياطات للفجوة الغذائية قدرت ب 1409,05 سنة 2016.

المطلب الثالث: الأسعار الدولية وسياسات دعم التغذية وأثرها في ترسيخ ظاهرة التبعية

يتناول هذا المطلب العلاقة بين تقلبات الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسياسات الدعم الغذائي المنتهجة في الجزائر، من خلال تحليل الكيفية التي تجعل بها هذه السياسات، رغم أهدافها الاجتماعية المعلنة، الاقتصاد الوطني أكثر ارتباطاً بالأسواق الخارجية وأكثر تحملاً لأعباء مالية متصاعدة، بما يسهم - عوض الحد منها - في ترسيخ ظاهرة التبعية الغذائية وإطالة أمدھا.

1. علاقة السلع الغذائية المستوردة بالتضخم في الجزائر:

ارتباط اعتماد الدولة على استيراد السلع الغذائية خاصة الاستراتيجية ووقوعها في أزمة تضخم تكون له اثار سلبية على المستهلك المحلي بارتفاع السعر وهذا ما تشهده في الجزائر فالتضخم هو:

حسب روبنسنن التضخم هو "ارتفاع غير منتظم للأسعار" ويعرفه مارشال بأنه "ارتفاع الأسعار" بينما يعرفه فلامان "حركة الإرتفاع العام للأسعار" أما كلوزوفيقول انه "الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع"¹. ولهذا التضخم عدة أسباب كثيرة كقلة عرض السلع وإرتفاع الطلب، وكبر الكتلة النقدية المتداولة.

بعد تعريف التضخم نجد ان الحالة الجزائرية هي احدى الحالات التي تعاني من أزمة الأمن الغذائي الناتج عن تزاوج مشكلة التضخم الداخلي وارتفاع اسعار المواد الغذائية المستوردة وحتى المحلية، فالتضخم في الجزائر بلغ 4.2% بالمئة سنة 2008 إلى غاية الاشهر الأولى من 2019 وقد عرفت معه اسعار السلع الغذائية ارتفاعا نسبيا 0.6% بالمئة وهو استمرار الارتفاع السابق² فمثلا في سنتي وبداية تضاعف الحكومة من سياسة طبع النقود بصورة كبيرة جدا متجاوزة سقف مليار دينار وبالمقابل يقوم بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي الاجباري كالية لدرء اثار عمليات طبع النقود من في جانفي إلى في فيفري، كمؤشر على ان قيمة العملة الوطنية تعاني من تاكل قدرتها الاسمية، وهونفس الامر الذي يسجل على القدرة الشرائية التي تتضح جليا في الفوارق الكبيرة بثلاثة ارقام لقيمة اللع والبضائع خلال العقدين الماضيين، فقيمة الدينار سنة 2000 مختلف كثيرا عن قيمته في وفي تقدير مغاير لتقديرات السلطات العمومية الجزائرية التي اشارت ان نسبة التضخم بلغت 4،2% في المئة في جانفي الماضي مقابل اشارة صندوق

1 douglas greeworld، dictionnaire economic ،economia، 1987،p 267.

جريدة الخبر، ملف اقتصادي من تقديم حفيظ صوالي، الاثنين 19/02/25 ص142

النقد الدولي، ان معدل التضخم يقدر في الجزائر بنحو 4،7 في 2018 ومتوقع نهاية وقد وصل صرف الدينار امام الدولار إلى نهاية 2018¹.

وهنا نلاحظ ان الارتفاع في التضخم والتآكل في قيمة الدينار مقابل العملات التي تستورد بها السلع الغذائية الإستراتيجية وهي الارووالدولار، بالاضافة إلى تجميد رفع الاجور، هنا تصبح أزمة القدرة الشرائية للمواد الغذائية متعمقة جدا ما يهدد الأمن الاجتماعي ويفتح المجال ظهور حركات احتجاجية وطلبات متزايدة.

ويرى في هذا الصدد الخبير المالي الدكتور سليمان ناصر ان نسبة التي يصرح بها الذيون الوطن للإحصائيات نسب مغلوطة لا تعكس النسبة الحقيقية للتضخم سنة مثلاً. ويؤكد ان المواطن وحده هو الدليل على نسبة التضخم اذ انه من يتاثر في قدرته الشرائية التي تتدهور شيئاً فشيئاً بارتفاع نسبة التضخم، ويعوز ذلك إلى سياسة الحكومة التي تقوم بالتعاون مع بنك الجزائر في الاستمرار في سياسة التمويل غير تقليدي والذي يؤدي في النهاية ليس إلى التضخم الميداني فحسب بل إلى ارتفاع الذين العمومي الداخلي الذي وصل إلى مستوى مغلق وهو 36% في المئة من الناتج الداخلي الخام حسب ماورد في وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة (2018)².

فالتضخم كحالة داخلية تتربط إلى حد كبير مع الانكشافية الغذائية والاعتماد على استيراد المواد الغذائية لتلبية حاجيات السوق المحلي فقيمة السلعة تأتي من الخارج بالدولار والاورو كعملة للدفع والمواطن يشتري ببقية الدينار التي تنهار شيئاً فشيئاً بفعل التضخم وفقدان قيمتها مايرهن القدرة الشرائية ويجعل المواطن في حالة سخط في ظل غياب اقتصاد زراعي حقيقي على المستوى المحلي.

2. أزمة السلع الإستراتيجية في الجزائر وإرتباطها بالسوق الدولية واثرها على السلم الاجتماعي

الإستخدام المتزايد للغذاء كسلاح في العلاقات الدولية كما حدث في عام 1954 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامه بعد إصدارها قانون رقم 480 الخاص بتنظيم المساعدات الغذائية والتي عبر عنها البعض من الإقتصاديين بأنها أداة أساسية في السياسة الأمريكية إذ إستخدمته ضد مصر عام 1956 ثم استخدمته اعقاب حرب اكتوبر عام 1973 خاصة بعد محاولة العرب استخدام النفط

¹ نفس المرجع ص 16.

² قناة الخبر، سليمان ناصر، 26/ فيفري 2019 م. 18:30

كسلاح وكذلك تم استخدامه عام 1991 في ظل العقوبات الاقتصادية على العراق، وبالتالي وجب متابعة ملف السلع الإستراتيجية كالقمح الذي يعتبر السلعة الأولى في الإستخدام كسلاح إقتصادي.

3. التبعية في منتج القمح في الجزائر بين الاسواق العالمية وتقلبات سعر المحروقات:

يعتبر منتج القمح احد أهم مصادر الغذاء الجزائرية باعتباره يدخل كمادة اساسية في النظام الغذائي الشعبي في الجزائر بأنواعه اللين والصلب والانواع المخترعة الأخرى بالتهجين وهو احد اسباب قياس مد توفر الغذاء وعدمه واحد اسباب الأزمة الاقتصادية في حالة نقصه وتضرب اسواقه العالمية.

وقد ركزت الجزائر طيلة السنوات الاستقلال على العمل للوصول إلى معدلات مقبولة من الاكتفاء الذاتي في القمح لكن هذا الانتاج عرف تدبدا وفي بعض السنوات نقصا غالبا يعوض بالاستيراد لكن في السنوات 30 الأخيرة اصبح المنتج السنوي لا يلبي الطلب الداخلي على القمح ومشتقاته مما يجعل التبعية للاستيراد والمنتج الخارجي مزمنًا.

السعر الموجود في السوق للقمح يعتبر سعر مقنن اوسعر اجتماعي* بسبب سياسات الدعم من الدولة اي تعاضم نفقات الدولة لتغطية العجز في الانتاج بالاستيراد

تعتبر الجزائر من بين الدول ذات الطلب الكبير على القمح عالميا حيث يقدر الطلب الجزائري السنوي حوالي ست ملايين طن سنويا¹.

وتعكس مؤشرات ضخامة الطلب الجزائري على القمح الاعتماد الكبير عليه كالمكون اساسي للغذاء اضافة إلى هيمنة النظام الغذائي القائم على الخبز، كما تعتبر زيادة الطلب عليه إلى دخوله في الكثير من الصناعات الغذائية (خبز، معجنات، حلويات).

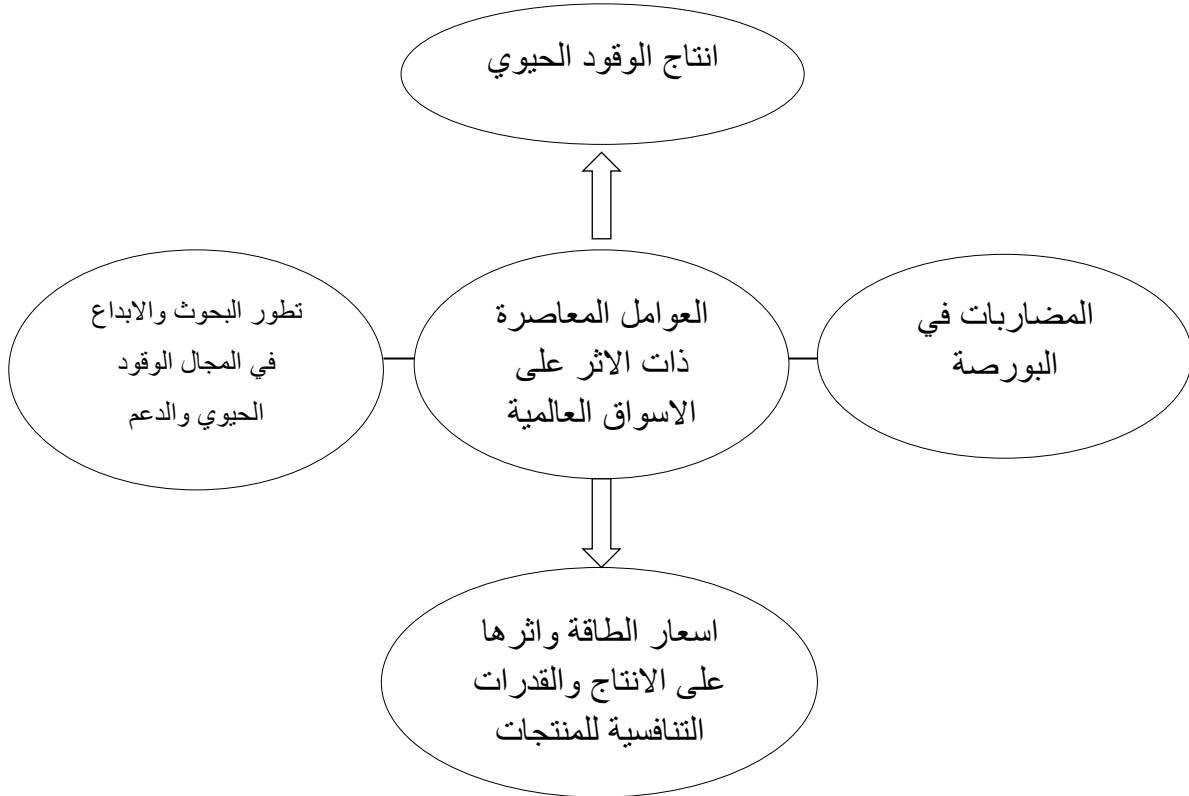
باعتبار الوزن الاقتصادي للقمح في التجارة الدولية وقعت الدول المصدرة والمستوردة للقمح من سنة 1948 اتفاقية القمح والتي حددت عدة مرات للتحديد الدوري لصقر سعر الطن وخصص التصدير الاستيراد، وفي العام 1980 تم الاتفاق على أهداف التجارة الكبح الدولية والمتمثلة في ضمان التصدير للدول المحتاجة واستقرار الاسعار وهذا لأهمية الاستراتيجية لمنتج القمح وركزت معاهدة 1999 على

* السعر الاجتماعي: هو السعر المدعوم من عائدات اسعار المحروقات.

1 تقرير المجلس العالمي للحبوب ص 3742016.

تامين الغذاء عالميا وعلى سرعة التحرك في الحالات الطارئة والتعهد بتوفير المعونة الغذائية للدول المحتاجة بغض النظر عن تقلبات الاسعار كمنصة المعاهدة على الاعضاء المانحين بتطوير الزراعة في الدول الفقيرة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي فيها.²

شكل رقم (30) العوامل المؤثرة على تضارب الاسواق العالمية للقمح

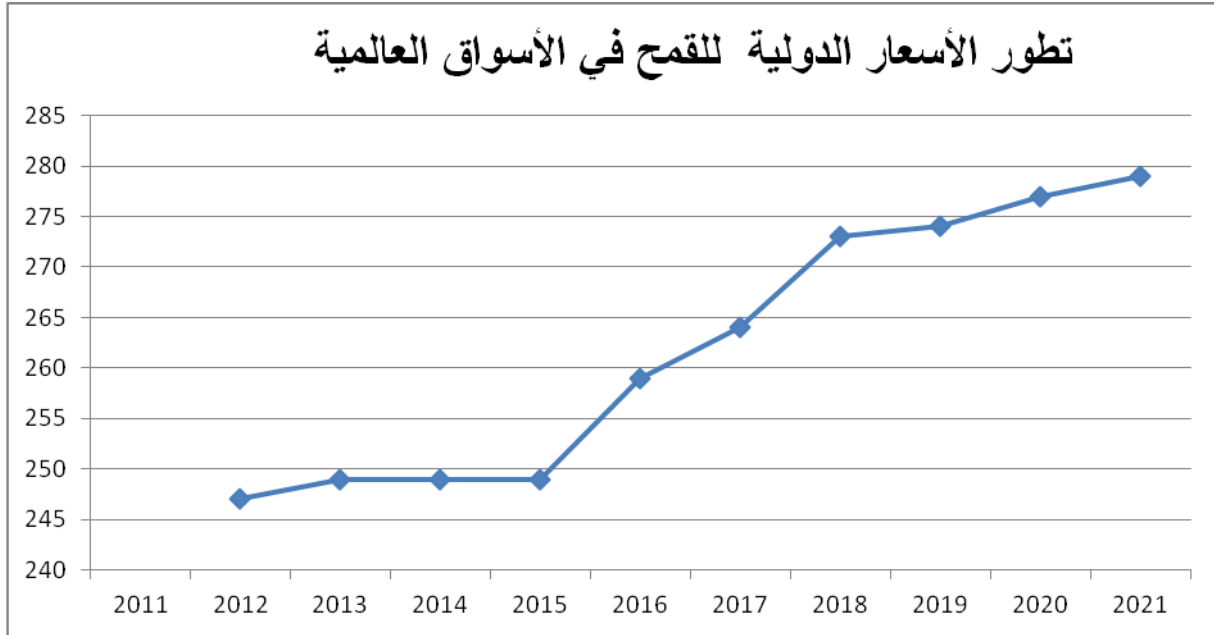


المصدر : من اعداد الباحث

وكما أشرنا آنفا فإن أسعار القمح كباقي السلع العالمية تتأثر بالعوامل الخارجية والعلاقات بين الدول وفي الكثير من الأحيان تتأثر طرق الإمداد أو تتغير المحاصيل حسب الظروف المناخية والحروب والأوبئة الطارئة ولينا الشكل التالي يوضح تطور الأسعار الدولية.

2 سال محمد مصطفى التنمية الزراعية المستدامة والرهان الامن الغذائي في الجزائر من خلال شعبه القمح مذكرو تخرج لنيل شهادته الدكتوراه من جامعه محمد خضر بسكره 2016 2017 ص 161.

الشكل رقم (31) يوضح تطور الأسعار الدولية للقمح في الأسواق الدولية



المصدر : اعداد الباحث بناء على معطيات وتقارير المنظمة العالمية للزراعة 2012 2014 2015

ففيما يخص مادة القمح بأنواعها نلاحظ أنه رغم التصريحات الموجهة للإستهلاك الإعلامي كل سنة حول المردود من الإنتاج الوطني إلا أنه تبقى هاته السلعة الإستراتيجية تعاني من العجز رغم إعتبارها المادة الأساسية والتي تدخل في مختلف الصناعات الغذائية والأطعمة ونقصها في السوق أو ارتفاع ثمنها يلهب الجبهة الإجتماعية بشكل مباشر.

الذيوان الوطني للحبوب يرفض دخول شحنة من القمح الصلب قادمة من كندا بوزن 30 ألف طن وجدت فيها بقع من الرطوبة والعفن بعدما قضت مدة طويلة للوصول إلى ميناء عنابة مما يطرح عدة تساؤلات حول جودة الغذاء المستورد وظروف تخزينه ونقله يوم 16.06.2021 في نشرة الأخبار للشروق صرح وزير الفلاحة عن رفض شحنة من القمح قادمة من فرنسا وزنها 25 ألف طن وجد فيها جثث حيوان الخنزير ووضع المورد في الخانة السوداء لوزارة الفلاحة والتجارة¹.

قناة الشروق نيوز 2021/06/09، 8 سا¹

4. اضطرابات الأمن الاجتماعي بسبب الظروف الاقتصادية وغلاء المعيشة:

1.4 الأزمة الغذائية في الثمانينيات:

في إطار دراستنا حول الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي وجب التعرّيج على بعض المحطات التاريخية التي عرفت فيها الجزائر ازِمات اقتصادية وغذائية اين عرفت القدرة الشرائية للمواطن اهتزازات ادت به إلى التعبير عن رفضه للسياسات الحكومية ومحاولة من هُوَ لاسماع صوته والضغط على الحكومات للرفع من اثار الأزمة عليه ومنها الأزمة الاقتصادية والغذائية التي حدثت نهاية الثمانينات حيث اذن هيار اسعار برميل البترول إلى مستويات قياسية تقارب تكلفه انتاجه، حيث كان الانهيار الكبير لسعر النفط في الاسواق الدولية ووصله إلى اقل من 13 دولار سنة 1986 وكان في السنة التي قبلها 27.52 دولار للبرميل اين الانهيار في الاسعار بنسبة 55% واستمر في السنوات اللاحقة في شكل متذبذب مثل ما يوضح الجدول الاحصائي التالي:

جدول رقم (32): تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979-1984) الوحدة (دولار/البرميل)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
سعر البرميل	27.52	12.97	17.37	14.24	17.31	18.66

المصدر: من إعداد الباحث بالإستعانة بتقارير منظمة opec.

بسبب هذا الانهيار الكبير في سوق النفط العالمي الذي اثر على مداخل الجزائر وبالتالي تأثر الميزانية المخصصة لاستيراد السلع الغذائية الاستراتيجية اتجهت الجزائر إلى الاقتراض وبشدة من الخارج لتغطية احتياجاتها في خضم اتفاقية Stand Bay التي تنص على تمويل الجزائر بقرض قيمته 300 مليون دولار مرشحة لزيادة مقابل ان ترضخ الجزائر لبرنامج اعادة هيكلة لاقتصادية للتحويل من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق وفتح الاسواق الوطنية لمنتجات الأجنبية اي استباحة الاقتصاد الجزائري بغض النظر عن الذين فخدمة الذين كقيمة كانت ترتفع شيئاً فشيئاً فارضة وضعية اقتصادية خطيرة. ومع دخول الجزائر في أزمة اقتصادية غذائية نجد ان تأثر قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والعملات الأجنبية قد

عمك من الأزمة الغذائية اذ ان الكلفة سترتفع مع التضخم وتراجع قيمة الدينار ليصل سنة 2003 إلى ان اصبح 1 دولار يساوي 77.39 دينار جزائري¹.

2.4 الأزمة الغذائية لسنة 2014:

عرفت الجزائر الأزمة الاقتصادية والغذائية الثانية في إستقلالها ابتداء من سنة 2014 صاحب ذلك الكثير من الإجراءات التي أثرت على القدرة الشرائية وحجم الغذاء للمواطن الجزائري وكان ذلك بسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط، السبب المزمّن للأزمات الاقتصادية في الجزائر.

1 بنك الجزائر، تقرير سنة 2004.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

نستنتج مما سبق أن:

- الجزائر كدولة ريعية تعاني من أعراض المرض الهولندي منذ الإستقلال ولا زالت دولة مستوردة للغذاء ورهينة في تمويله لسوق المحروقات.
- توجد الكثير من السياسات والقوانين والإجراءات إلا أنها ليست ذات جدوى لأسباب متعددة.
- لازالت الزراعة والفلاحة الجزائرية في إتماداتها المائية تعتمد على المياه الطبيعية ونسبة سقوط الأمطار بنسبة كبيرة مما يجعل الأمن المائي في إنكشافية كبيرة.
- إرتباط الزراعة بالأمن المائي يجعل على الدولة الجزائرية أن تتعامل معها كمشكل واحد غير مجزء مما يتطلب تشديد التنسيق بين قطاعي ووزارتي الفلاحة والموارد المائية.
- خطاب تحقيق الأمن الغذائي من الفلاحة الصحراوية خطاب غير علمي لعدة إعتبارات تتعلق بصعوبة تكثيف الزراعة الصحراوية وتكاليف الإنتاج في الصحراء.
- الإ اعتماد على المورد المائي الباطني الصحراوي كسبيل أساسي لخلق سلة غذائية دائمة يعتبر إستنزاف لحق الأجيال القادمة مما يتعارض مع أساسيات التنمية المستدامة فالمياه الصحراوي عنصر غير متجدد.
- التركيز على الفلاحة الصحراوية يؤدي إلى أهمال الأوعية التقليدية للزراعة في الجزائر كالهضاب العليا الشرقية والغربية والتساهل في انتهاك أوعيتها العقارية للبناء وقطاعات أخرى.
- رغم وجود إنتاج فصلي محترم في أحيين إلا أن ضعف سياسات التسويق والتخزين والمرافقة كثيرا ما يضيع هذه المحاصيل.
- التوجه غير المدروس لتصدير بعض المحاصيل الفصلية دون وجود إكتفاء ذاتي في السوق المحلي يتنافى مع أحد معايير الأمن الغذائي وهو الوصول إلى السلع.

**الفصل الرابع: مستقبل العلاقة بين الأمنين
الغذائي والإجتماعي الجزائري**

تمهيد :

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والتبعية الغذائية من جهة، ثم شخّصنا واقع الإنتاج والاستهلاك الغذائي في الجزائر وحللنا أهم السياسات والبرامج التي انتهجتها الدولة لمواجهة هذا التحدي من جهة أخرى، يأتي هذا الفصل الأخير ليضطلع بمهمة استشرافية بامتياز، تروم تجاوز حدود التوصيف والتحليل الساكن نحو محاولة استقراء المسارات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين الأمن الغذائي والاجتماعي في الجزائر.

فمن خلال دراسة الحالة الجزائرية، وتشخيص مواضع الخلل البنيوي التي تعترى المنظومة الغذائية الوطنية، وتبيان تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على استقرار النسيج المجتمعي، يمكننا استشراف ثلاثة مسارات رئيسية محتملة لتطور هذه العلاقة مستقبلاً: مسار أول ينحرف بها نحو مزيد من التعمق في الأزمة جراء تفاقم عوامل الهشاشة القائمة؛ ومسار ثانٍ يكرّس استمرار الوضع الراهن في ظل تسيير متذبذب لا يرقى إلى مستوى المعالجة الجذرية للإشكالية؛ ومسار ثالث وأخير يحمل ملامح تحول إيجابي منشود، رهين باعتماد خطة وطنية متكاملة وشاملة تروم الخروج من المعضلة الأمنية الغذائية والتحرر التدريجي من ربقة التبعية للخارج.

وتُبنى عملية الاستشراف الغذائي التي يقترحها هذا الفصل على استثمار المعطيات والمؤشرات التي تم رصدها وتحليلها في الفصول السابقة، باعتبارها الأساس الذي يُحدد هوامش وإمكانية التغير في المستوى التغذوي وحالة التبعية الغذائية بالجزائر مستقبلاً. وعليه، سنحاول في المبحث الأول من هذا الفصل افتراض سيناريو استمرار الوضع على حاله كما كان عليه في السنوات الماضية، رغم كل ما يمكن ملاحظته من سياسات متعاقبة وبعض مظاهر التغير الجزئي التي لم ترقَ بعد إلى مستوى الإصلاح البنيوي المنشود؛ على أن نتطرق ضمن هذا السيناريو إلى أبرز مشاكل التبعية ومعوقات الأمن الغذائي التي كُرّست، وما تزال تكرّس، الوضع الراهن، وتُعيق توطين الإنتاج الوطني وترسيخ الأمن الغذائي محلياً، بما يهدد تأمين الغذاء للأجيال القادمة إن لم تُتخذ إجراءات استباقية جادة وحاسمة لكسر هذا المسار المزمّن. أما المباحث الموالية، فستتناول على التوالي سيناريو استمرار الوضع القائم بمنطق أكثر تفصيلاً، ثم السيناريو البديل الأكثر تفاؤلاً القائم على الإصلاح والتحرر من التبعية، بما يتيح لنا في نهاية هذا الفصل رسم صورة شاملة ومتكاملة عن آفاق الأمن الغذائي والاجتماعي في الجزائر.

المبحث الأول: سيناريو استمرار العجز والفجوة الغذائيين في الجزائر

يتناول هذا المبحث سيناريو استمرار العجز والفجوة الغذائيين في الجزائر في حال بقاء السياسات والمعطيات الحالية على حالها دون تغيير جذري، من خلال استشراف التداعيات المحتملة لهذا السيناريو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبيان مدى تقاوم مخاطر التبعية الغذائية وتهديد الأمن الاجتماعي في حال استمراره على المدى المتوسط والبعيد.

المطلب الأول: التسلسل والتشابه المزمّن للواردات والتبعية الغذائية في الجزائر

يتناول هذا المطلب استمرارية النمط المزمّن للواردات الغذائية الجزائرية وتشابكه عبر مختلف المراحل الزمنية، من خلال تتبع مسار تطور فاتورة الاستيراد الغذائي وبنيتها السلعية على مدى العقود الماضية، بهدف إبراز مدى ثبات هذا النمط الاستيرادي وتكراره رغم تعاقب البرامج والسياسات، بما يعكس رسوخ ظاهرة التبعية الغذائية كسمة بنيوية مزمّنة للاقتصاد الجزائري.

1. تأصيل تاريخي لتبعية الجزائر على مستوى التجارة الخارجية

بعد الاتفاقيات التجارية المشروطة اقتصاديا في اتفاقيات إيفيان حاولت الجزائر التحرر منها بإصدار الامر 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 الذي جاء بتعريف جمركية موحدة تطبق على كافة السلع المستوردة وبذلك استمر التعامل مع فرنسا وباقي دول أوروبا الغربية في إطار السوق الأوروبية المشتركة فقط (أي حصرية السوق الجزائرية لهم).

ولقد قابلت فرنسا تلك الاجراءات بتغيير مصادر الحصول على الطاقة حتى تتحرر من التبعية الطاقوية للجزائر وفي نفس الوقت هي ورقة ضغط على الجزائر في المفاوضات لأنها تستطيع أن تستغني عن مصادر الطاقة الجزائرية،¹ كما عملت على تخفيض المساعدات التي تقدمها الجزائر حتى تعرقل مسار التنمية في الجزائر حتى لا تشكل خطرا على المصالح الفرنسية في شمال افريقيا كما فاقت فرنسا بتخفيض وارداتها من البترول خاصة بعد احداث 1965 الشيء الذي الحق خسائر بالميزان التجاري الجزائري بلغت حوالي 310 مليون فرنك فرنسي، في حين لم تتأثر حصة فرنسا من الواردات الزراعية (أي تبعية جزائرية شديدة).

1 Henri madelin، 'pétrole et politique en méditerranée occidentale' cahiers de la fondation national des sciences politique، armand colin ، 1973 p82.

احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة الجزائرية بموجب القانون 02/78 المؤرخ في 1978/02/01 قد زاد من ارتباط الجزائر بالدول الغربية وعلى رأسها فرنسا لان المؤسسات الاقتصادية التي تمثل الدولة الاشتراكية تتفاوض مع دول الغرب في نمط ليبرالي، فاحتكار قائم على مبالغة قصوى من الدولة للاهتمام سيادتها وإتخاذ القرارات الصائبة¹ كما أن النمط الاشتراكي أثر على الفلاح الجزائري ولم يتركه يرتقي إلى فلاح عالمي وطموح رأسمالي، أي ينتج ويصدر ويغطي السوق الوطنية والدولة فقط تزاوُل وظيفة الإشراف، فالفلاح الجزائري يتأثر باحتكار الإنتاج ويزيد تأثره باحتكار الدولة للتجارة الخارجية لأنه غير معني أصلا بالتصدير فحافز التصدير يجعله يرقى طموحه من الإنتاج المعاشي إلى خلق مؤسسات كبرى للإنتاج الفلاحي تخلق أمن غذائي وتساهم في التجارة الخارجية.

2. إحصاءات واقع التبعية وإستيراد الغذاء في الجزائر.

يتناول هذا العنصر عرضًا إحصائيًا لواقع التبعية الغذائية في الجزائر، من خلال استعراض أهم الأرقام والمؤشرات المتعلقة بفاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية وتطورها عبر السنوات، ونسب تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الوطني، بما يوثق بالأرقام حجم الفجوة الغذائية وعمق الاعتماد على الخارج في تأمين الغذاء. والجدول جدول رقم (33) يوضح نسبة الواردات الغذائية الجزائرية 2018.

ارتفاع نسبة الواردات من الموارد الغذائية لسبعة اشهر من 2018/2017 بنسبة 0,98 %

القيمة: بالمليون دينار

المادة	سبعة اشهر من 2017		سبعة اشهر من 2018		التطور
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
مواد غذائية	5185	19,06	5236	19,46	%0,98

المصدر: احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإشارة ونضام المعلومات للجمارك، ص05.

1 عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة الى الخواص)، دار الخلدونية، ط1 2007 ص169.

ونلاحظ من الجدول أن مجموع السلع الغذائية تحتل مرتبة هامة في قيمة الواردات الجزائرية وإن كانت مقارنة بنسب لسلع أخرى قليلة إلا أن نسبة 19,46% تعتبر كبيرة بالنظر إلى الدول التي تشهد أمنا غذائيا، وتمثل ما قيمته 5,23 مليار دولار امريكي وارتفعت عن المرة التي سبقتها السنة الفائتة ب0,98% أي ما يقارب سنة أي أنها في ارتفاع مطرد فالأمن الغذائي الجزائري فبالنظر إلى هذه الأرقام لا يزال رهينة الإستيراد.

وفي بنية هذه المواد هذه المواد نلاحظ الجدول التالي:

جدول رقم(34) يوضح أنواع ونسب المواد الغذائية المستوردة لسنة 2017_2018

المتطور	7 اشهر من 2018		7 اشهر من 2017		المواد الاساسية
	النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	
الحبوب، القمح، الفريضة	36,00	1885,01	32,66	1693,33	
الحليب ومواد الحليب	16,97	888,64	16,96	879,58	
السكر ومشتقاته	7,97	522,10	13,48	698,85	
القهوة والشاي	4,07	213,07	4,88	252,99	
الخضر الجافة وآخرون	3,25	170,23	3,82	118,13	
اللحم	2,38	124,37	2,95	152,36	
المجموع الفرعي	72,64	3803,42	74,74	3875,24	
المجموعة كاملة	%100	5236	%100	51,85	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني لاشارة ونظام المعلومات للجمارك ص9.

في هذا الجدول نتبين مقدار التعرض الذي تعانيه الجزائر في قطاع الأمن الغذائي والمواد الجوهريّة. فالقمح بكل أشكاله مثلاً يمثل الحصة الأضخم من المواد المستوردة، ويُعد السلعة التي يعني غيابها شح الخبز المخصص للمواطنين، وبالتالي احتمال وقوع مظاهرات بسبب الطعام كالتّي وقعت في سنوات الثمانينات وأزمة الزيت والسكر. فغياب أو قلة المادة الغذائية في السوق ينتج عنه صعود سعرها لندرتها، وهذا ما يخلق مشاكل آنية متعددة، خاصة إذا تزامن ذلك مع أزمة نفطية. هذه الظاهرة مشكلة مستمرة منذ سنوات طويلة.

ونوضح في الجدول التالي فترة كيف استمر استيراد الغذاء في منحنى تصاعدي.

جدول رقم (35) يوضح المنحنى التصاعدي لاستيراد الغذاء في الجزائر في الفترة (2005 / 2015)

الوحدة: مليون دينار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الغذاء المستورد	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11005	7051

Source : statistique commerce extérieure d'Algérie centre national des transmissions et doianes (CNT.SID) L'annè 2015.

حيث نرصد الارتفاع المطرد والمستدام في إيراد الغذاء أي أن هذا دليل على غياب أي تطور في تأسيس اقتصاد زراعي لتلبية النقص وسد الفجوة الغذائية الجزائرية، وحتى لولاحظنا تلك القيمة الضئيلة للغاية من تصديرات الغذاء فلا تتجاوز بيع التمور وبعض الثمار الموسمية بنسبة شحيحة جداً، رغم حاجة السوق المحلي إليها، فالافتناء لا يزال مرتفعاً وتشكل المدخلات الغذائية الحصة الأكبر، ولوكانت الحكمة السياسية والاقتصادية تكون بتحويل الأموال إلى مشاريع داخلية زراعية لترسيخ الزراعة المستدامة وتكوين شريحة مستدامة فلاحية منتجة بأسلوب حديث.

المطلب الثاني: معوقات الأمن الغذائي الجزائري

يتناول هذا المطلب أبرز المعوقات البنيوية والظرفية التي تحول دون تحقيق أمن غذائي حقيقي ومستدام في الجزائر، من ضعف الاستثمار الفلاحي وتشتت الملكية العقارية، إلى محدودية الموارد المائية وتبعية المدخلات الإنتاجية للخارج، بهدف تحديد أهم نقاط الاختناق التي يتعين تجاوزها لكسر حلقة التبعية الغذائية.

1. العوائق الكبرى للفلاحة الجزائرية:

تواجه الفلاحة الجزائرية عوائق ثلاثة كبرى هي:

1.1 عائق طبيعي:

مرتبط بالخصوصية المناخية والمكانية اللتين تضبطان المجالات الزراعية وتوزيعها تبعاً لطبيعة المردود الفلاحي الذي تؤمنه مناطق (التل، السهول، ووحدات الجنوب) في الجزائر، وكباقي دول المتوسط، فإن العجز عن التكيف مع طبيعة الوضع والوهن في مجابهة الصعاب المناخية تتكاتف لإضفاء ميزة واضحة للمجال الجزائري، الذي يتسم جزء واسع منه بوقع مناخ قاحل، وجذب التربة.

2.1 عوائق اجتماعية:

وهي صعوبة مرتبطة تاريخياً بظروف نابغة عن عالم المزارعين الذي شهد إكراهات عديدة وعقبات من طبيعة عيشه الريفي منذ ما قبل الاستقلال من: استيطان_عدم استقرار حكم_استعمار زراعي كانت دوماً حاجزاً في تشكيل وتثبيت طبقة مزارعين مرتبطة بالأرض، تملك حيازة دائمة للملكية الفلاحية ورصيد معرفي مكتسب عبر التطبيق العملي للأساليب الزراعية باستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني المدني، أو المحيط المدني لبعض المناطق الجبلية أو الواحات _حيث تشكلت الملكية والحوزة الجماعية والاستغلال الكبير للأرض وأنماط العيش المرتبطة بالفلاحة الرعوية، حيث سادت ممارسات زراعية في الجزائر.¹

3.1 العائق الطبيعي:

ان امكانيات الثروات الطبيعية كالتربة والماء _ضعيفة جدا والقدرة الانباتية والمناخية الشيء الذي يحد بشكل كبير من تكثيف النشاطات الزراعية، وتزيد حدة في تميز المجال الزراعي الجزائري.

1 Des pois ، Reynal : géographie de l'Afrique du nord ouest édition payot، paris، 1958.

تحتل الجزائر الجزائر جغرافيا رقعة وموقع مميز، غير ان الأرض الصالحة للزراعة محدودة، مقدرة ب 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة اي 3،3 من المساحة الكلية المخصصة للزراعة والمقدرة ب40 مليون هكتار، وتمثل مساحة الغابات اقل من 4 ملايين هكتار فالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة تعتبر محدودة في المجال الجغرافي الجزائري¹. وإذا نظرنا إلى الجانب الديموغرافي مع حق الاكتفاء من الغذاء نجد أن القيمة الغذائية المخصصة للمواطن الواحد حسب المقياس العالمي (القيمة المحسوبة حسب الرقعة الزراعية المستثمرة) تشهد تراجعاً لتصل أحياناً إلى أقل من 0،20 هكتار بالإضافة إلى الماء الذي يمثل عاملاً يقلص من الأرض المزروعة إلى 3/4 من المساحة.

هيئة التضاريس الموزعة بشكل غير متكافئ تؤثر على المقدرة الإنتاجية الطبيعية وتقسم بوضوح البلاد إلى نطاقات مناخية، ويمكن هنا التمييز بين مجموعتين عظيمتين متضادتين بشكل جلي، شمال البلاد الخاص بالتلال وجنوب البلاد، تتسم المناطق التلية بمناخ البحر الأبيض المتوسط فيما تتميز منطقة الجنوب بالحرارة والقحط².

فالمنطقة التلية التي تحد الساحل المتوسطي عرضها حوالي 100 كلم فالطبيعة الجبلية لهذه المنطقة التلية المحادية للساحل وارتفاع السهول العليا وعزلتها عن البحر تحدد بشكل واضح طبيعة المناخ الجزائري الذي يعتبر اقل ملائمة للزراعة بالمقارنة بتونس والمغرب. منطقة السهوب الممتدة من جنوب التل إلى جنوب الاطلس الصحراوي، يتراوح متوسط عرضها بين 100 و300 كلم.

وإذا نظرنا إلى مجموع التضاريس في مستوى واحد، فان ارتفاعها يقارب 800 م، وتصبح النتوءات المشهد الطبيعي كله غير ان محصل هذه التشوهات والتضاريس، وحضور هذه السلسلة الجبلية المواجهة للساحل، التي تتوسط بين البحر والمجال الداخلي، وتمنع تسرب التيارات الهوائية القادمة من الشمال والشمال الغربي، تحد من تواجد الخزانات الكبرى للماء في الوطن، وتساعد على تجفيف الهواء، وتجعل المنطقة الداخلية قارية المناخ عاملة على تكون مجاري مائية قصيرة تصل بسرعة إلى البحر الابيض المتوسط تعيق من تكتفها في منطقة معينة³.

1 Boukhobza Mohamed، monde koral : **contraintes et mutations** opu ; Alger، 1992

2 Prenant، Noushi، Lacoste، **Algérie ; passé et présent**، édition sociales، paris 1960 ، p22

3 Prenant، Nous hi، Lacoste، opciT P19

2. الخارطة المورفولوجية للجزائر:

الجهة الجنوبية الجزائرية عبارة عن فضاء صحراوي يغلب عليه المدّ النظر الأفقي، إذ تكوّن البقاع الجافة من الصحراء هذه السمة المتواصلة بظروف التضاريس التي تُبرّر قارية الطقس وشدّته.

تنتمي الجزائر على صعيد الطقس إلى المعين الجاف، فالجفاف واليبوسة يمثلان تهديداً مستمراً على البقاع الممطرة حيث يظهر ارتفاع المعدل السنوي لهطول الأمطار، فالطقس في الجزائر ليس متوسطياً في حقيقة الأمر إلا داخل الرقع الساحلية أوالمجاورة للشاطئ، وإن كانت الحالة القارية الملحوظة بوضوح في جزء واسع من المساحة المزروعة تشكّل نسبة 29% فقط من المساحات الزراعية المستعملة من الحبوب وحدها وتقع ضمن الرقع التي يتساقط فيها المطر بمقدار يتجاوز قليلاً 450 ملم في العام، ما يفسر المحصول الضئيل المقدّر بمعدل (7 قناطر في الهكتار) المسجّل خلال العقدين الماضيين، إن التحولات المناخية تبين عدم استقرار مستوى الإنتاج المسجل من عام لآخر (وقع مثلاً أن انخفض إنتاج الحبوب من 38 مليون قنطار عام 1991 إلى أقل من 10 مليون قنطار عام 1994).

إن انتقاء تركيز الزراعة بالجزائر غدا عسيراً جدّاً، نظراً للنقص المسجل في معدل انحدار الأمطار وكذلك تقلّبها، بالإضافة إلى الآثار المناخية الأخرى كالهبوب (سيروكو) الجنوبية، والصقيع وغيرهما. كما أن الأرض غير المتبلورة تعرضت للتغافل والإنهاك بسبب التداول الرديء واستعمال أساليب تداول الأرض الراكدة مما يؤدي إلى استنزاف المركبات العضوية¹.

3. مشاكل ومعوقات تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الجزائري:

تعتبر المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في البلد هي توفير الغذاء والحاجيات الغذائية الرئيسية التي تمكن الفرد المواطن من التوجه لتحقيق أهدافه الأخرى، وقد تآثرت الجزائر في مسيرتها للبناء بعد الاستقلال وعرفت تعثراً في هذا المجال حيث لاتزال بعيدة عن المتوسط الذي يضمن لها الاستقلالية الغذائية وعلاج فجوتها الغذائية المزمّنة. وتعترض الزراعة الجزائرية عدة مشاكل هيكلية وتقنية ومشاكل ادارية ليست باليسير حلها في ظرف قصير ووجب التطرق لها وفق منهجية علمية وبروح نقدية حتى تصل إلى مرحلة الاصلاح الحقيقي.

1 Cote، M، mutations rurales en Algerie : le cas des hautes plaines de l'est، opu، alger، 1979

1.3 مشاكل طبيعية: الأرض والعامل المائي

تقف هذه المعطيات عائقا امام تطور الزراعة، كالاراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه، وتعتبر كل الموارد الأرضية والمائية الركيزة الاساسية للزراعة وتتميتها، سواء بمفهومها التقليدي والمستدام، ومن أهم العناصر هذه الأمن المائي الوطني.

أ- **المشاكل المتعلقة بالمياه (الثروة المائية):** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة بين الموارد الطبيعية بالنسبة إلى الجزائر وكذلك بالنسبة إلى دول المنطقة عموما. وتتأثر نوعية المياه بعوامل منها ماهو طبيعي ومنها ما هونائج من الأنشطة الانسانية المختلفة.

من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث الهطول المطري بصورة مباشرة في مصادر المياه السطحية والجوفية وكذلك في مخزون السدود¹.

تعاني المناطق الواقعة في الشمال الغربي عادةً من ظاهرة الجفاف، بينما تأتي المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية. إذا لم تتلقّ الزراعة في هذه المناطق الأمطار خلال فصل الشتاء، وخاصةً زراعة الحبوب الشتوية، فسوف تكون النتائج سلبية.

وفقًا للإحصاءات المتاحة، يُقدّر حجم المياه بحوالي 20 مليار متر مكعب، والتي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة. من بين هذه الكمية، يتم استغلال 17 مليار متر مكعب، وتتضمن 13.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية و3.6 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.²

كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في تدوير مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي وتلحية مياه البحر، وقد اقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتلحية مياه البحر في الغرب الجزائري والوسط، ونظر لانهما تعرفان ندرة مطرية مقازنة بالمنطقة الشرقية، وبالنسبة لأنظمة الري الحديثة فان حوالي 10% من المساحة المروية تستفيد منها فتستخدم نظم الري بالرش اوبالتنقيط والري المحوري³.

1 جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات، ص04.

2 نفس المصدر ص5.

3 فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص290.

يُنْبَه المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر تقريره لعام 2005 إلى أن مشكلة المياه ستظهر في الجزائر بين عامي 2010 و2015 بسبب عدم كفاية التزويد بالمياه لتلبية الاحتياجات الأساسية للاستهلاك، وبالتأكيد، فإن ندرة المياه، بالإضافة إلى ضعف الإدارة، ستؤدي إلى تداعيات سلبية على الأنشطة الاقتصادية. كما ستعكس تلك الظروف بشكل سلبي أيضًا على مجالات أخرى ذات أهمية مماثلة، مثل صحة السكان، وجودة الحياة، والفعاليات السياحية، والأنظمة البيئية.¹

تتزايد هشاشة الوضع الغذائي في الجزائر خلال فترات الجفاف ونقص الأمطار من عام إلى آخر، حيث يلعب الجفاف دورًا هامًا في تحديد مستوى إنتاج المحاصيل، وبالتالي يؤثر على كمية السلع الغذائية المتاحة. شهدت الفترة بين عامي 1993 و1994 تدهورًا في الإنتاج بسبب الجفاف، مما أسفر عن تسجيل نقص في الغذاء. في المقابل، شهد الإنتاج ارتفاعًا في السنوات التي تميزت بظروف مناخية ملائمة، مثل موسم 2003/2002 وتعتمد الزراعة في الجزائر بشكل أساسي على الأمطار، أي كمية الهطول المطري.

وعلى الرغم من الخطوات والمبادرات التي اتخذتها الحكومة لترشيد استهلاك المياه، بما في ذلك بناء السدود وإنشاء شبكات ري متعددة مثل الري بالتنقيط والري الارتوازي، فقد زادت كميات المياه المستخدمة بالتوازي مع اتساع الأراضي المروية. تعتمد الزراعة أيضًا على مصادر المياه السطحية والمياه الجوفية، بالإضافة إلى المياه غير التقليدية، حيث شهدت المساحات المروية زيادة ملحوظة خلال الفترة من 1988 إلى 2001.²

جدول رقم (36) نسبة الأراضي المروية في الجزائر للعام 2003.

البلد	المساحة الكلية 10 ³ هكتار	اراضي زراعية	أراضي مزروعة	أراضي مروية	النسبة المؤوية للأراضي المروية بالنسبة للمزروعة
الجزائر	238174	39956	7545	569	7,50

المصدر: من اعداد الطالب بالإستعانة ببيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد النمو، تموز/ يوليو، 2005.

2 OFFICE National des statistique (ons) ، les statistique de l'agriculture et de la pêche : rétrospective 1989_2001 ، collections statistique، NO 119 (février 2005) P.27

نلاحظ ان النسبة المروية حقيقة من الاراضي المزروعة ضعيفة جدا وهذا يعود لضعف الادارة وضعف السياسة المائية للدولة، وترك الكثير من من المياه تصب في البحر دون استغلال الامثل لها، وحتى بعض الاراضي المروية مروية من المياه الجوفية المهددة بالنضوب يعني مياه غير معوضة وستعرض في مطلب منفرد الأمن المائي الجزائري الذي يعتبر أساس الزراعة الجزائرية.

ب- مشاكل متعلقة بالموارد الأرضية: تتجلى في التحديات الكمية والنوعية المرتبطة بالموارد الأرضية فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الأراضي الزراعية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرتها واستدامتها. تلعب العوامل الطبيعية دوراً مهماً في تحديد الإمكانيات الإنتاجية للزراعة، حيث إنها تحتل المركز الأول في هذا السياق.

ووفقاً للبيانات التي أعدتها وزارة الفلاحة في عام 2002، فإن المساحة الإجمالية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بنحو 238 مليون هكتار.¹

ج- مشاكل تتعلق بطبيعة الاراضي: تتناقص الاراضي الزراعية في الجزائر بشكل متزايد ومنه تتناقص مساحة الملكيات والحيازات كما يحدث خلل دائم بين الأرض والموارد المائية مما ينقض من الاراضي المنتجة هذا التناقص ينقسم لثلاث مجموعات وهي: الانتقاص العمدي بتدخل الانسان، وتناقص الاراضي بسبب متطلبات الزراعة والفقد في خصائص ونوعية الأراضي الزراعية².

د- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الملكيات: التي تفرضها حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه، مما يؤثر سلباً على القدرة على تحقيق إنتاجية زراعية واسعة. عند النظر إلى متوسط نص: تخضع إدارة ومنح الأراضي الزراعية في الجزائر لقوانين تنظيمية تضعها وزارة الفلاحة، حيث تسود الحيازات الصغيرة التي تحتوي على زراعات متنوعة وحقيقية، والتي تهدف أساساً للاستهلاك الأسري بدلاً من البيع في السوق.

يعقب ذلك ظهور مشكلات تتعلق بصعوبة تحديد حدود الحيازات الزراعية، بالإضافة إلى التعقيدات الاجتماعية يب الفرد من الحيازات كدليل، نجد أن هذا النصيب قد انخفض من 1.1 هكتار في عام

1 Munister de l'agriculture، statistique agricole، superficies et productions، série B، 2002 (janvier 2003)، p2.

2 فوزية غربي مرجع سابق الذكر، ص286.

1900 إلى 0.6 هكتار في عام 1955، ثم سجل في عام 1995 حوالي 0.32 هكتار، وفي عام 2000 بلغ نحو 0.26 هكتار¹.

هـ - المشاكل البنائية: هي العوائق المتواجدة أساسا في قطاع الزراعة، حيث تشمل هذه العوامل ميزات التربة والبيئة الطبيعية مثل منطقة شمال إفريقيا بشكل عام، التي تتميز بخصائص موجودة في العناصر النباتية لمصدر الأرض بشكل خاص، مما يؤثر مباشرة على جودة الأرض الزراعية وإنتاجيتها. وهذه الخصائص تتضمن ما يلي:

2.3 معوقات مناخية:

تتميز الجزائر بمناخ متنوع، ولكنه يواجه أحيانا حالات جفاف مثل تلك التي حدثت في التسعينات على وجه التحديد، حيث جاءت موجات متتالية من الجفاف التي شكلت ظروفًا شبه مستمرة من العطش، مما ألحق أضرارا كبيرة بالزراعة والمزارعين في العديد من المناطق.

فقد تزامن مع فترة الجفاف حدوث تقلبات شديدة وتغيرات ملحوظة في الإنتاج الزراعي، خاصة في قطاع الحبوب، كما أن الجفاف أحدث أضرارا وخيمة على الظروف الاقتصادية والمعيشية لـ أعداد كبيرة من المزارعين، مما أجبر العديد منهم على ترك الزراعة.

بالإضافة إلى ذلك، أدت موجات الجفاف المتتالية إلى توسع المساحات المتضررة من التصحر وألتهور النوعي للموارد الأرضية الزراعية. كما تسببت حالات الجفاف في ارتباك السياسات الزراعية ووضع الخطط، مما اضطر المسؤولين إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم ومتطلبات التنفيذ، وعانت خزينة الدولة من خسائر بسبب التعويضات المقدمة للفلاحين.

3.3 تملح التربة:

الجزائر تعرف في معظم مناطقها بجفاف المناخ الذي يزيد فيه معدل التبخر عن كمية هطول الأمطار التي تُسجل سنوياً، وهذا النوع من المناخ غالباً ما يؤدي إلى تكوّن نوع معين من التربة، حيث تتجمع فيها الأملاح الذائبة في الماء وترسب الأملاح الجوية بالقرب من سواحل البحر. تُعرف هذه الأنواع

1 MABROUK. F.Rachedi «Nation de sécurité alimentaire et gestion des espèces» revue céréaliculture (Alger) No34. (2000) ;P 15

من التربة بالتربة المالحة، وتمتاز بانخفاض إنتاجيتها¹. وتنتشر ظاهرة التعرية المائية كباقي الدول المغاربية وبخاصة الجزء الشمالي منه حيث تتساقط الأمطار وتحدث الفيضانات، ويعرف أن خصائص التربة الفيزيائية والكيميائية هي التي تقاوم وتحدد درجة التعرية.

4.3 التعرية عن طريق الرياح:

تعاني الجزائر من تدهور في الأراضي الزراعية نتيجة التعرية الناتجة عن الرياح، فهي تتعرض لرياح متفاوتة القوة على مدار العام. وقد أظهرت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الأسباب الأساسية لتدهور الأراضي في الوطن العربي تعود جزئياً إلى التعرية الهوائية. من جهة أخرى، تتفاقم الآثار السلبية للرياح على الأراضي الزراعية بسبب الأنشطة البشرية الضارة، مثل الرعي الجائر والزراعة غير المدروسة وإزالة الغابات، مما يؤدي إلى تعرية الأراضي من الكساء النباتي والغابي، وبالتالي تصبح أكثر عرضة لتأثير الرياح، مما ينعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية

5.3 التصحر:

تشكل الصحاري نسبة كبيرة من المساحة في الجزائر، حيث تحذر العديد من الدراسات من تهديد التصحر. يفاقم الوضع بالنسبة للمزارعين في المناطق الجافة والحدودية مع الصحراء، حيث يقومون بإعداد الأرض للزراعة قبل موسم الأمطار، مما يتضمن إزالة الغطاء النباتي وحرث الأرض بشكل عميق عدة مرات، مما يسهل التعرية الهوائية وانجراف التربة في حال كان الموسم جافاً، وأمن المياه الجارفة الناتجة عن الفيضانات والسيول خلال هطول الأمطار الغزيرة المفاجئة، مما يؤدي إلى تعرية الأرض وتحولها إلى صحراء مع تكرار هذه العمليات.

الجدول رقم (37) يمثل المساحات المتضررة والمهددة بالتصحر سنة (2003)

البلدان العربية والاقاليم	المساحة العامة		المساحة المتضررة		المساحة المهددة	
	ألف كلم 2	ألف كلم 2	ألف كلم 2	ألف كلم 2	ألف كلم 2	بالمئة
تونس	156	65	41,8	59	37,9	

1 احمد بديع مصطفى بليح، المشكلة الزراعية: بحث اقتصادي تحليلي مقارنة في السوق الأوروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص 218.

الجزائر	2,382	1,970	82,7	230	9,7
المغرب	711	456	64,1	195	27,4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير العربي الموحد 2004، ص267.

وقد اعتمدت الجزائر بداية السبعينات للحد من ظاهرة التصحر على بناء واقامة مايسمى السد الأخضر الا انه تعثر كالكثير من المشاريع التي افترحتها الرئيس هواري بومدين ويبقى مؤجلا رغم أهميته الإستراتيجية.

4. عوامل انسانية:

بالاضافة إلى المشاكل والمعوقات المذكورة، لاينبغي التغافل عن نوعية أخرى من المشاكل التي يكون الانسان هوالمسبب الرئيس فيها سواء كان مجبرا للضرورة أوبحثا عن مصالحه الخاصة، وكلها تعتبر عوامل مسببة لتدهور الأراضي والتاثير السلبي فيها، من حيث المساحة والنوعية، ويكمن حصر مثل هذه العوامل فيما يلي:

- إزالة الغطاء النباتي.
- الرعي الجائر.
- التعرية.
- التبوير.
- التوسع العمراني ونشوء الصناعات وكلها ممارسات تعانيها الزراعة باستمرار وتعاني المشاكل التي تترتب عليها.

وإستنادا إلى المكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية، فان مايعادل 04 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية قد عرفت تدهورا جراء التعرية، منها 77 بالمئة تقع في المنطقة الشمالية، والبقية في الهضاب العليا وذلك في 1982¹ نغكما تشهد إرتفاعها إلى 5 ملايين هكتار في العام 1985 لتصل إلى حدود 7,5 مليون هكتار في العام 1995² لتستمر عمليات الانخفاض العمدى بأيدي الإنسان.

1 **Agricultures familiales et développement, Rural en méditerranée**, coordonné par s , Bèdrani [et al] paris : karthala et cihem, 2000 P 144.

2 OP.CITE P17

5. مشاكل ومعوقات وظيفية:

والمشاكل والعراقيل التنظيمية والوظيفية هي المتعلقة بالاداء الوظيفي البشري في مجال الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي الجزائري وطبيعة تكوينهم وحجم طموحهم مقارنة بالقدرات الهيكلية المادية لديهم اوالقريبة منهم للتمكن منها وتنقسم إلى:

1.5 نقص العمالة الزراعية الكفوة:

بناءً على اعتبارات تخص توجهات التعليم والتدريب، فإن المشاريع الاستثمارية الزراعية غالباً ما تصادفها معضلة قلة العمالة ذات الخبرة والكفاءة المدربة على استعمال الأساليب التكنولوجية المعاصرة للإنتاج، والتي تكون عادةً من أولويات الغايات لأي مشروع استثماري، سواء برأس مال محلي أو أجنبي. ومن الملحوظ أن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مُرضية، إذ لم يسهم كما ينبغي في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال، بسبب قلة التمويل من ناحية، والوضع غير الجاذب للعمل الزراعي من ناحية أخرى، حيث نادراً ما يوافق الطلبة والمُكوّنون على التدريب في هذا المجال غير المحبذ اجتماعياً، وغير المغري مادياً.

2.5 تحديات متعلقة بالكوادر البشرية:

وهي التي تتعلق بملامح القوى الزراعية العاملة واحتياجات العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي إشكالية عدم التكافؤ بين العرض والطلب في سوق العمل الزراعي. كما أن القطاع غير جذاب مما يجعل الإقبال عليه ضعيفاً، ويعود هذا النقص إلى خلل الحوافز التي يقدمها الزراعة، وإلى معانات عمال القطاع المعضلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدني الإنتاجية والدخل ومستوى المعيشة في الزراعة والبوادي عموماً بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتهميشية للبوادي، مما يؤدي غالباً إلى الترحال والهجرة¹. والطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي نادراً ما يكملون تكوينهم، وأنهم إذا اكملوه فانهم لا يزالون نشاطاً فلاحياً، فمثلاً من 100 متخرج من المعاهد الفلاحية فان 40 منهم فقط يستثمرون في هذا الميدان².

1 فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 313

2 Salim Badrani ; L'Algérie algérienne depuis 1966 : office des publications universitaire، Paris 1981 P61.

3.5 ضعف المستوى التعليمي:

من الشائع جدًا أن العاملين في قطاع الفلاحة هم من سكان البوادي أو حداثو العهد بالعيش في الريف، والبوادي الجزائري حتى وإن التحق الكثير منهم بالمدارس، يظلون محدودي في مستوى تعليمهم، وهذا يؤثر على المردودية ونوعية المشاريع ومدى ترتيبها، فالمزارع غير المثقف يتمسك بالطرق المألوفة في الإنتاج والتسيير، وحتى مراكز التدريب الزراعي توفر المعرفة النظرية أكثر من توفير أجواء الممارسة الحقيقية في الميدان.

4.5 قلة البرامج التأهيلية:

يرتبط التأهيل أساسًا بالبنيات المخصصة والموارد المتاحة للتطبيق في الحقول النموذجية وكذلك بمدى رغبة الفلاحين في هذا التأهيل، فالملاحظ في الجزائر أن عددًا من المعاهد الزراعية لا تملك حقولًا للدراسة التطبيقية، وتتخذ نمط المعاهد النظرية البيولوجية بدلًا من أن تكون محطات للتدريب الكوادر الميدانية، على اعتبار أن المعرفة العلمية الزراعية هي تطبيقية بنسبة كبيرة، حيث تخضع لخصائص مختلفة، تتغير بناءً على عوامل واقعية عديدة كطبيعة التربة والمناخ. وتوفير المياه وما إلى ذلك، وهذه كلها تختلف من منطقة إلى أخرى، وتحتاج إلى خبرة ميدانية مدعومة بالمعرفة العلمية وليس العكس.¹

6. مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية:

ونفصل بعضها في التالي:

1.6 مشاكل التسيير الإداري للزراعة:

الزراعة الجزائرية تملك مقومات بشرية وتقنية (كوادر، مهندسون وتقنيون) هامة، لكنها لا تُستغل بالشكل الأمثل ولا تُوظف لتنشيط مختلف أنشطة التنمية، فنلاحظ مثلاً أن العديد من إدارات الخدمات الفلاحية (مديريات الشؤون الزراعية) تحوي أعدادًا من العاملين تفوق الحاجة، الأمر الذي يعيقها عن توجيه إمكانياتها نحو جمع البيانات السليمة حول مواردها البشرية وتحليلها لبناء قدرة فاعلة قادرة على المساعدة في تقديم مقترحات عملية لتحسين الناتج الزراعي، وهذا يرجع أساسًا إلى أن الهيئات المختلفة المكلفة بدعم النشاط الزراعي تخضع لإدارة بيروقراطية تتعارض بطبيعتها مع تسيير الزراعة الميدانية.

1 فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 314.

الجانب الآخر في التدبير هو مسألة الإصلاحات التي تتجه مباشرة نحو الطرح التحرري الذي ليس بالضرورة وفي جميع الأقطار هو الأكثر ملاءمة، وعالمياً نجد أن إخفاق الإصلاحات الزراعية التحررية يعود لتركيزها على المحاصيل التجارية على حساب الزراعة المعيشية التي يعتمد عليها شرائح واسعة من السكان، بالإضافة إلى تغافلها عن الجوانب التنظيمية والقانونية. فارتفاع قيمة المحاصيل الموجهة للتصدير ساهم في صعود أسعار المنتجات الزراعية المعيشية بشكل ملحوظ، لكن التداعيات الغذائية السلبية وغياب الاكتفاء الذاتي ظلت قائمة، ما أدى إلى إشعال نزاعات مسلحة في المناطق النائية¹.

ورغم أن الحالة الجزائرية بعيدة عن نشوب النزاع المسلح من أجل الغذاء إلا أن الجزم بزوال الدافع إليه خطأ، فإستراتيجية فتح الأسواق الخارجية للمنتوج الجزائري لتصديره دون مراعاة نسبة إستهلاكه وكفايته في السوق كذلك يمس إحدى ركائز الأمن الغذائي ولا يحل مشكل التبعية. فالفلاح يجب أن يوجه وفق سياسة محكمة وهدف عام هو القضاء على التبعية وتحقيق الوفرة الداخلية قبل التوجه للربح عن طريق تصدير منتوجه.

2.6 مشاكل التسويق:

يُعرف التسويق الزراعي بانتقال المادة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهي نهج متكامل ومتشابه مع الإنتاج الزراعي. وله دور حركي يتمثل في تحفيز المنتجين لرفع إنتاجهم، واقتناص فرص الإنتاج الجديدة استجابةً لإشارة الثمن، وتحفيز المستهلكين لزيادة الاستهلاك، عبر خلق طلب مستحدث أو استخدام جديد لمادة معروفة.

وبالمقابل، يواجه التسويق الزراعي في الجزائر صعوبات وعيوب جسيمة تحول دون بلوغه المستوى المراد، إذ يتميز بضآلة في جودة المنتجات المعروضة في الأسواق وغياب الحد الأدنى من المتطلبات التقنية، ونقص فادح في الخدمات التسويقية المتاحة في البحوث الميدانية المؤهلة، مما يؤول إلى عدم تأسيس قرارات الفلاحين المتعلقة بالإنتاج على الحاجات الحقيقية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة التالف نتيجة عدم توفر المعرفة الكافية لدى الفلاحين، والمناهج الملائمة لعمليات ما بعد

1 زراوية فوزية، البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا السوداء بعد الحرب الباردة: دراسة الأزمة الاقتصادية في الكونغوالديمقراطية (2003 1993)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، سنة 2016/2017، ص56.

الجنبي مع الفرز والتغليف والنقل والحفظ، وغياب التوجيه التسويقي في هذا المضمار، بالإضافة إلى انعدام تخطيط المعالجة الزراعية المبني على مقتضيات التصنيع الفعلية ليناسب الإنتاج هذه المتطلبات. ويمكن تضيق المشكلات التي تعرقل تطور التسويق الزراعي عمومًا.

3.6 المشاكل المتعلقة بالصادرات:

تتسم الواردات الزراعية عادةً بالتقلب، إضافة إلى تذبذب الإنتاج الزراعي بسبب اعتماد جل الزراعة على الأمطار مما يسبب تغيراً في حجم البضائع الزراعية الموردة سنة بعد أخرى، تظل الجزائر بعيدة عن تبني أسس ومبادئ تضمن لها تثبيت أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التوريد على فترات تحقق الفائض الذي يحفز البحث عن منافذ للتوريد، وهو ما لا يؤدي إلى تأسيس أسواق تصريف مستقرة على المدى الطويل. كما يتسم التوريد خارج المحروقات باللاعقلانية وعدم الاهتمام، حيث تشهد التمور ذات الصيت العالمي غياب استراتيجية توريدية بينة تسهر على تنفيذها الهيئات الرسمية والسلطات المعنية بذلك، ومثال ذلك قطاع التمور والمصاعب التي تعترض تصديرها من إجراءات نيل الترخيص والالتزام بمقاييس الأصناف والمستوى، وضمنها إجراءات الجمارك وشهادة المطابقة، ثم عمليات الانتقاء والمعالجة والنقل وإجراءات التسديد¹.

4.6 عنصر المخاطرة في النشاط الزراعي وسوء إنتقاء الأنواع:

يعدّ التحدي سمة الاستثمار الزراعي، فالخطر يُعتبر من أبرز مُعوقات اجتذاب الاستثمارات إذ يتميز المجال الزراعي عن سواه من المجالات الاقتصادية الأخرى بعدة سمات ينعكس أثرها على مدى حماس المُستثمرين لتوظيف رؤوس أموالهم في مشاريع، حيث يواجه الناتج الزراعي بالكثير من عوامل الخطر والغموض في مراحل الإنتاج المتنوعة، متمثلاً في التبدلات الجوية من حرارة وصقيع ورياح وأمطار وجفاف، إضافةً إلى ما يُصيب الناتج من اعتداء الآفات المختلفة، الحشرية والفطرية والفيروسية، علاوةً على احتمالات التعرض للأضرار الناتجة من السيول وغيرها من النوازل الطبيعية.

كما يؤثر عامل مواسم الإنتاج الزراعي تأثيراً سلبياً في فعالية النشاط الزراعي، ويتعرض الناتج الزراعي لعدد من الأخطار خلال مراحل بيع منتجاته، متمثلاً في التذبذبات السعرية الكبيرة الناتجة عن

1 سكيّنة بن حمود، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986_1995) أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة

منتوري، قسنطينة، ص 221_223

تقلبات مماثلة في ظروف الإمداد والطلب على تلك المنتجات، إلى جانب ما قد يتعرض له أثناء النقل والحفظ والتجهيز من عوامل التلف والضياع والسطو. منها يكون أحياناً غير مناسب أو أنه من الصنف الرديء، بجانب التأخير في آجال توفير ما تم جلبه¹.

وحتى في المجال الحيواني لا تزال الجزائر متأخرة في انتقاء ودراسة الأنواع ذات النوعية والإنتاجية العالية وأحياناً تستورد رؤوس الحيوانات من بيئات مغايرة تماماً عن البيئة الجزائرية. أضف إلى ذلك عمليات التهجين واستخلاص السلالة، فلا تزال الأبحاث فيها قليلة. وبالنسبة لأصناف النباتات، فإن الأصناف المقترحة للقطاع المطري تلامس مناطق الأمطار الغزيرة، ونادراً ما تتوفر أصناف مقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي، وهذا ما شهدته زراعات الحبوب في مواسم عديدة، وكذلك محصول البطاطس لعام 2007 كمثال، حيث تأثر المحصول كثيراً لعدم قدرته على مقاومة الطبيعة المناخية للجزائر، فعرفت أسعارها ارتفاعاً هائلاً لم يُسجل من قبل فقد تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد 70 ديناراً جزائرياً، منذ شهر يوليو وحتى شهر أكتوبر، وهذا من أبرز مسببات السخط الشعبي وعدم ثبات الأسعار، ورغم أن القطاع المروي أقل خطورة من القطاع المعتمد على المطر، فصعوبة تأمين الأصناف أو ارتفاع ثمنها عند الاستيراد لا يزال يمثل شاغلاً أساسياً يؤثر على الزراعة الجزائرية، فيبقى المزارع الجزائري يعتمد على الأصناف القديمة بدلاً من الجيدة والمدرسة التي غالباً ما تكون مكلفة، ولهذا يتوجب توسيع دور محطات البحوث الزراعية ودعمها بوسائل البحث الحقلية، فحسب إحصائيات الذبوان الوطني للإحصاء فقد شهد استخدام البذور في الزراعة تقدماً متذبذباً في ميدان الحبوب والبقول الجافة.

يتميز القطاع الزراعي انخفاض الخصوبة في الاراضي الزراعية في الكثير من مناطق الوطن فتعاني من نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاج إليها، كالفسفور والازوت والبوتاسيوم². ما وجب على القائمين بالسياسات الزراعية توسيع استعمالاتها والسعي إلى انتاجها محلياً، فاسعارها ترتفع باستمرار في الأسواق الدولية.

1 Salimane Bedrani **les politiques agraires en alger :vers l'autonomie au la de pendandannce** (Alger :cenntre de recherches en economie appliqué pour le développement, p116

2 Salimane Bedrani ، op CIT ; p117

جدول رقم (38) يبين تطور استعمال الأسمدة في الجزائر

تطور استعمال الاسمدة للهكتار				
البلد	1986	1996	2001	2002
الجزائر	24	10	13	12
المغرب	36	34	38	43
تونس	21	21	20	21

المصدر: من أنجاز الباحث إستنادا على بيانات التقرير العربي الموحد 2003

وعن بعض الاستعمالات لمستلزمات الانتاج، سواء كانت تحسينية اووقائية اوفلاحية، وتؤكد بعض الاحصائيات المتوفرة ان العالم قد شهد زيادات ملحوظة في انتاج الحبوب التي تزود سكان العالم بنصف احتياجاته من السعرات الحرارية وذلك من 700 مليون طن في العام 1950 إلى أكثر من 1800 مليون طن في 1986¹.

7. سوء التسيير والفساد الإداري: مثال رخص الإستيراد المكرسة للتبعية

تعتبر رخص الإستيراد عائق أمام تكريس الإقتصاد المنتج محليا لأن هذه الرخص تخضع للمحابات السياسية والإحتكار نأخذ مثلا سلعة معينة وهي الموز الذي تراوح سعره في السنوات الخمس الأخيرة بين 200دينار و750دينار رغم أن ظروف الإنتاج والأسعار العالمية لم تتغير إلا أن منح رخص إحتكارية يجعل من المستوردين يتلاعبون بالأسعار فهامش مابين سعر 200دينار و750 دينار للكيلوغرام يعتبر هامش ضخم يحقق من ورائه المحتكر عوائد ربحية إحتكارية يمكن وصفها بغير المشروعة ويدفع ذلك المستهلك الجزائري من جيبيه مما يرهن القدرة الشرائية للفرد.

ورغم قرار وزارة التجارة الذي أدى إلى تخفيض في سعر الموز الصادر بتاريخ 2 جانفي 2019، القاضي بتحرير رخص استيراد الموز، حيث تم قبول 100 طلب لمتعاملين خواص لجلب ما قيمته 55 ألف طن من الموز، إلا أن الأسعار لازالت غير مستقرة والكميات التي بدأت تدخل إلى التراب الوطني

1 عدنان زوي، الاستثمارات في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في سوريا ورقة قدمت الى: المؤتمر الدولي

للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، ص344_351

على شكل حصص، من منطلق - يقول السيد فيلاي - إن عملية الاستيراد مرتبطة بشهادة التوطين البنكي التي يتم تحضيرها خلال 30 يوما على أكثر تقدير، لتليها عملية النقل البحري للمنتوج، والتي قد تتراوح بين 15 و20 يوما قبل وصول البضاعة.

وقد أكد مدير مصلحة حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة، رابح فيلاي، لـ "المساء" أن مصالحه بادرت منذ شهر أكتوبر إلى رفع الاحتكار بخصوص عدد المتعاملين الذين تعودوا على جلب ما بين 1200 و1400 طن من الموز سنويا، والذين لم يزد عددهم عن 6 مستوردين، ليتم تحرير تراخيص لصالح 80 متعاملا لجلب 27 ألف طن¹.

فبما أن التنافسية في التجارة الخارجية تعمل لصالح المستهلك حيث تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية غير المنتجة محليا لعدة عوامل، كما أن التنافسية تؤدي بالمستورد إلى البحث عن أسواق أقل سعرا للشراء ليفرض نفسه في السوق.

حالة شعبة الحليب:

يعتبر الحليب من السلع الإستراتيجية التي تثير أزمة في حالة ندرتها في السوق أضعف إنتاجها أوتدبب وصولها إلى المستهلكين وقد عرفت الجزائر مشلة الحليب بشكل مزمن لعدة إعتبارات:

- عدم كفاية الإنتاج الداخلي وضعف قطعان الأبقار المنتجة للحليب.
- إرتفاع سعر الحليب المجفف دوليا مما يكلف الخزينة مزيدا من العملة الصعبة.
- ضعف سلسلة التوزيع للحليب بودة.

ملف oaic: عرفت فترة حكم الرئيس بوتفليقة فساد إداري كبير في الديوان الوطني للحبوب وقد فتحت الدولة في إطار مكافحة الفساد عدة ملفات في الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة.

وتشير الإحصائيات الأولية إلى خسارة الخزينة العمومية للبلاد قرابة أربعة مليارات دولار جراء الفساد الذي عرفه ديوان الحبوب، والتحقيقات الأولية كشفت عن تورط عدد من الشخصيات الكبيرة في الديوان، وتعود تفاصيل القضية إلى شحنة من القمح الفاسد التي وصلت إلى الجزائر، وبعدها بدأت

1 جريدة المساء، يوم 2019/02/24.

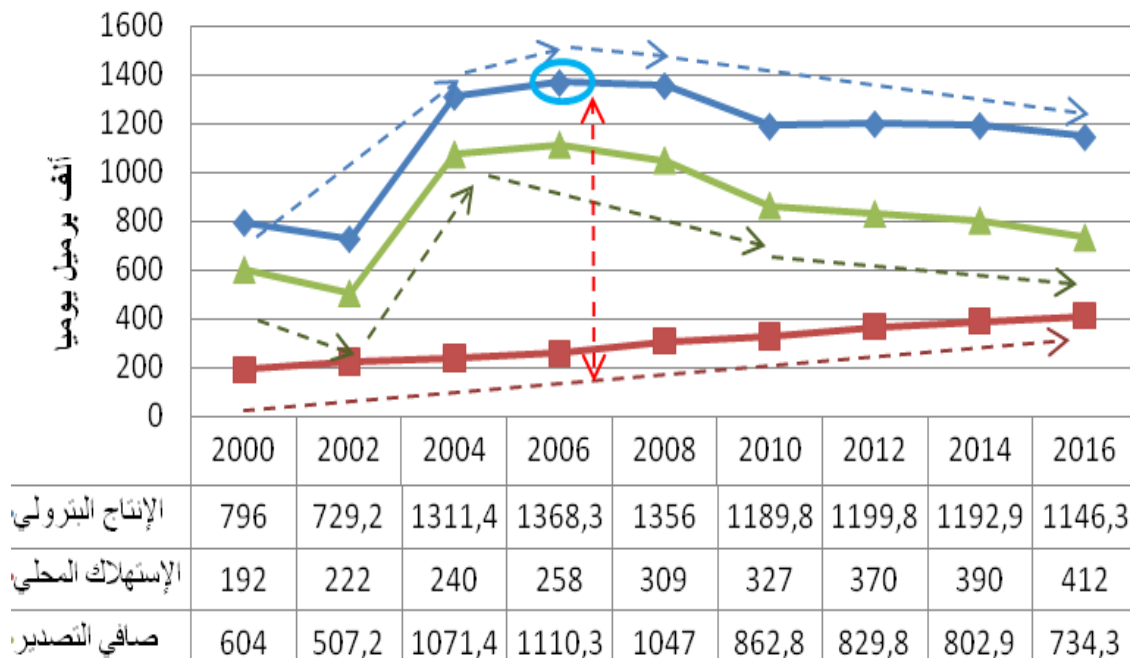
السلطات في فتح تحقيقات قضائية كشفت عن قضايا أخرى، وضلوع مسؤولين في التعاون مع إحدى الجهات لضمان الفوز بمناقصات دولية تطرحها الجزائر لشراء القمح¹.

ولفت مراسلنا إلى أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن الخزينة العمومية للدولة تكبدت 4 مليارات دولار، في الوقت الذي تعد فيه الجزائر من أكثر البلدان المستوردة للقمح سنوياً، وتقارب فاتورة استيراد القمح سنوياً أكثر من 1.5 مليار دولار.

المطلب الثالث: خطر تراجع عائدات المحروقات نتيجة زيادة استهلاكها داخليا

مما سلف تكلمنا بإسهاب عن اعتماد الجزائر في إستيراد السلع الإستراتيجية على عائد تصدير المحروقات، لكن في السنوات الأخيرة ومن خلال طرحنا لسيناريو استمرار أزمة التبعية الغذائية الجزائرية فإننا نلاحظ من خلال الإحصائيات والأرقام أن الإستهلاك المحلي يتزايد لعدة إعتبارات منها توسع الحضيرة الوطنية والتوسع في إستعمال المحروقات في الصناعة والفلاحة.

الشكل رقم (39) إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر وحجم صافي التصدير 2000-2017



source: British petroleum, **Statistical Review of World Energy**, full report for different years (2010, 2016, 2017).

1 تحقيقات حول تهم فساد بالديوان المهني للحبوب بالجزائر قناة الغد، تاريخ 03/04/2021

نلاحظ من خلال الشكل أن الإرتفاع المطرد في الإستهلاك الداخلي مع العلم أن المحروقات كما توصف ثروة ناضبة وليست مستدامة فالإعتماد عليها في تمويل إستيراد الغذاء مع وجود تزايد إستهلاك داخلي يضع الأمن الغذائي على المحك في الجزائر

ظهر الحصيلة السنوية لشركة المحروقات الجزائرية سوناطراك، المملوكة للدولة، تخطي الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي مستوى صادرات البلد العربي نحو الخارج لأول مرة، بعد حالة من التساوي خلال السنوات الأخيرة، فيما سجل صافي الأرباح زيادة بأكثر من مليار دولار، لتبلغ 6.24 مليارات دولار في 2024، مقابل 5.19 مليارات في 2023.

وجاء الكشف عن هذه التفاصيل من خلال الحصيلة السنوية لعملاق الطاقة الأفريقي نشرت أول من أمس، واطلعت "العربي الجديد" على نسخة منها. ولعل التطور الأبرز الملاحظ من خلال الوثيقة يتعلق بتخطي الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي ولأول مرة، مستوى صادرات البلاد نحو الخارج.

ووفقا للتفاصيل الواردة في الحصيلة السنوية، بلغت مبيعات سوناطراك من الغاز في السوق الداخلية أي الموجهة للاستهلاك المحلي 53.2 مليار متر مكعب، في حين أن الصادرات بلغت 49.3 مليار متر مكعب فقط، أي بفارق يقارب 4 مليارات متر مكعب، باحتساب مبيعات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب التي بلغت 34.3 مليار متر مكعب، والغاز الطبيعي المسال (أل.أن.جي) التي قدرت بـ 28.8 مليون متر مكعب، وهوما يعادل 15 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بعد إعادته من حالته السائلة إلى الغازية¹.

1 صحيفة العربي الجديد، يوم 05 122025.

المبحث الثاني: سيناريو بناء أمن غذائي والتحرر من التبعية الغذائية في الجزائر

يتناول هذا المبحث سيناريو بديلاً يقوم على بناء أمن غذائي وطني مستدام والتحرر التدريجي من التبعية الغذائية في الجزائر، من خلال استعراض أهم الإصلاحات البنوية والسياسات البديلة الكفيلة بتحقيق هذا التحول، سواء على مستوى تحرير الاستثمار الفلاحي وتثمين العقار الزراعي، أو على مستوى تنويع مصادر تمويل الاستيراد وتعزيز التكامل الغذائي الإقليمي، بهدف رسم ملامح مسار واقعي وممكن للخروج من إشكالية التبعية الغذائية وتحسين الأمن الاجتماعي للبلاد.

المطلب الأول: التخطيط الإستراتيجي بمقاربات تنمية للحالة الجزائرية

يقدم الدارسون للجهات المختصة في السياسات الغذائية عدة خطط وطرق للتخلص من مشكلة التبعية الغذائية تختلف حسب حالة الدولة فالحالة الجزائرية واقعة في مرحلة إنتقالية لم تصل بعد إلى إقتصاد السوق الحقيقي ما يوجب عدم إغفال المقاربة الاجتماعية.

1. التخطيط الإستراتيجي لغذاء مستدام:

تحدد أدوات وفهم عمل النظام الغذائي من خلال تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه الجهات الفاعلة، مثل المزارعين، والصناعيين، والمستهلكين، الذي يهدف إلى فهم عوامل فعالية النظام الغذائي عبر:

- موقع الزراعة ومستوى الإنتاج الزراعي.

- أنماط ومعدلات الاستهلاك الغذائي.

- تبادل السلع من المنتجات الغذائية الزراعية.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي الغذائي.

وبالتالي، يعتمد تعزيز الأمن الغذائي على النقاط التالية: تعزيز كفاءة إنتاج وتحويل المنتجات الزراعية، وكذلك توفر وكفاءة البنى التحتية كالتخزين والنقل ونظام المعلومات. تيسير التجارة الخارجية وثبات الأسواق العالمية، مع وجود ترابط بين هذه العناصر لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. لذا، قررنا الإشارة إلى أحد النماذج السابقة الناجحة التي تمكنت من الاستفادة من النموذجين الاشتراكي الداعم للتسيير المركزي للغذاء والتمويل الداخلي والخارجي ونموذج الرأسمالية المتمثل في اقتصاد السوق، حيث

ركزت على الجانب التوزيعي الذي يلعب دوراً محورياً في التغذية. هذا النموذج، الذي ظهر في ألمانيا، يعرف بنموذج المزوجة بين السوق الاجتماعية كخطوة أولى والسوق الدولية كخطوة ثانية. الحالة الجزائرية تتشابه مع هذا المفهوم، إذ إن فشل السياسات الاشتراكية السابقة التي كانت تعتمد على استيراد المواد الغذائية من جهة، وشراء المنتجات المحلية من المزارعين وإعادة بيعها بأسعار محددة، وأحياناً تحمل خسائر المزارعين على كاهل الخزينة الوطنية، تجلت بعد فترة إصلاحات التسعينيات في ما يعرف باقتصاد السوق. ومع ذلك، لا تزال التبعية والتقلبات السوقية واقعاً مستمراً. السوق الاجتماعية التي تم تطبيقها في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر تجربة إيجابية ينبغي الاقتداء بها.

كما أشرنا، يستند هذا إلى الإلهام من المدرسة الاقتصادية التاريخية الألمانية، والتي كانت تهدف أساساً لتأكيد الطريقة الألمانية في إدارة الاقتصاد في تلك الحقبة ورفض أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الإنجليزية.

ومن المعروف أيضاً أن المدرسة الاقتصادية التاريخية الألمانية كانت تدعم بقوة تدخل الدولة في الاقتصاد، جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية، لتحقيق التنمية الألمانية، وبالتالي تحويل ألمانيا من دولة زراعية في تلك الحقبة إلى دولة صناعية.

ومع أنه لا يبدو أن هناك تعريفاً محدداً متفقاً عليه للسوق الاجتماعية، إلا أن المقولة الرئيسة التي توصف بها هذه السوق تتحدث اختصاراً أيّاً كان المعنى المقصود من ذلك. عن ربط مبدأ حرية السوق مع مبدأ التوازن الاجتماعي وانسجاماً مع المقولة السابقة، فإنه يقال إن اقتصاد السوق الاجتماعية هي: برنامج سياسي تنظيمي يركز على اقتصاد المنافسة الذي يربط المبادرة الحرة بالتقدم الاجتماعي المضمون من خلال الإنجاز الاقتصادي في السوق¹

وفي إطار السعي لتحقيق الهدف الإصلاحي والتحرر من التبعية والأزمات الاقتصادية يرى ديكارتمان أنه لا بد لقوى السوق، أي الطلب والعرض، الساعية إلى تحقيق أهدافها، من تعظيم المنفعة والأرباح على التوالي، ومن العمل تحت سيادة الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية من حيث الإنتاج،

1 ديكارتمان، ديتريش. اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس الاقتصادية وطريقة الأداء، في موسوعة اقتصاد الاجتماعي : السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، رولف ه. هاسي وهبرمان شنيدر وكلاوس فايجلت ناشرون، ترجمة: ياسر سارة، مؤسسة كونراد اديناور، 2005، ص443

والتبادل، والعمل والاستهلاك، في ظل شروط المنافسة، مما يسمح للأسعار الناجمة القيام بدور التوازن والتنبية والتوجيه والتحفيز وسيؤدي تأثير اليد الخفية حسب ديكارثمان إلى تناغم النشاطات الاقتصادية للأفراد مع المطلب الاجتماعي الكلي للاستخدام الفعال للموارد النادرة، وهكذا ستحقق السوق الاجتماعية -من وجهة نظره -الأهداف الاقتصادية على المستويين الاجتماعي والفردى¹.

2. التوجه التدريجي إلى السوق الدولية:

وكمرحلة ثانية التوجه نحو السوق الدولية والاستفادة من مزايا المنافسة والتبادل مع مراعات العدالة الاجتماعية دائما، ويرى شليخت في هذا أنه يجب أن لا تُنحى السوق الاجتماعية نتيجة للعولمة لصالح الرأسمالية غير المقيدة، وإنما يجب أن تتجه نحو التكيف مع الظروف العالمية الجديدة². فمنهج المزاوجة بين السوق الاجتماعية والسوق الدولية ومراعات العدالة الاجتماعية يعتبر مدخل مناسب مقترح لحل الأزمة الاقتصادية في الجزائر ومنه أزمة التبعية والأمن الغذائيين.

ووجب التوضيح أنه هناك علاقة تلازمية بين إقتصاد الرفاه الاجتماعي وإقتصاد السوق الاجتماعي وتوفير الغذاء بكل أشكاله، وحل مشكل الوفرة المزمّن يكون تجنبه بوضع خطة استراتيجية لمضاعفة الإنتاج وتطوير الإنتاجية والاستفادة من إمكانيات التقانة الحيوية وتطبيقات الهندسة الوراثية في الزراعة مع الانتباه إلى معايير الصحة وإخضاع توسع العرض الزراعي الوطني لمقتضيات التنمية البشرية السليمة وليس لاعتبارات الربح الفردى وحدها³.

إن الاكتفاء الغذائي مزية كبرى عند الاهتمام ببناء اقتصاد السوق الاجتماعي وينبغي الحفاظ عليها، لكن هذا الحفاظ يستلزم تخطيطاً استراتيجياً لتنمية الإنتاج باستمرار وبمعدلات تفوق نمو الطلب والاستهلاك وتجنباً لتكرار مشهد العجز الغذائي الذي يحكم الجزائر منذ الإستقلال وأللولوقوع في مفاجأة

1 ديكارثمان ديريتش، نفس المرجع، ص438.

2 شليخت، كريستيان أوتو. اقتصاد السوق الاجتماعي: التطبيق السياسي، التآكل والحاجة للتصرف في موسوعة اقتصاد الاجتماعي: السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، رولف ه. هاسي وهيرمان شنايدر وكلاوس فايجلت ناشرون، ترجمة: نياسر سارة، عمان: مؤسسة كونراد اديناور، 2005، ص344.

3 عصام الزعيم، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2006، ص38

أزمة غذائية حادة نتيجة قرار مفاجئ في قطاع البترول بسبب أهمل التخطيط الاستراتيجي والمتابعة الاستراتيجية لتطوير الإنتاج ونفاذ الاحتياط.

المطلب الثاني: إقتصاد المعرفة الغذائي مدخل للوقاية من الأزمات الغذائية

يتناول هذا المطلب مفهوم إقتصاد المعرفة الغذائي بوصفه مدخلاً استراتيجياً حديثاً للوقاية من الأزمات الغذائية، من خلال إبراز أهمية الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية والابتكار في مجالات التخزين والتحويل الغذائي، بهدف بيان الكيفية التي يمكن من خلالها لتوطين المعرفة والتكنولوجيا أن يسهم في رفع كفاءة الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد.

1. تعريف إقتصاد المعرفة:

إقتصاد المعرفة له عدة تعريفات لسنا بصدد حصرها ونقدم أحد التعريفات: أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة للإنتاج كما يعرف بأنه ذلك الإقتصاد الذي يعمل على الرفع من نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال تطبيقات التكنولوجيا¹ أي التقنية والمعلوماتية.

1.1 نشأة إقتصاد المعرفة:

إن أول إشارة للمعرفة كمصطلح في أدبيات علم الإقتصاد جاءت في بحث لب فريدريك هايك (Hayek Fredrick) في عام 1945 بعنوان The Use of Knowledge in Society، أما المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة فقد عُدَّ جاءت من قبل فريتز ماكلوب (Machloup Fritz) كتاب مرجعي بعنوان الذي عد إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة بعنوان كتاب Knowledge and its Distribution in The USA: The Fundamental Theory of Knowledge of production²

2.1 إقتصاد المعرفة والصناعة الغذائية.

يعد قطاع الصناعات الغذائية واحدا من القطاعات الصناعية التي يمكن القول بأن الركائز الأساسية التي يقوم عليها إقتصاد المعرفة ترتبط ارتباط وثيق بتطوير وزيادة القيمة المضافة، وكذلك تحديد أساليب

1 Swanstrom, Edward (2002). Economicsbased Knowledge Management.[Available at :www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1. 7.pdf

2 Olafsen, Ellen (2004), About Knowledge Economy: Frequently asked Questions. Available at: <http://www.developmentgateway.org/knowledg>

الإنتاج الحديثة باستخدام تقنيات المعرفة المتقدمة، ويمكن إيضاح ذلك من خلال بيان أهمية ركائز اقتصاد المعرفة في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك علي النحو التالي : **التعليم : Education** هومن الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، في قطاع الصناعات الغذائية حيث يمكن من توفير اليد العاملة الماهرة (رأس المال البشري) في قطاع الصناعات الغذائية حتى يصبح قادر علي إدماج التكنولوجيات الحديثة في عملية الإنتاج الغذائي .

3.1 البحث والتطوير:

يعد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أحد الركائز الرئيسية في اقتصاد المعرفة، ويمثل واحدا من أهم الاحتياجات لتطوير قطاع الصناعات الغذائية، والسما في تلك العلوم المرتبطة بالصناعات الغذائية منها "علم كيمياء الأغذية وتحليلها، علم هندسة الأغذية، علم ميكروبيولوجيا الأغذية وحفظها.... الخ، وتكمن أهمية البحث والتطوير في قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للمستهلك والمنتجين فيما يلي:

أ. بالنسبة للمستهلك:

- إيجاد طرق جديدة لتصنيع الأطعمة مما يسهم في تنوعها وأتوافقها مع الاستخدامات المختلفة.
- تحديث المنتجات الغذائية الموجودة لرفع كفاءتها وجودتها إلى مستويات أعلى، سواء من حيث تعزيز القيمة الغذائية أو من حيث الحفظ والأمان الغذائي.
- القدرة على التعامل مع المعايير العالمية التي تتطلبها هذه الصناعة، خاصة خلال مرحلة الإنتاج.
- توسيع جهود البحث لتشمل ما بعد التسويق، للتحقق من حجم الطلب على المنتج ومدى رضا المستهلك عنه.

ب. بالنسبة للمنتجين:

- تساعد البحوث العلمية في تقليل نسبة المكون المستورد والمستخدم في عملية الإنتاج بما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الشريك الأجنبي
- تساعد البحوث العلمية في العمل على خلق منتج جديد، أو تطوير المنتجات الحالية للمحافظة على مكانة الشركة وجذب مزيد من فرص التسويق لها وارتفاع نصيبها السوقي في سوق الغذاء العالمي
- مساعدة الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية والمتعلقة بدراسة السوق من توقع أحوال السوق مايمكنها من اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بتخطيط طاقاتها الإنتاجية وتسويق منتجاتها

- المحافظة على المراكز الاقتصادية وريادة الشركات في هذا القطاع فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : Communication and Information Technology وهي التي تسهل تجهيز المعلومات والمعارف وتنميطها مع الاحتياجات المحلية لدعم قطاع الصناعات الغذائية، وتحفيز المشاريع في هذا القطاع على إنتاج قيم مضافة عالية .

الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: and Incentive Economic Regime Institutional والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو¹

1 ماجد أبو النجى الشرقاوي، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة يف النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020، ص 676

المبحث الثالث: حتمية التكامل الغذائي المغربي والإقليمي ضد التبعية

نحن هنا بصدد دراسة التكامل المغربي الغذائي الذي يبقى خيارا استراتيجيا للدول والشعوب لما يميز المنطقة من روابط قوية كرابطة الدين والدم واللغة كما أن العصر هذا هو عصر التكتلات فمن المعيب إقتصاديا أن تبقى دول مثل الدول المغربية تتشارك في الإقليم والتاريخ والمصير غير مشتركة في أهم عنصر وهو الغذاء وقوت شعوبها مع وجود ميزات سوف تستفيد منها من بعضها البعض.

المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي والغذائي

يتناول المطلب المفهوم النظري للتكامل الإقتصادي عموماً والتكامل الغذائي خصوصاً، باستعراض مراحل ودرجاته المختلفة، بدءاً من منطقة التبادل الحر وصولاً إلى الاتحاد الإقتصادي الشامل، بهدف تحديد الإطار المفاهيمي الذي يُبنى عليه الحديث عن إمكانية التكامل الغذائي بين دول المغرب العربي.

1. تعريف التكامل الإقتصادي:

شهد العالم مؤخرًا نشاط واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار ثنائي أوشبه إقليمي، وهو ما عرف بعملية التكامل الإقتصادي ¹economic integration.

يثير مفهوم التكامل الإقتصادي نقاشاً واسع النطاق بين الاقتصاديين، فبعضهم يرى أن الطبيعة الأساسية للتكامل الإقتصادي هي إقليمية، ولذلك يفضلون استخدام مصطلح التكامل الإقليمي. بينما يرى آخرون أن التكامل هو عملية تهدف إلى تفضيل مصالح مجموعة معينة من الدول على مصالح دول أخرى، ولهذا السبب يستخدمون مصطلح التكتل الإقتصادي أو التجمع الإقليمي. وكما هو الحال في مجال التعريفات، فإن التكامل الإقتصادي يعتبر عملية متعددة المراحل تهدف إلى الدمج الكلي بين الدول الأعضاء، حيث يتم بموجب هذه العملية إزالة كافة العوائق الموجودة بين الدول المختلفة بهدف تحقيق النمو والتقدم. ويتطلب إنشاء التكامل الإقتصادي وجود إرادة سياسية واعية وقوية، تقبل بالتخلي عن بعض السلطات الحكومية لصالح جميع الدول الأعضاء في المنطقة المعنية².

1 محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية (ماذا بعد الأزمة العالمية)، أنظر :

Demoportel، monsedu.eg/law/fac/images/files/magazine 12/09/2018 ; 10 :00.

2 محمد توفيق عبد المجيد، نفس المرجع، ص8.

وإذا رجعنا إلى التأصيل اللغوي للتكامل فهو يعبر على التكميل أي التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل. والتكامل الإقتصادي هو عملية تغيير تدريجية تبدأ من بنیان إقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الإقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز.

والتكامل إقتصاديا ليس له معنى محدود، فيرى البعض أن عبارة التكامل الإقتصادي تأخذ مفهوما إجتماعيا ويرى البعض الآخر بأنها تدرج تحت أنواع مختلفة من التعاون الدولي ولقد رأى إقتصاديون آخرون أمثال "ريكاردو" في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من تقسيم العمل بين الدول بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع تكون درجة تفوقها في إنتاجها أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى وأنها أكبر وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية لكل دولة وبالتالي لصالح المجتمع الدولي بكامله¹.

من المعروف أن مفهوم التكامل الاقتصادي تعددت تعاريفه هذا الأخير، ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد له، وذلك منذ الكتابة في نظرية التكامل الاقتصادي على يد النمساوي فاينر عام 1950، ولعل هذا يُعزى لاختلاف الزاوية المرجو من التكامل الاقتصادي الذي يركز عليها التعريف.

يعرفه قاموس العلوم الاقتصادية الفرنسي على أنه تحول الدولة من دولة ممزقة إلى دولة متماسكة ومنسجمة، وعادة ما ينطوي مفهوم التكامل على فكرة الوحدة، فما هومشتت ومتناثر، يجتمع ويحتشد². ويعرفه Balassa Bella بأنه التكامل الاقتصادي عبارة عن "عملية وحالة" فهو "عملية" أي يتضمن الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، أما عن كونه حالة فذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات المختلفة القومية، بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التمييز بين الاقتصاديات المختلفة للأعضاء في هذا التكامل³.

1 مقدم عبارات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2002، ص 1314.

2 بركان يوسف، بن خرناجي أمينة، دور التكامل الاقتصادي المغربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط - "دراسة تحليلية استشرافية"، مجلة الباحث الإقتصادي العدد الأول، 2014 ص 20.

3 Bela Balassa، 1962، **the theory of economic integration**، George Allen، Unwin London، England، p1

2. أهداف التكامل الإقليمي وأشكاله:

يهدف التكامل لتحقيق غايات لوحدها منها الإقتصادية والأخرى مرتبطة بها سياسية وعسكرية أحيانا كثيرة ويمكن حصر أهدافه في:

1.2 توسيع حجم السوق:

تعاين إقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيق الأسواق وصعوبة تصريف الفائض من إنتاجها وترى في التكتل الإقتصادي حلا لمشكلة ضيق نطاق السوق. وعليه التكامل الإقتصادي يصبح لدى الدولة سوق أوسع يشمل جميع الدول الأعضاء وترتب على ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها.

وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المشغلة بما يؤدي إلى تحقيق زيادات في الإنتاج، حيث يشجع إتساع نطاق السوق على إقامة صناعات بحجم إقتصادي تتخفف فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء¹. لذلك يعتبر دويتش كارل أن مواجهة ركود أوتدهور إقتصاد مزمن من عراقيل التكامل وأسباب فشله².

2.2 تحسين شروط التبادل التجاري:

يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء إمكانية تحديد أو تعديل شروط التجارة بينها وبين الدول الأخرى بما يتناسب مع مصالحها الشخصية. كما يمنح هذا التكامل الدول الأعضاء قوة أكبر في التفاوض مع العالم الخارجي، خصوصا عند إبرام الاتفاقيات التجارية التي تحقق فائدة أكبر لها.

3.2 السعي للاستفادة بشكل أكبر من القوى العاملة لتقليل نسبة البطالة:

تتحقق هذه الهدف من خلال توفير حرية تنقل العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يساعد على تعزيز استفادة أفضل من العمالة الماهرة والمدربة بحيث يتم توزيع العمل بشكل أكثر فعالية في سياق

1 مقدم عبيات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2002، ص35

2 جيمس دويرتي، روبرت بفالنسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص247.

التكامل الاقتصادي. إن تطبيق حرية تنقل العمالة بين الدول المتكاملة يمكن أن يساهم في معالجة جزئية لمشكلة البطالة على المدى القصير، حيث يساهم في إعادة توزيع العمالة بين دول التكامل، ويساعد في تحقيق توازن أوتناسق بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

4.2 تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:

وهذا ما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة وتقليل تكاليف الاستثمار للزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء¹.

التنمية الاقتصادية تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق تقدم اقتصادي من خلال زيادة سنوية في الناتج الإجمالي المحلي، وكذلك قدرة الاقتصاد على تحقيق نموفي دخل الأفراد يتجاوز معدلات زيادة السكان، مع استبعاد تأثير التضخم.

على الرغم من أن الأهداف الاقتصادية تدفع الدول نحو التكامل الاقتصادي، فإن من غير المعقول أو المنطقي التغاضي عن الأهداف السياسية التي تقف خلف هذا التكامل، إذ يتفق الجميع على أن هناك أهدافا سياسية تؤثر بشكل كبير على التكامل الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، سواء كانت تلك الدول ذات أنظمة رأسمالية أو اشتراكية².

3. أشكال نظريات وشروط التكامل الإقليمي:

يتنوع التكامل الإقليمي بطموح الوحدات الراغبة في تكوينه فكلما كان الإنسجام بين الوحدات أكبر تعمق شكل التكامل وإندماج الوحدات والعكس ونجد من أشكال التكامل الإقليمي التي تنتج:

أ- منطقة تبادل حر: إلغاء الحواجز الجمركية في المنطقة وحرية تحرك السلع.

ب- اتحاد جمركي: وتكون منطقة تبادل حر زائد تعريفه موحدة داخليا.

ج- سوق موحد: ويكون فيها اتحاد جمركي مع حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال.

1 مقدم عبيرات، مرجع سابق الذكر، ص 34.

2 Alaoui Younes, Gharbi Salah, **base théorique de l'intégration économique régionale**, des éco, un blog, frfiles2007, 06 intégration économique régionale, PDF Alaoui Younes, Gharbi Salah, PDF ; 16/11/2013/09 :00h.

د- **إتحاد اقتصادي**: سوق موحدة وتنسيق السياسات (الإقتصادية، والجباية مثلا).

هـ- **إتحاد اقتصادي ونقدي**: ويكون الإتحاد الإقتصادي والنقدي بتوحيد السياسات المالية وتوازن الميزانيات (مدروسة).

و- **إتحاد إجتماعي وسياسي**: ويكون بالإتحاد الإقتصادي والمالي وتوحيد السياسات الإجتماعية (كالحماية الإجتماعية).

ومن الضروري أن نستعرض نموذج التكامل لـ "بيلابيلاسا" "Bela.Belassa" والذي تصنف فيه خمس مستويات للتكامل الإقتصادي كما اقترحه من خلال مؤلفه نظرية التكامل الإقتصادي سنة 1961:

أ- **منطقة التبادل الحر** :

حيث يتم في إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية للبلدان المبرمة للإتفاقية بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى.

ب- **إتحاد جمركي Costons Unions**:

ويتعلق الأمر بمنطقة تبادل حر مدعمة بتعريف جمركية خارجية مشتركة حيث تسير المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريف خارجية مشتركة وموحدة وتتنازل البلدان المنتمية للإتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية.

ج- **السوق المشتركة**:

هي إتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج، رأس المال، عمل.

هـ- **الإتحاد الإقتصادي، النقدي: economic and monetary union**.

ويتمثل في نشوء سوق مشتركة مرفقة بتنسيق وتوحيد للسياسات الاقتصادية والمالية أو الإجتماعية وتداول نفس العملة¹. كذلك يقود سياسة إقتصادية موحدة تؤدي إلى تقوية الأطر التنافسية وتعالج الإختلالات الجهوية².

1 محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 42.

2 Kaddour ben Taher، **enjeux de l'intégration régionale pour la coopération douanière**، djenana elmitak، le 26/04/2011،

و- الإتحاد السياسي political union.

سيؤدي الدمج الاقتصادي إلى الجمع الكامل للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالشؤون الخارجية والدفاع. ومن المهم الإشارة إلى أن النموذج بدأ منذ الثمانينات يفقد العديد من أسسه نتيجة التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين رأس المال المالي والصناعي¹.

المطلب الثاني: واقع التكامل الغذائي المغربي

يتمتع المغرب العربي بموقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط حيث بلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم بنسبة 28% من سواحل الوطن العربي في حين يقدر عدد سكان أو 100 مليون نسمة كما تزرع منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية متنوعة مثل المحروقات والمعادن والنسيج إضافة إلى ثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية معتبرة.

تختلف دول إتحاد المغرب العربي من حيث تجارتها الخارجية إسترادًا وتصديرًا وتستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة وهذا راجع إلى قطاع المحروقات واهتمت العديد من الدراسات بقياس جدوي هذا الاتحاد المغربي مثل دراسة (Darrat and pennathur) التي تهدف إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1969-1998) بإختبار العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الاجمالي (PIB) والموجودات النقدية (MR) والقواعد النقدية (MB) باستخدام طريقة التكامل المشترك.

أكدت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين إقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياستها النقدية، وأن تشكيل إتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة².

http : mimarseille.org sectlwk2t1session212/17/11/2018/11 :00.

1 محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.

1 Darrat and Pennathur (2002)، " Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems"، Review of Financial Economics 11، 99.

1. التكامل والتجارة البينية المغربية:

تعتبر المنطقة المغربية من بين المناطق شديدة الشبه بين دولها وتشترك في العديد من الخصائص من تاريخ وجغرافيا وفي النمط الإقتصادي العام من مستوى المعيشة والدخل إلى التشابه في المشاكل المزمنة من التبعية الغذائية وضعف الإنتاج الفلاحي.

أ- التبادل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي:

يتمتع المغرب العربي بموقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط حيث بلغ طول الشريط الساحلي حوالي 6505 كلم بنسبة 28% من سواحل الوطن العربي في حين يقدر عدد سكان أو 100 مليون نسمة كما تزخر منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية متنوعة مثل المحروقات والمعادن والنسيج إضافة إلى ثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية معتبرة.

تختلف دول إتحاد المغرب العربي من حيث تجارتها الخارجية إستيرادًا وتصديرًا وتستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة وهذا راجع إلى قطاع المحروقات واهتمت العديد من الدراسات بقياس جدوي هذا الاتحاد المغربي مثل دراسة **Darrat and pennathur** التي تهدف إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1969-1998) بإختبار العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الاجمالي (PIB) والموجودات النقدية (MR) والقواعد النقدية (MB) باستخدام طريقة التكامل المشترك.

أكدت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين إقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياستها النقدية، وأن تشكيل إتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة¹.

ب- نشأة التكامل الإقتصادي المغربي:

تم بلورة المنطقة المغربية التي تشمل الأقطار المغربية التالية: تونس المغرب الجزائر ليبيا وموريتانيا، كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلال سنوات كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال من خلال لواء نجم شمال إفريقيا، وبعد الإستقلال بدأ التفكير في التوحد السياسي حيث أقر مؤتمر ضجة الذي إنعقد في أبريل 1958 إقامة إتحاد غير فيدرالي يضم الدول الثلاث بعد إستقلال الجزائر (تونس، المغرب،

1 Darrat and Pennathur (2002) op cit 11، 99.

الجزائر) إلا أن مصالح وطموحات كل أقطار كانت أقوى من شعارات الوحدة حيث سرعان ما سلك كل قطر منهاجاً منفرداً واكتفى ببعض المشاريع الاقتصادية المشتركة¹.

ج- تطور المبادلات الزراعية البينية في المغرب العربي:

تقدم إحصائيات معينة للصادرات المغربية الغذائية حيث عرفت مثلاً الفترة (2007-2009) أي ما قيمته 423,581 مليون دولار، وكان لتونس منها حصة الأسد 353,47 مليون دولار ونسبة تغير إيجابي عن الفترة (1997-1999) بما نسبته 6.38% لتليها المغرب حيث قدرت صادراتها خلال الفترة (1997-1999) بحوالي 50,9 مليون دولار أمريكي لترتفع بنسبة 2.09% خلال فترة (2007-2009)، أما بالنسبة للجزائر فتعتبر صادراتها ضعيفة نسبياً حيث قدرت خلال الفترة (1997-1999) 9,71 مليون دولار بينما عرفت صادراتها الزراعية خلال (1997-1999) نسبة زيادة تقدر بـ 1.29% والجدول رقم (41) يوضح متوسط الصادرات التجارية والزراعية:

البيان	متوسط الصادرات التجارية البينية لفترة (1997-1999)	متوسط الصادرات الزراعية البينية لفترة (2007-2009)	نسبة التغير
تونس	33,26	41,53	6,38
الجزائر	9,71	9,83	1,29
المغرب	50,9	51,96	2,09
الإجمالي	401,071	423,581	5,61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010 ص (210-112).

2. العمل المغربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي:

إتفقت الدول المغربية على وضع خطة لتحقيق استدامة غذائية في منطقة المغرب العربي وخلق فضاء مغربي متكامل، تركز الاستراتيجية على مراحل زمنية محددة وأهداف مشتركة لجميع المعنيين. كما تسعى لتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحقيق الأغراض التعاونية، مع الأخذ في الاعتبار

¹ دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011، عمان، الأردن، ص 115.

مستويات النمو لكل دولة عضو والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. يتم أيضاً تشجيع المؤسسات الطبيعية على إضافة الطابع المغربي لكافة أنشطتها.

1.2 تطور التبادلات الزراعية بين دول المغرب العربي:

تجري دراسة بعض الإحصائيات المتعلقة بالصادرات الغذائية المغربية، حيث شهدت الفترة بين 2007 و 2009 صادرات بلغت قيمتها 423,581 مليون دولار، وكانت حصة تونس من هذه الكعكة 353,47 مليون دولار ونسبة تغير إيجابي عن الفترة (1997-1999) بما نسبته 6.38% لتليها المغرب حيث قدرت صادراتها خلال الفترة (1997-1999) بحوالي 50,9 مليون دولار أمريكي لترتفع بنسبة 2.09% خلال فترة (2007-2009)، أما بالنسبة للجزائر فتعتبر صادراتها ضعيفة نسبياً حيث قدرت خلال الفترة (1997-1999) 9,71 مليون دولار بينما عرفت صادراتها الزراعية خلال (1997-1999) نسبة زيادة تقدر بـ 1.29% والجدول التالي يوضح:

البيان	متوسط الصادرات التجارية البينية لفترة (1997-1999)	متوسط الصادرات الزراعية البينية لفترة (2007-2009)	نسبة التغير
تونس	33,26	41,53	6,38
الجزائر	9,71	9,83	1,29
المغرب	50,9	51,96	2,09
الإجمالي	401,071	423,581	5,61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010 ص (112-210).

يستوجب في هذه الحالة على الدول المغربية أكثر التقارب وفق المقاربة الوظيفية وقد كانت هناك تجربة تكتل في إطار الاتحاد المغاربي تبقى في حالة تعثر¹.

1 Darrat and Pennathur (2002) op cite p79-90.

2.2 عوائق التكامل الغذائي المغربي :

يتناول هذا العنصر أبرز العوائق التي تحول دون تفعيل التكامل الغذائي بين دول المغرب العربي، من الخلافات السياسية والحدودية المزمدة بين بعض دول المنطقة، إلى ضعف البنى التحتية الرابطة بينها وتشابه هياكلها الإنتاجية وضعف تكاملها التجاري البيني، بما يجعل من هذا الرهان الاستراتيجي حبيس النوايا رغم الإمكانيات الكامنة التي يزخر بها.

أ. العوائق الاقتصادية:

- تعاني الدول الخمس من عيوب وتأخر اقتصادي، حيث أنها تعتمد بشكل كبير على استيراد التكنولوجيا والمنتجات الصناعية والمواد الأولية. ورغم ذلك، فإن إيرادات دول المغرب العربي تبقى مرتبطة أساساً بتصدير المواد الأولية مثل النفط والغاز والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى الخدمات والسياحة.
- يُهيمن القطاع العام على الهيكل الاقتصادي لبعض دول المغرب العربي، ويتلقى هذا القطاع الكثير من التمويل والإعانات من الخزينة العامة، بينما تُعتبر أغلب النفقات ملكاً للدولة.
- يظل عجز الميزانية مرتفعاً بين الدول المختلفة، ومن ناحية أخرى، غالباً ما تفتقر الظروف القانونية إلى الشفافية ومتطلبات إعداد الميزانية العامة.
- تعتمد المداخل الناتجة عن التصدير خاصة بالعملتين (الدولار الأمريكي واليورو) أما الواردات فتعتمد خاصة باليورو، ما ينجز عنه خسائر هامة في الموارد.
- يبقى مستوى الاستثمار دون المرجورغم أهمية لخلق مواطن الشغل والتقليص من مستوى نسبة البطالة.
- رغم أن بعض البلدان تحكمت في نسبة التضخم الذي يبقى عالياً ويبلغ في بعض الأحيان مستوى نسبة النمو.
- التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جداً.
- حركة الأموال ضعيفة وتخضع إلى إجراءات صرف صارمة¹.

1 عبد الكريم هشام، تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي _ قراءة اقتصادية_، ملف اتحاد المغرب العربي،

ب. العوائق والمشاكل السياسية:

تبقى المقاربة الوظيفية أنجح المقاربات المفسرة للتكامل لأنها تصر على إبعاد السياسيين من العملية إلا أن الإتحاد المغربي لم يأخذ بهذه المقاربة كلية

وتبقى قضية الصحراء الغربية أهم معوق في وجه تطوير العلاقات الإقتصادية والشراكات الزراعية والغذائية حيث أصبحت هذه القضية في كل تطوراتها تشكل نقطة اللارجوع طبيعة الأنظمة السياسية بين النظامين الجزائري والمغربي كثيرا ما عرقل نشوء علاقات تكاملية إقتصادية وغذائية. وكما يقال في أجديات التكامل ان الفشل في بناء الدولة يؤدي بالضرورة إلى الفشل في بناء الإقليم وهذا مانلاحظه على المستوى القطري إذ تعاني جميع الدول المغربية من التخلف.

ج. العوائق الإدارية والتشريعية:

من الأسباب التي ساهمت في فشل تطبيق الاتفاقيات العديدة المبرمة مبدأ الإجماع، وشرط موافقة الجميع للتمكن من التنفيذ، وهذه آلية تشريعية ساهمت بشكل كبير في تعطيل إنجاز الخطوات، إذ أن جميع الدول المغربية لم تصادق على جميع الاتفاقيات وبذلك ظلت معلقة على إمتداد السنوات . بالإضافة إلى الحالة العشوائية التي تصيب التشريعات المنظمة للمجال والتبادلات الاقتصادية واختلافها من دولة لأخرى، كالضرائب والجمركة ومعاملة الاستثمارات الأجنبية.

إن أهم شروط نجاح أي تعاون إقتصادي وغذائي هو توفير درجة كافية من المرونة في التشريعات وهذا ما يؤدي إلى تشجيع قيام التكامل. وفي هذا الإطار فان المدخل الواقعي لتكريس التكامل الإقتصادي والغذائي بين دول المغرب العربي يمكن أن تأتي من خلال هذا المستوى الذي يسمح بتجسيد وبناء مؤسسات، فإذا ما توسعت المؤسسة المغربية لتعمل في كل المنطقة المغربية وفق أطر منظمة ومحددة ستكتف المبادلات والعلاقات الاقتصادية ويتحقق الاندماج¹.

1 صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي ببين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 19892007، ط1، دار الحامد 2011، ص76.

3. ضرورة التبادل الجزائري الإفريقي في المجال الغذائي:

على الجزائر أن ترفع الرهان للتكامل الجهوي المغاربي والإفريقي لإعتبار السوق الإفريقية محتواة على بعض المنتوجات الزراعية غير المنتجة في الجزائر لكنها مطلوبة داخليا وتمتلك الدول الإفريقية فيها نسبة إنتاج محترمة.

وفي هذا الصدد في 16 ديسمبر 2023، أعلنت الجزائر انضمامها لمبادرة التجارة الموجهة (GIT) لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المنتدى الاقتصادي حول "مبادرة التجارة الموجهة" في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الذي نظّمته وزارة التجارة وترقية الصادرات. ومما جاء في الملتقى أن هذا الالتزام سيشكل بداية التبادلات التجارية بين الجزائر وشركائها في إطار هذه المبادرة، دون أي رسم 16 جمركي¹. وهذا أمر محفز جدا للجزائر لتصريف بعض السلع الزراعية ذات الميزة النسبية كالتنمر المطبوخة جدا في الأسواق الإفريقية. كما تحصل على السلع الزراعية الإستوائية كالموز والمانجو ومختلف السلع التي تسوق في إفريقيا بأسعار جد معقولة وبأسعار جيدة.

في هذا الجانب يذهب الخبير الاقتصادي مقيدش مصطفى إلى إنشاء فروع للبنوك العمومية في الدول الإفريقية على غرار إستحداث آليات ناجحة لمراقبة الجودة عبر الحدود والتأكد من البنية التحتية للنقل خاصة البري منه كطريق الوحدة الإفريقية، ويستشرف الخبير الاقتصادي مقيدش مصطفى أن انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية سيعود بفوائد جمة على الإقتصاد الوطني سيما وأن الجزائر تمتلك الطريق السيار شمال-جنوب الذي يصل إلى غاية حدود دولة النيجر بمنطقة الساحل الإفريقي الذي يعطي للاقتصاد الجزائري العمق الإستراتيجي بالنسبة للصادرات وكذا التبادلات التجارية بين دول المنطقة ولإنجاح هذا الإنضمام كان لابد من وضع آليات وميكانيزمات على رأسها تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح المنظومة البنكية.

وفي رأي آخر للخبير الاقتصادي فريد بن يحي حيث يؤكد أنه على البنوك الوطنية أن تراجع هيكلتها على مستوى تحويل الأموال وأن تكون ممثلة في القارة السمراء بالإضافة إلى دعم قوافل شحن

1 Algérie presse service, 'ZLECAF: l'Algérie rejoint officiellement l'initiative de commerce guidé' publie le Samedi, 16 Décembre 2023.

<https://www.aps.dz/economie/164059zlecaflalgerierejointofficiellementlinitiatedecommerceguide>

البضائع (وأغلبها زراعية) من خلال إنشاء شركات شحن وكذا فتح خطوط جوية من الجزائر إلى عموم دول إفريقيا وجدير بالذكر أن إقبال الجزائر على هذه الاتفاقية سيمنح المنتجات الجزائرية إعفاء من الرسوم الجمركية مقداره 90% نحو الأسواق الإفريقية.¹

المطلب الثالث: عائد التكامل الغذائي مغاربيا وإفريقيا

للتكامل المغربي في حال حدوثه عدة عوائد على الأمن المغربي ومنه الأمن الغذائي إذ تعد الإمكانيات التي يوفرها السوق الموحد ضخمة للغاية، ومن أبرزها وجود سوق نشطة وما توفره من مزايا داخلية وخارجية. هذه المزايا تنشأ من التعامل مع الوحدات الإنتاجية في الدول المتكاملة ضمن السوق في نطاق الاتحاد المغربي، الذي يضم أكثر من 84 مليون مستهلك.

ويؤدي التفاوض القوي لدول التكامل في تعاملاتهم الاقتصادية مع القوى الكبرى إلى تقليل تحديات الشراكة معها، مما يعزز أرباحها ويحافظ على مصالحها، ويسمح بفرص للتعاون الإيجابي مع هذه التكتلات من خلال توسيع السوق وارتباطها بمزايا تنافسية كبيرة. إذ تساهم اتفاقيات التكامل الإقليمي في دمج الأسواق، مما يتيح تقليص قوى الاحتكار، حيث تدخل شركات من دول متعددة في منافسة شديدة فيما بينها. وهذا الوضع ينتج عنه العديد من الفوائد، منها:

- فوائد تتعلق بخفض الأسعار وزيادة المبيعات لكل من المستهلكين والشركات المتنافسة.
- فوائد تتعلق بتقليص العجز الداخلي المرتبطة به، لأن كثافة وشدة المنافسة تتطلب تقليص أوجه القصور الداخلية والإختلالات المرتبطة بها فهناك دليل على العلاقة بين تحرير التجارة وزيادة الكفاءة، وبين تحرير التجارة وتقليل أوجه القصور حيث الشركات الأقل كفاءة إما أن تتعدل أو تختفي.²

للتغلب على المعوقات والمشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- صياغة خطة عمل لتكاتف وتداخل اقتصادي، عبر تعزيز وتوسيع التعاون المتبادل بين دول المغرب العربي، من خلال مبادرات مشتركة لدول المغرب العربي، مع أخذ حجم سوق المغرب العربي والإمكانيات

1 حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 10، العدد: 01 جوان 2021، ص 196197.

موريس شيف ول، ألن وينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية. [د.م.ن] : البنك الدولي، 2003، ص 1..50

المتاحة والكامنة في الاعتبار، بهدف تأسيس تعاون صناعي لدول المغرب العربي ليكون أساسًا للنهوض بدول المغرب العربي.

- تنسيق القوانين والأنظمة المرتبطة بكيفية استغلال الموارد، بدءًا من التشريعات التي تحكم الملكية وطرق استغلالها وانتقالها ضمن نطاق الاتحاد، عبر توحيد نسب الضرائب على المنتجات وتثبيت أسعار الصرف بين عملات دول الاتحاد المغربي ومرونة التحويل المالي بينها.

- دعم الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى أعداد متزايدة من الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة شيئًا فشيئًا.

- تحفيز بعض الأنشطة الاقتصادية الهامة وتحويلها إلى مشاريع ذات نطاق إقليمي وتطبيقها فعليًا على أرض الواقع.

- إنشاء سوق موحد لهذه الأنشطة يكون خاليًا تمامًا من أي عوائق أورسوم جمركية أوقيود.

- مبادرات تعاونية مشتركة للبحث والتتقيب وتوزيع النفط بين الجزائر وليبيا، حيث توفر الجزائر الخبرة الفنية والبشرية، بينما توفر ليبيا التمويل والمعدات في هذا القطاع.

- إقامة شراكات مختلطة للصيد البحري بين الدول الأعضاء في الاتحاد، على أن تكون بين المغرب وموريتانيا مثلاً، وخاصة إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والتسويق لبلدان الاتحاد لأنهما الرائدان في هذا المجال.

- إقامة شراكات مختلطة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس.

- تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية، قصد الوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتحول نحو المنطقة المغربية لتسويقها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال.

- تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الاستخراج النقل والتوزيع.

- العمل على نقل التكنولوجيا، وتنمين نتائج مشاريع بناء شبكة معلومات بين الدول المغربية خاصة في البحث العلمي.

خلاصة الفصل الرابع:

في نهاية الفصل الرابع نستخلص عدة نتائج أن التجربة التكاملية المغربية في المجال الإقتصادي والغذائي تجربة لا بد منها بإعتبار العائد منها كبير جدا لصالح الشعوب. وتعرف التجربة التكاملية تعثرا كبيرا بسبب القضايا السياسية العالقة التي تحول دون قيام تبادلات غذائية وأمن غذائي مغربي حقيقي بعضها إقتصادية وبعضها سياسية إدارية ومن هذه المشاكل نوجز بعضها:

المشاكل الإقتصادية:

- مثل تخلف الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية فتراجع الوضعية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية شكلت إحدى العراقيل الأساسية للاندماج المغربي، باعتبار أنه لا يمكن تصور بلوغ دولة ما أهداف إقليمية في حين أن أهدافها التنموية الوطنية لم تصل إلى تحقيقها.
- ثقل المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول.
- ضعف المبادلات التجارية المغربية البينية، حيث لم يتجاوز 06 بالمائة من حجم التجارة المغربية.

المشاكل الإدارية والسياسية:

حيث تطفو على السطح الخلافات السياسية التي شكلت حاجزا وعائقا كبيرين أمام الاتحاد المغربي، من بين الخلافات القائمة حاليا المشكلة الصحراوية، بالإضافة إلى العراقيل المتمثلة في إغلاق الحدود البرية وفرض التأشيرات داخل المغرب العربي، وعراقيل ذات طابع تجاري والمتمثلة في المبالغة في فرض تراخيص الاستيراد من طرف الإدارات الوطنية (الجمارك) وهذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغربية الأخرى).

خاتمة

خاتمة:

لقد أكدت الأزمات الاقتصادية العالمية ضعف الإقتصاد الجزائري وقابليته الكبيرة للصدمات، ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز نمط الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام منها النفط والذي يشكل أكثر من 70 % من التجارة الخارجية لها، لقد تحولت الأسواق البترولية العالمية من مرحلة كانت فيها لصالح المصدرين إلى مرحلة لصالح المستوردين هذا الوضع أدخل الإقتصاد العالمي إلى حالة عدم الاستقرار، فتذبذبت أسعار البترول بين ارتفاع شديد وهبوط مقلق للبلدان المنتجة يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها فرضية الإنكشافية الخطيرة في الملف التغذوي الجزائري تبينها عديد الحالات السابقة المذكورة في الرسالة وأحدثها الحرب في أوكرانيا وقضية القمح الذي إلتهبت أسعاره فضلا عن مشكلة الوصول إليه بسبب النزاع.

الفرضية الرئيسية لازالت ثابتة وصحيحة حيث أن أسباب حل مشكلة التبعية الغذائية في الدول المغاربية ومنها الجزائر لم تأسس بعد أي لم نصل لمؤسسات تسيير وشركات إنتاج حقيقية تجسج الإكتفاء الذاتي الغذائي وبعده ترسيخ الأمن الغذائي.

فرضية الإعتماد على المقدرات الذاتي فرضة صحيحة بإعتبار تجربة الأمن الغذائي تجربة خاصة بالدولة ذاتها كما أن هناك عراقيل من الشركات العالمية مقابل توطين الغذاء فإستعمال المقدرات الوطنية ماديا ومعرفيا أفضل.

فرضية فشل السياسات الحكومية تغذي صحتها التجارب المسرودة في الدراسة فلوكانت ناجحة لكنا أمام أمن غذائي، فالأموال المخصصة والبرامج المتتالية لاتعكس الواقع المعاش لكنها خاطئة من جهة أخرى فعدم الرضى الاجتماعي لم يكن دائما هو سبب المشاكل السياسية فالحراك السياسي مثلا لم يكن من قبيل مطالب تغذية.

في النموذج الزراعي والغذائي الجزائري ليست الوضعية سوداوية كليا بل هناك أرقام في بعض السلع الموسمية تعتبر محترمة ومشجعة فإستشراق الواقع يدل على وجود إختلالات من جهة لكن من جهة أخرى يفصح عن وجود تجارب محدودة ناجحة نستطيع أن ننطلق منها للنهوض بالواقع التغذوي وعلاج الإنكشافية الخطيرة الناتجة عن التبعية الغذائية المرتبطة بشدة بالوضع الاجتماعي والسياسي.

من النتائج التي تثبت فرضية الارتباط المزمّن بين عائدات المحروقات والغذاء :

- النفط من السلع الإستراتيجية المعتمد عليها في الحاضر وفي المستقبل المنظور وتتأكد من خلال الاستعمالات الكثيرة والمتنوعة.
- إن الأزمات النفطية وما ينتج عنها من آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول، خاصة وهويتعرض للنضوب تجعلنا نفكر وبكل جدية للبحث عن بدائل عن النفط تكون أكثر أمنا وإستقرارا للعمل على حماية هذه الثروة وترشيدها.
- لقد كان للعوائد النفطية في الجزائر الدور الكبير في تجاوز أغلب أزماتها وزيادة استثماراتها خاصة في البني التحتية ودعم الغذاء.
- إن التقلبات السعريّة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري وهوما أكدته أزمة 2014م التي غيرت العديد من المؤشرات الاقتصادية إلى حالة العجز بعد ما كانت في حالة جيدة من الفائض والتوازن.
- وبما أن أرضية الإنطلاق موجودة يبقى تبني أسس الإنطلاق الصحيحة فقط حكوميا من جهة ومن طرف المتعاملين الإقتصاديين المنتجين والمسوقين للغذاء بهذف خلق أمن غذائي مستدام وعن هذه الأسس:
- إعتقاد إقتصاد المعرفة الزراعي: هذا المعطى الذي ينطوي على تحديات لفرضه وترسيخه في الميدان الزراعي لعدة عوامل مثل:
- عدم توافر الظروف الملائمة لتوليد وإستغلال المعرفة المتاحة.
- ضعف الإستغلال الأمثل للموارد حكوميا للدفع بعملية بعملية البحث والتطوير الزراعي والغذائي.
- غياب روح المنافسة والإبتكار التي تدفع الأكاديميين طلبة وأساتذة للإتكباب على هذا الميدان.
- لسعي نحو تنويع الاقتصاد الجزائري سواء في قطاع المحروقات بزيادة إنتاج الطاقة، والبحث في قطاعات أخرى تكون أكثر إستقرارا.
- العمل على الاستفادة من إمكانيات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة وإشراكها كمورد مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تضمن حق الأجيال القادمة.

- وجوب التوسع في استعمال تكنولوجيات الطاقة المتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة وعدم الاقتصاد على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة والمنازل وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري.

- يعتبر الترشيح في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم والجزائر بالخصوص من الناحية الاقتصادية والبيئية وتزداد أهميته بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان والبرامج التنموية الطموحة ومحدودية الموارد المتاحة .

- النفط ثروة ناضبة غير متجددة وإستخراجية ملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (تسارع الابتكارات) ومنه وجب التفكير في البحث عن ثروة لا تتضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها بكل ديمومة.

- الأمن المائي الجزائري ركيزة أساسية في الأمن الغذائي الجزائري ورغم المجهودات المحترمة إلا أننا نستنتج مما سبق مايلي:

موقع الجزائر الجغرافي والمناخ الجاف وشبه الجاف الذي يميزها يقيد مواردها المائية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تزيد من مشكلة شح المياه مثل النمو السكاني المتزايد، وتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة الاستثمارات الزراعية.

تأتي الأمطار كمصدر أساسي للمياه في الجزائر، ثم المياه الجوفية، بينما تظل نسبة المياه غير التقليدية التي تلبي احتياجات السكان والقطاعين الزراعي والصناعي قليلة جداً وتتطلب إنشاء المزيد من المشاريع.

إن الوضع الحالي والمستقبلي للموارد المائية في الجزائر ليس مطمئناً، فهي تُصنف ضمن الدول التي تعاني من فقر هذا المورد، وقد بدأت علامات أزمة المياه تظهر منذ التسعينات ولا تزال مستمرة، بل من المتوقع أن تستمر خلال السنوات العشر القادمة.

على الجهات المسؤولة عن قطاع الموارد المائية في الجزائر إعطاء المزيد من الاهتمام لمسألة الأمن المائي وتطبيق استراتيجية جديدة للإدارة الرشيدة والمتكاملة للمياه ضمن إطار العمل لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه نوصي باتخاذ الإجراءات التالية بهدف ترشيح استغلال الموارد المائية في الجزائر، والعمل على استدامتها:

- ضرورة إعلام المواطنين بخطورة مشكلة ندرة المياه، وتوعيتهم بأهمية حسن استغلال هذا المورد والحفاظ عليه، ضمانا للأمن المائي .
- تشجيع إعادة استخدام المياه المستعملة (المعالجة)، عن طريق إدخال التقنيات والتكنولوجيا اللازمة لذلك، في إطار التسيير العقلاني للموارد المائية.
- الاهتمام بالدراسات والبحوث في هذا الاتجاه، خاصة التي تقترح الحلول والإستراتيجيات الأمثل في تسيير هذه الثروة .
- الإعتماد على الطرق الحديثة والمتطورة المقتصدة للماء في استخدامات الفلاحة والصناعة .
- حماية المياه وتنميتها من خلال القوانين والمشاريع التي تقيمها الدولة في إطار سياستها.

فيما يخص التكامل الغذائي المغربي فالتكامل لمغربي كان ولا يزال رهينة التقلبات السياسية وعدم إتضاح الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول، بالإضافة للهاجس الأمني القطري واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل لاسيما وأنه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو الجزائر بحكم أهميتهما الاقتصادية وتقلهما.

من خلال ماسبق نستطيع تقدير مستقبل الأمن الغذائي الجزائري:

نستشرف أنه إذا كنا نريد توفير شبكة أمن وإستقرار إجتماعي غذائي أساسية تغطي الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية لمن يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد، يستشرف تقرير آفاق الأمن الغذائي العالمي الاحتياجات التمويلية العالمية السنوية بنحو 90 مليار دولار من الفترة الحالية وحتى عام 2030، وذلك إستنادا إلى التوقعات حتى الفترة 2027-2029.

وهذا الأمر يفترض عدم حدوث تغيرات كبيرة تتجاوز هذه التوقعات. ولكن في سيناريوهات ارتفاع التضخم، وانخفاض النمو الإقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، يمكن أن ترتفع هذه الاحتياجات بشكل كبير، مما قد يصل إلى 1.3 ضعف التقديرات الحالية. وهذا من شأنه أن يرفع المتطلبات المالية السنوية إلى حوالي 120 مليار دولار.

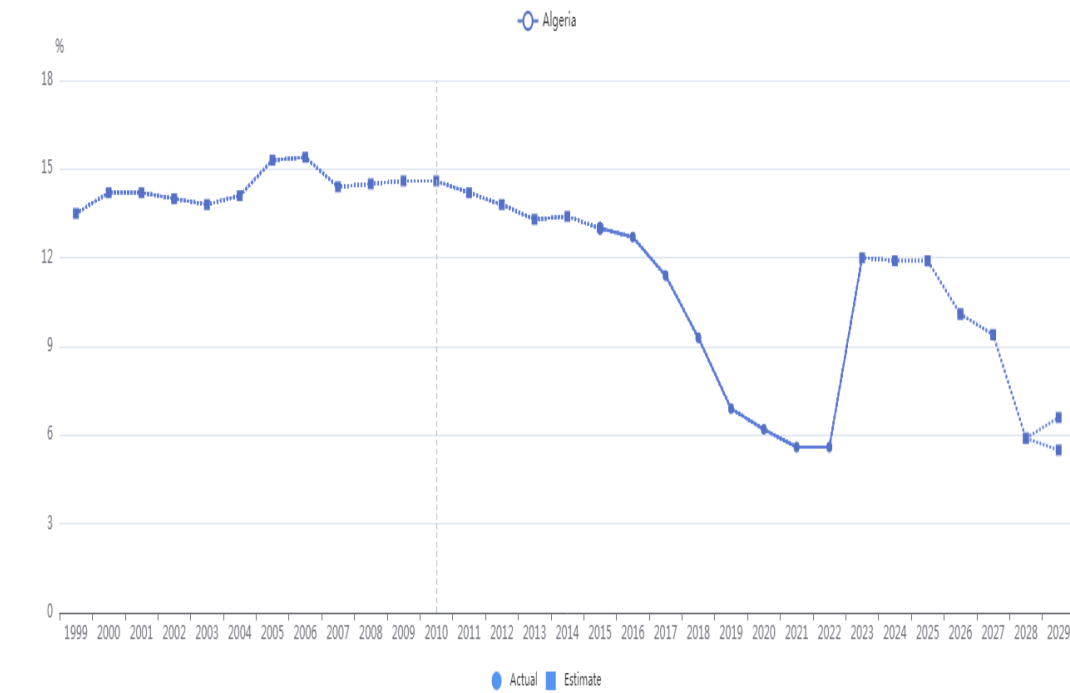
وبالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات إلى أن تكلفة معالجة سوء التغذية بين النساء والأطفال تتجاوز 11 مليار دولار سنوياً، في حين أن تحويل النظام الغذائي العالمي قد يتطلب ما بين 300 و400 مليار

خاتمة

دولار سنوياً. ويمكن أن يصل إجمالي هذه النفقات مجتمعة إلى 500 مليار دولار سنوياً، وهي القيمة الضرورية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم، فإنه يمثل نحو 0.5% فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن المهم ملاحظة أن هذا التقدير متحفظ على الأرجح، لأنه لا يأخذ في الحسبان الاحتياجات الكاملة من الأسعار الحرارية أو التغذية الكافية، كما أنه لا يعكس الآثار طويلة الأجل لسوء التغذية الحالي كإنتفاضات الجوع والإضطرابات الاجتماعية.

علاوة على ذلك، يُعد عبء هذه التكاليف ثقيلاً بشكل غير متناسب على البلدان منخفضة الدخل، حيث يعادل التمويل المطلوب بدلاً من ذلك حوالي 95% من إجمالي ناتجها المحلي، مما يبرز الحاجة إلى مسؤولية عالمية مشتركة في التصدي لهذه التحديات. يعني تعاون جهوي إقليمي عالمي في مجال الغذاء¹. هنا يمكن أن نقدم إستشراف في تقرير للبنك الدولي لسنة 2023 في الشكل التالي:

الشكل رقم (41) يوضح إستشراف استشراف أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر إلى غاية 2029



Source: World Bank, Development Data Group

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي 2023

1 تقرير البنك الدولي عن مستجدات الأمن الغذائي لشهر ديسمبر/كانون الأول 2023

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا بالعربية:

القرآن الكريم سورة النور آية 55.

القرآن الكريم سورة البقرة آية 125.

1/ المراسيم والقوانين:

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقرة 2 من المادة 11، الفقرة 1 من المادة 11 .

المرسوم التنفيذي رقم 07-402 لسنة 2007 لتحديد سعر القمح

2/ الكتب:

1. إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه العربية المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
2. ابن المنظور، محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م، ج1.
3. أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري أساس البلاغة، دار الفكر - 1399هـ 1979م.
4. احمد بديع مصطفى بلبج، المشكلة الزراعية: بحث اقتصادي تحليلي مقارنة في السوق الأوروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
5. أحمد بعلبكي، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، ترجمة واصدار معهد الانماء العربي، بيروت 1997
6. أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، 1985 ص210-215.
7. أحمد فراس العوران، إقتصاد الأمن الإقتصادي، التحدي والإستجابة، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

8. اسماعيل العربي، التنمية الاجتماعية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.
9. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط 3، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
10. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية (القاهرة، 1991،
11. أليكس إيفانز وآخرون، أزمة الغذاء العالمية، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، الإمارات.
12. أماني عزت طولون، القرية بين التقليدية والحداثة، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ص 62.
13. أمريووردية التغيرات المناخية والأخطار الطبيعية بالعالم العربي: رهانات وآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا برلين.
14. إيمانويل والرشتاين، استمرارية التاريخ، ترجمة: عبد الحميد الأناسي، ط2، دمشق، دار كنعان، 2003.
15. البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، البنك الدولي، 2009.
16. بول باران سوزي، راس المال الاحتكاري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
17. بيضون، أحمد أمين، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية. لبنان، 2001.
18. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر، عمان - الأردن، 2006
19. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات.
20. الجرجاني الشريف علي بن محمد (816هـ—)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.

21. جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربي وصراع المصالح الاقتصادية. في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.ب.ن] : دار الهدى، 2005.
22. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، العربي للأبحاث ودراسة السياسة الطبعة لبنان، 2016.
23. جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم. اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة وإصدار الهيئة المصرية للكتاب، 2012.
24. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004 .
25. جيري ريفكن، نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2000.
26. جيمس دويرتي، روبرت بلسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.
27. جيوسياسية الأمن الغذائي، المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، ط1، 2024، ص 30.
28. حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط 1. بيروت :دار الكتاب العربي، 1985 .
29. حمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001 .
30. حمد الأطرش، هموم اقتصادية عربية - حول تحديات الاتجاه نحوالعولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1 الطبعة الثانية، 2005.
31. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، دار الشط للأعمال والإخراج الصحفي، ليبيا، 1998ص106،
32. حميد ايت عمارة، الزراعة المتوسطة في علاقات دول الشمال والجنوب، ترجمة اديب نعمة (بيروت دار الغرابي، 1993).

33. حيدر نعمة بخيت، المياه العربية: الواقع والتحديات، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10، 2008، جامعة الكوفة، العراق.
34. دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011، عمان، الأردن، ص 115.
35. ديكارتمان، ديتريش. اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس الاقتصادية وطريقة الأداء، في موسوعة اقتصاد الاجتماعي: السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، رولف ه. هاسي وهيرمان شنايدر وكلاوس فايجلت ناشرون، ترجمة: ياسر سارة، مؤسسة كونراد اديناور، 2005
36. راجنار ميردال، النظرية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة ابراهيم الشيخ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1956.
37. رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998 .
38. رقية خلف الجيوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي 2012.
39. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، ماي 2012،
40. روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الدار المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص125.
41. سالم توفيق النجفي، التجارة الخارجية الزراعية، مبادئ، منضّمات، دار ابن الاثير للطباعة والنشر الموصل، 2005.
42. سالم توفيق النجفي، اقتصاد العولمة، مقاربات اقتصادية للراس مالية وما بعدها، دار النفائس بيروت 2010
43. سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
44. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرهما في التكامل الاقتصادي العربي، دار الحكمة، بغداد، 2002.

45. سالم توفيق النجفي، الموارد المائية في البلدان العربية: إشكالية الندرى وإدارة الشراكة مع دول الجوار، تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، القاهرة، 2005.
46. سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
47. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
48. شريف ديلاور، السطوع على العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012.
49. شليخت، كريستيان أوتو، اقتصاد السوق الاجتماعي: التطبيق السياسي، التآكل والحاجة للتصرف في موسوعة اقتصاد الاجتماع: السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء، رولف ه. هاسي وهيرمان شنايدر وكلاوس فايجلت ناشرون، ترجمة: ياسر سارة، عمان: مؤسسة كونراد اديناور، 2005.
50. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي ببين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، ط1، دار الحامد 2011.
51. عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر 2003.
52. عادل عبد الصمد، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الشريعة بعنوان: الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، مصر، 2015.
53. عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993.
54. عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
55. عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
56. عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

57. عبد العزيز عجيبة، الموارد الاقتصادية، (د د ن)، 1983.
58. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل احمد خليل، دار الحداثة، بيروت 1982، ص205.
59. عبد الكريم هشام، تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي قراءة اقتصادية، ملف اتحاد المغرب العربي، 2011/044/29. دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011، عمان، الأردن.
60. عبد الله بن عيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
61. عبد الله بن عيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
62. عبد المطلب عبد المجيد، الجات ومنظمة التجارة العالمية من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
63. عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 1999.
64. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
65. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة إلى الخواص)، دار الخلدونية، ط1 2007.
66. عز الدين فراخ، الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.
67. عز الدين فراخ، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي.
68. عماد محمد دياب الحفيظ، الإنتاج الغذائي وتأثيره على البيئة، ط1، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2005.

69. عمر ابراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي والاقليمي، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 2008
70. عمر ابراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
71. العيادي أحمد صبحي أحمد، الأمن الغذائي في الاسلام. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان الأردن 1999.
72. عيون عبد الكريم، "جغرافية الغذاء في الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
73. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت - يونيو 2010.
74. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م، 197/4.
75. القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي (987هـ)، أنيس الفقهاء،، ط 1، تحقيق أحمد عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، جدة، 1406 هـ، ج 1.
76. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنتي 2005_2010
77. كمال فريد سعد، ممدوح شاهني، تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، دمشق، سوريا، 1998.
78. مازن الباشا، حسام الدين داوود، الأزمة المائية وأثرها على الأمن القومي العربي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع للوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الزرقاء، الأردن، أبريل 2013.
79. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (450هـ)، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م.
80. مجموعة باحثين، إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية : نحو استراتيجيات في ظل الأزمات والأوبئة، الحالة الليبية نموذجا أيام 22-23 سبتمبر 2020. مطبوعات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 25.

81. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 م.
82. محمد المرواني، التخلف والتنمية دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل، دراسة بحثية متخصصة المركز الديمقراطي العربي، جوان 2018.
83. محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1999.
84. محمد عجيبة، علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفاهيمها، نظرياتها سياستها، دار الجامعة، الإسكندرية، 1998 .
85. محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1418هـ — 1998م، ص15.
86. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
87. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983م.
88. المناوي، محمد عبد الرؤوف (1041هـ)، التعاريف، ام، ط 1، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 1410هـ.
89. منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001.
90. مورييس شيف ول، ألن وينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية. (د ب ن)، البنك الدولي، 2003
91. نبيل رمزي، العلاقة الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وجهة سوسيولوجية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
92. نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسات والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

93. نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة الريعية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010.
 94. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
 95. هارثلي كين وكلم تيسل، السياسات الاقتصادية الجزئية، ترجمة عبد المنعم السيد علي، جامعة المستنصرية، بغداد، 1981.
 96. والدن بيللو، حروب الغذاء، صناعة الأزمة.
 97. الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ، الأردن، 2000، ص11.
 98. ويل دان بيلوترجمه خالد الفيشاوي، حروب الغذاء صناعه الأزمة، المركز القومي للترجمة 2012.
- 3/المجلات:**
1. ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة جامعة دمشق-المجلد - 27 العدد الثالث والرابع 2011
 2. ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة جامعة دمشق-المجلد - 27 العدد الثالث والرابع 2011.
 3. إبراهيم العسيوي تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث اقتصادية عربية، السنة 17، العدد 50، ربيع 2010.
 4. أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، دراسة الفترة 2009-2015، مجلة دوليات، جامعة قالمة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قالمة، العدد 20، 2017سنة.
 5. الأمن الغذائي الإقليمي : رؤيا ممكنة أم حلم مستحيل،(مجلة الزراعة والتنمية غي غربي أسيا)، العدد 19، 1989.

6. براهيم بن حراث حياة، بيوض خديجة، اثر عدم استقرار اسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة من 2018-2016، المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا المجلد الثالث(03)، سبتمبر، 2018.
7. بركان يوسف، بن خرناجي أمينة، دور التكامل الاقتصادي المغربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط، دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الباحث الاقتصادي العدد الأول، 2014.
8. برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي. الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الاطراف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، جوان 2014.
9. البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي الأغواط، الجزائر.
10. بن صادق طيب أسامة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز الاصدار الحادي عشر، 2007.
11. حاكمي بوحفص، تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات بجامعة وهران، العدد التاسع، 2015.
12. حسن فتحي دندن، تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000/2020، المجلة الجزائرية الاقتصادية، المجلد 16، عدد 02، 2022.
13. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
14. حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 10، العدد: 01 جوان 2021.
15. ديب ريده، مهنا سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، سوريا، دمشق، 2009.

16. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
17. رزيقة غراب، اشكالية الملف الغذائي المستدام — في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 01، العدد 13، 2015.
18. سالم توفيق النجفي، أوس فخر الذين أيوب ونعمة عبد الله قاسم >> السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية : دراسة لأقطار مختارة للمدة 1975_1995، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب << مجلة تنمية الرافدين، السنة 22، العدد 62، 2000.
19. سي علي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، تقديم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دفا تر MECAS، رقم 02، 2019.
20. صالح العصفور، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21، أيلول 2003.
21. طارق اسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية رقم 44، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،
22. طالب محمد، ساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض التجربة المانيا، مجلة الباحث، عدد 06، 2008،
23. الطيب مزوري، حسين تراري مجاوي الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية وتحديات اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف WTO – مجلة دفا تر البحوث العلمية، جامعة وهران، عدد 01، 2016.
24. عصام الزعيم، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2006.
25. عطاء الله سليمان الحديثي، اثر الحصار الاقتصادي في الأمن الغذائي، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، جامعة بغداد، العدد 59، 2001.

26. علي محمد علي: اتجاهات العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، سلسلة مجلة أوراق، الإسكندرية، 2016،
27. فضيل رايس وآخرون، التبعية الغذائية في الجزائر: أبعاد المشكلة وفاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعموم التسيير، جامعة الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2013.
28. كواش خالد، السياحة والأبعاد البيئية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2007.
29. ماجد أبو النجى الشرقاوي: رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020
30. مجلة الزراعة والتنمية في غرب آسيا (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد 9، 1986.
31. محمد السيد عبد السلام، المن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230.
32. محمد دياب. المشكلة الغذائية في العالم، جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني العدد 02، لبنان جويلية 2013.
33. محمد سعداوي، بلعربي عبد الكريم، الحماية التشريعية لاستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية، دفا تر السياسة والقانون، العدد السادس، سنة 2011.
34. مريم دندان، المياه كأحد عناصر الصراع الدولي، نحو جغرافيا جديدة للصراع. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018.
35. منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، مجلة شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر، 1993.
36. مهدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 121.
37. نعمان كنفاني، مفاهيم وتعريف إقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 55 الربع الثالث، سنة 2018.

13. تقرير الذیوان الوطنی لإحصائیات 2017.
14. تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، الأنظمة والتشريعات البيئية الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والاقليمية التي وقعت اوصادقت عليها المملكة العربية السعودية.
15. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، في المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2001.
16. تقرير السياسات الزراعية السعربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما، 1993.
17. تقرير الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني مند سنة 2001، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.
18. التقرير العربي الموحد 2014.
19. تقرير المجلس العالمي للحبوب 2016.
20. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010
21. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 المجلد رقم 28 .
22. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، الخرطوم 2016.
23. تقرير المنظمة العربية للتنمية لزراعية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية في الوطن العربي عام 2004.
24. تقرير بيانات البنك الدولي 2016.
25. تقرير توقعات الطاقة في العالم، وكالة الطاقة الدولية، فرنسا، جوان 2010.
26. تقرير وزارة الموارد المائية والبيئة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، سبتمبر 2015
27. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات،

28. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات (القاهرة: المنظمة 2000).
29. الجمهورية الجزائرية، وزارة الفلاحة، تقرير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (الجزائر: الوزارة 2000)،
30. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021 تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2021.
31. دائرة الإحصاءات العامة تقرير تحليلي حول حالة الأمن الغذائي في الأردن 2010/2011 المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.
32. الذیوان الوطني لإحصائيات المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15 (1991) ص 156 – 157.
33. عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15 (1991).
34. على التقرير العربي الموحد 2004.
35. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو(تموز/ يوليو .)، 2005
36. المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك SNTSID.2018
37. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشاكل السلع،الدورة الرابعة والستون، روما 23_24 مارس 2003.
38. المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010

5/الجرائد:

1. تحقيقات حول تهم فساد بالذیوان المهني للحبوب بالجزائر، قناة الغد، تاريخ 03/04/2021
2. جريدة الخبر يوم 26/08/2006

3. جريدة المساء، يوم 2019/02/24.
4. جريدة الخبر، ملف اقتصادي من تقديم حفيظ صواليلي، الاثنين 19/02/25
5. قناة الشروق نيوز 2021/06/09، 8سا
6. قناة الخبر، سليمان ناصر، 26/ فيفري 2019 م. 18:30
7. صحيفة العربي الجديد، يوم 05-12-2025
- 6/ المذكرات والدراسات غير المنشورة:
 1. بورحلي الربيع، تطور التبعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1962-2020، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2023.
 2. بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوض الأردن والعراق، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، في تخصص العلاقات الدولية، 2005.
 3. خير الذين تواني، الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، رسالة ماجستير منشورة 15، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.
 4. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر (2000، 2010) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 / 2012.
 5. زراوية فوزية، البعد الاقتصادي للنزاعات الداخلية في إفريقيا السوداء بعد الحرب الباردة :دراسة الأزمة الاقتصادية في الكونغوالديمقراطية (2003 - 1993)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، سنة 2016/2017.
 6. زهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، فيفري 2024.
 7. سال محمد مصطفى التنمية الزراعية المستدامة والرهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبه القمح ذكره تخرج لنيل شهادته الدكتوراه من جامعه محمد خضر بسكره 2016 2017.

8. سكيينة بن حمود، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986_1995) أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة منتوري قسنطينة
9. فدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2020م..
10. محاضرات للأستاذ محند برقوق لطلبة الماجستير، الاستراتيجية الأمنية، العلاقات الدولية والأمن الدولي، السنة الجامعية 2011/2012، غير منشورة.
11. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
12. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
13. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات منظمة التجارة العالمية، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2002.
14. الهادي عبدوه ابوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الامكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

7/الملتقيات والأيام الدراسية:

1. الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، بحوث من الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر.
2. بهجت محمد ابوالنصر، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي
3. صالح صالح، الآثار السلبية للانضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية ودور الدلة في التأهيل الاقتصادي، ملتقى دولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

4. عدنان زوي، الاستثمارات في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في سوريا ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي
5. غريب بولرباح، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، مطبوعة أشغال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر، 2012.
6. فرحاتي عمر، اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، جامعة ورقلة 28 - 27 فيفري 2013 .
7. مالك شعباني، التنمية العربية الواقع، الآفاق، والتحديات المستقبلية، الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع الإلكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي، وذلك يومي 15 و 16 ديسمبر 2015، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الإعلام والاتصال، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
8. محمد هاشم عبد الباري، مخاطر الاعتماد على استيراد القمح: مؤتمر انتاج القمح وأزمة رغيف الخبز، نقابة الزراعيين بالإسكندرية، مصر، 24 ماي 2008
9. مريم شطيبي محمود، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة _ مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يوم 14 ماي 2015، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
10. نوري علاوة، تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2008: دراسة قياسية لدور السياسات الزراعية والغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، فعاليات الملتقى الدولي السادس بعنوان إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 8-9 نوفمبر 2011.

8/ المواقع الإلكترونية:

1. أسامة محمد ابراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، الإسكندرية
com.eastlaws.www://http
2. إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة على موقعها www. wto org
3. تقرير بريتش برتوليوم آفاق مستقبل الطاقة حتى عام 2035 http://com.bp.www/ تاريخ الإطلاع: 2014/05/05.
4. تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السالم والأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2018، www.djazairss.com
5. تقرير لجنة الأمن الإنساني لسنة 2003 أنظر:
http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic /Arabic report
6. موقع منظمة التجارة العالمية راجع الموقع: (www.wto.org/french/tratop).
7. عبد الكريم هشام، مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي قراءة اقتصادية، شوهذ يوم 2016/04/20، من الموقع الإلكتروني: www.politic.com
8. الموقع الإلكتروني العربية نت " تأثير حرب أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي. بالأرقام (14 أبريل،
https://www.alarabiya.net/aswaq/special-2022
(
D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%9F
07:30،: 03_05_2023 الاطلاع تاريخ.
9. محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية (مإذا بعد الأزمة العالمية)، أنظر :
mons-،Demoportel
12/09/2018 ; 10 :00. ، edu.eg/law/fac/images/files/magazine/17/05/2012
10. المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، الحوار المتمدن، العدد 2006، 1569 ص 02/06 / على الموقع: Art. www.achewar.org/debat chow. (15/09/2015
consulté le: 21-11-2018، asp=aid=66247. (20: 08 :8.

11. المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، الحوار المتمدن، العدد 1569، 2006، ص 02/06 /على الموقع: [www.achewar.org/debat_chow. Art. asp=aid=66247](http://www.achewar.org/debat_chow.Art.asp=aid=66247). (15/09/2015 08:20)
12. تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السالم والأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2018، www.djazairess.com
13. 8 consulté le: 21-11-201،
14. النظرية المالتوسية للسكان: الإنتقادات والتطبيقات، الشبكة الدولية للمعلومات والنتريت، المصدر متوفر على الرابط : <https://ar.triangleinnovationhub.com>
15. مدونة صندوق النقد الدولي، راجع الموقع: <https://www.imf.org/ar/home> :شاهد يوم 12-11-2022 سا 13:44
16. مجموعة البنك الدولي راجع الموقع: <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd> :شاهد يوم 23-02-2022، سا 09.
17. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية في الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005. من موقع: <http://www.yamen-nic.nfo/contents/agric/studies/4pdf>

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

1/livres :

1. Ahmed benbitour; l'experience Algérienne 1962/1992 leçons pour l'avenir ;(paris : éditions Toniques de l'eutrise).
2. Alaoui Younes، Gharbi Salah، base théorique de l'intégration économique régionale، des éco، un blog، frfiles2007، 06 intégration économique régionale
3. Amme thomson and Mauferd mets ، implication of économic policy for food sécurity : A training manual ، training materials for agriculture planning ؛ 40 (Rome : Doutche Gesellschaft fur technishe susammenarbeit (GTZ) ، 1998

4. Konandres. trad and food security: option for developing countries in: multilateral trade negotiations on algriculture: A Resource manual (Rome: food and Agricoulture organization of the united mations 2000 ،.
5. Assia Bensalah –Alaoui، La sécurité Alimentaire Mondial ،(Libraire Générale De Droit et De Jurisprudence، France ، 1989)،
6. Beblawi، Hazem and Luciani، Giacomo، The rentier state. London: groo; helm ;1987.
7. Bela Balassa، 1962، the theory of economic integration، George Allen، Unwin London، England،
8. Boukhobza Mohamed، monde koral : contraintes et mutations opu ; Alger، 1992
9. Christopher B; Food Security and Sociopolitical" Stability.، oxford university press ;September 2013
10. Collins Robert.D : The water of the Nile –Hydropolitics and The Jonglei Canel. 1900–1991 Clarendo Press–Oxford 1–990
11. Cote، M، mutations rurales en Algerie : le cas des hautes plaines de l'est، opu، alger،1979
12. Darrat and Pennathur Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems، Review of Financial Economics11،. (2002).
13. Des pois ، Reynal : géographie de l'Afrique du nord ouest édition payot، paris،1958.

14. E. Chérif, Le marché des industries alimentaires en Algérie, le magazine Agroline, n°97, novembre/ décembre 2015.
15. Fonds des nation Unies pour la sécurité humain , La Securite Humaine En Theorie Et En Pratique, Unité sur la Sécurité Humaine, Nations Unies, 2009
16. Georges Ray, les industries de l'alimentation, presses universitaires de France, paris, 1948.
17. Hamid temmar, Stratégie développement a dépendant : le cas de l'Algérie ; UN bilan (office des publications universitaire, paris, 1987
18. Henri madelin, pétrole et politique en méditerranée occidentale, cahiers de la fondation national des sciences politique, armand colin , 1973.
19. J.Butler walker, j.N.kassi, c.Eamer, food.security in times of change : Apolicy.Brief of food. Security for Northen canada , Arctichealth Researc Net Work_YukoN,2009.
20. Jacobbercovitch, Social conflits and third parties ; strategies of conflit résolution ; boulder , colorado : westcieubress / 1989,.
21. Jean-François Rioux, La Sècurité Humaine :une Nouvelle Conception des Relation internationals.
22. José bové : a farmour internationa ? new left lesieur, december.
23. kalevi. Holsti , peace and war : armed.Conflicts and international order (1648_1989) Cambridge : Cambridge u.p.k. 1990,.
24. Mahamed ghoorbi,strategie maghrebine de sécurité alismeutaire,C.I.H EM. Méditeranéennes centre nationacl d'etudes agricoles,2006-tunisie-

25. Mahamed ghoorbi, strategie maghrebine de sécurité alimentaire, C.I.H EM. Méditerranéennes centre national d'études agricoles, 2006-lunisie-.
26. MARIE CLAUDE SMOUTS. le développement durable ; editios armand colin ; france ; 2005.
27. Nathalie Ferraud-Ciandet, Protection de la santé et sécurité alimentaire en droit international , (Larcier, Bruxelles , 2009.
28. Peter rosset, quoted in philipe me michael, « food sovereignty in movement : the challenge of new-liberal globalization » draft, cornet university, 2008.
29. Prenant, Noushi, Lacoste, Algérie ; passé et présent, édition sociales, paris 1960 ,
30. Salimane Bedrani [et al] ; les politiques agraires en algérie : vers l'autonomie au lendemain (Alger : centre de recherches en économie appliquée pour le développement) ;
31. W.M.S.Lipman, Foreign Policy, Shield of the Republic Boston, Little Hill, 1943.

2/ Les revues:

1. Agricultures familiales et développement, Rural en méditerranée, coordonné par s , Bèdrani [et al] paris : karthala et cihem, 2000.
2. food policy (Elsevier science. CTD), vol.22, No.1 (1997).
3. Gregory White, "The 16 Maghreb's Subordinate position in The world's political economy", Middle east policy, US: Blackwell publishing, N 07, winter 2007, P.S.

4. GUENDOUZI Brahim et AMNACHE-CHIKH Sabrina, Impact des spécificités de l'Etat rentier sur le développement économique en Algérie, Revue TADAMSA D- UNEGMU Volume 1 n°: 1, Mars 2021..
5. Hilel, H. (2010). Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie, ((Syndrome hollandais et échangeabilité). 69. Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier.
6. international encyclopedia of the social sciences, the macmillan, New York : 1986, Vol :3_4
7. MABROUK. F.Rachedi ; Nation de sécurité alimentaire et gestion des espèces, revue céréaliculture (Alger), No34. (2000
8. Salim Badrani ; L'Algérie algérienne depuis 1966 : office des publications universitaire, Paris 1981.

3/ Les Rapports:

1. Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region, report Economic and Social Commission for Western Asia United Nations and FAO All rights reserved world wide, 2017.
2. British petroleum, Statistical Review of World Energy, full report for different years (2010, 2016, 2017).
3. centre national des transmissions et douanes (CNT.SID) L'année 20
4. créer un Environnement plus propice à la sécurité alimentaire et à la nutrition, Rome, 2015.

5. Faostatistic Calyear Book 2014 ،Near and Nord Africa food and Agriculture، food and Agriculture Organisation of the united. Nation Regionaloffice for the North Africa، Cairo ،2014
6. Food and agriculture، (FAO) (April 2005)
7. Food And Organization of the united Nations.The state of food Insecurity in the world the multipledimensions of food security ،Rome،2013.
8. Global Food Security index 2015 ،an annual measure of the state of global food security ، the economist intelligence unit limited، 2015
9. Global Food Security index ،an annual measure of the state of global food security ، the economist intelligence unit li,ited، 2014
10. Global Food security index 2014 : Special Report. The Burden of obesityIts. Relationstip with food. Security ، the Economic intelliGence unit limited 2014،p4.
11. Groupe de la Banque Africaine de Développement، Perspectives économiques en Afrique du nord 2018 : évolution macroéconomique et pauvreté، inégalité et emploi et sécurité alimentaire،
12. international federation offed crossand Redcrescent societies in Africa، Dof/Naca_Stream/fAo work shop oN LiveLihoods Approaches and AnaLysis، yangon ، myanmar،2004
13. Minister de l’agriculture، statistique agricole، superficies et production، sèrie B، (janvier2003).
14. Munister de l’agriculture،«statistique agicole، superficies et productions، série B، 2002 (janvier 2003.

15. OFFICE National des statistique (ons) ، les statistique de l’agriculture et de la pêche : rétrospective 1989_2001 collections statistique، NO 119 (février2005)
16. ONS ; les statistique de l’griculture et de la peche : rètrorpective 1989_2001
17. OPEC، Annual Statistical Bulletin، different years (2004، 2011، 2017).
18. Organisation Des Nations unis pour L’Alimentation et L’ Agriculture،op،cit،p13
19. Organization des Nations unis pour L’alimentation Et L’acriculture، L’etat de L’insecurité Alimentaire dans Le monde.
20. rapport de présentation du projet de loi de finance (2009–2020)
21. rapport ONS N°1032، de 2021 à 2023) (ONS Collections statistiquesN°229/2023)
22. rapport ONS N°964، de 2019 à 2021) (ONS rapport N°933، de 2018 à 2020):
23. statistique commerce extérieure d’Algérie
24. The state of food and agriculture 2008 :Refuels: prospects ، Risks and opportunities (Rome: food and agriculture organization (FAO)، 2008)
25. UNDPCC، Problématique du secteur de l’eau et les impacts liés au climat en Algérie، Projet de renforcement des capacités des responsables politiques en matière ، lutte contre le changement climatique، Etats–Unis، 07 mars 2009،.

4/Les Journaux:

1. journal liberté le 23/12/2011
2. El watan jornal.2015-07-12
3. Journal ELWATAN ; 08-02-2016.

5/Les Conferences :

1. El-Kassas, Mahdy Mohammad, Food security as a national security issue: Future vision of Egyptian **society**, A paper presented at the international conference of Zaqazeq university, "social sciences and the image of society future", Egypt, 4-5 April, 2009

5/Les Sites Webs :

1. Algérie presse service, « **ZLECAF: l'Algérie rejoint officiellement l'initiative de commerce guidé** » publie le Samedi, 16 Décembre 2023.
<https://www.aps.dz/economie/164059-zlecaf-l-algerierejoint-officiellement-l-initiative-de-commerce-guide>.
2. **"Tracking Food Security in the Arab Region"**,United Nations,report,2019,.
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/tracking-food-security-arab-region-english.pdf>
3. Crises, T. G, (2020). 2020 GLOBAL REPORT ON FOOD CRISES. Food Security Information Network (FSIN), Rome, Italy. Récupéré sur :
<https://bit.ly/3IZPHY6>
4. Cunningham William G," Theoretical Framework for Conflict Resolution":
a. <http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm>

5. frankellis, piyadasa. senayake and mavisol smith << **food price policy in srilanka**

Http://www.foo :org/Economic/Ess/Ess_fs/Ess_fadata/EN/=VVCEOFEORDC
2017/05/11 23H.

6. FAO. Données agRicoles de FAOSTAT : Données , 2017. Http : //
www.FAo.oRg./ FAOSTAT./ fr./= data./GT.

7. Kaddour bin Taher, **enjeux de l'intégration régionale pour la coopération – douanière**, djenana el-mitak, le 26/04/2011,

http : mimarseille.org sectl-wk2tl-session2-1-2/17/11/2018/11 :00.

8. Swanstrom, Edward (2002). Economics-based Knowledge
Management.[Available
at:www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.
7.pdf

9. Olafsen, Ellen (2004), About Knowledge Economy: Frequently asked
Questions. Available at:

<http://www.developmentgateway.org/knowledg>

فهرس الجداول والأشكال

49	الجدول رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة
51	الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر كمثال عن الدول العربية
64	الجدول رقم (03): المؤشر لتطور الأمن الغذائي العالمي 2013-2015 لـ109 دولة
76	الجدول رقم (04): مبيعات الشركات الكبرى العشرة في سوق البذور
85	الشكل رقم (05): يمثل حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2014-2016
86	الشكل رقم (06): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية في الفترة ما بين 2013-2016
88	الجدول رقم (07): يبين عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين لدول المغرب العربي 2005-2007
91	الجدول رقم (08): الأهمية النسبية للعمالة الزراعية والنااتج الزراعي العربي خلال سنوات مختارة (الأرقام بالنسبة المئوية)
93	الجدول رقم (09): يبين نسب الفجوة الغذائية في الوطن العربي على السلع الغذائية الرئيسية
95	الجدول رقم (10): الموارد المتجددة في الدول المغاربية واستخدامها الفعلي
96	الجدول رقم (11): حجم مخزون المياه الجوفية لسنة 2000 في دول الاتحاد المغاربي، الكمية مليار م مكعب
96	الجدول رقم (12): الموارد المائية المتجددة في الدول المغاربية
100	الشكل رقم (13): تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في تونس خلال الفترة 1996-2015
101	الشكل رقم (14): يوضح تطور أبعاد الأمن الغذائي في مقابل تطور مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 1996-2015
124	الجدول رقم (15): تطور الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016
125	الجدول رقم (16): يوضح تطور مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري من 2019-2023
128	الجدول رقم (17): تطور الإعانات الحكومية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2010-2022)
129	الجدول رقم (18): أشكال الدعم الحكومي الغذائي في الجزائر
154	الشكل رقم (19): مخطط توضيحي للمرض الهولندي
159	الشكل رقم (20): تطور أسعار النفط بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1973-2016)
162	الشكل رقم (21): رسم بياني يوضح الصادرات الجزائرية من المحروقات ومقارنتها بالصادرات خارج المحروقات
163	الجدول رقم (22): تطور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج الفلاحي الوطني (1962-2014) (كغ/الفرد)
164	الجدول رقم (23): يبين الفجوة الغذائية في الجزائر من سنة 2008-2015
165	الشكل رقم (24): الفجوة الغذائية في الجزائر بالمليون دولار للفترة من 1973-2016

فهرس الجداول والأشكال

166	الشكل رقم (25): أهمية القيمة المضافة الزراعية في الناتج الداخلي الخام (PIB) لسنة 2008 في الجزائر
167	الشكل رقم (26) متوسط المساحة المزروعة من الحبوب في الجزائر بين 2008 و2012
168	الشكل رقم (27): تطور عدد سكان الجزائر (1973-2010)
168	الشكل رقم (28): يوضح حجم الفجوة الغذائية في الجزائر
169	الشكل رقم (29): يوضح نسبة توزيع سكان الريف والحضر في الجزائر من 1981 إلى 2016
173	الشكل رقم (30): العوامل المؤثرة على تضارب الأسواق العالمية للقمح
174	الشكل رقم (31): يوضح تطور الأسعار الدولية للقمح في الأسواق الدولية
175	الجدول رقم (32): تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979-1984)
181	الجدول رقم (33): يوضح نسبة الواردات الغذائية الجزائرية 2018
182	الجدول رقم (34): يوضح أنواع ونسب المواد الغذائية المستوردة لسنة 2017-2018
183	الجدول رقم (35): يوضح المنحنى التصاعدي لاستيراد الغذاء في الجزائر في الفترة (2005-2015)
188	الجدول رقم (36): نسبة الأراضي المروية في الجزائر للعام 2003
191	الجدول رقم (37): يمثل المساحات المتضررة والمهددة بالتصحّر سنة (2003)
198	الجدول رقم (38): يبين تطور استعمال الأسمدة في الجزائر
200	الشكل رقم (39): إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر وحجم صافي التصدير خلال الفترة 2000-2017
216	الجدول رقم (40): يوضح متوسط الصادرات التجارية والزراعية
228	الشكل رقم (41): يوضح استشراف أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر إلى غاية 2029

فهرس المحتويات

أ	مقدمة:
01	الفصل الأول: الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والتبعية إطار نظري
02	المبحث الأول: الأمن الغذائي نظريا ومفاهيميا
02	المطلب الأول: الأمن والأمن الإنسانيين تطور مفاهيمي نظري
06	المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي.
19	المطلب الثالث: مؤشرات القياس للأمن الغذائي والمفاهيم المترابطة به.
26	المبحث الثاني: التبعية الغذائية مدخل مفاهيمي ونظري
26	المطلب الأول: مفهوم التبعية والمفاهيم المرتبطة بها
29	المطلب الثاني: التفسيرات النظرية للتبعية والتبعية الغذائية.
35	المطلب الثالث: الآثار السلبية للتبعية الغذائية
39	المبحث الثالث: التنمية والأمن الاجتماعي مدخل نظري ومفاهيمي
39	المطلب الأول: مفهوم الأمن والصراع الاجتماعيين
43	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة
53	المطلب الثالث: علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية نظريا
61	الفصل الثاني: التبعية الغذائية مغاريبا دراسة في الأسباب
62	المبحث الأول: الأمن الغذائي المغربي والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عالميا ومحليا:
62	المطلب الأول: الوضع الغذائي العالمي
66	المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد العالمي- الطبيعة المعقدة والأزمية وتأثيرها على الغذاء العالمي:
74	المطلب الثالث: التركيز والإحتكار في السلع الزراعية عاميا وتأثيرها على الامن الغذائي المغربي.
85	المبحث الثاني: المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي والمغربي
85	المطلب الأول: مؤشرات الإنتاج الغذائي العربي العام للأمن الغذائي العربي والمغربي
93	المطلب الثاني: مؤشر الفجوة الغذائية العربي والمغربي:
97	المبحث الثالث: القيود المحلية والخارجية على الأمن الغذائي المغربي وخطر ذلك على السلم الاجتماعي
97	المطلب الأول: القيود المحلية في وجه الأمن الغذائي المغربي.

103	المطلب الثاني: القيود الخارجية أمام توطين الغذاء مغاريبا.
106	المطلب الثالث: حلول مقترحة لتجاوز مشكلة التبعية والأمن الاجتماعي المغاربي
114	الفصل الثالث: التبعية الغذائية والأمن الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة
114	المبحث الأول: معطيات الإنتاج والحاجات الغذائية في الجزائر بين لإنتاج والإستيراد
114	المطلب الأول: معطيات الإنتاج التغذوي الطبيعية والفنية
116	المطلب الثاني: الأمن المائي الجزائري وعلاقته بالفجوة الغذائية
119	المطلب الثالث: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر
126	المبحث الثاني: برامج وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
126	المطلب الأول: برامج وسياسات الدعم الغذائي في الجزائر
130	المطلب الثاني: السياسات الداخلية القوانين والعقار الفلاحي.
145	المطلب الثالث: أثر تشابكات الجزائر العالمية على الوضع التغذوي
153	المبحث الثالث: خطر تبعية الغذاء للمحروقات على السلم والأمن الاجتماعي
153	المطلب الأول: طبيعة وتقلبات أسعار المحروقات العالمية
162	المطلب الثاني: الفجوة والحاجات الغذائية في الجزائر بين الإنتاج والإستيراد وارتباطها بالريع النفطي
170	المطلب الثالث: الأسعار الدولية وسياسات دعم التغذية وأثرها في ترسيخ ظاهرة التبعية
179	الفصل الرابع: مستقبل العلاقة بين الأمنين الغذائي والاجتماعي الجزائري
180	المبحث الأول: سيناريو استمرار العجز والفجوة الغذائيين في الجزائر
180	المطلب الأول: التسلسل والتشابه المزمّن للواردات والتبعية الغذائية في الجزائر
184	المطلب الثاني: معوقات الأمن الغذائي الجزائري
200	المطلب الثالث: خطر تراجع عائدات المحروقات نتيجة زيادة إستهلاكها داخليا
202	المبحث الثاني: سيناريو بناء أمن غذائي والتحرر من التبعية الغذائية في الجزائر
202	المطلب الأول: التخطيط الإستراتيجي بمقاربات تنموية للحالة الجزائرية
205	المطلب الثاني: إقتصاد المعرفة الغذائي مدخل للوقاية من الأزمات الغذائية
208	المبحث الثالث: حتمية التكامل الغذائي المغاربي والإقليمي ضد التبعية

فهرس المحتويات

208	المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي والغذائي
213	المطلب الثاني: واقع التكامل الغذائي المغربي
220	المطلب الثالث: عائد التكامل الغذائي مغاربيا وافريقيا
224	الخاتمة:
230	قائمة المراجع:
259	قائمة الاشكال والجداول:
262	فهرس المحتويات



People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers 3
Department of International Studies



"The Relationship Between Food Dependency and Social Stability in the Maghreb Countries: A Case Study of Algeria"

A Doctoral Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Science (PhD) in Political Science and International Relations
Specialization: Mediterranean and Maghreb Studies in Cooperation and Security

Prepared by:
Boulaoudane Abderrazak

Supervised by:
Professor Foul Mourad

Co-Supervisor:
Dr. Issam Ben Nekaa

Dissertation Committee

No.	Full Name	Academic Rank	Affiliated Institution	Role
01	Mezani Radia Yasmina	Professor	University of Algiers 3	Chair
02	Foul Mourad	Professor	University of Algiers 3	Supervisor / Rapporteur
03	Drissi Hanane	Professor	University of Algiers 3	Member
04	Issam Ben Nekaa	Associate Professor (A)	University of Algiers 3	Member
05	Khadimallah Hassan	Associate Professor (A)	University of Jijel	Member
06	Chawki Aradjoun	Associate Professor (A)	University of M'sila	Member
07	Adnane Zerrouki	Associate Professor (A)	University of Boumerdès	Member

Academic Year: 2025-2026